

الإبادة الجماعية

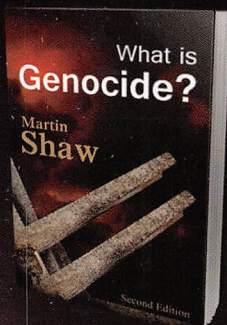
مفهومها، وجذورها، وتطورها، وأين حدثت...؟

نقله إلى العربية

محيي الدين حميدي

مارتن شو

العبدان
Obekan



هذا الكتاب الرائع، يظهر مارتن شو أن التعريفات لها أهميتها في شرح الإبادة الجماعية؛ حيث يقدم وجهة نظر فكرية رفيعة، وإذا ما رغبت في قراءة عمل شامل وسهل الاستيعاب عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ينبغي أن يكون هذا الكتاب خيارك الأول.

مايكل مان، جامعة كالفورنيا، لوس أنجلوس.

إنه كتاب لا غنى عنه للتدريس والتفكير أيضاً حول موضوع الإبادة الجماعية المسبب للإشكال.

ديرك موزس، معهد الجامعة الأوروبية

يرسم هذا الكتاب معالم طريق عبر الارتباط الفكري الذي يلف مفهوم الإبادة الجماعية، وفي سرد شامل لتاريخ الفكرة، يناقش المؤلف جذورها وتطورها وعلاقاتها بمفاهيم من مثل: التطهير العرقي والإبادة السياسية؛ ويعرضه نقداً جذرياً للكتابات الموجودة عن هذا الموضوع، يرى أن ما يميز الإبادة الجماعية عن الحرب العادية الأكثر شرعية هو أن (الأعداء) المستهدفين هم مجموعات وأفراد بصبغة مدنية، ويوضح حجته بحيوية من خلال مجموعة واسعة من الأمثلة التاريخية (من المحرقة اليهودية إلى رواندا وفلسطين ويوغسلافيا)، ويظهر كيف أن هذا الكتاب مهم سياسياً حيثما كان السكان مهددين بالعنف.

إن مادة هذا الكتاب المشوق ستبقى موضع الاهتمام والجدل النشط، وستروق للطلبة والمفكرين عبر العلوم الاجتماعية والقانوني الدولي.

مارتن شو: أستاذ بحث في معهد برشلونة للدراسات الدولية؛ وأستاذ زميل في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان في جامعة روهامبتن في لندن، وأستاذ فخري في جامعة سيبكس. إن الطبعة الأولى من كتاب الإبادة الجماعية حصدت جائزة (Choice Outstanding Academic Title Award) للعام 2008.

موضوع الكتاب: جرائم ضد الانسانية



للنشر
Obeikan
Publishing
للهمة المعرفة
Inspiring Knowledge



الإبادة الجماعية

الإبادة الجماعية

مفهومها، وجذورها، وتطورها، وأين حدثت...؟

مارتن شو

نقله إلى العربية

محيي الدين حميدي

العبيكان
Obëkan

Original Title
What is Genocide?

2nd Edition

Author:
Martin Shaw

Copyright © Martin Shaw 2015

ISBN-10: 0745687067

ISBN-13: 978-0745687063

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

First Published by Polity Press Ltd, (U.K.)

Polity Press, 350 Main Street, Malden, (U.S.A.)

حقوق الطبعة العربية محفوظة للمبيكان بالتعاقد مع مطابع بولايي. الولايات المتحدة - المملكة المتحدة

© 2017 _ 1438

شركة المبيكان للتعليم، 1438هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شو، مارتن

الإبادة الجماعية. / مارتن شو: محيي الدين حميدي

- الرياض 1437هـ

384 ص: 14 × 21 سم

ردمك: 9 - 907 - 503 - 603 - 978

1 - جرائم ضد الإنسانية 2 - إبادة الشعوب، أ. حميدي، محيي الدين

(مترجم) ب. العنوان

ديوي: 341.77 رقم الإيداع: 1437 / 3310

الطبعة العربية الأولى 1438هـ - 2017م

الناشر  للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com



كتبتنا على جوجل

<https://t.co/8r2O53H3>

امتياز التوزيع شركة مكتبة 

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4889023 ص.ب: 62807 الرياض 11595

المحتويات

7	الإطارات والجداول
11	تمهيد للطبعة الثانية : (النسخة الأجنبية)
15	الفصل الأول: مقدمة: أهمية التعريف

القسم الأول

فكرة الإبادة الجماعية

31	الفصل الثاني: رافائيل لمكن وفكرة الإبادة الجماعية
67	الفصل الثالث: المفهوم بعد لمكن
95	الفصل الرابع: معيار المحرقة
115	الفصل الخامس: العبارة التلطيفية التطهير
143	الفصل السادس: الأوجه المتعددة للإبادة الجماعية

القسم الثاني

القصدية والبنية في الإبادة الجماعية

175	الفصل السابع: من القصدية إلى المفهوم البنيوي
211	الفصل الثامن: بنية الإبادة الجماعية: الصراع والحرب
241	الفصل التاسع: اللاعبون والعملية في النزاع المتصل بالإبادة الجماعية
279	الفصل العاشر: السياقات المفاهيمية: تفسير الإبادة الجماعية الحديثة
315	الفصل الحادي عشر: خاتمة: تعريفات جديدة
325	ملاحظات
369	المراجع

الإطارات والجداول

الإطارات

- الإطار 2.1. يمكن: التعاريف 34
- الإطار 2.2. يمكن: الإبادة الجماعية النازية 35
- الإطار 2.3. يمكن: مرحلتا الإبادة الجماعية 57
- الإطار 2.4. يمكن: الإبادة الجماعية والحرب 64
- الإطار 3.1. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاينة مرتكبها 70
- الإطار 3.2. السياق السياسي للاتفاقية 78
- الإطار 3.3. ثلاثة تعاريف أكاديمية 85
- الإطار 4.1. مراحل الإبادة الجماعية النازية، 1933-1945 م 99
- الإطار 5.1. عمليات الطرد الإثني للألمان بين 1944-1949 م 126

- الإطار 5.2 الحركة الصهيونية والترحيل والنكبة 135
- الإطار 7.1 إساءة استخدام القصد: حكم محكمة العدل الدولية في قضية
البوسنة والهرسك 182
- الإطار 7.2 الإبادة الجماعية العلائقية: آثار إستراتيجيات المجموعة المستهدفة
على الجناة 202
- الإطار 7.3 ترتيب الإبادة الجماعية 204
- الإطار رقم 8.1 الحرب المرتبطة بالإبادة الجماعية: قضية دارفور 231
- الإطار 9.1 التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية 249
- الإطار 9.2 المدنيون: فئة أساسية 269
- الإطار 10.1 تصنيفات الإبادة الجماعية 282
- الإطار 10.2 ميشيل فوكو: القوة الحيوية والإبادة الجماعية 286
- الإطار 10.3 زيفمونت بومان: الحداثة والمحركة 288
- الإطار 10.4 النقل الثقافي لطرق الإبادة الجماعية 292
- الإطار 10.5 مايكل مان: الجانب المظلم للديموقراطية 302

الإطار 10.6 دونالد بلوكسهام: لعبة الإبادة الجماعية العظيمة	312
الإطار 11.1 تعريفات جديدة	316

الجداول

الجدول 6.1 تزايد المصلحات والحلول المتعلقة بها	169
الجدول 8.1 الحرب، الحرب القذرة والإبادة الجماعية: أنواع العلاقات بين الفاعلين المسلحين والمدنيين.....	216
الجدول 8.2 الطبيعة الهجينة للحرب والإبادة الجماعية: أحداث رئيسة مُختارة	224

تمهيد للطبعة الثانية

(النسخة الأجنبية)

من المرجح أنه بوسع الكثير من الناس الإجابة عن السؤال: ما الإبادة الجماعية؟ وتسمية حالة أو اثنتين ينطبق المصطلح عليهما. وقد يفترضون -إذا كان المطلوب إيجاد تعريف واضح- أي قاموس سيجيب عن السؤال في أسطر قليلة. قد تبدو فكرة تكريس كتاب بأكمله للإجابة عن ذلك السؤال بدلاً من تكريسه لتاريخ تلك المشكلة، والأمور السياسية المتعلقة بها أمراً مُفاجئاً، لكن إذا ذهبنا أبعد من بضع حالات واضحة وذاتعة الصيت، نجد أن نطاق الإبادة الجماعية لا يكون واضحاً على الفور: حتى إن الدارسين لا يتفقون على ما يمكن عدّه كذلك، وتستدعي فكرة الإبادة الجماعية المعروفة التي تساويها القتل الجماعي الكثير من الأسئلة، ولم تكن تعني ما أراد لها مؤسس الفكرة أن تعني، فضلاً أنها ليست كما وردت في تعريف الدراسات الأكاديمية، أو اتفاقية الأمم المتحدة عن الإبادة الجماعية، إلا أن الناس الذين يدرسون ذلك السؤال يختلفون إلى حد كبير فيما بينهم حول الإجابة. أما أولئك الذين يستخدمون الفكرة في الحياة السياسية، فغالباً ما يختارون المعنى الذي يتناسب وقضيتهم بدلاً من استخدام فكرة متماسكة. إن الإبادة الجماعية مفهوم يدور حوله نزاع كبير؛ سياسياً وفكرياً؛ ولذلك عندما نُشرت الطبعة الأولى من كتاب ما الإبادة

الجماعية؟ What is Genocide قبل عقد من الزمن حظي بجمهور قراء جاهز لقراءته.

لم أغير إجابتي عن السؤال؛ لذلك قد يسأل أحدكم عن ضرورة إصدار طبعة جديدة من الكتاب، إحدى الإجابات عن ذلك التساؤل أن الكتاب ترك بعض القضايا غير مكتملة النقاش، إضافة إلى أن النمو السريع للكتابات حول الموضوع جعل من تلك القضايا أكثر إلحاحًا، وتضمن العمل الصادر مؤخرًا -على وجه الخصوص- استعراضًا أوفى لأفكار رافائيل لِمَكِن Raphael Lemkin، المحامي اليهودي البولندي، التي تقع موقع القلب من هذا الكتاب. يَكْمُنُ فحوى الموضوع في أن نقاش لِمَكِن لم يكن كافيًا في الطبعة الأولى، وفي الوقت الذي أشرتُ فيه إلى بعض المشكلات المتعلقة بطريقته، لم أتوسع فيها بالعمق الذي يبدو الآن ضروريًا، وممكنًا بفضل البحوث الحديثة؛، ولذلك توسعت في نقاشي لأفكار لِمَكِن في فصل بأكمله، وثمة إسهامان متعلقان بنقاشي بصورة خاصة، وقد نوقشا بعمق أكثر ألا وهما فكرة ليو كوبر Leo Kuper عن المذابح المتصلة بالإبادة الجماعية، وفكرة طوني بارتا Tony Barta عن الإبادة الجماعية المنظمة.

ثمة سبب آخر دفعني لتنقيح الكتاب، أن أجعل فكرتي عن التحليل البنيوي واضحة أكثر، وأسهب في تناول الفرق الجوهرية بين بنية الإبادة الجماعية من ناحية، والسياقات البنوية الأكبر التي تحدث ضمنها الإبادة الجماعية من ناحية أخرى، ولتحقيق ذلك أعدت كتابة الفصول الثامن والتاسع والعاشر من الكتاب، فالفصل الثامن يُسلط الضوء على فكرة التهجين بين الإبادة الجماعية والحرب المُتَصَمِّنة في الطبعة الأولى، التي قَدَّمْتُها جليّة في مقالة نشرتها في

وأخيراً، ورغم أن الكتاب امتدح لوضوحه، إلا أنني شعرت أنه بالإمكان تحسين تنظيمه وطريقة عرضه ليكون سهل المنال أكثر، ولا سيما بالنسبة إلى الطلاب الجدد في موضوع الإبادة الجماعية؛ لذلك قمت بتبسيط المقدمة والخاتمة، وتبسيط الضوء على الموضوعات التفسيرية، وتقديم تعاريفي الجديدة بصفتها خاتمة الكتاب، وقمت بالاستغناء عن بعض النقاشات التي تدور حول دور المدنيين في الحرب، وجعل العلوم الاجتماعية في ألمانيا تتسم بالطابع النازي، والتي كانت على تماسٍ مع النقاش.

أقدم الشكر لكل من ساندني في إصدار هذا الكتاب، والذين سترد أسماؤهم خلال نصوص الكتاب، وأشكر مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة الذي منحني منحة زمالة البحث عامي 2004 و 2005م، مكنتني من كتابة هذا الكتاب، وإنهاء كتاب The New Western Way of War الذي يناقش العنف ضد المدنيين في سياق مختلف.

أرجو أن تشرح الطبعة الجديدة القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية بصورة أكثر فاعلية للقراء الجدد، وأن يبقى الاهتمام لدى القراء الذين قرؤوا الطبعة الأولى مستمراً، وكالمعتاد فأنا وحدي المسؤول عن وجهات النظر التي يُعبّر عنها الكتاب.

مارتن شو



الفصل الأول

مقدمة

أهمية التعريف

يتناول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال الآتي: كيف ينبغي لنا أن نفهم فكرة الإبادة الجماعية؟ كانت الإبادة الجماعية قضية محورية في سياسات العالم في العقود الأخيرة من الزمن، ولاسيما في البوسنة ورواندا ودارفور، وتاريخها كان وما يزال موضع جدل في بلاد مثل ألمانيا واليابان وتركيا حول العنف ذي طابع إجرامي في الحربين العالميتين، وفي أمريكا الشمالية وأستراليا حول العنف سابق مُورس بحق شعوب أصلية.

يطارد شبحا المحرقة والنكبة نزاعات القرن الحادي والعشرين بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويستمر طرح قضايا الإبادة الجماعية في العديد من النزاعات الحالية التي يُستهدف فيها السكان بالعنف، وتظهر ادعاءات حول الإبادة الجماعية تثير النزاع والخلاف، وفي أغلب الأحيان تصبح الإبادة الجماعية أداة في الجدل السياسي يتَّهم فيها طرفٌ طرفًا آخر بتنفيذها،

وينفيها الطرف الآخر، وعندما تظهر تحديات جديدة يبرز الجدل المشوّش نفسه حول السؤال فيما إذا كانت الهجمات على المدنيين تشكل إبادة جماعية أم تطهيراً عرقيّاً، أم أنها مجرد تجاوزات في حرب أهلية قذرة: وغالباً ما تبدو وكأنها جدالات لم تستمر مسبقاً حول قضايا سابقة، قليلة هي الأفكار ذات الأهمية نفسها في الجدل العام، لكنها في بعض الحالات تكوّن المعنى والمنظور لفكرة أساسية متفق عليها، ولكن بشكل أقل وضوحاً.

يبدو من البديهي أن على البحث أن يساعد على توضيح الإبادة الجماعية. ومن ثم يُساعد أولئك الذين يرغبون بفهم أحداث مريرة في تاريخ الإنسانية، بيد أنه يمكن بالنسبة إلى كثيرين النقاش التعريفي حول تجارب رهيبة من العنف تبدو خارج الموضوع، وحول هذا الموضوع لا يمكن التسليم بالفرضيات الأكاديمية العادية. تتحدث شارلوت ديلبو Charlotte Delbo الناجية من معسكر أوشفيتز النازي عن المعرفة العديمة الفائدة عندما تشير إلى تجارب كانت في غاية القسوة لدرجة يصعب نسيانها، لكنها أيضاً قاهرة لدرجة أنه «كلما واجه المرء وقائعها الصارخة - حتى في القراءة عنها، ناهيك عن تجربتها شخصياً أو حضورها في الذاكرة الشخصية - صار معرضاً للإرباك أكثر»¹، وغالباً ما عُدَّت الإبادة الجماعية مشتملة على ميول فتاكة في غاية الفظاعة واللاعقلانية: لدرجة تصبح فيها استثنائية بالمطلق، وغير قابلة للتفسير في الواقع، قد يبدو هذا خطأ من قدر تلك التجارب عندما نناقشها ضمن الإطارات التفسيرية التي يتبناها الدارسون، إذ تتطلب جريمة الجرائم هذه أكثر من مجرد التزام عادي بالدراسة والحقيقة، يقول جون روث John Roth إن الدراسة تفترض مسبقاً «قيماً لا تنطوي عليها الدراسة التاريخية وحدها...، فأى مناظرة... تستحق

العناء فقط لدرجة لا تغض الطرف معها عن حقيقة أن الأسباب الأخلاقية هي الأهم لدراسة هذه الفصول المظلمة من التاريخ»²، وهنا ينبغي على الدارسين أن يؤدوا الشهادة. ويُظهروا التضامن مع الضحايا، ويقفوا بصورة قاطعة على طرف واحد من العملية التاريخية.

وبناء عليه يشتكي الباحثون من التعريفية: أي الانتباه المفرط لتفاصيل المفهوم؛ إذ يحذر عالم النفس الإسرائيلي إسرائيل تشارني Israel Charny من أن الجدل الموسع حول التعريف قد يقود إلى النقطة «حيث تُفقد حقيقة الموضوع قيد النقاش، أي إن الباحثين الذين يجرون البحث لا يختبرون الشعور بها بعد ذلك»³، ويوافق المؤرخ هيربرث هيرش Herbert Hirsch قائلاً: «إنه لأمر مؤسف ضغط دراسات الإبادة الجماعية في مرحلة من عقلانية علم الاجتماع....، لتتم إعاقة تقدّمها في التعريف والمتغير المحير، وتُستبعد الحياة اليومية بكاملها من قائمة اهتماماتهم»⁴، لكن إن أردنا أن ننصف الضحايا، ونساعد على فهم فظاعات العنف، فليس بوسعنا إلا أن نخاطر في هذه القضايا بصورة مجردة وملموسة على حد سواء، فالهدف يتمحور حول منع الإبادة الجماعية ومعاينة مُرتكبها، ولفعل ذلك علينا أن نكون على دراية كافية بالجريمة، ولا يمكن تجنب قضايا التعريف في هذه المهمة، بل ستطلب وقتًا وعناية؛ لأن مثل هذه الأفكار غالبًا ما تكون متجاوزة حد البساطة. يعبر ماكس وبر Max Weber واضع النظريات الاجتماعية عن الموضوع قائلاً: «إن الملل غير المبرر ظاهريًا، والمتضمن في التعريف المفصل للمفاهيم مثال على أننا غالبًا ما نتجاهل لنفكر بوضوح بما يبدو جليًا؛ لأنه مألوف بصورة بديهية»⁵.

لكن ضرورة التصنيف

يُعد التعريف في أي حالة جزءاً من موضوع الإبادة الجماعية، إذ عُدَّت الإبادة الجماعية النازية جريمة تدرج تحت التصنيف الاجتماعي، وهي جريمة اجتماعية عرِّف فيها علم زائف الناس عندما صنَّفهم تبعاً لعرقهم، وقد «وصف الصحفي ويليام ل. شيرر William L. Shirer النازيين بأنهم علماء اجتماع؛ بسبب الطريقة التي كانوا مهووسين فيها بتلك التصنيفات»⁶. ليست عملية الإبادة الجماعية كلها زائفة علمياً، لكن تصنيف التجمعات السكانية والأفراد ضمن مصطلحات عرقية وعدائية أخرى يُعدُّ واحداً من مكوناتها الأساسية، ويكمن الخطر في التصنيف دائماً كما يرى نايجل إلترينغهام Nigel Eltringham في «أننا نضع الأشياء المادية في غير نصابها، ونطلق نحو إثبات أن مفاهيمنا المجردة تتسجم مع الواقع بدل أن تكون قيماً تقريبية مشروطة»⁷. يحاول مرتكبو جرائم الإبادة الجماعية فرض تصنيفاتهم من خلال العنف الجسدي الذي يدعم العنف التصوري للتمثيلات الاعتبارية.

تعد الإساءة لاستخدام التعريف، والتصنيف جزأين لا غنى عنهما بالنسبة إلى الإدراك البشري، والحياة الاجتماعية، ومن المهم ملاحظة أن المستهدفين في الإبادة الجماعية يُصنَّفون تعريفاتهم الخاصة. ويُقدِّمونها بصورة ضمنية أو علنية، فهم يؤكدون مفهوماتهم الخاصة بهم عن المجموعات التي ينتمون إليها، ورواياتهم عن هوياتهم بدل القبول بتصنيفات مجاميعهم، إنهم يؤكدون وضعهم بصفاتهم مجموعة من المدنيين. ويدحضون اعتقادات مرتكبي الإبادة الجماعية بأنه يمكن معاملة الناس العزل على أنهم محاربون،

ويعرّفون أنفسهم لا بصفتهم ضحايا، أو المتلقي السلبي لعنف الإبادة الجماعية وحسب، بل بصفتهم مقاومين أيضًا، سواء أمدنيين كانوا أم مسلحين، وفي الصراعات حول الإبادة الجماعية يحاول أولئك المستهدفون بالعنف فرض تصنيفات مضادة على أولئك الذين يُصنّفونهم، فغالبًا ما يصفونهم بالاستبداديين والوحشيين والمجرمين.

تلائم فكرة الإبادة الجماعية هذا النمط، فقد أراد مبتدعها رافائيل لِمَكن أن يفرض من خلال القانون الدولي، والتحقيق التاريخي نوعًا جديدًا من التصنيف على مرتكبي العنف، وفي تعريفه -الذي أناقشه بالكامل في الفصل التالي- يُنظر إلى أنواع الأعمال التدميرية كلها التي تُرتكب ضد المجموعات بأنها تنتمي إلى الصنف نفسه، وبذلك تجرّم، فبالنسبة إلى لِمَكن لم تكن أعمال مثل القتل، وترحيل الأجانب، وانتزاع الملكية، والتدمير الثقافي جرائم بيئة، بل كانت تجليات للجريمة الشاملة لتدمير المجموعة، تستحق التوثيق والترسيخ في القانون الدولي، والتحقيق التاريخي على حد سواء: لإدراك مشكلة عامة مرتبطة بالعنف ضد المجموعات السكانية.

إن تصنيف لِمَكن قوي قانونيًا واجتماعيًا، مصبوغ بالقيم العالمية والإنسانية، فيشتمل على أهمية أخلاقية وسياسية كبيرة جدًا، وهذا ما منحه قوة ما كان ليكتسبها لو كان غامضًا، أو مُعرّفًا بصورة غير دقيقة، وليس بالضرورة أن نتبنى مصطلحات لِمَكن أو تعريفاته، لكن من الضروري أن نكون على دراية بها عندما نغيّرها لاستخدامها بطرق جديدة، وعلينا أن نحدد السبب عندما نقدّم مصطلحات جديدة لوصف الظواهر التي حددها أصلًا.

مشكلة التعريف المتغيرة

صاغ لِمَكن المصطلح عام 1944م، وعنى به ما قاله بالضبط، لكن سرعان ما اتسع استخدام مصطلح الإبادة الجماعية، وبدأ معناه -كما هو طبيعي عندما تهرب الكلمة من مخترعها- بالتغير بطرق حاذقة وغير حاذقة، فقد أعيد تعريف المصطلح -على وجه الخصوص- من أجل وثيقة دولية قانونية جوهرية هي مسودة اتفاقية عام 1948م حول منع حدوث جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها (اتفاقية الإبادة الجماعية) التي أثر لِمَكن في صياغتها، وبعدها دخل المصطلح في الخطاب السياسي في أغلب اللغات بصورة متأخرة نوعًا ما، وأصبح مفهومًا في العلم الاجتماعي الأكاديمي والتاريخي بدءًا بمرحلة الثمانينيات؛ فبعد نهاية الحرب الباردة بين عامي 1989-1991م، اكتسب المصطلح روحًا جديدة في هذه المجالات كلها؛ لأن السياسات العالمية أصبحت أكثر انفتاحًا على شؤون حقوق الإنسان، وبدأت مؤسسات قانونية النظر فعليًا في قضايا إبادة جماعية، كما تعمّقت الدراسة الأكاديمية في هذا المجال.

إن جزءًا كبيرًا من مشكلة هذا الكتاب أن الخطاب العام والقانوني والعلمي قد غيّر معنى الإبادة الجماعية بطرق مثيرة للشك، وغالبًا من دون تكبد عناء تبرير ذلك التغيير، أو أنه استخدم المصطلح بشكل فضفاض في حقل دراسات الإبادة الجماعية المتسع، ووسط عرض دراسات الحالة، والدراسات المقارنة التي غالبًا ما تترك انطباعًا جيدًا؛ بالكاد تقدّم النقاش حول ما تعنيه الإبادة الجماعية منذ تسعينيات القرن العشرين، وأن كثيرًا من الباحثين -وليس

فقط المحامين ممن يميلون للاعتراف بمركزية الاتفاقية بالنسبة إلى قانون الإبادة الجماعية- يعكفون على استخدام الاتفاقية من دون نقد؛ رغم نقائصها المعترف بها. وبسبب هذا الوضع نتجت لدينا إجابات غير ملائمة للسؤال الذي نُوقِشَ مطولاً عن معنى الإبادة الجماعية.

يشير كريستوفر بويل Christopher Powell إلى أن «الإبادة الجماعية مفهوم محل نزاع بصورة أساسية ومن الطراز الأول»⁸؛ بسبب «الاهتمامات العاطفية والأخلاقية والسياسية الواقعة على المحك في تلك الخطابات كلها، ولأنه أمر معقد بصورة متأصلة، ويمكن وصفه بطرق متعددة»⁹. وقد قدّمَ لمُكِن مُتَعَمِّداً مفهومًا غطى طيفاً واسعاً من الأفعال والأحداث التاريخية المتنوعة؛ ولذلك كان من غير الممكن تجنب التعقيد منذ البداية في الجدل الدائر حالياً.

تُعَدُّ أعمال الإبادة الجماعية واسعة النطاق، وذات وقائع عنيفة، وهذا أحد الأمور القليلة التي يتفق عليها الجميع، وتُعَدُّ هذه الحوادث في طبيعتها معقدة بصورة فردية، ومتنوعة بصورة جماعية، وبإضافة التعقيد والتنوع إلى الاهتمامات العميقة التي تظهر في مناقشة موضوعات كهذه؛ ليس من المفاجئ أن تكون الإبادة الجماعية محل نزاع.

لذلك، ما من إجابة واحدة صحيحة لسؤال هذا الكتاب: ما الإبادة الجماعية؟ فالإبادة الجماعية ليست واقعاً بسيطاً موجوداً بإمكانني الحصول عليه، وإعطاء القارئ التعريف الصحيح له، ولذلك فإن سؤال ما الإبادة الجماعية يُفْضِي إلى سؤال: ماذا ينبغي أن تعني الإبادة الجماعية؟ وهو سؤال أُجِيبَ عنه بإجابات كثيرة، وبما أنه ينبغي للكلمة أن تحمل مطالب كثيرة

مختلفة؛ أخلاقية وقانونية وسياسية وأكاديمية كذلك، فمن الصعب استنباط تعريف يعبر عنها كلها، بيد أن ذلك لا يعني - كما يفترض العديد من الباحثين - أنه بإمكاننا ببساطة تعريف الإبادة الجماعية من جديد في كل مرة بأي طريقة تبدو ملائمة فيما يتعلق بالمشروع المعين الذي نباشر فيه، سواء أكان أخلاقياً أم سياسياً أم قانونياً أم أكاديمياً، بل على العكس، يجب أن يحترم استخدام مصطلح الإبادة الجماعية تاريخ التفكير بالكلمة، ويجب استخدام المفاهيم الجادة جميعها بصورة ثابتة على مبدأ - مع ترابط داخلي في المعنى بالإضافة إلى إشارة صحيحة - ويجب أن تكون تلك المفاهيم قادرة على التبرير المطوّل، فنحن بحاجة إلى مفهوم ذي متغيرات واضحة ومنطقية، ويشكّل المعنى الأكبر لطيف من الحالات.

مفهوم اجتماعي وتاريخي

قدّم لمكن مصطلح الإبادة الجماعية ليصنع منها صنفاً قانونياً، ويبدو جلياً أنه عدّها صنفاً اجتماعياً وتاريخياً أيضاً، فإذا ورد التعبير في سياقات قانونية وسياسية نال فيها رواجاً، وكان من المتعارف عليه دائماً: أنه يشير إلى طبقة معينة من الظواهر التاريخية والاجتماعية، لقد أتبع لمكن خطواته السياسية والقانونية المبدئية ببيانات دراسة تاريخية شاملة جعلته يستمر بعرض تعريفاته الاجتماعية الخاصة، رغم بدائية تعاريف الاتفاقية القانونية والسياسية، وبهذا تنتمي مهمة التعريف الأساسية إلى أولئك الذين يدرسون الظواهر التاريخية الاجتماعية مهنيّاً، أي علماء الاجتماع والمؤرخين.

تعاملت السلطات القانونية مع سؤالنا ذي الطابع الاجتماعي، كما فعل الباحثون في فروع الدراسة الأخرى، وعلى غير المعتاد عُرِّف هذا المفهوم الاجتماعي في القانون الدولي قبل أن يتمكن علماء الاجتماع من تقديم تعاريفهم الخاصة، الأمر الذي خلق حالة استمرت فيها السلطات القانونية بتناول معنى الإبادة الجماعية بصورة مستقلة عن الجدل الأكاديمي، وحظي علماء الاجتماع والمؤرخون بنصح كبير لتناول النقاشات القانونية - كما سأفعل أنا في هذا الكتاب - لكن علينا ألا نكون مراعين لها بصورة مفردة، فمهمتنا الأساسية تطوير مفهوم اجتماعي يكون مفيداً في البحث التاريخي، يمثل علم الاجتماع الدور الذي يُنتج المفهوم للعلوم الاجتماعية، أما التاريخ فيعبر عن الدراسة التجريبية للظواهر الماضية والحاضرة والمستقبلية التي يأخذها العلماء الاجتماعيون، وباحثو الدراسات الإنسانية على عاتقهم، إضافة إلى المؤرخين المحترفين، والمشروعات التاريخية والاجتماعية لفهم أصناف ومراحل الظاهرة وشرحها بصورة شاملة وأساسية أكثر من المشروع القانوني: توجّه في نهاية المطاف نحو تأكيد لوم الفاعلين أفراداً ومجموعات على أفعال معينة، رغم أن القضايا القانونية - ولا سيما ضد الدولة والقادة العسكريين - تُرفع أحياناً من أجل تقديم حقيقة تاريخية، إلا أنها تعمل وفقاً لقواعد مصممة لتقييم حجم استحقاق اللوم بالنسبة إلى أفراد، والمفاهيم التي تنتج من المساومة السياسية، ولذلك لا يمكنها أن تحل محل البحث الاجتماعي الذي يصنع المفهوم، أو محل البحث التاريخي.

يتناول هذا الكتاب السؤال الخاص بالتعريف من وجهة نظر المنهج والنظرية الاجتماعيين، لكنه يتناوله اعتماداً على الالتزام بالبحث التاريخي

التجريبي والعلمي الاجتماعي، اعتقاداً بأن التساؤل العقلي مشروع تمهيدي يجب أن يقودنا إلى الدراسة الفردية لوقائع تاريخية معينة، والدراسة العامة لأصناف الوقائع، وبصورة أكثر دقة ينتمي منهجي إلى علم الاجتماع التاريخي، وهو حقل فرعي من علم الاجتماع يربط التحليل الاجتماعي بشكل وثيق بالتوجهات الشائعة للتطور التاريخي، إضافة إلى تطبيق النظرية الاجتماعية على حالات تاريخية معينة. يمكن عدُّ علم الاجتماع التاريخي نوعاً من التاريخ النظري، أو تطبيق علم الاجتماع على المشكلات التاريخية. «يتضمن معظم علم الاجتماع التاريخي تحليلاً متوسط المدى؛ وفي مواضع أخرى قمت بتحليل من هذا النوع عن الإبادة الجماعية، متضمناً نقاشاً حول قضاياها المنهجية»¹⁰، ومع أن الكتاب الحالي معتمد على المنهج نفسه، إلا أنه عوضاً عن ذلك، مهتم أساساً بالأسئلة العقلية والنظرية، وفي هذا الصدد قد يُعدُّ عملاً يخص نظرية اجتماعية تاريخية بدلاً من أن يكون علم اجتماع تاريخياً بالمعنى الأكثر شيوعاً، ومع أن الكتاب يركز من دون تبرير على وضع المفهوم الخاص بعلم الاجتماع، إلا أنني وفي المراحل كلها أربط الجدل بحالات معينة، وموضوعات تاريخية.

بنية الكتاب

يتناول الكتاب مشكلتين عامتين حول وضع مفهوم الإبادة الجماعية: أولاً أن الخطابات التي تحيط بالتعريف غالباً ما تكون مفككة، مع اقتراحات متشعبة لا تأخذ في الحسبان عرض أسبابها الجوهرية، بمعنى آخر يبدو الأمر كما لو أن الباحثين يعتقدون أن بإمكانهم تقديم تعريفهم الخاص في بحثهم. أما المشكلة الثانية فتتمثل في أن أساليب خطاب الدراسات حول الإبادة الجماعية

غالبًا ما تكون غير متفقة مع النظرية الاجتماعية، رغم أنها مطلّعة على عمليات تشكيل المفاهيم الاجتماعية والقانونية أيضًا، إذ لا يتعامل الخطاب القانوني مع المشكلات الاجتماعية غالبًا من دون الرجوع إلى المعرفة بعلم الاجتماع وحسب، بل إن طلاب الدراسة التجريبية للإبادة الجماعية غالبًا ما يجدون الأمر مريحًا عندما يتركون القضايا المتعلقة بالمفاهيم، وتلك النظرية منها خارج الموضوع.

يقوم تركيب الكتاب على هذا التشخيص، حيث يركز القسم الأول منه على الموضوعات والمؤلفين الأساسيين في كتابات الإبادة الجماعية؛ من أجل الحديث عن أشكال قصورهم. ودمج إنجازاتهم في إطار مفاهيمي كامل، ويبدأ هذا القسم بتاريخ فكرة الإبادة الجماعية، إذ يقدم الفصل الثاني نقاشًا موسعًا عن منهج لمكن المؤسس، أما الفصل الثالث فيظهر كيف عدّل في اتفاقية الإبادة الجماعية، والكتابات اللاحقة عن الإبادة الجماعية، ومن ثم يستمر هذا الفصل بتناول ثلاث قضايا تشوش -حسب رأيي- وضع مفهوم الإبادة الجماعية. بينما يناقش الفصل الرابع كيف اعتُمدت المحرقة بوصفها معيارًا للإبادة الجماعية بصورة عامة، أما الفصل الخامس فيحدد القضايا المتضمنة في استبدال عبارة التطهير العرقي بالإبادة الجماعية. ويناقش الفصل السادس الانتشار الأوسع لمفاهيم الإبادة التي أثّرت في دراسة الإبادة الجماعية. وبالاعتماد على الجدالات في تلك الفصول، يطرح القسم الثاني من الكتاب وضع مفاهيم اجتماعية جديدة للقضايا الجوهرية، مع التركيز على العلاقة بين الوكالة والبنية، فيتعامل الفصل السابع مع فكرة التعمد، والفكرة البديلة للتركيب في تحليل عملية الإبادة الجماعية، وينتقل الفصل الثامن للحديث عن

قضايا تحليل تركيب النزاع حول الإبادة الجماعية وعلاقته بالحرب، وبالوصول إلى الفصل التاسع نجد أنه يناقش الفاعلين في الإبادة الجماعية، بما في ذلك الفكرة الأساسية للمجموعات، وقضايا العملية المرتبطة بالإبادة الجماعية، وينتقل الفصل العاشر ليشرح ويتفحص السياقات البنيوية للحادثة التي تتبع منها مسببات الإبادة الجماعية؛ كالثقافة والاقتصاد والسياسة والحرب والعلاقات الدولية، ويُختم بالفصل الحادي عشر بتلخيص نقاشات الكتاب، وتقديم تعاريفي الجديدة.

الحجة

يقدم هذا الكتاب مخططاً شاملاً عن فكرة الإبادة الجماعية، ويساعد القارئ على فهمها بصورة أفضل، لكن من الأهمية بمكان التأكيد أنه يعرض وجهة نظر محددة، وأؤكد أن طرح لم يكن الأساسي بأننا بحاجة إلى مفهوم عام مؤثر يصف التدمير كله المستهدف للتجمعات السكانية؛ وتجب إعادته إلى مكانه المركزي في عملية فهم الإبادة الجماعية، وفي الوقت نفسه، أتناول أشكال قصور التدعيم الفكري الذي قدمه لم يكن لهذه الفكرة، فهو لم يكن واضح نظريات اجتماعية مُتمرسًا، وكان الإطار الذي يعمل به انعكاسًا غير مكتمل التطور لبعض أفكار عصره العامة، ما أدى إلى خلق مصاعب في تصوراته عن المجموعات، وعلم الأحياء والثقافة، وحتى في استخدامه مصطلحي مجموعات والإبادة الجماعية.

أرى أن مفهوم لم يكن كان واسعًا بشكل كافٍ، وعلى النقيض من ذلك اتبعت تعاريف عدة لاحقة - بدءًا بتعريف الأمم المتحدة فصاعدًا - توجهاً

عديم الشفقة بتقليص منظور الإبادة الجماعية، وفي النهاية أضحت الإبادة الجماعية بالنسبة إلى كثير من الكُتَّاب أكثر من القتل الجماعي بقليل. وعليه تُستبعد الحالات التي لا تُقتل فيها الغالبية العظمى من تجمع سكاني محدد. وفي أثناء هذا التقليص، وبينما أوجدت الاتفاقية معياراً قانونياً مهماً، وقدم الكُتَّاب والأكاديميون بعض التطويرات المهمة على طريقة تفكير لم يكن، أضعفت الكتابات في هذا الصدد جوهر منهج لم يكن، وعزز هذا الإضعاف الدور المشوَّه للمحرقة في الفهم العام للإبادة الجماعية من جهة، وتكاثر المفاهيم الجديدة المشكوك فيها؛ مثل التطهير العرقي، والقتل السياسي، وأشكال أخرى من الإبادة التي تصف جوانب لما وجد لم يكن أنها بصورة ملائمة إبادة جماعية.

في الوقت نفسه، واجهت الكتابات في هذا الموضوع صعوبة بالغة فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية التي طرحها لم يكن، وجسدت الاتفاقية، وعُززت التفسيرات غير الصحيحة لهذه الأفكار، ولا سيما من خلال القانون الدولي، على أنها عوائق في طريق الفهم، وأُقدم هنا ثلاثة أمثلة، وأترك البقية لتأتي في فصول الكتاب؛ أولاً: جسدت فكرة أن الإبادة الجماعية فعل متعمد لتصبح مفهومًا غير واقعي اجتماعيًا، ومتعلق ببُنية ثابتة خاصة وخفية، ومُنحت أهمية زائدة في فهم الإبادة الجماعية، فقد حجبت فكرة التعمد هذه القلق العلمي الاجتماعي العادي، والتاريخي مع التبادل بين ما يدعى عادة الوكالة (الفاعل الذي يحدد مجرى سير الأحداث)، والبنية (النماذج المتكررة الحدوث للعلاقات الاجتماعية التي تحدد شكل ممارسة الإبادة الجماعية). ثانياً: تضمنت الفكرة بأنه يجب أن تكون التجمعات السكانية المستهدفة مجموعات مستقرة، والفكرة غير القابلة للتطبيق اجتماعياً هنا أن التجمعات الإثنية والقومية والمتشابهة

أكثر ثباتاً مما هي عليه حقاً، ما يؤدي إلى استبعاد كثير من التدمير المستهدف للتجمعات السكانية من نطاق الإبادة الجماعية. ثالثاً: أدت الفكرة التي ترى أنه من الممكن ممارسة الإبادة الجماعية في وقت السلم تماماً كما في وقت الحرب؛ إلى قصور في فهم الصلات الوثيقة للإبادة الجماعية بالحرب.

أعتقد أن أشكال القصور تنبثق من نقص وجود فهم اجتماعي متماسك للإبادة الجماعية، ليس بوصفها فعلاً اجتماعياً وحسب، بل أيضاً بصفتها بنية لنزاع يتضمن علاقات اجتماعية بين فاعلين جمعيين (أي ليسوا أفراداً) مختلفين، وعلاوة على ذلك لا يمكن وصف أولئك الفاعلين في الثالوث التقليدي المكوّن من الجناة والضحايا والمتفرجين؛ لأن هذه التسميات تعزو الوكالة لمرتكبي الإبادة الجماعية فقط، وتستبعد كلاً من مقاومة التجمعات السكانية المستهدفة. وتأثير أفعال الأطراف الثالثة. إضافة إلى أن فهم بنية الإبادة الجماعية بصفتها نزاعاً يجب أن يُتمم بفهم السياقات البنيوية الأوسع التي ينشأ فيها هذا النوع من النزاع، ويجب أن تلتزم شروحات الإبادة الجماعية التي تتعامل مع المسببات الموضوعية إضافة إلى التوجهات الذاتية للفاعلين بتلك السياقات، وبينما أراجع الاحتمالات الرئيسة أرى أن السياق والمسبب المباشر الأساسي يتعلق بروابط القوة السياسية والعسكرية المفهومة بالمعاني الدولية والعالمية. إضافة إلى تلك القومية والمحلية.

القسم الأول

فكرة الإبادة الجماعية

الفصل الثاني

رافائيل لمكن وفكرة الإبادة الجماعية

يمكن لقلة من الأفكار الرئيسة فقط أن تُنسب إلى شخص واحد بصورة لا لبس فيها، بيد أن رجلًا واحدًا هو رافائيل لمكن طَوَّر المصطلحات والأسس لفهم الإبادة الجماعية بمصطلحها الذي نستخدمه اليوم، ومما يثير الاحترام أكثر نجاحه بقيام الأمم المتحدة في وثيقة دولية وقعت عليها معظم الدول بتعريف لجريمة الجرائم عنده، وحتى وقتنا هذا «لم يُعرف عن حياة لمكن وأفكاره الأخرى إلا القليل نسبيًا»¹.

معظم المحاولات التي جاءت بعده حاولت أن تُحاكي إنجازاته، لكن فكره وفهمه بقيا مميزين مقارنة مع الصيغ اللاحقة. كان محاميًا وقائد حملات. لذلك عكست أفكاره توجهه القانوني، والسياقات السياسية التي عمل فيها، وبعد مرور نصف قرن على وفاة لمكن وقعت عمليات إبادة جماعية جديدة، وتغيّر فهم الماضي. ففي زمنه لم يكن مصطلح المحرقة مُطبَّقًا على الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون ضد اليهود، وتطورت الردود السياسية والقانونية حولها، لكن قيمة عمل لمكن لم تحطَ بالتقدير المناسب؛ فنجد الغالبية العظمى يشيرون إلى الاتفاقية بدلًا من الإشارة إلى لمكن نفسه في

الحصول على تعريف للإبادة الجماعية، وهذا أمر مؤسف؛ لأنه رغم أنه لم يكن للمُمكن القول الفصل إلا أنه قدّم فهماً أكثر ملاءمة. وترابطاً من ذلك الذي يمكن استخلاصه من الاتفاقية، وعلاوة على ذلك ابتعد الكثير من المؤلفين عن منهج يمكن بطرق تعيق الفهم، محاولين بذلك إدخال تحسينات على الاتفاقية، علينا أن نتعامل مع إسهامه بما يفوق الشعائر الدينية للمعقّبين الذين ينبذون أفكاره الأساسية، وتُعدُّ استعادة معنى الإبادة الجماعية الصادر عن يمكن بداية ضرورية لدراسة جدية.

الإطار الاجتماعي عند يمكن

صاغ يمكن أفكاره للمرة الأولى عام 1933م عندما طرح مسودة قانون دولي لمناقشتها في مؤتمر في مدريد، وهو مؤتمر يحظر البربرية والتخريب المتعمد للممتلكات العامة (راجع الإطار 2.1) فقد كان يمكن يهدف إلى تعريف جريمة بربرية عامة اشتملت على ما هو أكثر من الأنماط الفردية للأفعال العنيفة أو القمعية؛ لتتضمن الأفعال الأكثر شمولية:

تشكل أفعال هذه السمة إساءة لقانون الأمم المتحدة، فأطلقنا عليها اسم الأفعال البربرية، وعند النظر إليها بشكل منفصل فإنها تستحق العقاب وفق الأنظمة الخاصة؛ بسبب الصفة السائدة فيها، والمتمثلة بتعريض وجود المجموعة المعنية، والنظام الاجتماعي للخطر.

جادل في أن البربرية والتخريب المتعمد للممتلكات العامة جرائم دولية، فقال: «ليست القضية مسألة خطر عام على وجه الخصوص، وإنما ترتبط بمفهوم أوسع وخطر عام نرغب في تسميته بالخطر الدولي»².

تُعد البربرية المبشّر بالإبادة الجماعية، وبعد فشل طرح لمكن الأساسي، مُنِعَ من السفر إلى مقر توقيع الاتفاقية، ولم يُناقش الأمر. تابع لمكن البحث عن مصطلح وقانون يجمعان بين طبقة الأفعال العنيفة والمُذلة التي تُرتكب بحق مجموعات كاملة، ولم يكن يهمله نمط معين من العنف، بل تهمة عامة تلقي الضوء على العناصر المشتركة بين الكثير من الأفعال التي إذا ما أخذت بصورة منفصلة شكّلت جرائم معينة. وعلى عكس المفسرين اللاحقين الذين ركزوا على جريمة القتل الجماعي بعينها، كان لمكن مهتمًا بعملية أوسع لا تشمل العنف المنظم وحسب، بل تشمل الدمار الاقتصادي والاضطهاد، فقد كان ما يهمله بالتحديد الصفة المشتركة بين أنماط الأفعال كلّها، بمعنى تهديدها لوجود تجمعات بشرية معينة، وللنظام الاجتماعي العالمي. وخلال الحرب العالمية الثانية بدا واضحًا قلق لمكن حيال تهديدات كتلك، فقاد حملة ضد فظاعات عمليات الاحتلال النازية في أوروبا؛ لإقرار دمارهم الفريد من نوعه؛ إذ صعقه تصريح وينستون تشرشل Winston Churchill حينما قال: «نحن في حضرة جريمة لا اسم لها، ووصف سامانثا باور Samantha Power «وفجأة، اضطلعت حملة لمكن بهدف معين ألا وهو: البحث عن كلمة جديدة»³.

وقد عُرض الحل المعروف (الإبادة الجماعية) الذي اقترحه في كتابه حكم دول المحور لأوروبا المحتلة عام 1944م Axis Rule in Occupied Europe (راجع الإطار 2.2)، والذي حذّر فيه لمكن بصورة خاصة من تفسير ضيق الأفق لمصطلحه الجديد.

الإطار 2.1. يمكن: التعاريف

1933م

البربرية

التدمير المبيّت للتجمعات القومية والعرقية والدينية والاجتماعية بما فيها: أفعال الإبادة الموجهة ضد تجمعات عرقية أو دينية أو اجتماعية: أيًا كان الدافع وراءها، سياسيًا أم دينيًا... إلخ): كالمجازر، والمذابح المدبرة، والأفعال المنفذة بغية تدمير الوجود الاقتصادي لأعضاء تجمع ما... إلخ، وتتصل بهذه الفئة أنواع الأعمال الوحشية التي تتعرض لكرامة الفرد، كأعمال الإهانة.

التخريب

المتعمد للممتلكات العامة، وهو تدمير لأعمال الفن والثقافة التي تعبر عن مجموعة بعينها، وتميزها عن باقي المجموعات، ويعدُّ تعبيرًا عن عبقرية تميز تلك المجموعات عن غيرها.

1944

الإبادة الجماعية

تدمير أمة، أو مجموعة عرقية، فهذه الكلمة الجديدة مركبة من الكلمة اليونانية genos (العرق أو القبيلة) واللاتينية cide (قتل).
من كتاب حكم دول المحور لأوروبا المحتلة الصفحة 79 (من دون تاريخ).

الإبادة العرقية

ثمة مصطلح آخر يمكن استخدامه للفكرة ذاتها، أي الإبادة الجماعية، وهو الإبادة الإثنية، ويتكون من الكلمة اليونانية ethnos أمة، والكلمة اللاتينية cide بمعنى قتل.
من كتاب حكم دول المحور لأوروبا المحتلة الصفحة 79.

الإطار 2.2 لمكن: الإبادة الجماعية النازية

نمت الإبادة الجماعية التي نفذها النازيون من خلال هجوم متزامن على مناحٍ مختلفة من حياة الأسرى. ففي المجال السياسي تمثلت بتدمير مؤسسات الحكم الذاتي، وفرض نمط ألماني للإدارة، وفي المجال الاجتماعي تمثلت بتعكير صفو التلاحم الاجتماعي للأمة المعنية، وقتل عناصر النخبة المثقفة أو إبعادها، أما في المجال الثقافي فتمثلت بحظر المؤسسات والأنشطة الثقافية أو تدميرها؛ وذلك باستبدال التعليم المهني بتعليم متعلق بالفنون الحرة من أجل التحوّل دون التفكير الإنساني، أما في المجال الاقتصادي فتمثلت بتحويل الثروة إلى الألمان، وحظر ممارسة الأعمال التجارية والوظائف على الناس الذين لم يشجعوا التعصب الألماني من دون تحفظ وعلى الصعيد الحيوي، عن طريق سياسة إجلاء السكان، وتميز تكاثر الألمان في البلاد المحتلة، وفي مجال الوجود الحي عن طريق الشروع بإيجاد نظام تقنين تجويعي لغير الألمان، وعمليات القتل الجماعي، ولا سيما اليهود والبولنديون والسلوفانيون والروس، أما فيما يخص الموضوع الديني فتمثلت بالتدخل في أنشطة الكنيسة والتي لا تقدم في الكثير من البلدان القيادة الروحية وحسب بل القومية أيضاً، وفي مجال الأخلاق عن طريق محاولات لخلق جو من الانحطاط الأخلاقي من خلال دعم المنشورات الإباحية، والأفلام السينمائية، وشرب المُسكرات.

من كتاب: حكم دول المحور لأوروبا المحتلة: 11_12.

لا تعني الإبادة الجماعية «التدمير الفوري لأمة ما إلا عندما يتم ذلك بالقتل الجماعي لأفراد تلك الأمة كلّهم، بل إنها ترمي إلى تحديد خطة منسقة من الأعمال المختلفة الهادفة إلى تدمير أسس الحياة الجوهرية لمجموعة قومية؛ بفرض إهلاك المجموعات ذاتها»⁴، وهذا للإشارة إلى الفروق الدقيقة

للكلمة المفتاحية التي استخدمها لمكن لتعريف الإبادة الجماعية ألا وهي التدمير، بوساطة الفرق بين التدمير الفوري لأمة ما، وتدمير الأسس الجوهرية لجوانب حياتها. فقد كان لمكن واضحًا في أن الإبادة الجماعية تشير بصورة عامة إلى المعنى الأخير؛ فالتدمير الفوري بمعنى القتل الجماعي لأفراد أمة ما مثل شكلًا مختلفًا معيّنًا، لكنه لم يُعرّف الإبادة الجماعية بذلك المعنى.

صُرب تعريف لمكن بوصفه مثالًا في فحوى كتابه تمامًا كما عبّر عنه في شرحه الكامل لكيفية تطبيقه في الحالة النازية (راجع الإطار 2.2). فهو يظهر أن مصطلح الإبادة الجماعية كان بالنسبة إلى مبتكره «عملية شاملة هاجمت فيها قوة لتدمر نهج حياة الشعوب ومؤسساتها»⁵. شكّلت الإبادة الجماعية الجسدية -بما في ذلك القتل الجماعي- بُعدًا واحدًا من الهجوم الشامل، فيشير ويليام شاباس William Schabas وفقًا لمعايير الجدلالات اللاحقة قائلًا: «إن تعريف لمكن كان ضيق الأفق، إذ إنه كان يتناول جرائم موجهة ضد جماعات قومية لا ضد جماعات بالعموم، وفي الوقت نفسه كان واسعًا لدرجة أنه تبصر ليس بالإبادة الجماعية الجسدية وحسب، بل بالأعمال التي تهدف إلى تدمير ثقافة المجموعة، وسُبل عيشها أيضًا»⁶، كان تعريف لمكن مختلفًا بصورة جلية عن معظم التعاريف اللاحقة، كما يعترف بعض مقترحي تلك التعريفات: فعلى سبيل المثال يعيد ستيفن كاتز Steven Katz تعريف الإبادة الجماعية على أنها: «تحدث فقط حينما تكون نية محققة -مهما كانت درجة النجاح التي تُنفَّذ بها- للتدمير الجسدي لجماعة بأكملها، وكما يُعرّف الجناة تلك المجموعة»⁷ هذا يحصر معنى الإبادة الجماعية التي نفّذها النازيون في قتل اليهود فقط. بيد أن كاتز يدرك أن استخدام لمكن الخاص

لمصطلح الإبادة الجماعية لم يكن -انطلاقاً من فهمه الخاص- ينطبق فقط على السياسة النازية المعادية لليهود؛ يبدو أنه كان مقتنعاً بأن السلوك النازي ضد عدد من المجموعات الأخرى، اقترب من الفعل النازي المعادي لليهود. إن لم يكن تكراراً لها، لذلك ينبغي تمييزه على أنه إبادة جماعية⁸، ويُصرّح كاتز قائلاً: «إن السبب وراء إعطائي الأولوية للإبادة الجماعية الجسدية يعود بصورة مباشرة لا يشوبها الغموض إلى حقيقة أنه قبل كل شيء هذا هو ما يعنيه المرء عندما يصوّر المحرقة على أنها مثال على الإبادة الجماعية»⁹، ويضيف قائلاً: «أجروا على القول إن رافائيل لمكن يمكن أن يكون قد صاغ صياغة جيدة تعريفاً أقرب إلى تعريفي -إن لم يكن مطابقاً له- لو أنه كان يكتب بعد الحرب العالمية الثانية عندما كشفت نوايا هتلر بإبادة اليهود، وبينما كان لمكن يمارس عمله بين عامي 1942-1943م كان ما يزال غير قادر على رؤية الاعتداء المتعنت الاستبدادي بأكمله على حقيقته»¹⁰.

بما أن لمكن عاش حتى عام 1959م، وكان يكتب باستمرار عن الإبادة الجماعية، ويشن حملات للاعتراف بها، يبدو أنه كان ليعدّل ذاك التعريف لو أنه رغب في فعل ذلك، ويتضح لنا سبب عدم قيامه بذلك عندما نطلع على فصله القصير المتمحور حول فكرة الإبادة الجماعية ككل في سياق كتاب حكم دول المحور، كان لمكن نفسه يهودياً، ومهتماً بالطبع بالفظاعات المرتكبة بحق اليهود -لقد فقد والديه، وتسعة وأربعين فرداً من عائلته- بيد أنه لم يعتقد للحظة أن الإبادة الجماعية التي نفذها النازيون كانت حملة موجهة بصورة حصرية أو حتى أساسية ضد اليهود، ولم يكن تدمير اليهود هو المعيار الذي ينبغي قياس أعمال الاضطهاد الأخرى التي يقوم بها النازيون بالنسبة إليه،

بل على العكس كان كتابه يهدف إلى إيضاح مدى شمولية محاولة النازيين لتدمير وجود الأمم غير الألمانية، ورفاهيتهم ومؤسساتهم وسُبل عيشهم بوضع ترجمات رسمية للقوانين النازية في البلاد المحتلة، لذلك من الممكن رؤية المرحلتين ذاتهما «الأولى تدمير النمط القومي للمجموعة المضطهدة: أما الثانية فهي فرض النموذج القومي للمضطهد»¹¹. وفي القارة بأكملها كانت الإبادة الجماعية - كما هي حال البربرية - مفهوماً شاملاً للتدمير الاجتماعي لجماعات قومية، واعتقد لِمَكن أنها تتمتع بقابلية ذات مجال واسع التطبيق إلى حد بعيد.

ويتضح ذلك كله من طريقة تقديم لِمَكن للإبادة الجماعية، إذ كتب أن طريقة تفكير المحتلين الألمان تبدو كالآتي: «يجب تدمير الأمة العدو الواقعة تحت سيطرة ألمانيا، أو تفكيكها، أو إضعافها، بدرجات مختلفة لعقود قادمة من الزمن، وهكذا سيكون الشعب الألماني في مرحلة ما بعد الحرب في موقع يمكنه من التعامل مع شعوب أوروبية أخرى من حيث موقع التحكم الأفضل متمثلاً بالتفوق الحيوي، وبما أن فرض سياسة الإبادة الجماعية هذه يعد مدمراً للشعب أكثر من الإصابات الناتجة عن القتال الحقيقي، فسيصبح الشعب الألماني بعد الحرب أقوى من الشعوب الخاضعة، حتى وإن هُزم الجيش الألماني، وفي هذا الصدد تُعدُّ الإبادة الجماعية تقنية جديدة من الاحتلال تهدف إلى الظفر بالسلم حتى وإن خسر الحرب»¹².

كان لِمَكن غافلاً عن الاختلافات الهائلة في حدة السياسات النازية تجاه الشعوب المختلفة، لكنه مع ذلك أدرجها كلها تحت العنوان نفسه:

تختلف خطة الإبادة الجماعية تبعاً لموضوع الحدة وأنماطها ودرجتها في كل بلد محتل. فبعض المجموعات - كاليهود - يجب تدميرها بصورة كاملة، وثمة «تمييز بين الشعوب التي تُعدُّ بأنها تتمتع بصلة قرابة دم مع الشعب الألماني مثل الهولنديين والنرويجيين والفلانديين واللوكسمبورغيين، وأولئك من غير المتمتعين بصلة قرابة الدم معهم مثل البولنديين والسلوفينيين والصرب، بحيث تُعدُّ التجمعات السكانية من المجموعة الأولى جديرة باستحقاق الجنسية الألمانية»¹³.

لاحظ لمكن أن بعض الجماعات وعلى رأسها اليهود «كان مقرراً أن تُدمَّر بالكامل. لكن وفي الأحوال جميعها تمثل تقنيات الإبادة الجماعية التي طُوِّرها المحتل الألماني في شتى البلاد المحتلة هجوماً مركزاً ومنسقاً على عناصر تكوين الأمة كافة»¹⁴. قد يختلط الأمر على بعضهم كما يجادل باور Power في أن «الربط بين الحل الأخير لهتلر ومصطلح لمكن الهجين، سيُحدث ارتباكاً لا نهاية له بالنسبة إلى صنّاع السياسة والناس العاديين ممن افترضوا أن الإبادة الجماعية تحدث فقط عندما يمكن إظهار مرتكب الفظاعة - مثل هتلر - على أنه يمتلك نية القضاء على آخر فرد من مجموعة عرقية أو قومية أو دينية»¹⁵. ولم يكن الباحثون بمنأى عن هذا التشويش، لكن كان منهج لمكن متناسقاً ومعقولاً إلى حد بعيد بوصفه تقريراً شاملاً عن عمليات الاحتلال النازية. وأخذ الاختلاف في تجارب الشعوب المحتلة بالحسبان.

تمحور هدف لمكن الرئيس حول تأسيس قانون يخص الإبادة الجماعية، وتعزيز هذا القانون، لكنه إضافة إلى ذلك عرّف مفهومًا اجتماعيًا يمكن استخدامه في البحث التاريخي، ففي كتاب دول المحور تحكّم، «يُتطرّق إلى

الإبادة الجماعية النازية على أنها هجوم شامل يستهدف الوجود الاجتماعي للشعوب المحتلة، وبعد الحرب العالمية الثانية أرسى لمكن أسس دراسة تاريخية طموحة واسعة النطاق عن الإبادة الجماعية¹⁶، لا شك أن لمكن كان محققاً في أنه من أجل فهم معنى الإبادة الجماعية ينبغي لنا أن ننظر إلى القتل والإيذاء الجسدي على أنهما عنصران من العملية الأوسع للتدمير الاجتماعي، فالنازيون لم يهدفوا بالدرجة الأولى إلى قتل شعوب خاضعة لهم - بمن فيهم اليهود - بل كانوا يهدفون إلى تدمير سبل عيشهم ومؤسساتهم الاجتماعية، لذلك كان لمكن مُصيباً في تشديده على الطبيعة الموحدة المتعددة الأبعاد للهجوم، وعدم وقوعه في شَرَك - كما حدث مع الكُتَّاب اللاحقين - الفصل بين العنف الجسدي والتدمير الاجتماعي، مع التأكيد أن عمله يبقى نقطة البداية الأساسية للفهم الاجتماعي لعمل الاتفاقية، ولردود السياسية والدولية.

لم يقدم لمكن في كتابه حكم دول المحور Axis Rule سرّداً معقولاً بالكامل للعلاقات بين الغايات المدمرة على المستوى الاجتماعي، والوسائل العنيفة أو الفتاكة، وقد كان إدراجه مجال الوجود الجسدي بصفته أحد طرق النازية المنسقة في الهجوم أمراً غاية في الجمود، إذ أخفق في إيضاح أن العنف والتهديد به يقفان خلف ممارسات الإبادة الجماعية كلها، حيث اشتملت الإبادة الجماعية أحياناً على ما يفوق القتل بمراحل، إن لم يكن مرتكبو الإبادة الجماعية قد لجؤوا إلى العنف الجسدي المباشر في بعض الحالات، فعادة ما كان ذلك يُعزى إلى أنهم أسسوا مسبقاً من خلال أعمال عنف سالفة، أو التهديد بها لسيطرة مطلقة على أهدافهم، أو لأن العنف غير المباشر - التجويع على سبيل المثال - سيكون كفيلاً بتدميرهم، رغم أنه لم يكن تعريف الإبادة

الجماعية بطريقة عنف محددة كالقتل أمرًا ممكنًا، استلزمت فكرة التدمير الاجتماعي بالضرورة طرقًا عنيفة بالعموم، «ماذا يمكن للتدمير الاجتماعي أن يعني سوى أن يكون عملية عنيفة إلى حد بعيد؟ يبدو أن لمكن وافق على ذلك الطرح عندما قلّص فيما بعد حتى الإبادة الجماعية الثقافية إلى أعمال عنف»¹⁷، بيد أن العجز في منهج لمكن عنى أن العلاقة بين العنف والتدمير الاجتماعي كانت لاتزال بانتظار أن تُفهم بصورة كاملة.

علم الأحياء والأعراق

يمثل هذا الإخفاق مشكلة أعم تتعلق بأفكار لمكن: إذ لم يكن واضح نظريات اجتماعية متمرسًا أو مؤرخًا، بل كان محاميًا وناشطًا وباحثًا مستقلًا، بمنحنا لمكن الأساس لمفهوم اجتماعي قوي، إلا أن الإطار الأوسع لطريقة تفكيره عكس علاقته بالتيارات الفكرية في عصره، وبذلك نجد أنه غرس مفهومه الجديد في عدد من الجدالات التي يصعب على الفهم المعاصر العلمي والاجتماعي والتاريخي تقبلها، أما اليوم، فبعدُ الوضوح حول حدود الافتراضات الأساسية للممكن، وصوغ فهمنا للإبادة الجماعية في تعابير ملائمة أكثر أمر مهم بالنسبة إلى طلاب الإبادة الجماعية.

وبعدُ اختيار لمكن بحد ذاته لكلمة genocide متكلفًا، «فجذر الكلمة genos جماعات هو تعبير معقد استخدمه لمكن ليصف الجماعات الاجتماعية التي دُمّرت، فالكلمة اليونانية yevoc (genos) تشير بصورة رئيسة إلى العرق والأصل والنسب، إلا أن لها معنى أعم وهو المنزلة الاجتماعية أو الفئة أو الصنف»¹⁸، وعندما ضرب العرق والقبيلة مثلين، فيبدو أن لمكن أعطى المعنى

الضماني الأول المتعلق بهدف الإبادة الجماعية كجماعة اجتماعية مشكلة بيولوجياً من الانحدار السلالي المشترك، يفسّر مارك ليفين Mark Levene اختياره للتعبير في المعنى الآتي: وفقاً له فإنّ لمكن «حاول الإشارة إلى الرابط الاجتماعي- البيولوجي لجماعة ما عن طريق استخدام تعبير genos»¹⁹، نستنتج إذن أنّ أفراد الجماعات الاجتماعية الذين تعرضوا للإبادة الجماعية إنّ لم يكونوا مرتبطين بيولوجياً بالضرورة، وتلك المجموعات التي لم تكن مشكلة بيولوجياً، فإنه لا تنطبق عليها فكرة الإبادة الجماعية المبنية على الانحدار السلالي؛ لأن هناك عواقب سلبية واضحة لفكرة الإبادة الجماعية بعد ذاتها، التي لا يمكن تجنبها إلا إذا فسّرنا بوضوح فكرة genos في المعنى البيولوجي البديل الأكثر عموماً في المعنى، وغير المقيد.

من وجهة نظر المعرفة المعاصرة، لا يعدّ تعريف الجماعات الاجتماعية بيولوجياً أمراً مقبولاً، فقد رفض ماكس ويبر Max Weber أي صلة ضرورية بين الوراثة البيولوجية المشتركة أو العرق من جهة، والعلاقات الاجتماعية المشتركة من جهة أخرى، قبل أن يكتب لمكن بعقود²⁰، وفي الوقت الراهن لا تعني كلمة العرق فئة اجتماعية على الإطلاق. ولم يعد ينظر للقبائل على أنهم مرتبطين بيولوجياً بالضرورة، وأصبح من المفهوم أنّ الانتماء العرقي مبني تماماً اجتماعياً وبيولوجياً كما يصوغه أنثوني سميث Anthony Smith «العرق ليس أمراً بدائياً على الإطلاق»²¹، وفي النهاية أصبحنا نعلم أنّ الأمم ليست جماعات سلالية على الإطلاق. بل بعبارة بينديكت أندرسن Benedict Anderson المتعارف عليها على نحو واسع هي «مجتمعات مُتخيلة imagined communities»²²، إنّ الرابط الاجتماعي- البيولوجي للمجموعات

العِرْقِيَّة والقوميَّة والوطنية هو خرافة طُوِّرتْها الأيديولوجيات القوميَّة والعِرْقِيَّة السَّلايَّة، والإبادة الجماعِيَّة، وكما نفهم اليوم فإنَّ أصل الجماعات التي تستهدفها الإبادة الجماعية المعاصرة ليست مبنيةً بيولوجيًا، ولا يمكن أن تكون كذلك، رغم أنَّ المجموعات الاجتماعية هي بالفعل «مشكلة من خلال الممارسات المادية للأفراد البشريين الملموسين المجسدين والمتوالدين بيولوجيًا»²³، إلا أن الجماعات البشرية ليست مبنيةً على العلاقات البيولوجية، بل على العلاقات الاجتماعية.

يبدو أنَّ لمكن قد فهم ذلك، فكتب مؤثرًا في من بعده: «إنَّ كلاً من كلمة genos الرومانيَّة، وكلمة genos اليونانيَّة، وكلمة genos السنسكريتية هي في الأصل ذات الوحدة الاجتماعية، مُتَّخِلة في البداية بوصفها وحدة عائلية موسعة لديها وعي بسلف مشترك - حقيقي في البدء وبعدها مُتَّخِيل...؛ فكلمة genos هي مؤسسة بشرية بدائية وعالمية...، ومن الواضح أنَّ البشرية أُمضت معظم تاريخها في إطار تلك الوحدة الاجتماعية»²⁴.

رغم ادعاء توماس بوتشر Thomas Butcher أنَّ وجهة نظر لمكن كانت «وجهة نظر سعت كتبٌ لتصحيحها لاحقًا - ككتاب بينديكت أندرسن الجماعات المتخيلة»²⁵، إلا أن دوغلاس إرفين إريكسون Douglas Irvin-Erickson كان محقًا في جداله أنَّ «لممكن خرج عن التقليد القائل بأنَّ الأمم لديها وجود عضوي موضوعي تحدده اللغة والدم والأرض؛ معرِّفًا إياهم عوضًا عن ذلك أنَّهم عائلات عقلية، وهكذا توجد فكرة الأمم في عقول البشر»²⁶. وعَرَفَ أنَّ أفراد الأمم لا يملكون روابط قرابة، ويبدو أنَّه استخدم تعبير العِرْق استخدامًا

طليقاً بإنصاف: على سبيل المثال: وصَفَ اليهود بكلِّ من (عِرْق وشعب)²⁷، وكتب عن (عِرْق اللاجئيين)²⁸.

إذا صحَّ ذلك، فخطأً لمُكن كان وصف الجماعات المتخيلة لمجتمعات كبيرة مستخدماً مفهوماً مبنياً على ماضٍ افتراضي مبني على القرابة، ويوحى أنَّ الأمم والأجناس والقبائل المعاصرة تطورت بطريقة نشوئية من مجموعات صغيرة مبنية على القرابة، عاشت فيها الكائنات البشرية قبل نشوء الحضارات الكبيرة. حتَّى إن كانت المجموعات الصغيرة من الصيادين ببساطة وحداتٍ عائلية موسعة، وحتَّى لو كانوا: فسيكون من المُضللِّ تقديم التجمعات المعاصرة المعقدة على أنَّها متشابهة أساساً. لقد كانت البنية الاجتماعية للعلاقات البيولوجية هي المهمة دائماً في الحياة البشرية الاجتماعية، وليس تلك العلاقات ذاتها، وهذه العملية البنيوية ما تزال مهمة للحياة الأسرية، ولكنَّها أقل أهمية للجماعات الأكبر. تؤثر أفكار البيولوجيا والعِرْق في كيفية بناء التجمعات: مثل الأمم، إلا أنَّ تلك الأفكار ليست أكثر من جزءٍ مما هي عليه، ففهم الهوية القومية لا يحتاج إلى إثارة البيولوجيا أو العِرْق.

ينشأ الغموض في فكرة لمُكن من حقيقة أنَّه اقترح الإبادة الجماعية بوصفها مفهوماً عاماً، وتحليلاً لقضية النازيين في آنٍ واحدٍ، التي أثَّرت الأفكار والطرق البيولوجية بصورة مهمَّة فيها، وعكس تأكيد لمُكن البيولوجي تحليله لسياسات النازيين البيولوجية التي استهدفت التناسل الجسدي للمجموعات المستهدفة. وحاول الإقناع بتعبير الإبادة الجماعية: لأنَّ تعبير التجريد من الإنسانية الذي استخدم من قبل «لا يشير ضمناً إلى هدم البنية البيولوجية، ويترك الجانب البيولوجي مثل تسبب الانحدار الفيزيائي، وحتَّى تدمير السكان

المعنيين»²⁹، ولكن لمكن ربط بالخطأ بين المفهوم العام للإبادة الجماعية والسمة الثانوية للقضية النازية. لقد شارك قاتلون جماعيون آخرون في العنصرية البيولوجية في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين عندما كانت الأيديولوجيات العرقية والسلالية في أوج تأثيرهما، ولكنها لم تُسَد على الإبادة الجماعية كلها في تلك الحقبة، ناهيك عن التاريخ بأكمله، وفي الوقت الذي كان النازيون يرتكبون فيه الإبادة الجماعية بناءً على الأفكار البيولوجية العرقية للألمان وأعدائهم، كان ستالين يرتكبها بناءً على الأفكار الاجتماعية الخاصة بالطبقة الاجتماعية للسوفييتيين وأعدائهم، لم تكن الإبادة الجماعية بيولوجية عمومًا حتى آنذاك، وحتماً ليست كذلك الآن، يستخدم الكثير من القاتلين الجماعيين القتل والعنف الجسدي والطرْد القسري وإجراءات قسرية أخرى: لتدمير مجموعات العدو الموجودة في الأراضي التي يرغبون في السيطرة عليها، من دون امتلاك نظريات بيولوجية، أو استخدام الطرق البيولوجية بصورة محددة.

من المهم جدًا التعامل كما ينبغي مع مشكلتين جوهريتين: الأولى هي السؤال ما إذا كانت دراسة الإبادة الجماعية تُقَرُّ على وجهة النظر البيولوجية التي تبناها النازيون القاتلون الجماعيون الآخرون أم لا، وبخصوص هذه المسألة لا يوجد مكان للغموض، بل يجب أن نكون واضحين بخصوص مسألة أن الهياكل الاجتماعية مبنية اجتماعيًا لا بيولوجيًا، ولا يمكن تدميرها إلا اجتماعيًا، حتى لو كانت التداير البيولوجية بين تلك التي تبناها بعض القاتلين الجماعيين، أما المشكلة الثانية فهي إذا ما كانت الإبادة الجماعية تدل فقط على حالات يرافق فيها دمار المجموعة نظرة أو طرق بيولوجية،

إنَّ ليفين الذي يدرك بأنَّ الجماعات الاجتماعية لا يمكن أن تكون مجموعات بيولوجية، يشعر بأنَّه مضطر إلى إبقاء هذا بوصفه معيارًا للإبادة البشرية: «على الأقل....، يجب على الجاني أن يرى المجموعة المستهدفة بصفتها جماعةً عضويةً، ويهدف إلى إبادة العِرْق المزعوم»³⁰، غير أن ربط مفهوم الإبادة الجماعية بهذا الاعتقاد يعطي قوةً ومعرفةً لميزةٍ غير جوهرية، ينبغي أن نرفض ذلك التأثير المتخلف للخرافة القائلة إنَّ المجموعات الاجتماعية مبنية بيولوجيًا.

إذا استمررنا باستخدام كلمة لمكن genocide الإبادة الجماعية، فيجب أن نفسر كلمة genos الأنواع الاجتماعية بمعناها الأعم الذي يعني المنزلة الاجتماعية للناس أو فئتهم أو صنفهم، والذين يُستهدفون بالإبادة الجماعية بناءً عليه. ويُعرفون بوجهات نظر متفاوتة، وغالبًا ما تكون خيالية، إنَّ وجهة النظر القائلة إنَّ الجماعات مبنية بيولوجيًا هي عنصر واحد فقط من بعض الأيديولوجيات المرتبطة بالإبادة الجماعية.

الثقافة والأمم

يبقى سؤال ما إذا كان مفهوم الأنواع الاجتماعية وهو مجرد من معناه البيولوجي مفهومًا، وذا معنى لدراسات الإبادة الجماعية، حيث دافع لممكن بقوة عنه «عاديًا مشروعه تاريخ الإبادة الجماعية إنجازًا لا يقل عن تقديم عنصر جديد لدراسة تاريخ المجموعة كمصدر للخلق الثقافي، والتوتر، والصراع، تدفع لإجراء تحقيق عن عناصر الإبادة الجماعية في التاريخ، والتي تكون في بعض الأحيان أكثر أهمية من عناصر الدولة والإمبراطورية»³¹، وقد كتب حول

هذا المعنى: «إنَّ الإبادة الجماعية جريمة يرتكبها عرق ضد عرق آخر»³². سيقول دارسو الإبادة الجماعية المعاصرة عكس ذلك، إن ممثلين جماعيين سياسيين أو عسكريين محددين يرتكبونها عادةً (على سبيل المثال أنظمة أو أحزاب أو منظمات عسكرية أو منظمات برلمانية) ضد سكان (ولكن ليس بالضرورة الأفراد الذين يشكلون تلك التجمعات السكانية) يحملون هويات مجموعة معينة.

لم يُعتمد مفهوم لمكن عن الأنواع الاجتماعية على الإطلاق سوى في نص الإبادة الجماعية، ويبقى الفضول المتعلق بتاريخ فكرة الإبادة الجماعية: لأنها لا تضيف سوى القليل لفهمنا، إنها نسخة تصوّرية لما ينقده عالم الاجتماع روجرز بروبايكر Rogers Brubaker على أنَّها «جماعة الميل إلى معاملة الجماعات العرقية والأمم والأجناس بوصفها وحدات جوهرية يمكن نسب الاهتمامات والوسائل إليها، عادين إياهم جماعات متجانسة داخليًا ومترابطة خارجيًا، ولديهم أهداف مشتركة»³³. تلك الفكرة من ناحية ثانية لها مصداقية في العلوم الاجتماعية الحديثة، وتوصيف الأنسجة أكثر بقليل من نظرية أن مثل تلك الجماعات هي وحدات بيولوجية، وتشير إلى مشكلة في تفكير لمكن الذي يتجاوز استخدام مصطلحه. حيث اقترح أنَّ المجموعات البشرية -على وجه الخصوص الأمم- تشكّل الكلّ الاجتماعي، وبناءً عليه نستنتج أنَّ الإبادة الجماعية هي التدمير الشامل للمجموعات وفي وجهة نظر لمكن، «تعني السمة الوجودية الخاصة للمجموعة البشرية أنَّ دمار تلك المجموعة سيأخذ بالتأكيد شكل هجوم متزامن، تلك السمة توحى بضرورة -عوضًا عن احتمالية- الهجوم على جوانب من الحياة متعددة ومختلفة للأمة الضحية»³⁴.

ليست افتراضاتٍ لمُمكن عن الكلِّ الاجتماعي صحيحة، شأنها شأن مصطلح الأنواع الاجتماعية، فقد ازدهرت الشمولية في هذا المجال، «وصار للمجتمعات الاجتماعية - في الغالب - أفكار أساسية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأنواع عديدة من التفكير الأساسي والنفعي، بما في ذلك علم الإنسان لصديقه البولندي برونيسلو مالينوسكي Bronislaw Malinowski، الذي استند إليه لمُمكن»³⁵. في النهاية، رُفضت مثل تلك الأفكار المتعلقة بالمجتمع؛ لأنها انفرادية المنهجية لويبر Weber، مدعومةً بتحليل الطبقة الاجتماعية المستمدة من كارل ماركس Karl Marx، فقلة من علماء الاجتماع أو المؤرخين يرون اليوم المجتمعات الأمية ككلٍ مرتبط، ناهيك عن تبنيهم لها بوصفها إطارًا أساسيًا للتحليل، وبالأحرى نفهم أنَّ الحياة البشرية الاجتماعية تجري من خلال علاقاتٍ معقدةٍ تتجلى في العديد من الطرق المختلفة. إنَّ العلاقات الاجتماعية تحددها الطبقة الاجتماعية والجنس، إضافةً إلى الانتماء العرقي، والانتماء القومي، والدين، ومرتبئةً مكانيًا من الناحية المحلية والإقليمية والدولية والانتقالية والعالمية، إضافةً إلى الناحية القومية، فهي مترابطة بالضرورة، فما ندعوه بالمجتمعات هي مجموعات محددة من العلاقات، مدموجة دومًا في إطاراتٍ أكبر من العلاقات الاجتماعية، ونافاذة بدرجة أكبر أو أصغر.

إذا تحتمَّ علينا رفض فكرة أن المجتمعات يجب أن تُرى ككل، نستنتج أنَّه لا يوجد سبب لتكون الإبادة الجماعية شمولية، حتى لو كان مرتكبو الإبادة الجماعية غالبًا ما يرون أعداءهم من ناحية شمولية، فغالبًا ما يصنف مرتكبو الإبادة الجماعية الطبقات الاجتماعية، والمجموعات، السياسية، والجنس، والمجموعات الدينية إضافةً إلى الأقليات العرقية أو القومية على أنَّهم أعداء

يجب تدميرهم؛ لذا لا تشتمل الإبادة الجماعية دائماً على هجوم شامل على أمة كاملة أو مجموعة عرقية، إنه دوماً متعدد الطرق، والمعنى أنه يشتمل على الإكراه الاجتماعي إضافة إلى القوة الجسدية، إلا أن ذخيرة العنف تختلف لدرجة كبيرة وفقاً لصفة التجمع السكاني المستهدف، إضافة إلى أهداف المجرمين، ولا تتبع دائماً النموذج الذي حدده لمكن في كتاب حكم دول المحور.

عرّف لمكن الصفة الشاملة للمجموعات من خلال فكرة الثقافة، فاختزل بصورة متزايدة حقول الإبادة الجماعية الثمانية الأولى، لتصل إلى ثلاثة حقول رئيسية هي: الجسدية، والبيولوجية، والثقافية، مع كون الثقافة النقطة الجوهرية، غير أن مفهوم لمكن الثقافي شأنه شأن فكرته عن الأنواع الاجتماعية، يفاير صياغته في مطلع القرن العشرين، لقد كان مفكراً جوهرياً، يشير بوتشر «ويمثل تشكيله لكلمة الأنواع الاجتماعية الامتداد الأبعد لرأيه الشمولي عن الثقافة البشرية؛ أي اعتقاده الهيرديري (نسبة إلى الفيلسوف الألماني يوهان هيردر (Johann Gottfried Herder) أو المالينوسكي بأن كل جماعة بشرية تحتوي على روح ثقافية خاصة ومميزة»³⁶. افترض أن المجتمعات الحديثة تحدد بالثقافات القومية، «وساوى بين الثقافة والثقافة العالية؛ لأنها مرادفة للقومية، على خلاف المحلي والقروي والإدراك، وهذا ما أشار إليه مايكل مكدونل وديرك موزس»³⁷؛ لذلك كانت الإبادة الجماعية تدمير الجماعة أو المجتمع، من خلال الهجوم على نخبة ثقافتها القومية، والمؤسسات المرتبطة بها.

تلك الفكرة المحدودة الأفق عن الثقافة لا يمكن أن يقبلها أي نوع من أنواع دراسة الثقافة المتعددة اليوم، فقد رُفِضت من الجهات كلها، من قبل علماء الأنثروبولوجيا، والمؤرخين الذين يعاملون الثقافة على أنها طريقة حياة،

لا نخبة الثقافة، مؤكدين في الغالب بنيتها المحلية، وطبقته الاجتماعية، وجنسها، وعن طريق الباحثين في الدراسات الثقافية الذين يؤكدون بازدياد أن الثقافة المشهورة الانتقالية والعالمية مفهومة بصورة أعمّ عمّا رأها لمكن، التي أحياناً تتجلى في أشكالٍ قوميةٍ، ولكنها مركبة من كل أشكال ومراحل العلاقات الاجتماعية، ومتعارف عليها بصورة أكبر، وإضافة إلى ذلك فإنّ الثقافة عادة تتطور ليس فقط من خلال الحفاظ عليها، بل من خلال الحدود الانتقالية أيضاً.

في واحدة من حجج لمكن الجوهريّة وجدت الثقافات القومية في إطار أكبر: «ندرك بأنّ الأمم عناصر جوهريّة من مجتمع العالم، فالعالم لا يمثل نشاطاً ثقافياً وفكرياً فقط، بقدر ما تخلقه مجموعات القومية المشكّلة له....، لذلك، ينتج من تدمير أمةٍ خسارة في مساهماتها المستقبلية للعالم»³⁸، بذل لمكن مجهوداً ليؤكد أنّ «فكرة الأمة يجب ألاّ تلتبس مع فكرة القومية»³⁹، ولكن من وجهة النظر العالمية لا تزال تمجد الثقافات كقمة التكوين الثقافي في انعكاسٍ نقدي لقومية المجتمع العميقة في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين في أوروبا، لكن من جهة أخرى أهمل لمكن حقيقة أنّ معظم الحياة الاجتماعية لم تكن قوميةً بالكامل، وقد وثّق عن غير قصد عند كتابته عن الهرب في عام 1939م من مقاطعة بولسي البولندية، حيث «لم يستطع المسيحيون الفلاحون غير اليهوديين أن يحددوا أصلهم العرقي، أو جنسيتهم، وأشاروا إلى أنفسهم ببساطة كبيرة نحن من هنا»⁴⁰، ومن ناحية أخرى، تفاضى عن حقيقة أنّ الثقافة العالية التي كان يقدّرها هي من الأدوات التي صنعها الإنسان في المسيحية الوسطى، التي تحولت إلى فن عصر النهضة والفلاسفة والمؤلفين

الحديثين العظماء، ولم تكن ببساطة أو بصورة رئيسة قومية في الأصل. بل نتجت عن السياقات الثقافية الانتقالية، والسياقات الثقافية القومية، بمعنى أن الثقافة العالمية ليست محصلة المنتجات القومية فقط، لذلك منح سياق لممكن أحادي الأبعاد الكثير من التصديق للتخصيصات القومية. ولا يمكن أن يخدم بوصفه إطاراً لفهم الثقافة العالية - ناهيك عن الثقافة بصورة عامة - حتى في المدة التي كتب فيها.

ويضع قصور فكرة لممكن عن الثقافة تفكيره عن أهميتها بالنسبة إلى الإبادة الجماعية موضع الشك أيضاً. وهذه ليست مسألة صغيرة بما أن الدراسات المتأخرة ركزت كثيراً على دور «الإبادة الجماعية الثقافية في تفكيره بالتحديد: بسبب مركزية الفهم الثقافي بالنسبة إلى الاستعمار»⁴¹. يوجد بعدان لرأي لممكن في ذلك الموضوع: الأول أنه أوجد الإبادة الجماعية بطريقة ثقافية أساسية؛ لأن غايتها النهائية تدمير وحدة ثقافية، ففي تأريخه عن الإبادة الجماعية، وخصوصاً في الكتابة عن الأمريكيين، رأى دمار ثقافات الشعوب الأصليين كجوهر للإبادة الجماعية، ولكن لا يمكن لفكرة الثقافة تلك أن تحمل وزن تمثيل جوهر ما يتم الهجوم عليه في حيز الإبادة الجماعية بأكملها، فهو يعد النموذج الأكثر تعقيداً في حكم دول المحور، والذي يقر أن تميز البعد الاقتصادي والسياسي والأبعاد الأخرى للقوى الاجتماعية أجدر بالتفضيل.

البعد الثاني أن لممكن بنى العديد من الأفكار حول التدمير الثقافي لعملية الإبادة الجماعية، ويجادل ديرك موزس أنه لم يعد طريقة التدمير ثقافياً على نحو صرف أو رئيس: «لم يعد التدمير الثقافي منفصلاً عن الهجوم على عناصر المجموعة الجسدية والبيولوجية، وعدّ الإبادة الجماعية كما يدعوها موزس،

ممارسة اجتماعية تمامًا تتألف من تقنيات متعددة. كان التدمير الثقافي واحدًا منها فقط»⁴².

تبعًا لهذا المنطق يعدُّ مصطلح الإبادة الجماعية مربكًا: إذا كانت الإبادة الجماعية هي دمار وحدة ثقافية، فإنَّ الإشارة إلى الإبادة الجماعية بصورة عامة بالثقافية تناقض لفظي، فلا يمكن للإبادة الجماعية الثقافية أن تشير سوى إلى هجوم ثقافي مميز، وفي مراحل مختلفة يبدو أن يمكن عدَّ هذا منفصلًا عن العنف الجسدي، وفي مقترحه في مدريد مثل الدمار الثقافي والتخريب بوصفه نوعًا بارزًا. إلا أنه مرتبط بالإبادة الجماعية البربرية، وفي مشروع قرار الأمم المتحدة، ضغط بشدة لتضمين بندٍ ثقافي، وجادل أنَّ «الإبادة الجماعية الثقافية هي أهم جزء من الاتفاقية»⁴³. علاوةً على ذلك تختلف روايته الناتجة من التجربة عن الإبادة الجماعية النازية عن تعريفه العام، فهو يعد القمع الثقافي إبادةً جماعية، حتَّى ولو لم يرافقه التدمير الأعم للمجموعة المستهدفة، وعدَّ الشعوب المحتلة ضحايا للإبادة الجماعية، ولكن ليس فقط عندما يُدمرون بالكامل - اليهود - أو جزئيًا - البولنديون والصقليبيون الآخرون - ولكن أيضًا عندما يتم (ألمنتهم) - الإسكندنافيون والهولنديون... إلخ، وجادل ليكن بأنَّ «الإبادة الجماعية لا تنحصر في إبادة الشعب اليهودي أو الفجرين، إذ طبقت في أشكال عدة على يوغوسلافيا، وعلى سكان الإلزاس واللورين غير الألمانين، وسكان هولندا والنرويج، وقد تنوعت التقنية من أمةٍ إلى أخرى ومن شعبٍ إلى آخر، وكانت الغاية الطويلة الأمد ذاتها في الحالات جميعها»⁴⁴.

من غير الواضح ما إذا كان هذا التصريح الأخير يُعدُّ صحيحًا، فلم تخضع الفئة الأخيرة من الشعوب المؤلمة إلى التدمير الكبير لعلاقاتهم

الاجتماعية. ولكن تعرضت للقمع الثقافي والمعرفي بصورة رئيسية، لقد كان لممكن محققاً في تأكيد الروابط بين السياسات النازية تجاه الفئتين الأوليتين «لم يكن هدف النازيين إبادة مجموعات من البشر كاليهود وحسب، بل تدمير القاطنين كلهم في منطقة ما إضافة إلى مظاهرهم الثقافية كلها: من أجل خلق مساحة لشعبهم نفسه»⁴⁵، ولكنه يبدو متضارباً مع تعريفه العام للإبادة الجماعية، عندما يعد قمع الثقافة تدميراً للمجموعة، كان مصطلح لممكن متغيراً. فقد عرّف الإبادة الجماعية بصورة عامة على أنها تدمير مجموعة، ولكن بعد صفحتين أشار بصورة واضحة إلى أن عدو الأمة «مُدْمَر أو محطّم أو مضعف»⁴⁶، فيما بعد، كتب أن الإبادة الجماعية هي «العدو المصمّم على تدمير، أو شلّ مجموعة بشرية تماماً»⁴⁷، بينما لا يزال تعبيراً التحطيم والشلل يشير إلى هجوم جذري على علاقات السكان الاجتماعية، لذلك لا بد من الإشارة إلى التضعيف: بمعنى أن لممكن في بعض الأحيان وسّع الإبادة الجماعية أكثر لتشمل السياسات التي لم تهددها بصورة خطيرة. هنا تقبع المشكلة في أن قمع النخبة القومية، أو الثقافة العالية لا تتطلب بالضرورة تدمير العلاقات الاجتماعية للسكان بأكملهم أو ثقافتهم. فقد أبقى النازيون وجود الشعوب المؤلمين الاجتماعي كما هو عليه بصورة كبيرة - كان للدنمارك حكومة لمعظم مدة الحرب - ولم يخضعوهم للعنف الجائر. حتّى ولو قمعوا بعض المؤسسات القومية وقتلوا الخصوم السياسيين والمقاومين واليهود.

لماذا لم يميز لممكن بما يفي بالغرض بين تلك الحالات العادية والحالات الأكثر دماراً؟ إحدى الشروحات تُمثل أمراً منهجياً، «ما هو اللافت في تأويل لممكن للإبادة الجماعية النازية؟»، يقترح دان ستون «... حقيقة أن القانون

يقع في مركزها»⁴⁸ . لقد كرّس نفسه لتحليل مفصل عن التشريع النازي، إلا أنه لم يفحص الحياة الاجتماعية المتناقضة للسكان المختلفين تحت الإطارات القانونية المتشابهة نسبياً، والتي شيّدها النازيون.

بصورة مفصلة، هي ببساطة الأهمية التي أولاها للبعد الرمزي للثقافة القومية، وكيف أنشئت، ويبدو ذلك جلياً أيضاً في مشروع لمكن التاريخي الأكبر، كانت منهجيته أوسع، ولكنه قاد التركيز على الثقافة القومية والأعراف أيضاً إلى إهمال للهيكل الأعماق للحياة الاجتماعية والثقافة، حيث لاحظ كلٌّ من مكدونيل وموزس أنه في كتيبه عن الأمريكيين «عد لمكن انقراض الثقافة إبادةً جماعيةً، إنها... تتطلب التخلص من الطبقات الحاملة للثقافة»⁴⁹، وعلى وجه الخصوص حدّد لمكن «سته أشكال من الإبادة الجماعية الثقافية: تدمير القيادة والتحويل الديني القسري، ومنع الأنشطة الثقافية، والقضاء على الرموز الدينية والثقافية، وهدم المراكز الثقافية والنهب، والفتك بالنخبة المحلية والقيادة أمثال مونتيروما، مخططاً لشلّ العدو من أجل جعل هزيمته بصورة أكثر سهولة»⁵⁰، ومن المؤكد أن تدمير النخبة عن طريق العنف المباشر قد يُعد إبادةً جماعيةً ضد تلك النخبة في ضوء فهم أقل شمولية، لذلك يمكن عدّ تحويل المراكز الثقافية ومنعها وتدميرها إبادةً جماعيةً عندما ترتبط بهذا الهجوم، ولكن مثل تلك العناصر الثقافية لا تُرى بسهولة بوصفها إبادة جماعية، ولا إبادة جماعية ناجحة على وجه الخصوص ضد السكان بأكملهم، يقول كل من مكدونيل وموزس:

«بدأ الباحثون... يرون الدرجة التي تأقلم فيها الهنود بصورة خلاقة مع قدوم الوافدين الجدد على الشواطئ، ملاحظين الاستمرارية والبقاء

الملاحظين في إستراتيجيات التأقلم بين المجتمعات فيما قبل عام 1492م وما بعده، ومنذ ذلك الوقت حتّى المواجهة الطويلة مع الأوروبيين، أعمى تركيز لمكن العازم على ثقافة النخب، أو الثقافة العالية عن استمرارية الثقافات الشعبية التي استمرت عندما تغيروا»⁵¹.

لذلك، القمع الثقافي (حظر الاستخدام العام للغة أو التعبير الديني إضافة إلى المؤسسات الثقافية والنخبة) لا يعادل محاولة منهجية لتدمير العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الجماهير. فقد يُبقي التجمع السكاني على لغته ودينه وتقاليده بطرق خاصة أو خفية، ما لم تتم إبادتها بالقوة، أو تخضع للعنف التدميري. ويمكن لعلاقاته الاجتماعية أن تبقى دون مساسٍ جوهري بها. يعدّ ذلك التمييز مهمًا؛ فمن دونه يتحول القمع الثقافي إبادةً جماعيةً، وسيطبق المفهوم على الحالات التي لا يوجد فيها تدمير عميق للعلاقات الجماعية، أصبحت معظم دول الأمم الحديثة موجودةً عن طريق تقويض طرق الحياة التقليدية بصورة قسرية. إذ يشير يوجين ويبر في تحليله الكلاسيكي لفرنسا إلى أن «الأمة السياسية للنظام القديم عملت جنبًا إلى جنب مع المجتمع التقليدي والبنى الاجتماعية، وكان على الأمة الأيديولوجية للثورة أن تتنافس مع كل هذه. هذه الأمة لم تكتشف عند تحطيم تلك البنى، لكن اكتشافها انطوى على تحطيمها. علاوةً على ذلك، وفي هذه العملية استخدم العنف في البداية وفي الأنحاء كلها»⁵². لكن في معظم الحالات كان العنف حكميًا واقتصاديًا وسياسيًا وأيديولوجيًا؛ فعلى سبيل المثال كان الطلبة الفلاحون يُضربون في المدرسة إذا تكلموا لغتهم المحلية عوضًا عن الفرنسية، وخلال القرن التاسع عشر تقمصت الدول الطرق القديمة. وضمت الناس والمجتمعات في الأمة؛ بهدف التجميع.

ولم يكن هجوماً متزامناً يهدف إلى الدمار الاجتماعي، لقد كان استعماراً ثقافياً، ولم يكن إبادةً جماعيةً بحق الفلاحين.

يقترح ليفين: «الأصول والزخم المستمر تجاه احتمال الإبادة الجماعية في العالم المعاصر كان جوهرياً مرتبطاً بصراع الشعوب تجاه أحد أشكال التمسك المرتبط بالأرض»⁵³، ويبقى هناك فرق شاسع بين التجنيس الحديث العام للمجتمعات القومية. والشكل المتطرف الذي تأخذ هذه العملية شكله في الإبادة الجماعية، فكان القمع المضاد للثورة عام 1793 م «نموذجاً بدائياً عن الإبادة الجماعية باقتراح ليفين»⁵⁴؛ لأنه كان استثناءً لتجنيس طبيعي أكثر، كما تصوغها هيلين فين: «ليست الإبادة الجماعية أمراً سخيلاً، أي يطرأ كل يوم»⁵⁵، تتطوي فكرة تدمير المجموعة على نوع من نكبة اجتماعية كبيرة يسميها العنف الجائر.

الاستعمار والترحيل القسري

إن الغموض في رأيي لم يكن عن الإبادة الجماعية النازية موجود حتى في المقطع المشهور من حكم دول المحور حول مرحلتَي الإبادة الجماعية (راجع الإطار 2.3)، التي يقول موزس إنها: «تلمح إلى أن الإبادة الجماعية استعمارية جوهرياً؛ ولذلك فإن الاستعمار المستوطن يعدُّ إبادةً جماعيةً جوهرياً»⁵⁶، يصرح لمكن أن الفتك بالنمط القومي للجماعة المقموعة قد يكون إما «على السكان المقموعين الذين سُمح لهم بالبقاء، أو على الأرض وحدها، بعد طرد التجمع السكاني، واستعمار المواطنين الطغاة أنفسهم لها»⁵⁷، ولكن لا يحتاج فرض ثقافة الطغاة، وأعرافهم على السكان أن ينطوي على العنف المنتشر، ولا

يبلغ بعد ذاته الدمار الاجتماعي من حيث تعريفٍ لمُمكن العام للإبادة الجماعية. بل يتضمن الطرد القسري لتجمع سكاني، واستبدالهم بالمستعمرين تدمير وجود التجمع السكاني الاجتماعي في أرضه المحددة، وسيكون المقطع الذي يتحدث عن المرحلتين أكثر انسجامًا مع تعريفٍ لمُمكن العام، إذ صرَّح أنَّ الاستعمار ليس إبادةً جماعيةً دائمًا، ولكنه يعدُّ كذلك عندما يُشرد تجمعٌ سكاني.

من المثير للاهتمام أن هذه الفقرة تشير إلى الطرد القسري؛ لأنَّ لمُمكن أخفق في ضمه بوصفه واحدًا من الأساليب الثمانية للإبادة الجماعية عند الألمان.

الإطار 2.3. يمكن: مرحلتا الإبادة الجماعية

لِلإبادة الجماعية مرحلتان: الأولى: تدمير النمط القومي للجماعة المضطهدة. والثانية: فرض نمط الطفلة القومي. قد يكون هذا مفروضًا على التجمع السكاني المضطهد الذي سمح له بالبقاء، أو مفروضًا على الأرض وحدها بعد طرد التجمع السكاني، واستحلال المستعمرين الطفلة أنفسهم لها.

حكم دول المحور في أوروبا المحتلة: 11.

ومع ذلك، توجد الكثير من الدلائل على أنه عدَّ السياسات التي تنطوي على الطرد القسري أجزاء مهمة من العملية، يقول هتلر:

«نحن مجبرون على إخلاء السكان بوصفه جزءًا من مهمتنا للحفاظ على السكان الألمان، يتحتم علينا أن نطوِّر تقنية لإخلاء السكان، وإذا ما سألتني ماذا أعني بالإخلاء السكاني، فإنني أعني طرد الوحدات المِرقية بأكملها...، وبالطرد لا أعني التدمير بالضرورة؛ سأخذ ببساطة إجراءات منهجية لكبح خصوبتهم الطبيعية العظيمة... ثمة طرق عديدة، منهجية وغير مؤلمة نسبيًا، ومن دون سفك الدم على أي حال، وتسبب انقراض الشعوب غير المرغوبة»⁵⁸.

بالتأكيد، عندما يتحدث هتلر هنا من دون سفك الدماء فإنه يعني انقراض الشعوب غير المرغوبة. يبدو أنه يشير إلى التحكم في التكاثر البيولوجي عوضاً عن الطرد القسري، غير أن مرحلة ما قبل الانقراض للإبادة الجماعية النازية رأت أيضاً ترحيلاً واسعاً. لاحظ لِمَ يمكن أن أُلْمَنَ بولندا الغريبة الملحقة فُرضت بوساطة «الطرد الجماعي للسكان الأصليين من قبل الشرطة....» عن طريق زيادة المساعدة لاستعمار المحتلين الألمان الآتين إلى مناطق جديدة في البلدان المحتلة، وعن طريق تصفية مالكي شركات العمل ووضع الألمان مكانهم»⁵⁹، علاوةً على ذلك، جادل:

«إذا استخدم الشخص تعبير أُلْمَنَ البولنديين....، فيعني ذلك أن البولنديين بوصفهم مخلوقاتٍ بشريةٍ لم يُقتلوا، والنمط القومي الوحيد للألمان فُرض عليهم، إنَّ مثل ذلك التعبير محدود جداً ليُطبق على عملية يتم فيها مهاجمة تجمع سكاني بالمعنى المادي، ويُستبدل بأمم الطفاة»⁶⁰.

لذلك، من الواضح أن لِمَ يمكن «رأى عملية الطرد العنيف كإبادةٍ جماعيةٍ، وبصورةٍ مشابهةٍ أشار إلى طرد السلوفانيين ليفسحوا الطريق أمام المحتلين الألمان»⁶¹، وترحيل أفراد السكان المحتلين «للعمل الإجباري في ألمانيا»⁶²، وفيما بعد، ضرب مثال طرد البرابرة والفجر (أي المسلمين الذين أُجبروا على التحول إلى المسيحية) من إسبانيا كحالات عن الإبادة الجماعية، مثبتين بذلك أنه «نظر إلى الطرد القسري على أنه يقع في نطاق تلك الظاهرة»⁶³.

أشار لِمَ يمكن إلى أهمية الأرض للتجمعات السكانية، والطرد القسري لعملية الإبادة الجماعية، إلا أن وضعه لكلا المفهومين كان ناقصاً، يعلّق بوتشر أن لغته في المقطع الذي يتحدث عن المرحلتين تُوحى بأن نمط الشعب القومي مترابط

مع المساحة الفيزيائية التي يعيش فيها ذلك الشعب، وذلك هو السبب وراء احتياج الأمة الطاغية إلى فرض نمطها الخاص على الأرض، ويضيف:

«يُظهر تأكيد لمكن على الأرض المهزومة أهمية المساحة الفيزيائية في مفهومه عن الإبادة الجماعية....، ويبدو أنه يقترح أن للشعب علاقة وجودية مع مساحة فيزيائية معينة، ما يوحي بأن المساحة الفيزيائية للشعب هي عنصر أساسي من وجوده الثقافي، والتي تسعى عملية الإبادة الجماعية إلى تدميرها. يصف لمكن هكذا علاقة وثيقة بصورة ملحوظة بين الأمة والمساحة التي تقطنها، وفي تصوره أن ثقافة الأمة وبيئتها الفيزيائية مرتبطتان»⁶⁴.

ولكن هذه الطريقة للربط بين الأمة والأرض بسيطة للغاية، فقد دَمَجَ لمكن التعلق بالأرض مع الأنماط القومية، ولكن خلال العشرة آلاف سنة من المجتمع المرتبط بالأرض: لم تتحد العديد من التجمعات السكنية مع مثل تلك الأنماط، فقد كان التعلق غالبًا عائليًا وعامًا من الناحية المحلية: أي للمنازل والأرض وسبل العيش والمجتمع، وليس للأرض القومية، وكان القاطنون المدنيون متعلقين بمدنهم وأحيائهم بقدر المساحات القومية المتخيلة. قد يكون لمكن محقًا في تصديق أن مرتكبي الإبادة الجماعية أبادوا التجمعات السكنية بسبب هوياتها الجماعية المحسوسة؛ ولكن بالنسبة إلى الهجوم عليهم كان التعلق المحلي سبب جعل الإبادة خطرًا وجوديًا. يعدّ ذلك السبب الرئيس وراء المقاومة التي حرض الطرد القسري والعنف الضروري دائمًا لتحقيقها.

تعدّ تعليقات لمكن عن الطرد القسري في كتاب حكم دول المحور وغيره إيجابية، ولكنه لم يدمجها -إنها إحدى الوسائل، إن لم تكن الأكثر شيوعًا، التي

دمر من خلالها سكان المجموعات- في إطاره التحليلي، علاوةً على ذلك، فشل في الاعتراض على تجنب المسألة في مشروع قرار اتفاقية الإبادة الجماعية. أو أن يتحدث عن أهمية الإبادة الجماعية للطرد القسري الكبير، الذي دمر السكان خلال مدة مشروع الاتفاقية (راجع الفصل 3). لتلك الأسباب كلها، يعدُّ ميراثه عن هذه المسألة مختلطاً في أفضل الحالات، ومن غير المفاجئ ربما أن معظم المعلقين تجاهلوا هذه المسألة في عمله، ولكنه موضوع مهم، وخصوصاً في ضوء الحوارات الجديدة حول التطهير العرقي. (راجع الفصل 5).

قوانين الأقليات والحرب

لطالما كان لتصور لممكن لمفهوم الإبادة الجماعية طابع قانوني، إضافة إلى الطابع الاجتماعي-التاريخي. كان متأثراً جداً بجانبين رئيسيين للتقليد القانوني العالمي، وقوانين الأقليات والحرب، فوجود الأقليات ذوي المعتقدات المختلفة عن الحاكم، يُشكل مشكلةً في السياسات بين الدول -على الأقل منذ صراعات العصور الوسطى بين المسلمين والمسيحيين- ومشكلة أساسية في النظام الأوروبي منذ الانفصال في المسيحية في القرن السادس عشر. سعت العديد من المعاهدات من أودسبيرغ عام 1555م وصولاً إلى ويستافيليا 1648م، إلى تنظيم هذه العلاقة من خلال الحكم *cuius region, eius religio*. ووفقاً لها فإنَّ دين الدولة يتبع دين قائدها «الناس على دين ملوكهم»⁶⁵، تضمنت تلك المعاهدات أيضاً حقوق الأفراد في ممارسة دينهم. وحصولهم على حماية حاكمٍ من ذات دينهم، لتبدأ بذلك عملية تعريف حقوق الأقليات، ومنذ القرن التاسع عشر، عندما عُرِّفت الدول بازدياد بوصفها أمماً عوضاً عن الأديان

تم تصور هذه الحقوق وفق شروط قومية وليست دينية إضافة إلى الدينية. لتصل هذه الميول ذروتها بعد الحرب العالمية الأولى، كما يصوغها لمكن «كانت المجموعات القومية والدينية موضوعةً تحت حماية خاصة وفق اتفاقية فيرساي، ومعاهدات الأقليات المحددة؛ عندما أصبح من الواضح أنَّ الأقليات القومية كانت مجبرةً على العيش ضمن حدود الدول التي تحكمها الحكومات التي تمثل أغلبية السكان»⁶⁶.

«مع أنَّ الحرب العالمية الأولى شهدت دمار المجتمعات القومية -الأرمن أكثرها شهرة- فإنها عَدَّت مشكلات الأقليات تحت إرشادات الاضطهاد والحقوق»⁶⁷. إذ كان من نتائج الحرب العالمية الثانية «تحول التوازن لصالح حقوق الإنسان الفردية عوضًا عن حقوق المجموعة»⁶⁸، يُشير مارك مازور Mark Mazower إلى أنه بينما كانت اتفاقية الإبادة الجماعية تصاغ؛ فإن بنود حقوق الأقليات لمعاهدات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية «دُفنت بهدوءٍ وخفاءٍ»⁶⁹، فقد «مُثل رفض طلب لمكن لبند الإبادة الجماعية، وحماية اللغة والأدوات الثقافية، والمؤسسات الاعتراض لاستمرار هذا النظام من خلال الاتفاقية»⁷⁰، مع أن مبدأ حقوق الإنسان وقانونه يعدان الآن -على الأغلب- حاميين من الإبادة الجماعية. خشي لمكن أن تأكيد حقوق الأفراد -على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- سيعمل ضد حماية المجموعة، فجادل دونا لي فريز Donna - Lee Frieze «خوف لمكن من القوة المنسوبة إلى حماية الحقوق الفردية كان مبررًا؛ لأنَّ التركيز على الحقوق الفردية... سمح للقوى المتحالفة لتظهر وكأنها حامية حقوق إنسان أخلاقية عظيمة، بينما في الحقيقة أن حماية حقوق الأفراد تحمي أيضًا سيادة الدولة»⁷¹.

عوضاً عن ذلك كانت جهود لِمَكن للحصول على الاعتراف القانوني بالإبادة الجماعية ناجحةً بصورةٍ رئيسيةٍ؛ لأنها وصلت بين حماية الأقليات وتقليد آخر هو قانون الحرب الذي بقيت غايته تعريف جريمة عامة هي تدمير المجموعات القومية، ولكنه هيكَل قضيته من نواحي النقص الموجود في قوانين الحرب حيث جادل بأن:

تقنيات النازيين تمثل النظام الأكثر علمية وتطوراً، وهو الذي طُوِّر لدرجة لم تحققها أي أمة من ذي قبل؛ لذلك ثمة حاجةٌ إلى فحص القانون الدولي...، لقد فاقت تلك الممارسات في سُميتها المجردة من المبادئ الخلقيّة أي إجراءاتٍ أو طرقٍ تخيلها مُعدو لائحة لاهاي منذ عقود عدة مضت «الإطار القانوني للحرب 1907م»⁷².

لذلك «يجب أن نتأكد من أن... القوانين محسنة للغاية لئلا تمنع بوضوح الإبادة الجماعية في أي حرب قد تحدث في المستقبل»⁷³. كانت قضية لِمَكن أن قوانين الحرب تحتاج إلى أن تعالج مسألة تدمير المجموعات بوصفها صنفاً عاماً من الجريمة الدولية:

«إن الإبادة الجماعية مؤلفة من أفعال مختلفة من الاضطهاد والتدمير، فالعديد من تلك الأفعال ممنوعة بنص العديد من المواد في لائحة لاهاي، ولكن أفعالاً أخرى تقع في نطاق الإبادة الجماعية، ليست ممنوعة في لائحة لاهاي، تحتاج مشكلة الإبادة الجماعية بأكملها إلى التعامل معها ككل»⁷⁴.

كانت تلك فكرة لاحقة تقريباً ساعدته على توسيع قضيته لتجاوز سياق الحرب:

علاوةً على ذلك، «علينا ألا نتغاضى عن حقيقة أن الإبادة الجماعية ليست مشكلة حرب فقط، بل مشكلة سلام أيضاً، يتعيّن على معاهدة عالمية متعددة

الأطراف أن تمهد الطريق لمقدمة ليس فقط في الدستور، ولكن في النظام الإجرامي لكل بلد أيضاً، في قوانين تحمي مجموعات الأقليات من الاضطهاد بسبب قوميتهم أو دينهم أو عرقهم»⁷⁵.

ومع ذلك، قال أيضاً قوله الشهير: «الإبادة الجماعية ليست حرباً! إنها أكثر خطورة من الحرب»⁷⁶.

التوتر الذي واجه به لمكن مشكلة الإبادة الجماعية لم يكن الصراع المعتاد، أو مجرد انغماس في الحرب، بل مشروعا إجرامياً، ورغم ذلك حدث في سياقات الحرب أن تطورت الإبادة الجماعية سواء في القضية النازية أو في غيرها مثل القضية الأرمنية في سياق الحرب العام على أنها امتداد غير شرعي له؛ ولذلك حدّد لمكن الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالصراع الشرعي. فيظهر تصريحه المؤثر (راجع الإطار 2.4) أن تعريف ظاهرة الإبادة الجماعية بالنسبة إليه اعتمد على التمييز الحديث بين الحروب الحضارية والحروبغير الحضارية، من خلال التفريق بين السیادات والجيوش عن الرعية والمواطنين؛ بحيث يمكن الحدّ من الإبادة الجماعية. كانت أهداف الإبادة الجماعية المدنيين، وهي نقطة تم تجاهلها في معظم التعليقات اللاحقة. ولكن أُعيد لها دورها المركزي في هذا الكتاب، مع أنّ الإبادة الجماعية كانت جريمة فريدة من الممكن أن تحدث -على الأقل- استثنائياً في وقت السلم خارج الصراع الأكثر ملاءمة، وتمثل شكلاً حديثاً من حروب الإبادة التاريخية كما يجادل ليفين: «الذروة الكاملة من مفهوم لمكن تقترح ظاهرة لا تحدث ببساطة في سياق الحرب، ولكنها بذاتها شكلاً من أشكال الصراع»⁷⁷.

الإطار 2.4. يمكن: الإبادة الجماعية والحرب

إن الإبادة الجماعية هي نقيض عقيدة روسو-بورتالي Rousseau-Portalis، والتي يمكن عدّها ضمنيةً في قرارات لاهاي، فهي تعد الحرب موجهة ضد السيادات والجيوش وليس ضد الرعية والمواطنين، في تطبيقها المعاصر في المجتمع المدني تعني العقيدة أنّ الحرب تشن ضد الدول والقوى المسلحة لا ضد السكان. لقد تطلبت مدة طويلة من التطور لتحدد الطريق من حروب الإبادة، والتي ظهرت في الأوقات القديمة وفي العصور الوسطى، إلى مفهوم الحرب ككونه محدودًا جوهريًا للأنشطة ضد الجيوش والدول.

حكم دول المحور في أوروبا المحتلة: 80.

ملاحظة: سميت عقيدة روسو-بورتالي تيمناً ببيان الفقيه جون إتيان ماري بورتالي Jean-Etienne-Marie Portalis في أوائل القرن التاسع عشر عن أفكار الفيلسوف جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau في القرن الثامن عشر.

نبتت توصيفات لممكن في كتاب حكم دول المحور من هذا التعريف للمشكلة، وكانت مهتمةً بصورة رئيسة بقوانين الحرب، كانت نقطة بدايته النقص في قرارات 1907م التي تتعلق بالاحتلال العسكري، وطالب بأن تتضمن المراجعات الإبادة الجماعية، وطالب أيضًا «بوكالة محكمة دولية لها قوى خاصة مثل زيارة البلاد المحتلة، والاستفسار عن الطريقة التي يُعامل فيها المحتل السكان الأصليين في السجن»⁷⁸، وكما يجادل شاباس «أشار أيضًا إلى النقص الكبير في قرارات لاهاي، فهي تنطبق وبشكل محدود على ظروف الصراع المسلح الدولي»⁷⁹، كان مهتمًا أولاً بتحسينهم للتأكد من أن الإبادة الجماعية لا تحدث في أوقات الحرب، ومن المؤكد أن توسع جدول أعمال ممكن عندما أصبح من الواضح أنه ثمة احتمال لتبني الأمم المتحدة لاتفاقية محددة

تحظر الإبادة الجماعية، كان في هذا السياق أيضًا أن توقفت فكرة الإبادة الجماعية عن الانتماء لرجلٍ واحدٍ، ودخلت بسرعةٍ في أشكال الخطابات السياسية والقانونية الدولية.

الخلاصة

لقد جادلت في هذا الفصل أن لمكن أعطانا الإبادة الجماعية بوصفها مفهومًا عامًا للتدمير الاجتماعي المستهدف للمجموعات السكانية، حتى ولو كان العديد من الطرق التي طُوِّرَ فيها المفهوم ودعمه مُشكِلةً، وسنرى في الفصول التالية أنه بينما تناولت الاتفاقية وكتابٌ لاحقون بعضًا من المشكلات التي تركها لمكن، إلا أنها كانت في الغالب على حساب خسارة فهمه الأساسي، وغايته أن أعيد ذلك وأمنحه أساسًا اجتماعيًا كافيًا.

في الفصل القادم سأناقش كيف تطورت الفكرة، أولاً في تبني الاتفاقية، ولاحقًا في السياق الأكاديمي الذي استجاب للاتفاقية أكثر من استجابته لعمل لمكن بذاته.



الفصل الثالث

المفهوم بعد لِمَكن

لم يكن إسهام لِمَكن في فهم الإبادة الجماعية محصوراً في أعماله الخاصة به، فهو أثر كثيراً في صياغة مسودة اتفاقية الإبادة الجماعية، إلا أن آخرين عدّوا فكرته خلال هذه العملية، وعلاوة على ذلك فمنذ ثلاثة أرباع القرن من استحداث لِمَكن لتلك المفردة للمرة الأولى: ابتعد المعنى المقبول عمومًا للإبادة الجماعية عن فكرته، بل وحتى عن الاتفاقية. في هذا الفصل سأتناول أولاً موضوع التطورات التي قادت إلى الاتفاقية ومُثلّت فيها، وثانيًا تعاريف جديدة قدّمها أكاديميون جلّهم علماء اجتماع، أجادلهم فيها أن هؤلاء كلهم يرجعون إلى فكرة لِمَكن الأساسية عن الإبادة الجماعية بوصفها صنفاً عامّاً من العنف التدميري ضد التجمعات السكانية، حتى عندما يخاطبون بعضًا من الضعف الثانوي في تفكيره، الذي ناقشته في الفصل الأخير بوصفه ردّاً عليهم، وأشير إلى تعاريف جديدة سأقدمها في نهاية الكتاب ستعيد جوهر لِمَكن، وتضفي عليه إطاراً متلاحماً أكثر في ضوء أشكال الجدل منذ كتابته.

فقدان الترابط مع الحرب

تأسست جريمة الإبادة الجماعية أولاً من خلال قانون الحرب، يشير شاباس -الذي يعتمد على تاريخه القانوني الدقيق بصورة كبيرة، ولي كثير

من الاختلافات مع موقفه - إلى أن الحلفاء عدّوا الإبادة الجماعية للمرة الأولى في سياق جرائم الحرب، عندما كانت مفوضية الأمم المتحدة لجرائم الحرب معنية بالأصل بالجرائم التي تخالف قوانين الحرب وأعرافها، ولكن «منذ مرحلة مبكرة من عملها، بُذلت جهود لتوسيع نطاق سلطة المفوضية لأعمال المدنيين الوحشية المرتكبة بحق المجموعات العرقية، ليس فقط داخل الأراضي المحتلة بل ضمن ألمانيا»¹، غير أنّ الحلفاء «أصروا على وجود صلة بين الحرب ذاتها، والفظاعات التي اقترفها النازيون بحق سكانها اليهود على ذاك الأساس، وعلى ذلك الأساس وحده عدّوا أنفسهم مغولين بالتفكير في المحاكمات»². وهكذا، بينما طوّر الحلفاء خططهم لمحاكمة القادة النازيين عام 1945م، رأى روبرت جاكسون Robert Jackson رئيس مفوضية الأمم المتحدة «أن سبب أن تصبح إبادة اليهود هذه، وتدمير حقوق الأقليات قلقاً دولياً هو أنه كان جزءاً من مخططٍ لشن حربٍ غير قانونية»³، الأمر الذي جعل بعض المفوضين يشككون في صرامة تلك الرابطة، ولكن القادة النازيين حوكموا بهذا السياق.

أوردت الفقرة الثالثة من لائحة نوريمبرغ عام 1945م أنّ المتهمين الأربع والعشرين «نفّذوا إبادة جماعية متعمدة ومنهجية: أي إبادة مجموعات عرقية وقومية، بحق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة بقصد تدمير أعراق محددة، وطبقات من الشعب، ومجموعات قومية أو عرقية أو دينية، وعلى وجه الخصوص اليهود والبولنديون والفجر»⁴، وقد وثّق قاضي المحكمة ظهور سياسات إبادة جماعية قبل الحرب وخلالها أيضاً، ولكن لاحظ خلاف الادعاء المركزي فيما يتعلق بصلتهم بالحرب العدوانية: تُلَقِّق هيلاري إرل Hilary Earl بأن «كلمة إبادة جماعية تملأ سجلات محاكمات نوريمبرغ الثالثة عشر»⁵،

ومن اللافت أن المحاكمات أيضًا «وضعت الإبادة الجماعية بصفتها عنصرًا من الجرائم ضد الإنسانية. وعُرفت على أنها تشمل القتل والإبادة والاستعباد والترحيل، وأفعالاً أخرى غير إنسانية مرتكبة بحق أي سكان مدنيين، قبل الحرب أو خلالها؛ أو محاكماتٍ على أساسٍ سياسي أو عرقي أو ديني تنفيذًا لأي جريمة، أو على ارتباط بها في حدود صلاحيات المحاكمة»⁶؛ لأن التمييز بين الإبادة الجماعية وباقي الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية لم يتطور بعد.

اتفاقية الإبادة الجماعية

كان واضحًا من هذه التطبيقات أن عدم الشرعية الأولية للإبادة الجماعية كانت امتدادًا لقوانين الحرب، ولكن -كما أشار لمكن- تقع فردية الجريمة في الطبيعة الأساسية من خروجها عن نطاق الحرب الشرعية، ثمّة شيء جديد في السمو المنهجي للعنف المعاصر المرتكب بحق المجموعات المدنية، يمتد إلى ما بعد المسمى بجرائم الحرب، أو ربما حتى جرائم ضد الإنسانية. فقد بدأ تشكيل ما أصبح يعرف باتفاقية الإبادة الجماعية مع الجلسة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1946م، بمدة قصيرة بعد انتهاء محاكمات نوريمبرغ، فقد حدد قرار 96 (I) الذي تبنته الجمعية العامة بالإجماع في 11 ديسمبر عام 1946م معنى الإبادة الجماعية. وهو «حرمان حق وجود مجموعات بشرية كاملة، بما أن القتل هو حرمان حق عيش أفراد بشريين»⁷، وقد عبّر هذا التشكيل عن فكرة تعريف تدمير مجموعة اجتماعية مع قتل شخص، التي أوحى بمفهوم لمكن الأساسي عن المجموعات الاجتماعية، وإذا أخذت حرفيًا فيتعذر الدفاع عنها، علاوة على ذلك -كما يشير شاباس- استبعد القرار أيضًا

أي رابط بين الإبادة الجماعية، والصراع المسلح ما زال باقياً، والذي يراه «تراثاً مشؤوماً لقوانين نوريمبرغ»⁸، إذ من المهم أن نلاحظ أن «انفصالاً بين الإبادة الجماعية والحرب كان يحدث، ولكن بشكل مشكوك فيه اجتماعياً، ولم يكن - كما سنرى تحسناً قانونياً جلياً. ومع ذلك كان القرار فقط نقطة بداية لمناقشات مشروع معقدة»⁹.

دامت هذه العملية سنتين حتى تبنت الجمعية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبها في 9 كانون الأول 1948م (راجع الإطار 3.1) قبل يوم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نتج من نقاشات المسودات وثيقة سياسية وقانونية غاية في الأهمية، ظهرت الإبادة الجماعية بوصفها مفهوماً في حد ذاته بصورة متزايدة عن أصلها في قوانين حقوق الأقليات في الحرب، ولم تغنِ هذه الوثيقة الأساس غير المعدل للسياسة والقانون الدوليين فقط؛ بل أغنت أيضاً النقاش العام، والنقاش الأكاديمي، والنقاش العلمي الاجتماعي في المجالات جميعاً، ليظهر وبصورة نادرة مصطلح يُناقش بمسند قانوني قبل أن يناقش بشدة في المجتمع، فكيفية فهم المقيد بالإطار القانوني مشكلة كبيرة للعلوم الاجتماعية، وتاريخ الإبادة الجماعية.

الإطار 3.1 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبها

الأطراف المتعاقدة

أخذين بالحسبان أن القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 96 (I) في 11 كانون الأول 1946م، يعدُّ الإبادة الجماعية جريمة في القانون الدولي، وتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها، وبيدها العالم الحضاري، ملاحظين

أن كل أوقات تاريخ الإبادة الجماعية سببت الكثير من الخسائر للبشرية، ومقتنعين بأن من أجل تحرير البشر من مثل تلك الكارثة الشنيعة، فإن ذلك يتطلب التعاون الدولي، بموجب هذا تتفق كما هو منصوص عليه أدناه:

المادة I: الأطراف المتعاقدة تؤكد أن الإبادة الجماعية سواءً أمرتكية في وقت السلم كانت أم في وقت الحرب، هي جريمة في القانون الدولي، ويتمهدون بمنعها، والمعاقبة عليها.

المادة II: في الاتفاقية الحالية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال الآتية، والمرتكبة بنية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصورة كاملة أو جزئية، مثل:

- a. قتل أفراد من المجموعة.
- b. إلحاق أذى جسدي أو عقلي خطير بأعضاء المجموعة.
- c. إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية صعبة يُقصد منها تدميرها الفعلي كليًا أو جزئيًا.
- d. فرض تدابير ترمي إلى منع النسل داخل الجماعة.
- e. نقل أطفال من الجماعة قهراً إلى جماعة أخرى.

المادة III: الأفعال الآتية تتطلب العقاب:

- a. الإبادة الجماعية.
- b. التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية.
- c. التحريض المباشر والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية.
- d. محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.
- e. التورط في الإبادة الجماعية.

المادة IV: سيعاقب الأفراد الذين يرتكبون الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المنصوص عليها في المادة III، سواء أحكاماً مسؤولين دستورياً كانوا، أم مسؤولين رسميين أم أفراداً عاديين. ملاحظة: لم يتم إيراد المواد المتبقية هنا.

مع أن قوانين الحرب منعت مسبقاً معظم أفعال الإبادة الجماعية، إلا أن المادة I عدتها جريمة عامة، سواء أمرت كجريمة في وقت السلم أم في وقت الحرب، وأكدت الأطراف المتعاقدة التي ستتضمن في النهاية أغلبية كبيرة من الدول أنها جريمة يتعهدون بمنعها والمعاقبة عليها، وعددت المادة II قيود الإبادة الجماعية أو أفعالها، ولكنها بدأت بتحديد العنصر المتعمد للجريمة وللائحة المجموعات المحمية¹⁰.

ركزت مناقشة هذه المادة على مشكلة التعمد، والتفسيرات القانونية لما غدا متخلخلاً أكثر فأكثر، وحذف المجموعات السياسية من اللائحة - وهما المشكلتان اللتان سأعود إلى مناقشتها مطولاً في فصول لاحقة - لتحقيق الاتفاقية تطوراً مهماً على تعريف لم يكن، مع بنده بأن تُهاجم الجماعات ككل أو جزئياً، وأتى ذلك كاعتراف بأن الهجوم على جزء مهم من تجمع سكاني مُعين يمكن عدّه فعل إبادة جماعية كما لو كان ذلك الهجوم يحدث بحق التجمع بأكمله، أضاف كلمة مشابهة لذلك، والذي عدّه شاباس تعبيراً «غامضاً»¹¹، قدّمت هذه التطورات توضيحاً مفيداً لفكرة أن الإبادة الجماعية تتضمن هدفاً لتدمير مجموعة ما بعد ذاتها، عوضاً عن تدميرها للمجموعة كوسيلة لهزيمة دولة ما في الحرب، وهذا فرق مهم رغم أنه سيكون من الصعوبة بمكان تطبيقه على أرض الواقع.

حافظت الاتفاقية على لبّ منهجٍ لمُكن الواسع في تعريفه للإبادة الجماعية كسلسلة من الأفعال. إلا أن قائمة الأفعال فيها أضفت على الإبادة الجماعية حيزاً أضيق من ذلك الذي منحها إياه كتاب حكم دول المحور المتمثل بالقتل والأذى الجسدي والدمار الجسدي المسبب بطريقة غير مباشرة، فهذه الأفعال كانت أساسية فيها، وتُصاحبها إجراءات منع الجماعة من التكاثر، لكن ما لبث أن تلاشى تأكيد لمُكن الأوسع إلى حد بعيد عن تدمير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجموعات، وعلى تدمير مؤسسات المجموعات، متزامناً مع فشل حملته لإدراج تمثيلهم المتبقي كإبادة جماعية للثقافة، لقد كان واضحاً بالنسبة إلى لمُكن أن الهجوم المتزامن على مناحي الحياة المختلفة هو إبادة جماعية بحد ذاتها، في حين نصّ البند ج من الاتفاقية على أن إلحاق الضرر بظروف حياتية محددة للمجموعة يُعدّ إبادة جماعية فقط بقدر ما دُبّر ذلك لِيُسبب دمارها الجسدي.

لقد كان لمُكن مُصيباً بأن عدّ أن الدمار الجسدي هو أحد وسائل دمار المجموعة، في حين عكّس تقليص الدمار الاجتماعي كبوصفه طريقة للدمار الجسدي العلاقة التاريخية الطبيعية؛ فعلى سبيل المثال عندما ظهر التدمير الجسدي لليهود على أنه هدف واضح بالنسبة إلى النازيين في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، كان هذا تطوراً كبيراً بالنسبة إلى سياساتهم السابقة لوجود ذلك التدمير الاجتماعي، وكان ذلك حلاً نهائياً بعدما فشلت باقي الحلول كما وصفه النازيون أنفسهم، وأشار بحث قانوني إلى أن «قائمة أفعال الإبادة الجماعية غير شاملة»¹²، وبذلك تُفهم الاتفاقية على أنها تفسح المجال أمام ادعاءات تخص أفعالاً أخرى من شأنها أن تدمر المجموعات، لكن

من الواضح أن الأفعال المدرجة في القائمة تتطوي على فهم أضيق بكثير من فهم لمكن الأصلي.

يمكن فهم هذا الفرق: لأن الاتفاقية خُصِّصَتْ لتحديد قانون دولي حول الإبادة الجماعية، فكان القتل والأذى الجسدي - اللذان يمثلان الغايتين القصويتين للعملية التدميرية - مرتكزين قانونيين جليين، ولكن الاتفاقية مثلت أيضًا «تسوية سياسية بين دول الأمم المتحدة - التي كان بعضها متورطاً في ارتكاب أعمال إبادة جماعية حتى خلال مدة الصياغة - وبين مسؤولية أصغر تقع على عاتق الاتفاقية بشكل ملائم أكثر، ومع استبعاد المجموعات السياسية وفّر التحول عن فكرة التدمير الاجتماعي الحماية لقوى الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالترحيل القسري للتجمعات السكانية التي كانت هي نفسها تؤذيها - كما هي الحال في حالة الاتحاد السوفييتي - أو تتغاضى عنها كما في حالة الولايات المتحدة وبريطانيا»¹³. يقول شاباس: «لا شك أن الكتاب في الاتفاقية قاوموا - متعمدين - المحاولات لاحتواء ظاهرة التطهير العرقي ضمن الأفعال التي يُمكن أن يُعاقب عليها القانون»¹⁴. وأشارت الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن التعريف استثنى «أفعالاً مُعينة من الممكن أن تؤدي إلى التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة من البشر، أي عمليات التهجير الجماعي لتجمع سكاني»¹⁵.

وتطرق البند الثالث من الاتفاقية إلى الأفعال التي ينبغي أن يُعاقب عليها القانون، وهي: التآمر والتحريض والشرع في إبادة جماعية والتورط فيها، إضافة إلى ارتكاب الإبادة الجماعية بحد ذاتها، ولم تقتصر أهمية ذلك على الوجه القانوني وحسب؛ لأنه بيّن فهم الإبادة الجماعية بوصفها عملية وليس

مجرد نتيجة. وحدد البند الرابع أنه يمكن عدُّ الحكام المسؤولين بموجب الدستور، والمسؤولين الحكوميين، والأشخاص العاديين مسؤولين عن الإبادة الجماعية، فضلاً عن ذلك، تكمن أهمية هذه الجزئية ليس فقط في إشارتها إلى أن الحكام والمسؤولين هم على الأرجح الغالبية العظمى من المعتدين، بل في إدراجها للأشخاص الذين لا يحملون الصفة الرسمية ضمن مجالها أيضاً، وتناولت بقية البنود من الخامس حتى التاسع عشر -لم تُذكر ثانية هنا- مواضيع مثل التشريع: لإعطاء الاتفاقية فاعلية المحاكمات، وتسليم المجرمين، ومسؤوليات الأمم المتحدة، وتناولت القرارات الخاصة بمسائل الفهم، والتوقيع والمصادقة، ودخول العقد حيز التنفيذ ومراجعاته ومواضيع أخرى ذات أهمية أقل بالنسبة إلى الفهم العام.

اسمحوا لي تلخيص نقاط قوة الاتفاقية ونقاط ضعفها، فنقاط القوة تكمن في أصدائها القانونية والسياسية بصورة رئيسة، إذ يكاد يتحتم علينا ألا نناقش الإبادة الجماعية كثيراً إذا لم تكن الفكرة مُثبتة في هذا المستند، إلا أنه -من حيث المبدأ- يعزز أساساً لبحث لاحق، وتبقى فكرة الإبادة الجماعية كالتدمير المتعمد لمجموعات اجتماعية فكرة تأسيسية، ولكن لا يعد أي من هذه المصطلحات الرئيسة: عمد، تدمير، مجموعات، مُفصلاً بصورة كاملة، ما يتيح فهم الاتفاقية بصورة ضيقة وطرق مُعقدة، وتحدد قائمة المجموعات المحمية القومية والإثنية والعرقية والدينية بعضاً من أهم أنواع المجموعات التي تهددها الإبادة الجماعية، ومع ذلك تُعد هذه القائمة مُقيدة إلى درجة لا يمكن تبريرها، وخاصةً لأنها تُغفل المجموعات السياسية، والطبقات الاجتماعية. الأمر الذي يجعل الأنواع عُرصةً للفهم كتصنيفات متزمتة، فهي بحاجة إلى أن

يُضاف إليها أو أن يُعاد فهمها أو -وهو الأفضل- أن تُستبدل بتعريف شامل. تعد الفكرة المتمحورة حول أن القتل والإيذاء الجسدي فعّالان أساسيان تحصل خلالهما الإبادة الجماعية فكرة مؤثرة. لكن الإدراج الأساسي دفع بالكثيرين إلى تجاهل الوسائل الأخرى، إضافة إلى أن ذكر الإيذاء العقلي -رغم أهميته المحتملة- يفتقر إلى السياق الكافي لجعله ذا مغزى.

تعد فكرة فرض ظروف حياتية تنتهي بتدمير المجموعات انعكاسًا فائضًا عن فكرة يمكن حول الهجوم متعدد الطرق، وبهذه الطريقة تستبقي الوثيقة الرابط بين التدمير الجسدي والتدمير الاجتماعي الأشمل، رغم أنه محدد بصورة هزيلة، وتتنبأ بالإشارات إلى التحكم في الولادات والمواليد، حتى وإن صاغها علم تحسين النسل في أوائل القرن العشرين بتأكيد العنف الجنسي والعنف بين الجنسين الذي أصبح فيما بعد ذا أهمية، إلا أن الافتقار إلى الذكر المحدد للاغتصاب يعكس قصور السلطات الذكورية منتصف القرن، عن إدراك دلالة الإبادة الجماعية المتمثلة في العنف ضد النساء. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإغفال المقصود لأي إشارة إلى الترحيل القسري للتجمعات السكانية. والذي كان بالغ الأهمية في ذلك الوقت وبعده، وقد عكس هذا الإغفال الصفة التوافقية العميقة سياسيًا للاتفاقية (راجع الإطار 3.2). تحظى الوثيقة -بناءً على ما سبق- بنقاط قوة ذاتية، إضافة إلى قيمتها السياسية والقانونية، ولكن عيوبها -التي ضخمتها على الأغلب التوجهات القانونية اللاحقة التي سألحها لاحقًا في الكتاب- وصفتها بالتوافقية سياسيًا تعني أنه لا يمكننا استخدام الوثيقة بوصفها إطارًا لعملنا الفكري بوصفنا علماء اجتماع ومؤرخين حول الإبادة الجماعية.

تصنيف قانوني واجتماعي

أثارت مكانة هذه الاتفاقية الغامضة بوصفها مستنداً قانونياً يُعرَف مفهوماً اجتماعياً مُعْتَمَداً في سياق سياسي التوترات بين القانون، والفهم الأكاديمي، والسياسة، وهو ما عَقَّدَ الأمور منذ ذلك الحين، إذ من شأن القانون أن يعكس فهماً ومعرفةً علمية اجتماعية مدروسة، ولكن تشريع القوانين -في هذه الحالة- هيمن وبسرعة على التحليل التاريخي الاجتماعي المحدود -غير المنشور في الغالب- الذي اضطلع به لَمَكْن، فضلاً عن أن الاتفاقية تتنبأ بجهاز موسع للعمل التاريخي والاجتماعي قبل نشأته بعقود.

ورغم أن التطبيق القانوني الجدي للاتفاقية لم يكن ممكناً قبل انتهاء الحرب الباردة، إلا أن المحامين تمتعوا بالأفضلية، وبجهاز تعقيب تطوَّر خلال تركة أربعينيات القرن العشرين، ولا يقع استكشاف مطبوعات القانون بأكملها ضمن منظور البحث في هذا الكتاب، ولكن من الأهمية بمكان أن ننوه إلى أن الخطاب القانوني قد تطوَّر كثيراً وبصورة مستقلة عن الفهمين التاريخي والاجتماعي، وأنه امتلك توجهات مميزة للغاية، وعلى الأرجح أن هذه التوجهات قد أثَّرت في الدراسات العلمية الاجتماعية والدراسات التاريخية أكثر مما أثَّرت تلك الأخيرة في القانون، على أن بعض المحامين ينظرون إلى الأمر بصورة معاكسة. ولذلك اعترضوا مؤخراً على أن «المحاكم الجنائية الدولية تستعين بمفهوم اجتماعي أوسع إلى حد ما عن الإبادة الجماعية، عوضاً عن حصر نفسها بصورة حازمة في مفهوم قانوني»¹⁶.

كانت الحاجة إلى تمييز الإبادة الجماعية عن جرائم مرتكبة بحق الإنسانية وإلى درجة أقل عن جرائم الحرب عقبة أساسية في الفهم القانوني؛

لذلك شكّلت هذه العلاقات عنصراً مهماً فعلاً في عملية صياغة الاتفاقية طُرِحَ أن محاكمة نوريمبرغ «عرّفت الجرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بالصراع المسلح الدولي. في حين أنه يمكن ارتكاب الإبادة الجماعية في زمن الحرب أو السلم»¹⁷. وكما رأينا سابقاً كان هذا سوء فهم لقضية نوريمبرغ التي تناولت في الواقع جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في زمن السلم. ولكن وجود تصنيف للجرائم ضد الإنسانية، التي تتضمن جريمة الإبادة يُعقّد الوضع القانوني، ويُشجّع المحامين على التوكيد المفتعل حول تمييز الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي حرّف التطبيق القانوني؛ لأنه يمكن فهم العديد من الأفعال إما بوصفها إبادة جماعية أو جريمة ضد الإنسانية الأمر الذي غالباً ما يمنح النواب العامين الخيار ما بين تلك التهمتين، وبما أن الإبادة الجماعية تتطلب إضافة إلى ذلك دليلاً على النية لتدمير مجموعة ما بهذه الطريقة، فلم تحظَ تهم الإبادة الجماعية بذلك على الأغلب حتى في الحالات التي قد تكون حدثت فيها.

الإطار 3.2 السياق السياسي للاتفاقية

لا يمكننا قبول تعريف اتفاقية بوصفه أساساً للدراسة الأكاديمية؛ أولاً: لأنه يجب على علماء الاجتماع تعريف مفاهيمهم الخاصة بهم لاستخدامها في البحث التاريخي لا أن يعتمدوا على مستند قانوني، لكن ما يُرسّخ هذه النقطة إدراكنا الكامل للسياق السياسي للقانون الدولي بصورة عامة وللاتفاقية على وجه الخصوص، فمعظم القوانين تعكس أفكاراً سياسية، وتبنّاها أجهزة تشريعية مؤسسة سياسياً، وتطبقها محاكم تستجيب للسياقات السياسية، وانطلاقاً من هذه المدلولات يُعد القانون بأكمله مُسيّساً، وعلى أي حال فإن القانون الدولي يتوافر في سياق مُسيّس وبصورة أقوى بكثير من القانون المحلي؛ وذلك لعدم

وجود إجماع سياسي دولي قوي، فالجمعية العامة للأمم المتحدة ليست مشرعًا حقيقيًا، ومحكمة الجنايات الدولية ضعيفة؛ لذلك لا يمكن تطبيق القانون عالميًا. تأسست الأمم المتحدة على يد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، الذين نصبوا أنفسهم أعضاء دائمين متمتعين بحق النقض في مجلس الأمن، فكانت اتفاقية الإبادة الجماعية واحدة من أوائل مشاريعها، وكان للقوى العظمى وحلفائها تأثير شديد في صياغتها. ويُعزى استثناء المجموعات السياسية بصورة فاضحة إلى تأثير روسيا الستالينية التي رغبت في أن تضمن ألا تُستخدم الاتفاقية لتجريم الاضطهادات السياسية التي كانت تقوم بها، وكذلك دعمتها بريطانيا تخوفًا من تأثيرها في القضايا الاستعمارية، لقد كانت القوى أكثر ارتياحًا بصورة عامة باتفاقية تجرم بصورة رئيسة نوع الجرائم التي دافعها عنصري والتي كانت قوى المحور المهزومة مسؤولة عنها.

يوضح استثناء الترحيل القسري للجماعات السكانية من نطاق الاتفاقية، والذي لفت النظر إليه تأثير السياق السياسي على أكمل وجه عندما كانت الاتفاقية تُصاغ بين عامي 1946-1948م، كان الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه يختتمون إجلاء الملايين من الألمان، الأمر الذي تفاضت عنه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد كان البريطانيون يشرفون على تقسيم الهند التي كانت فيها الأحزاب الحاكمة الناشئة في كل من الهند وباكستان متورطة في طرد الملايين، وصاحب ذلك جرائم قتل واغتصاب على نطاق واسع.

لقد صوتت الأمم المتحدة نفسها على تقسيم فلسطين خلال حرب عام 1948م مباشرة قبل إقرار الاتفاقية، الأمر الذي أسهم في الترحيل القسري لثلاثة أرباع مليون عربي من أراضي فلسطين، كانت تلك أبرز الحالات - وكذلك العنف الدائر خلال الحرب الصينية الأهلية - للتدمير المستهدف للمجتمعات في السنوات الأولى من تاريخ الأمم المتحدة، وقد طرحت باكستان مسألة اضطهاد المسلمين في

الهند، وصعدت الدول العربية من مسألة طرح القضية الفلسطينية. لم تكن ألمانيا ممثلة في الأمم المتحدة، وكان هناك اتفاق متداول بأن تدمير المجتمعات الألمانية -حسب ما اتفقت القوى العظمى للأمم المتحدة في بوتسدام عام 1945م- لم ينطو على إشكالية، ومع ذلك لم تتجنب الأمم المتحدة تطبيق فكرة الإبادة الجماعية على هذه الحالات وحسب، بل لم يكن هناك أي اعتراض على استثناء الترحيل القسري للتجمعات السكانية من مجال الاتفاقية. ولاستعراض أشمل حول تطورات الإبادة الجماعية في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وحول تورط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة راجع كتاب مارتن شو، Martin Shaw الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية: الأنماط المتغيرة في التحولات في العالم المعاصر الحديث، 86-97.

شوّه هذا الخيار المعتقد القانوني؛ فيرى بعض المراقبين أن الإغفالات التي وردت في الوثيقة -كتجاهلها للاعتداءات على المجموعات السياسية- لا تشكل مشكلة؛ لأن الأفعال المُستثناة من الاتفاقية يمكن إدانتها على أنها جرائم ضد الإنسانية، وفي حين أن الإبادة الجماعية تقع ضمن التصنيف القانوني والاجتماعي، فإن الجرائم ضد الإنسانية تقع ضمن تصنيف قانوني بحث دون معنى اجتماعي عام، ومن وجهة نظر اجتماعية لا يبدو هذا التشعب القانوني مقنعاً، وتقع العديد من الأفعال التي تعد قانوناً جرائم ضد الإنسانية ضمن مدى الإبادة الجماعية من منظور اجتماعي، ورغم ذلك وبما أن علماء الاجتماع والمؤرخين يتبنون موقفاً غير نزيه تجاه الاتفاقية والخطاب القانوني، فقد شجّع التشعب القانوني مجال الإبادة الجماعية ككل للتوصل إلى تعريف أضيق عن الإبادة الجماعية. وسنرى لاحقاً أن علماء الاجتماع تبنوا أيضاً مجموعة من المفاهيم المكملّة للتعويض عن هذا التعريف، أبرزها التطهير

العرقى والعديد من مفاهيم الإبادة الإضافية التي نُوقِشت في الفصلين الخامس والسادس.

لا يوجد حل بسيط لهذه التوترات بين الخطابين القانوني والاجتماعي، إذ لا يوجد خيار لتحسين التعريف القانوني بصورة جذرية: لضمه إلى المعرفة التاريخية والاجتماعية - إن أمكن التوصل إلى إجماع في الواقع - لأنه يستحيل تخيل الأمم المتحدة المعاصرة تشرّع أو توافق على ذلك بصورة أقل نجاحاً بمراجعة للاتفاقية، وأقصى ما يمكن توقعه منطقيًا هو أن يأخذ المحامون والباحثون غير المختصين بالقانون الملاحظات لحجج بعضهم بعضًا، وأن يحاولوا الإبقاء على بعض الترابط بين المعرفة الاجتماعية والمعرفة القانونية، ورغم أن الخطاب القانوني وقانون السوابق والأحكام القضائية استجابا للشؤون العلمية الاجتماعية في بعض الأوجه - مثلًا الجدل حول أنه يمكن ارتكاب الإبادة الجماعية ضد تجمعات سكانية لا تتوافق تمامًا مع تصنيفات المجموعات المحمية في الاتفاقية - إلا أنهما فشلًا في الحالات الأخرى المتمحورة حول مسألة النية - كما سأوضح في الفصل السابع - وهذا أمر مؤسف؛ لأنه يُجازف بجعل قانون الإبادة الجماعية غير مترابط اجتماعيًا.

علماء الاجتماع يعيدون تعريف الإبادة الجماعية

كان للخطاب الاجتماعي حول الإبادة الجماعية - في أي حالة - مشكلاته الخاصة به فيما يتعلق بالترابط، وبصورة عامة لم يرجع الكتاب العلميون إلى تعريف لـمكن، واتخذ معظم المؤلفين من الاتفاقية نقطة انطلاق لهم، حتى وضع عالم الاجتماع الرائد بالإبادة الجماعية ليوكوبر Leo Kuper

حجر الأساس باستخدامه «تعريف الاتفاقية في الوقت الذي كان فيه مدرّكاً لعيوبه، وبذلك أدرج بعض الحالات الشاملة من خارج التعريف، وطرحها على تدمير مجموعات سياسية وطبقات اجتماعية»¹⁸، أشار كتاب كوبر الإبادة الجماعية إلى إمكانية إيجاز، لكنه تناول الصلة ذاتها بين الاستعمار والإبادة الجماعية المضمنة في عمله من خطاب للفيلسوف جان بول سارتر ألقاه عام 1967م في محاكمة جرائم الحرب الدولية بشأن فيتنام، حيث أكد سارتر-الذي لم يتطرق إلى المسألة التعريفية- بقوة أن «الاستعمار ليس قضية احتلال فقط... هو إبادة جماعية ثقافية حتمًا»¹⁹، الأمر الذي دفع كوبر لعد هذا المنظور «غير متوازن»²⁰. وعرض سردًا أكثر دقة يشرح فيه كيف أسهم الاستعمار بابتكاره «مجتمعات متعددة ذات شروح عميقة في الإبادة الجماعية»²¹.

حدّد كوبر أيضًا فكرة الاتفاقية كليًا أو جزئيًا بأسلوب خلاق، وأحدث فصلًا نهائيًا عن النظرة الكلية للممكن، وقدم مفهوم مجزرة إبادة جماعية ليصف به التدمير الجزئي لتجمع سكاني «يظهر بصورة خاصة في إفناء قسم ما من مجموعة ما- من رجال ونساء وأطفال كما هي الحال في تصفية قرى بأكملها»²²، تجاهل العديد من الكتاب هذا التجديد، بل إن جاك سيميليا Jacques Semelin أولى اهتمامًا خاصًا لتمييز الإبادة الجماعية عن المجازر الصرفة²³. لكن كوبر أعطانا اللغة لنعرّف بها الإبادة الجماعية كنمط أفعال ونزاع يمكن أن يحدث على أي نطاق، ووسّع مجال الإبادة الجماعية مقترحًا بأنها «تُعنى بطيف يبدأ من المحو الكلي لقريبة صغيرة... إلى الإبادة الممنهجة للملايين من البشر»²⁴، ويمكن لفكرة مجزرة إبادة جماعية أن تتكامل مع أفكار

الاغتصاب الجماعي كإبادة جماعية وعمليات الطرد كإبادة جماعية وهكذا. واقترح مصطلحًا عامًا جديدًا عنف الإبادة الجماعية؛ لِيُغطي وقائع الإبادة الجماعية جميعها بأي طريقة كانت، وهي الوقائع التي تُعد محدودة النطاق كثيرًا بحيث تحظى بتسمية الإبادة الجماعية.

وعلى العكس من كوبر جدد في وقت لاحق كُتِّبَ آخرون تعريف الاتفاقية بطريقة تُحدُّ من نطاق هذه الظاهرة، ولم يستجب المؤلفون للقضايا التي تركها المقررون في الاتفاقية وحسب، بل بتضييق فكرة الإبادة الجماعية لدى الوعي الشعبي وخصوصًا للمعادلة السائدة بين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي في المحرقة (راجع الفصل الرابع)، وتراجعوا عن فهم لِمَكن وفهم الاتفاقية الواسعين حتى وإن أسهموا بطرق ثانوية في تحسينها من خلال توجه لإعادة تعريف الإبادة الجماعي بوصفها تدميرًا ملموسًا بوضوح، أو قتلًا جماعيًا. فقد عرّف بيتر دروست Peter Drost الإبادة الجماعية كـ «التدمير المُتعمد للحياة المادية لأفراد من البشر بسبب انتمائهم لأي جماعة بشرية كانت» في وقت مبكر يعود إلى عام 1959م، وأشار إليها أيضًا على أنها «قتل المجموعة»²⁵، واقترح إرفنج لويس هورويتز Irving Louis Horowitz فيما بعد أن الإبادة الجماعية هي «التدمير البنيوي والمنهج لأناس أبرياء على يد جهاز بيروقراطي حكومي...، تُمثل الإبادة الجماعية جُهدًا مُنظمًا خلال الزمن لتصفية تجمع سكاني قومي غالبًا ما يكون من الأقليات»²⁶، كما أشار إليها أيضًا «بالقتل الجماعي و النمط الفردي من القتل الجماعي، وحادثة مميزة تاريخيًا حصلت على تعبيرها الأقصى في حادثة المحرقة»²⁷.

وتقدّم هيلين فاين إحدى أكثر المدافعات المُستشهد بهن عن نظرية الإبادة الجماعية تجديدًا تاريخيًا عن الاتفاقية بتعريفها (انظر الإطار 3.3). فبإدخالها لكلمة جسديًا في تعريفها تبتعد عن فكرة لمكن أكثر من ابتعاد الاتفاقية عن فكرته التي تقضي بأن الإبادة الجماعية هجوم متزامن على مختلف جوانب الحياة نحو توكيد مقتصر على التدمير الجسدي والحيوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتذهب أبعد مما ذهبت إليه الاتفاقية في طرحها لعبارة مباشرة حول التفريق بين الإبادة الجماعية والحرب، فهي تقع عندما يُدمر الضحايا الذين لا يشكلون تهديدات عسكرية، وعلى أي حال فقد قدمت فاين تحسينين على مفهوم الاتفاقية. تمثل الأول بفكرتها عن الفعل الموجه المستمر، والتي تعد أكثر ملاءمة اجتماعيًا من الفكرة القانونية المحدودة عن النية.

أما الآخر فكان إشارتها إلى الجماعات بصورة عامة تتجاوز فيها تقييد الاتفاقية في مجموعات قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية تعد نقاشاتها واعدة حول أنه «ينبغي أن يكون تحديد الجماعات مُتوافقًا مع معرفتنا الاجتماعية حول هويات المجموعة في المجتمع، وأنها يجب أن تتوافق مع المعيار العالمي الضمني، وأن تمتلك حسًا بالعدالة، فتتطوي على حق المجموعات جميعها غير العنيفة في التعايش، إلا أن تعريفها للمجموعات المحمية كأنماط أو طبقات أو تقسيمات فرعية أساسية من العائلة البشرية وحدات مستمرة من المجتمع»²⁸. يسبب إشكالًا لمفهوم لمكن عن الأنواع البشرية؛ فهو يبيّن فكرة أن بعض المجموعات تمتلك واقعًا وجوديًا أساسيًا لا تمتلكه مجموعات أخرى، وأن ذلك الواقع هو ما يجعل العنف يمثل إبادة جماعية أكثر من التدمير المُستهدف، وبذلك نرى أن فاين تنضم للاتفاقية في استثنائها للمجموعات السياسية.

الإطار 3.3 ثلاثة تعريف أكاديمية

هيلين فاين

«الإبادة الجماعية هي فعل موجه مستمر على يد جانٍ لغرض التدمير الفعلي لمجموعة ما بصورة مباشرة، أو من خلال منع التناسل الحيوي والاجتماعي لأعضاء المجموعة، ومستمر بغض النظر عن استسلام الضحايا أو انعدام الخطر المتأني منهم».

الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي؛ 24.

فرانك تشوك Frank Chalk و كيرت جوناسون Kurt Jonassohn

«الإبادة الجماعية هي شكل من أشكال القتل الجماعي من طرف واحد، تنوي فيه دولة ما أو سلطة أخرى تدمير مجموعة ما حسب ما يحدّد الجناة المجموعة وأعضاءها». تاريخ الإبادة الجماعية و علم الاجتماع؛ تحاليل و دراسات حالة؛ 23.

إسرائيل و. تشارني

«الإبادة الجماعية بالمعنى الشامل هي القتل الجماعي لأعداد كبيرة من البشر عندما لا يكون ذلك في سياق عملية عسكرية ضد القوات العسكرية لعدوٍ معلن عنه، ويتم تحت ظروفٍ من النقص الدفاعي، والعجز الأساسي من جانب الضحايا». نحو تعريف شامل للإبادة الجماعية 75.

في المقابل يوفر فرانك تشوك وكيرت جوناسون في تعريفهما الذي اقتبسهما كثيرون مفهوماً أكثر تحديداً، ومُحسّناً عن الاتفاقية (انظر الإطار 3.3)؛ ففي تعريفهما للإبادة الجماعية على أنها قتل جماعي، يعتمدان جذرياً أكثر من فاين عن الاتفاقية، ويتحولان أبعد عن مفهوم لِمَكن الواسع، وانتقدتهما فاين نفسها

لفشلهما في السماح لـ «أشكال أخرى من الإبادة الحيوية المقصودة. وتُشير إلى أن تحديد الدول كمعتدين ليس مُقيِّدًا بالضرورة»²⁹. حتى لو كانت الدول هي مراكز التنظيم عادةً، والمستوطنات والميليشيات وآخرون كانوا مسؤولين أيضًا، لذلك فإنه يبدو من الفساد أن تُعرَّف الإبادة الجماعية بوصفها قضية دولة حتى بوجود ثغرة سلطة أخرى، ولكن تشوك وجوناسون تميزا بمساهمتها الفارقة في تعريفهما للمجموعة الضحية حسب ما يحدد الجناة المجموعة وأعضاءها، وهذا يشدد على حقيقة أن الجناة يعملون وفقًا لأفكارهم الوهمية في الغالب عن مجموعات الأعداء، وهو يشكك في الافتراض الذي وضعه لِمَكن وفان وشاباس، الذي يقول إن المجموعات موجودة موضوعيًا، وإن ذلك الوجود الموضوعي هو ما يهدف مرتكبو الإبادة الجماعية إلى القضاء عليه.

لا يمكن دعم ذلك الافتراض باعتبار أن الجميع اتفق على أن غرض مرتكبي الإبادة الجماعية القضاء على مجموعة هو ما يُعرَّف فعل الإبادة الجماعية، وهذا يؤدي إلى أن فكرتهم عن المجموعة هي المهمة في المقام الأول بالنسبة إلى العملية. فنحن نعلم أن مرتكبي الإبادة الجماعية مثل النازيين -بوجود قوانين نوريمبرغ لتُعرَّف من كان يهوديًا، وقومي الهوتو الراونديين مع أفكارهم حول من كان توتسي- اتبعوا تعاريف للمجموعات التي استهدفوها مختلفة عن التعاريف التي حملها الضحايا، ولا تتفق مع المفاهيم الاجتماعية حول المجموعات العرقية والقومية. وبالتوسع في هذه النقطة لا يمكننا استبعاد مجموعات الإبادة الجماعية من المجال، مثل الكولاك (الفلاحون الأثرياء) الذين هاجمهم ستالين: لأن التجمع السكاني المعتدى عليه لم يُعرَّف نفسه بوصفه منتميًا إلى تلك المجموعة، أو لأنه لم يتم تعريف

ذلك التصنيف بموضوعية. وفي مثل هذه الحالات لا يزال التمثيل الأيديولوجي يشير إلى تجمع سكاني حقيقي، وعلى الأغلب إلى مجموعة معروفة - الفلاحون عمومًا بالنسبة إلى القضية السوفييتية - معرضة للإبادة الجماعية تمامًا كما لو كانت مسماة بطريقة عرفوها. «من الواضح - كما تقترح فاين - أن تعريف تشوك وجوناسون يتضمن الخطر المعاكس بمنح أهمية كبيرة إلى أفكار المعتدين»³⁰. ولا بد من إكمالها بالاعتراف بدور تصوّر الضحايا حول أنفسهم. وبذلك فتح هؤلاء الكتاب بعدًا لا يمكن تجنبه بإدراكهم لدور الأفكار في الإبادة الجماعية.

أعطى تشوك وجوناسون تأكيدًا جديدًا للفصل العام بين الإبادة الجماعية والحرب، ويبدو جليًا وجود معنى أساسي تكون فيه أحادية الجانب هي ما تتمحور الإبادة الجماعية حوله، فالجميع مدرك بأن عنفها موجه من جانب قوة مسلحة منظمة ضد تجمع سكاني مدني غير مسلح. ولكن يمكن أخذ فكرة أحادية الجانب على أنها تعني أن الإبادة الجماعية شيء يقوم به طرف واحد للآخر من دون مقاومة، وبذلك نُقصي بُعد النزاع في الإبادة الجماعية. «من الأفضل القول بأن الإبادة الجماعية غير متكافئة من ناحية أن مرتكبيها مسلحون، وهدفها مدنيون عُمَل، و أي نزاع ناتج منها لا بد أن يكون غير متساوٍ جوهريًا»³¹. لكن الإبادة الجماعية أيضًا جزء من نزاع، أو عنف ثنائي الجانب، أو متعدد الجوانب بما فيه الإبادة الجماعية التي يقوم بها طرفان مسلحان أو أكثر في بعض الأحيان. ضد تجمعات سكانية مدنية مختلفة. يُعدُّ تعريف الإبادة الجماعية بوصفه جريمة قتل أحادية الجانب مُضللاً إذا ما فاتتنا هذه الروابط نتيجةً لهذا التعريف.

أُخِذَت النزعة تجاه تضيق مناهج الإبادة الجماعية وفصلها عن الحرب إلى نتائجها المنطقية من جانب إسرائيل وتشارني (انظر الإطار 3.3) فبعكس وصفه الشامل نظرة لممكن للإبادة الجماعية كتصنيف واسع للنشاط التدميري ضد المجموعات، إلا أن تشارني ذهب أبعد من فاين وتشوك وجوناسون في تقليص الإبادة الجماعية إلى مصطلح القتل الجماعي، وفي إبعاد أي محتوى اجتماعي من التعريف، وبذلك يخسر تمامًا عنصر المجموعة الذي كان أساسيًا بالنسبة إلى تقرير لممكن الأصلي وللاتفاقية، ومن مزايا منهجه طرحه المباشر لمسألة الإبادة الجماعية، والعملية العسكرية، ويُرشدنا إلى فصل عناصره الصالحة عن غير الصالحة.

يُشير أيضًا -وهو على صواب في ذلك- إلى أن قتل المدنيين في الإبادة الجماعية مختلف من حيث المبدأ عن قتل المدنيين في الحرب، ولكنه مُضلل عندما يُعرّف الفرق على أن الإبادة الجماعية تحدث عندما لا يكون ذلك في سياق عملية عسكرية ضد القوات العسكرية لعدوٍ معلن عنه، كيف كان النازيون يسيطرون على ضحاياهم لولا الحرب والاحتلال كما أظهر لممكن؟ وكيف كانوا ليتمكنوا من ممارسة عنف الإبادة الجماعية لولا سياق عملية عسكرية ضد القوات العسكرية لعدوٍ معلن عنه؟ هُجِرَ اليهود دون رحمة، ووُضعوا في الغيتو (حي خاص باليهود والأقليات)، وجُوعوا وأُنْهَكَوا خلال الغزو والاحتلال الألماني لبولندا، وقامت الجيوش الألمانية خلال اجتياحها للاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا ترافقها القوات الخاصة *Einsatzgruppen* بذبح اليهود، وأسرى الحرب السوفييت، والشيوعيين ومواطنين آخرين، إن تعريف الإبادة الجماعية خارج سياق الحرب أمر محير ظاهريًا عندما تكون الارتباطات بهذه القوة.

علاوة على ذلك تُخطئُ مقارنة تشارني معنى الإبادة الجماعية وسياقها، إذا كان القتل المرتبط بالإبادة الجماعية للمدنيين يحصل في سياق عملية عسكرية، فما هي علاقته بالقتل الطبيعي للجنود، أو القتل المُصاحب غير المتعمد للمدنيين، والذي يحصل في الوقت نفسه؟ يُلح تشارني إلى عدم وجود علاقة، ولكن يبدو أكثر منطقيةً اقتراح أن مستهدفَي الإبادة الجماعية يُعاملون أيضًا بصفة عدو معلنٍ عنه، الذين يُتخذُ ضدهم -رغم عدم تسليحهم- سلوك من العمل العسكري: فعلى سبيل المثال وكما تقترح لوسي دافيدويتش Lucy Davidowicz أصبحت «الحرب ضد اليهود»³² فرعًا خاصًا من جهود الحرب النازية العامة. لم تُرتكب الإبادة الجماعية في سياق الحرب فقط، بل كانت نوعًا خاصًا من الحرب تتضمّن نوعًا جديدًا من العدو -تجمع سكاني من المدنيين بصورة أساسية- إضافة إلى الأنواع الأكثر تقليدية، ومهما كان المدنيون غير المسلحين تحت ظروفٍ من العجز، وعدم القدرة على الدفاع عن النفس. يبدو أن صياغة تشارني حالها كحال صياغة فاين وتشوك وجوناسون؛ تستبعد احتمالية وجود مقاومة، أو وجود علاقة للضحايا مع الحلفاء المسلحين الذين قد يهزمون مرتكبي الإبادة الجماعية في نهاية المطاف، فقد شارك كثير من اليهود الأوروبيين رغم كل شيء في الحرب ضد النازيين، بالانضمام إما إلى المجموعات المقاومة أو إلى جيوش الحلفاء.

القتل بصفته وسيلة لا غاية في تدمير المجموعة

لم تكن النزعة إلى حصر الإبادة الجماعية بالقتل الجماعي مفيدةً على الإطلاق في الفهم، فالقتل يُميز -تقريبًا- عمليات الإبادة الجماعية كلها، لكنها

تتضمن ما هو أكثر من القتل. إذ يُجندُ مرتكبو الإبادة الجماعية أشكالاً عديدةً من العنف - التعذيب والاعتصاب والترويع والقتل - ويُجندون القوى الإكراهية القانونية والإدارية والسياسية والعقائدية والاقتصادية إضافةً إلى القوى المسلحة والعنيفة والعسكرية. يفتقر تعريف الإبادة الجماعية بالتدمير البدني أو القتل الجماعي للأهداف الاجتماعية التي تقف خلف القتل، ويبقى السؤال المطروح هو لماذا يقضي مرتكبو الإبادة الجماعية على ضحاياهم جسدياً؟ إذ إن المفزى من تدمير المجموعة ليس القتل الجماعي، بل تدمير الوجود الاجتماعي لمجموعة ما بأسلوب حياتها وشبكاتها الاجتماعية ومؤسساتها وقيمها، ويهدفُ مرتكبو الإبادة الجماعية أيضاً إلى تدمير القوة الاجتماعية سواء أحيوية كانت أم متخيلة للتجمع السكاني المستهدف، ممثلةً في ملكيتها للأرض والمنازل وممتلكات أخرى. وفي مدارسها ومؤسساتها الدينية ومنظماتها السياسية والثقافية، لغرضِ إزالة وجودها من مساحات ومناطق اجتماعية معينة، والقتل هو الوسيلة القصوى للتدمير الفردي، ولكنه وسيلة واحدة فقط لتحقيق الهدف الأكثر تعقيداً، ألا وهو تدمير المجموعة، وعليه لا تُعدُّ درجات القتل والأذى الجسدي صفات مُحددة، بل هي متغيرات تجريبية، فهي تعتمد على الوسائل التي يُؤطر فيها مرتكبو الإبادة الجماعية أهدافهم التدميرية. وقراراتهم الذرائعية حول جدوى الأنواع المختلفة من العنف، وعلى مقدار المقاومة الذي يواجهونه، ومدى المعارضة من طرف ثالث، وعلى عوامل أخرى متعلقة بالسياق.

وقد يُساعدُ عكسُ السؤال القارئ على إدراك هذه النقطة. هل القتل الجماعي كله إبادة جماعية؟ سيختلف مع ذلك تقريباً جميع من ذكرناهم

أعلاه، فبالنسبة إليهم يُعدُّ القتل الجماعي إبادة جماعية فقط في حال تنفيذه بغية تدمير مجموعة اجتماعية، ولكن كيف لنا أن نعرف أن هذه النية موجودة؟ دار الكثير من النقاش حول هذه المسألة لأنه نادرًا ما يُصرَّحُ عن النوايا، وأنها تُستنبطُ من أنماطِ الأفعال، ومن التصريحات السياسية التلطيفية. إلا أنه يمكننا الالتفاف حول هذه العقبة بطرح السؤال الآتي: تحت أي ظروف يمكننا ألا نعد القتل الجماعي المُنظَّم والمتعمد إبادة جماعية؟ يُقدِّم لنا تشارني إجابة يمكن إعادة صياغتها بقولنا إنه بإمكاننا ألا نعهده كذلك عندما يصبح القتل الجماعي عملًا حربيًا، وعُنُصُر الحقيقة هنا هو أن معظم حالات القتل الجماعي التي لا تكون لأجل الحرب هي بالطبع إبادة جماعية فعليًا تحت الظروف كلها، ليس لأن ذلك هو قتل -وبذلك يكون تعريف تشارني الإيجابي مُخطئًا- بل لأنه من الصعب تخيُّل أسباب خارج إطار الحرب يقوم فيها فاعلون مجتمعون بالتخطيط لقتل عدد كبير من الناس للقضاء على تلك المجموعة من الناس أو مجموعة اجتماعية أكبر يُعدُّون جزءًا منها.

ورغم أن القتلة المنفردين والعصابات يقتلون في بعض الأحيان عشوائيًا ومن دون سبب أو لأسباب بسيطة، إلا أن عمليات القتل المُنظَّمة التي ينفذها فاعلون في المجتمع هي مقصودة دائمًا، ومطلعة على تصورات عن الأعداء الجماعيين الذين يُقصدُ القضاء عليهم، حتى وإن تماهى ذلك في العنف الاعتباري والعشوائي على أرض الواقع وبصورة متناقضة. فرغم أنه لا يمكن اختصار الإبادة الجماعية بالقتل الجماعي، إلا أن القتل الجماعي المُنظَّم يُفهمُ عمومًا على أنه إبادة جماعية، «هل يُمكن وجود أي حالة من القتل الجماعي

ليست إبادة جماعية؟» يتساءل تشارني، ويُجيب: «لا أعتقد ذلك»³³، وهذا صحيح تقريباً؛ ف جرائم القتل العنوية والعشوائية فقط ليست مرتبطة بالإبادة الجماعية.

وتُعيدنا مسألة القتل المُنظَّم إلى موضوع الحرب: «يقع على عاتق الحرب التي يُفترضُ بها أن تكون موجهة - حسب اصطلاحٍ لمُمكن - ضد الدول والقوى المسلحة، الحصّة العظمى من القتل المنظم في المجتمع الحديث، وهي الشكل الشرعي العام الوحيد له، ويُنسب إلى الإبادة الجماعية (الموجهة ضد الأتباع والمدنيين أو التجمعات السكانية، وبذا تكون غير شرعية وفقاً لتعريفها) مُعظم ما تبقى من الفرق واضح، ولكن تبقى التساؤلات حول الروابط: لماذا تحصلُ معظم الإبادات الجماعية في سياقات الحرب العامة؟ ولم تحصلُ الإبادة الجماعية في وقت السلم من قبل أنظمة عسكرية؟ ولماذا تتطور الحرب - تحت ظروف معينة - إلى إبادة جماعية؟ هل هذه الروابط محض صدفة؟ أم إنها تعكسُ أوجه شبه أساسية في نمطي الفعل هذين، وتعكسُ كيف يفهمُ منفذوها أهدافهم، وكيف يُلائمها العنف وسيلة: أعني بذلك أشكال الربط الداخلية لصفة هذين الشكليين من الفعل ومرتبطين بما يعنيه الفاعلين أنفسهم، وعليه كيف يمكننا فهم تلك الأفعال»³⁴.

لقد طرحْتُ سابقاً أن القاسم المشترك في الحرب والإبادة الجماعية هو أن الفاعلين المنظمين يهدفون إلى تدمير القوة المحسوسة للعدو باستخدام وسائل عنيفة، وتُعدُّ فكرة تدمير قوة العدو بصفته غايةً للحرب وسبباً للعنف و لوسائله، أساسيةً للحرب إذ «عرَّفها مُنظرها التقليدي كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz في كتابه عن الحرب On War»³⁵، وقدَّم لمُمكن فهمًا موازياً وقريباً إلى الإبادة الجماعية، بوجود تدمير مجموعة ما غاية لها وسبباً

لُعنفها البدني، وبالنسبة إلى كلاوزفيتز، تعدُّ الحرب استمرارًا لسياسة أو سياسات باستخدام وسائل أخرى؛ يُمكننا القول إن الإبادة الجماعية هي حرب مع أعداء آخرين، ويكمن الاختلاف الرئيس في أن العنف في الحرب يُوجهُ ضد دولة أخرى، أو قوة مسلحة، بينما يُوجهُ في الإبادة الجماعية ضد مجموعة اجتماعية مدنية.

الخلاصة

طُرحتُ في هذا الفصل أن فكرة الإبادة الجماعية بدأت تفقد عنصرين أساسيين من صيغِ لمكن التي طرحها في وقت سابق، وسط النقاشات الدولية السياسية والقانونية في أربعينيات القرن الماضي، كان أحد هذين العنصرين معناه الاجتماعي الواسع: تدمير اجتماعي لتجمعٍ سكاني ولأسلوب حياته، والثاني فهم الطريقة التي ترتبط بها الإبادة الجماعية بالحرب، كان لدى اتفاقية الإبادة الجماعية العديدُ من نقاط القوة، وعند صياغتها بدأت العملية التي أدت إلى نقطتي النقص هاتين واللتين عُرِّزتا في الجدل الأكاديمي أواخر القرن العشرين، ولم يستطع أي من الكتَّاب الذين تلوا لمكن أن يستعيدوا فهمه الاجتماعي الأوسع. رغم أنهم حسَّنوا من تعريف الاتفاقية بطرق ملفتة، ومكَّن معظمهم لحصر أكبر للإبادة الجماعية بالقتل، وإلى فصلها عن الحرب.

الفصل الرابع

معيّار المحرقة

تتميّز نقاشات يومنا هذا حول العنف السياسي قبل أي شيء بالتجنب الملحوظ لكلمة الإبادة الجماعية، ويعود هذا جزئيًا إلى أسباب سياسية، فعندما تعترف الدول والمنظمات الدولية بالإبادة الجماعية، يعني ذلك وجود الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية وقانونية. ولكن هذه النزعة تستنبط أيضًا من الارتباك النظري المحيط بالمفهوم الذي يستنبط بدوره من ثلاثة مصادر تبدو مختلفة، لكنها مكملّة لبعضها فعليًا. أولها نشوء المحرقة معيارًا أقصى يجب أن تصل إليه الحوادث الأخرى ليتم الاعتراف بها، وليس مفاجئًا أن معظم تلك الحوادث فشلت في ذلك، وثانيها هو توظيف التطهير العرقي مفهومًا للعنف الأقل درجة من الإبادة الجماعية، الذي تمت مواءمة العديد من الحالات المرفوضة له، فيأتي التطهير العرقي من دون الحظر القانوني الحتمي الذي يرافق الإبادة الجماعية، بل ويُشكل تحدّيًا نظريًا أخف وطأة، فهو مصطلح تلطيفي أصغر تم تبنيه لأسباب فكرية وسياسية، والسبب الثالث هو تكاثر مصطلحات الإبادة في الخطاب الرسمي والشعبي والعلمي، لتعرّف أشكال عديدة من الإبادة الجماعية بأسماء مختلفة، وفي هذا الفصل والفصول

اللاحقة سأستفحص هذه النزعات، وأطرح إمكانية تحصيل فهم أفضل للمسائل التي تتضمنها - أهمها التباين في عمليات الإبادة الجماعية، والعلاقات بين القتل وأشكال الإكراه الأخرى- ضمن إطار عمل نظرية الإبادة الجماعية.

التفرد

يبقى فهم الإبادة الجماعية -التي وُلدت في العصر النازي، وعُرفت في إثرها- في ظلال ما أصبح يُدعى المحرقة. واستحوذَ هذا الموضوع على الانتباه العلمي بصورة كاسحة، ومع ذلك يبقى ذلك أكثر توازنًا من الجدل الشعبي، وتعليم الثانوية للذين اتخذت فيهما المحرقة مرتبةً عظيمةً من الأهمية، وتم إحياء ذكراها بصفاتها الموضوع المهيمن في الحرب العالمية الثانية، وغالبًا ما اعتمد الاعتراف بحالات أخرى في تلك المجالات -تاريخية مثل أرمنييا ومعاصرة مثل رواندا- على إنشاء «صلة لها بالمحرقة»¹. ويقوم الجدل بانتظام حولها فيما يتعلق بأوجه الشبه، وينتج من هذا التحيز تشوه واضح في معنى المحرقة، الأمر الذي أثر في دراسات الإبادة الجماعية الأكاديمية، وغالبًا بطريقة جدالات نقدية حول تفردِها وإمكانية مقارنتها أو عدمها بالحالات الأخرى، وقد امتدت الجدالات إلى درجة أن أنصارها اتهموا بعضهم بعضًا بإنكار المحرقة، وأن أهمية المحرقة تتناقص من دون تفرد، أما ما يتعلق بالحالات الأخرى ذات الأهمية الأقل إن عدنا المحرقة متفردة بدمويتها، فيُخبرنا تشارني عن «الحروب العقائدية والتعصب القومي» في دراساته عن الإبادة الجماعية.

ثمة نمط مُربك من المزاغم حول التفرد منقطع النظير للمحرقة، ومقدار لا يستهان به من القوة السياسية المستخدمة في أماكن كالجوامع

والمتاحف والمجتمعات لمؤازرة تلك المزاعم بقمع غير الموافقين ونبذهم، وأن العديد من المزاعم الماكسة ليست أقل إرباكًا - مهما حاولت تبريره النوايا الأخلاقية. والمتعلقة بعلم المعرفة لوضع الإبادة الجماعية لجميع الشعوب على المستوى نفسه من المأساة والشر - إذ تستمر في التقليل من رعب المحرقة، وتعرضُ انعدامًا مؤذيًا في احترام الضحايا»².

وفي حين لا يوجد إنكار للتأثيرات السياسية والأخلاقية المدمرة لحروب مماثلة حول عمليات الإبادة الجماعية، تبقى معانيها الضمنية للفهم محل عناية هذا الفصل، وي طرح موزس أن «أفضلية وجهة نظر الضحايا تعكس صدمات المجموعة التي تُعيقُ التطور التصوري، إضافة إلى الاعتراف المُتبادل»³. وكثيرًا ما أخذت دراسات المحرقة الفهم الأكاديمي أبعد من المفهوم الشامل للإبادة الجماعية بوصفها جريمة، واتجهت نحو البحث عن إدراك أدق للحالة النازية؛ أي إنه في حين قدّمَ لمَكن مفهومًا عامًا في قانوني الهدف واجتماعي الصفات، ثابرت دراسات المحرقة على تاريخيتها بالمعنى المحدود، ولكن يُمكن استخدام بحوث المحرقة لتوضيح الفهم العام للإبادة الجماعية، ولكن عندما لا يتوافر إطار عمل تصوري مناسب ليُثري البحث، يبقى البحث إما خصوصيًا ببساطة، أو يؤدي إلى مقارنات ظرفية بين حالات يصبح فيها واحدها معيارًا للبقية.

انصرف المناصرون في جدال التفرد إلى مقايضة مقارنات بعض الحالات ببعضها الآخر دون تقديم إطار عمل عام يمكن له أن يفسرها كلها، ويُعد كاتز نموذجًا رئيسًا في هذا المجال. فعمله يوضح إسباغ المثالية السلبي الذي تضمنته المزاعم حول تفرد المحرقة، ولأجل تقديم المحرقة بصفة الحالة التاريخية

الوحيدة للإبادة الجماعية انصرف كاتز عن لِمَكن، واعتراف بذلك، بل وأساء فهمه بصورة فادحة، ويُعلّق بعد اقتباسه تعريف لِمَكن للإبادة الجماعية التي نفذها النازيون؛ خطة مُنسقة لأفعال مختلفة تهدف إلى تدمير الأساسيات الجوهرية للحياة لمجموعات قومية، بغرض إبادة المجموعات نفسها قائلاً:

«إن هذا وحده يُعرّف ما يسميه المرء اليوم بالمحرقة، وهو ما فهم على أنه الإزالة الحيوية الكاملة للشعب اليهودي، إذ لا يبدو تعريف المصطلح بطريقة تختلف عن تلك التي تنطبق تحديداً على المحرقة (أي إنها تجعل الرؤية نسبية أو تخسرها في التمييز في سياق المحرقة) اعتبارياً وحسب، بل ومعكوساً منطقياً ومن ناحية الظواهر»⁴.

وما يعد شاذاً بحق هو أن تأخذ مفهوم لِمَكن الشامل بوضوح حول تدمير المجموعات القومية، وتختصره في الإزالة الحيوية للشعب اليهودي، كما لو كان المفهوم العام لا يحمل أي معنى نهائياً، ويُسلّم كاتز جدلاً في طرحه لتفرد التجربة اليهودية بالأفكار التي طُرحت، والمبنية على عدد الضحايا، أو على النسبة التي قُتلَت من التجمع السكاني. وضمن هذه الشروط يبدو جلياً أن التجربة قيسَت بحالات أخرى شنيعة، ولكنه يضعُ حدّاً فيما يتعلق بتفرد النية النازية بقتل كل يهودي في العالم، وكان هذا بدوره تلميحاً للنقاد ليناقدوا أنه «لم يتم قتل المزيد أو نسبة أكبر من التجمعات السكانية الأخرى وحسب، بل إن قتل كل يهودي لم يكن في النية النازية، أو أن النازيين اعتدوا أيضاً على مجموعات كالغجر بأهداف مشابهة، أو أن معتدين آخرين كانت لهم نوايا مشابهة»⁵. يقترحُ تشارني أن المشكلة لم تكن في أن الجدل تجاوز في بعض الأحيان الحدود المناسبة أخلاقياً فقط، فهو يضع المسألة الحقيقية حول القتل في الإبادة الجماعية في غير محلها.

تُشكل هذه الفكرة خطر التشويه الجدي، ليس للإبادة الجماعية التي نفذها النازيون عمومًا وحسب، بل للإبادة الجماعية بحق اليهود (راجع الإطار 4.1 للحصول على خلاصة تُظهر دور السياسات اليهودية في النمط الأكبر).

الإطار 4.1 مراحل الإبادة الجماعية النازية، 1933-1945م

قاد أدولف هتلر منذ عام 1921م حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني (الحزب النازي)، وعرض هتلر وجهات نظره حول تحسين النسل، وكذلك القومية والعنصرية ومعاداة السامية في سيرته الذاتية عامي 1925-1926م بعنوان كفاحي، وطوّر هتلر في وقت سابق عقلية إبادة جماعية تجاه اليهود، ولكن فكرة امتلاكه نية محددة لقتلهم جماعيًا مرفوضة من المؤرخين الذين ينظرون إلى الإبادة الجماعية النازية على أنها تتطور بصورة متزايدة وواقعية.

1933-1938م مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية

أتى هتلر بالإجراءات الاضطهادية المعادية لليهود عندما تولى الحكم في ألمانيا عام 1933م، ونظّمها في قوانين نوريمبرغ لعام 1935م، وكانت أولى المؤسسات التي دُمّرت بالكامل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي واتحادات التجارة، ووضّع الخصوم السياسيين وناشطو اتحاد التجارة في معسكرات الاعتقال الأولى، وقُتل العديد منهم، وتزايد تهميش اليهود وعزلهم، وزادت الحياة صعوبة بالنسبة إليهم، وغادر الشُّبان والمثقفون بحلول عام 1939م، أما أفضل ما توصف به هذه المرحلة فهو القمع الوحشي، وهي التي وضعت الأسس لسياسات الإبادة الجماعية الأكثر صراحة التي تلتها.

1938-1939م الانتقال إلى الإبادة الجماعية

أصبح هتلر بحلول عام 1938م مُتوسّعًا دوليًا: يهدفُ إلى إدخال الأراضي التي فيها تجمعات سكانية ناطقة بالألمانية إلى الرايخ الألماني، وجعل سياساته

المعادية للسكان متجذرة في العملية، وتضمن ضمّ النمسا إجراءات سحقٍ لليهود النمساويين، ما أدى سريعاً إلى مصادرة أموال أولئك الذين لم يستطيعوا الهرب وترحيلهم، كما تبع احتلال سوديتينلاند في تشيكوسلوفاكيا ممارسة العنف ضد اليهود والتشيكيين وترحيلهم، وامتد ذلك إلى كامل البلاد عندما تمّ احتلالها عام 1939م، ونُفذ ما سُمي بالكريستال ناخت (ليلة الزجاج المكسور) خلال الرايخ في تشرين الأول عام 1938م، وهي التي صممت العنف ضد اليهود وممتلكاتهم.

1939-1941م المرحلة الأولى من الإبادة الجماعية

أُرْخِ الاجتياح الألماني لبولندا في 1939م بداية الإبادة الجماعية على المدى الواسع، إذ قُتِلَ المختلون عقلياً في المستشفيات الألمانية؛ لإفساح مكان للجرحى المنتظر وصولهم من الجنود. وتم فصل المجتمعات البولندية واليهودية في بولندا الشرقية ليُفسحوا للمقيمين الألمان، وأُجبرَ السكان على الانتقال نحو الشرق، في حين قُتِلَت النخبة البولندية، واعتُقل اليهود من شتى أنحاء بولندا في أحياء غيتو مغلقة وبأئسة، ومات العديد منهم بسبب الظروف المروعة والوحشية، وأُتخذت الإجراءات المعادية لليهود في معظم أنحاء أوروبا الشرقية التي احتلتها ألمانيا، واجتاح الاتحاد السوفييتي بمساعدة ألمانيا دول البلطيق وبولندا الشرقية، ونُفذ عمليات النزوح القسري الخاصة به للتجمعات السكانية، وقتل النخبة البولندية، وأشهرها كانت مذبحه كاتين عام 1940م التي لام ستالين النازيين عليها عندما اكتُشفت.

1941-1945م المرحلة الثانية من الإبادة الجماعية

تم تصعيد الإبادة الجماعية النازية إلى قتل جماعي مكثف مع الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي عام 1941م، وحلم النازيون بإمبراطورية عنصرية واسعة خالية من اليهود وفيها عدد متناقص من السكان العبيد من السلافيين، حيث عُوِمِلَ التجمع

السكاني يوحشية، في حين قُتِلَ اليهود والشيوعيون بصورة منظمة من قِبل الجيش الألماني المتقدم، ومجموعات القتل التابعة لفرقة القوات الخاصة الألمانية، وتُرك مليونان من أسرى الحرب السوفييت ليموتوا جوعاً، وبما أن القتل على جانب الطريق لم يكن فعالاً فقد بدأ النازيون ببناء منشآت إبادة ضمن نظامهم للمخيمات، وأدى ذلك إلى برنامج للقتل الجماعي رُحِّلَ إليه اليهود وآخرون من أنحاء أوروبا كلها، وطوّر حلفاء ألمانيا برامجهم الخاصة بهم للقتل والطرْد، في حين طرد الاتحاد السوفييتي أمماً -سماها لا يُعتمد عليها- إلى سيبيريا ومناطق أخرى نائية في استباق منه للاجتياح الألماني واستجابة له أيضاً.

وبغض النظر عما إذا كان النازيون يهدفون بالفعل لقتل كل يهودي في العالم، حتى في أوروبا المحتلة ناهيك عن العالم أجمع، فقد تضمنت سياساتهم في الإبادة الجماعية عمومًا مواقف محددة وصارمة لاحظها يمكن تجاه مختلف الشعوب المحتلة، فكيف يمكننا أن نُشخّص تلك الاختلافات؟ إن استطعنا وضع حدٍّ واضح فيما يتعلق بدور القتل في تلك الأنماط، لا شك أنها يجب أن تكون بصفة وسيلة للتدمير الاجتماعي العام للمجموعات، ويكون القتل غاية للسياسة نفسها عندما تكون الإبادة البدنية الممنهجة هدفًا للسياسة، ومن هذا المنطلق أصبحت السياسات النازية تجاه الناس المُعاقين ونُخبَة البولنديين واليهود وأسرى الحرب السوفييت والفجر فتَّاكةً على مراحل عدة من الحرب العالمية الثانية. إلا أن السياسات تجاه تلك المجموعات وحتى اليهود منها لم تكن دموية بصورة متساوية في مراحل الحكم النازي جميعها، وحالتي الحرب والاحتلال، فإذا رسمنا الحد المفترض فإنه سيفصل مرحلة الحل النهائي لسياسة معاداة اليهود النازية عن المراحل المبكرة التي لم يتم تبني هذا الهدف فيها، ولا

يمكننا إعادة قراءة المراحل الأولى بطريقة مختلفة بموجب مبدأ المرحلة النهائية على فرض أن تطور السياسة كان مُتدرّجاً وسياقياً ومُتفاعلاً⁶.

كان التحول تجاه الإبادة البدنية المتعمدة - من خلال الجريمة البسيطة ضد أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يُعرّفون بصفة منتمين لتصنيفات قدر الإمكان - تطوراً صادمًا، فلا عجب أن الكثير من الجهود التاريخية اتجهت نحو تحديد النقطة التي اتُخذَ فيها القرار في حالة اليهود، ولكن العجيب أن ذلك لا ينطبق على الحالات الأخرى. هذا إن كان هناك بالفعل قرار واحد، وخلال السنوات التي قضاها هتلر في التخطيط لهذه السياسة قبل أن يُطبّقها مهما كانت نتيجة تلك التحقيقات، فإنه من الضروري جدًا فحص مسار سياسة معاداة اليهود خلال المرحلة الكاملة للحكم النازي بصفقتها عملية متطورة واحدة، وكان تعريف اليهود بصفقتهم أعداء، وفكرة تدمير قوتهم الاجتماعية المنسوبة إليه حاضرين خلال تاريخ الحزب النازي، إلا أن سياسة الإبادة البدنية المُنظمة قد طُوّرت فقط عامي 1941-1942 م، وكانت المرحلة النهائية لأطول تاريخ مرتبط بالإبادة الجماعية، وبصورة مماثلة كانت إبادة اليهود مجرد دفعة من دفعات

عدة من هذا النوع كما يقترح كريستوفر براونينغ Christopher Browning:

لواختفى النظام النازي من الوجود في النصف الأول من عام 1941 م، لكانت أبشع إنجازاته في تدمير البشرية هي ما يُسمى بالقتل الرحيم لسبعين أو ثمانين ألف ألماني مُختل عقليًا، والقتل الممنهج للنخبة البولندية، لو أن النظام اختفى في ربيع عام 1942 م، لاعتمد سوء سمعته التاريخي على حربه التدميرية ضد الاتحاد السوفييتي، ولكانَ برزَ الموت الجماعي لنحو مليوني أسير حرب في الأشهر التسعة الأولى من تلك المرحلة بصورة أعظم من قتل ما يُقاربُ نصف مليون يهودي في المرحلة نفسها⁷.

في نهاية الأمر اجتمعت قوة معاداة السامية النازية مع الطبيعة الصناعية للقتل الجماعي اللاحق، ومع العدد الكلي الأعظم للضحايا اليهود؛ لتترك اليهود متفوقين في الذاكرة التاريخية. والتقييمات البحثية حول دموية النازيين، ومع ذلك كان لتلك الدموية أهدافٌ عديدة تداخلت على أرض الواقع ومع تجارب الضحايا، إذ تطلبت سياسات القتل النازية مفاهيمَ مختلفة لتُمثّلها، وبذلك يمكننا النظر إلى سياسات الإبادة على أنها تصاعد للسياسات العامة المتعلقة بالإبادة الجماعية لما بعد 1939م.

يُمكن إدراك معنى المحرقة فقط في ضوء سياسات الإبادة الجماعية والحرب، التي كانت متعددة الأهداف لمجالٍ من مجموعات الضحايا. كان أبرزهم عقائديًا وإحصائيًا في نهاية الأمر اليهود، وترمزُ مقارنة كاتز وكذلك يقترح دافيد ستانارد David Stannard إلى فرع استدلالي من الجدل البحثي: «يبدأ مناصرو التفرد بتعريف الإبادة الجماعية أو المحرقة من ناحية ما اعتقدوا بالفعل أنها تجارب خاضها اليهود فقط، وبعد البحث أكثر اكتشفوا -و يا للعجب- أن التجربة اليهودية كانت فريدة من نوعها»⁸. أو أن معايير كهذه إذا تم الاعتراف بإبادات جماعية أخرى تستخدم لتُميّز قضية اليهود بأنها الأسوأ نوعيًا. يقترح دانيال جولدهاجن Daniel Goldhagen؛ على سبيل المثال بخلاف الإبادات الجماعية الأخرى التي حصلت في سياق نزاعٍ حقيقي موجود أصلاً حول الأرض، أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الدين فإن ما حرّض على المحرقة كراهية ألمانية وهمية تمامًا لليهود، ولا أساس لها في الواقع: «شيطنة المعاداة للسامية العنصرية الألمانية... بسبب بنائها الوهمي لليهود، وتطلبت بخلاف الإبادات الجماعية الأخرى الإبادة الكاملة لليهود»⁹. يبدو أنه غير متنبه

إلى أن الأفكار الوهمية عن المجموعة العدو شائعة في الإبادات الجماعية؛ مع أنها لا تؤدي دائماً إلى الشروع في الإبادة الكاملة، وفي بعض الحالات مثل حالة رواندا قد تؤدي إلى ذلك.

وكما رأينا فقد كان اسم المحرقة نفسه اختراعاً لاحقاً، يقول فيليب لوبيت Philip Lopate:

«لم نكن نتكلم أبداً عن المحرقة، كنا نقول معسكرات الاعتقال، غرفة الغاز، ستة ملايين يهودي، ما فعله النازيون قد يبدو وكأنه تقدم؛ أن نستخدم مصطلحاً واحداً انسيابياً بدلاً من تلك التعابير الغريبة، ولكن وضع أي نوعٍ لتلك السلسلة الاستثنائية من المعاناة يخدم تقييدها وتلطيفها وجعلها تقليدية، وحالما دخل مصطلح المحرقة حيز التداول قرابة الستينيات جعلني منزعجاً، لقد كان يمتلك حس أهمية الذات. وفيه نبرة لغوية حديثة فظة، يُضاف إليها صوت مهمل خجول يرشحُ كما في الوقار الإنجيلي الميلتوني الذي يجلبُ إلى الذهن أقرباء جذايين كآرميجدون وبهيموث ولويثان»¹⁰.

وما يُزعجني أخيراً، يُعلّق:

«حصريّة الاستخدام الواحد، المحرقة، الذي يبدو وكأنه يفصل هذه الحادثة عن البقية، ويُقصّ إن لم يكن يُحقّر عمليات الذبح الجماعية التي ارتكبت بحق شعوب أخرى، ويُلفي المأساة السابقة في التاريخ اليهودي، إن صورة المحرقة مستبدة للغاية، ولاذعة جداً لتتحمل الفروقات الدقيقة، فإذا عدناها في حياتها صورة بلاغية، تكون المحرقة متمرة على غيرها»¹¹.

إلا أن الحقيقة تبقى أن اسم المحرقة معروف ومتأصل اليوم إلى درجة يصعب معها الاستغناء عنه، رغم أن الخطاب اليهودي غالباً يستخدم المحرقة،

ولكن تبقى أسئلة عديدة نائرة، هل كانت المحرقة تعني الإبادة النهائية لليهود؟ أم الإبادة الجماعية النازية لليهود بمراحلها كلها؟ أم الإبادة الجماعية النازية بصورة كلية وبضحاياها؟ وبلغت إرفنغ لويس هورويتز النظر إلى نقطة مهمة، فيقول: «إن التركيز على التفرقة بين الشعوب بطرح تفرّد معاداة السامية هو خطأ بالغ؛ فهو يقلل من فرصة وجود وقفّة إنسانية وسياسية موحدة بخصوص معنى الإبادة الجماعية أو المحرقة»¹².

هل ثمة معيار للدراسة المقارنة؟

يجادل غافريل روزنفيلد Gavriel Rosenfeld مجادلة ودية في محاولة لتسوية الخلاف بأن التفرد كان استجابة لتأريخ المحرقة وتسييسها: «يُفهم تبني الباحثين للتفرد بأفضل صورة على أنه جزء من الاستجابة الدفاعية الخجولة لمحاولات الآخرين الملموسة للتقليل من حجم الحدث لغايات دفاعية أو تهدف إلى التعديل»¹³. ورغم ذلك يخلص إلى أن:

الجدال أثار أسئلة مهمة فيما يخص جدوى مفهوم التفرد، لقد نجم الجدل في حالات شتى عن اللبس الكبير في المفهوم، فمفهوم التفرد لا يعاني نقصاً في الوضوح اللغوي وحسب، بل يشير إلى ما لم يسبق له مثيل، ولن يكون من الممكن تكراره، وإنما يسفر عن نتائج مختلفة جداً بالاعتماد على المنظور التحليلي: أي التاريخي والفلسفي واللاهوتي، وما إلى ذلك.... فضلاً عن أن التفرد يعد مفهوماً ذا منفعة تبعث على الشك؛ بسبب سوء الفهم الذي أثاره بصفته مفهوماً نوعياً يحمل حكماً أخلاقياً.... وبأخذ عوائق التفرد بالحسبان، ألا يمكن أن يُستبدل المفهوم بمصطلح يستحوذ على انتباه أقل لكن يتمتع بدقة أكبر مثل: التمييز والخصوصية؟¹⁴.

لا يبدو هذا أكثر من تسليم بالمبدأ غير المثير للجدل لشارني، الذي يقول: «إن حالات الإبادة الجماعية كلها تتشابه وتختلف فهي خاصة وفريدة، وعُرضة للتحليل المقارن على نحو ملائم»¹⁵، بيد أنه من الواضح أن تمييز المحرقة لدى روزنفيلد يجعلها عصيّة عن التأريخ؛ أي «يحولها إلى حدث مفهوم يمكن له أن يخضع لتحليل تاريخي منطقي وغالبًا بمساعدة نظريات التعميم»¹⁶، أما ما نحتاج إلى السؤال عنه فهو ما مشكلة هذا النهج الذي سيخضع له أي حدث تاريخي آخر؟ يبدو أن نوع تمييز المحرقة لدى روزنفيلد هو اعتراض من حيث المبدأ، إذ لا يمكن للجوهر المبهم والغامض للمحرقة -ولا ينبغي حتى- أن يُفسّر. يدّعي روزنفيلد أن المبادئ الخمسة الرئيسة المستخدمة في تأريخ -الشمولية والفاشية والنوعية والحادثة والإبادة الجماعية- «لم ينجح بدمج المحرقة في إطار تفسيري عام من دون تهميش فحواه بصورة كبيرة»¹⁷. لذلك سأحصر تعليقاتي في مقالته النقدية عن هدف باحثي الإبادة الجماعية بالزج بالمحرقة في سياق دراسات الإبادة الجماعية، وذلك بإخضاعها إلى تحليل مقارن وشديد، ووفقًا لروزنفيلد فإن هؤلاء الباحثين يجادلون بأن «المحرقة لم تكن مختلفة من حيث النوع عن وقائع أخرى من القتل الجماعي في التاريخ البشري... ويركز انتباههم على التشابهات بين الاضطهاد النازي لليهود والجماعات الدونية الأخرى»¹⁸. يقرّ روزنفيلد أن «جهودًا من هذا القبيل لتحليل المحرقة على أنها مثال عن الإبادة الجماعية أسهمت بصورة كبيرة في خلق السبب الأكبر للفهم التاريخي»¹⁹، بيد أنه يخلص إلى أنه:

رغم ذلك ومن الناحية العمومية تمت عرقلة هذا المشروع؛ نتيجة لغياب تعريف مجمع عليه لمصطلح الإبادة الجماعية بحد ذاته، ونتج من عدم اتفاق العلماء حول أي الجماعات التي ينبغي عدّها الجانسية، وأيها التي تعد

الضحية، صعوبة بتحديد جرائم مماثلة للمحرقة؛ لتستمر المحرقة بمقاومة التاريخ بوصفها مثالاً على الإبادة الجماعية²⁰.

تبعث هذه المقالة النقدية على الفضول فيما إذا كانت مقارنة المحرقة بأنماط أخرى من الإبادة الجماعية أسهمت في سبب الفهم التاريخي. بمعنى آخر ما مشكلتها؟ وحتى بالافتراض على نحو جلي أنه ثمة تنوع في التعاريف، فهل ستكون الاختلافات بالغة جدًّا لدرجة تحول دون أي مقارنة مطلعة للمحرقة مع أنماط أخرى من الإبادة الجماعية؟ تميل التعاريف في الواقع نحو التلاقي حول مفهوم ضيق نسبيًّا، لتعترف بالقتل الجماعي وحده ضد أي نوع من الجماعة على أنه إبادة جماعية، ومهما كانت المشكلات الناجمة عن هذا المفهوم. فإن المقارنات من منظوره واقعية بامتياز، وقد يكون النقاش حول المحرقة بوصفها حالة إبادة الجماعية مستمرًا إلا أنها بالكاد تكون الحالة التي تستمر في مقاومة التاريخ.

ثمة عنصر متناقض مع الحقيقة في ملاحظات روزنفيلد، إذ عُدَّت المقارنة مضلَّة تمامًا؛ لأنها استبدلت معيار المحرقة بمفهوم مترابط منطقيًّا عن الإبادة الجماعية، فالمشكلة لا تدور حول التعميم وإنما حول قلته بشكل كبير؛ لهذا الغرض بالذات غالبًا ما تركز المقارنات على الفروق الثانوية ذات الأهمية المحدودة، ما يعزز تفكُّكًا كليًّا في دراسات الإبادة الجماعية. «تضم مجموعة ألان روزنبوم من المقالات المقارنة عن تفرد المحرقة الكثير من الأمثلة عن هذا الأسلوب غير الصحيح»²¹ يحلل فيها روبرت ف. ميلسون ثلاثة أبعاد تختلف فيها الحالة الأرمنية عن المحرقة:

بداية كان الأتراك الشباب مدفوعين إلى درجة كبيرة بعقيدة القومية، في حين كان النازيون مدفوعين بعقيدة مثقلة بأثر الدارونية الاجتماعية

والعنصرية، وثانيًا كان الأرمنيون جماعة إقليمية تتمركز في شرق ولايات الإمبراطورية، ولديهم مزاعم تاريخية بامتلاك الأرض، وخلافًا لذلك لم يكن اليهود جماعة إقليمية، بل كان على النازيين أن يأتوا بسياسة من الإبادة الجماعية للإطاحة باليهود من شأنها أن تتجاوز ألمانيا وحتى أوروبا، وأخيرًا تمحورت طريقة التدمير التي مُرست ضد الأرمن حول تصديرهم ورميهم بالرصاص وتجويعهم، في حين قضى ضحايا النازيين في مخيمات الموت، وهذا لا ينفي أن نسبة عالية من ضحايا النازيين قضوا أيضًا رميًا بالرصاص وجوعًا بالطريقة التي قضى بها أسلافهم من الأرمن²².

إنه لأمر يبعث على الصدمة، أن النقاط الثلاث كلها مضللة، ومن الواضح بمكان أن الدارونية الاجتماعية والعنصرية كانتا أمرين مهمين في العقيدة النازية، إلا أن حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي (الترجمة الإنجليزية لاسم الحزب كاملاً وهنا العربية) بالكاد تتأثر بالقومية. وقد نفت قرون استيطان اليهود في بلدان ومناطق ومستوطنات في أوروبا الشرقية، وتعلق قاطني القرى اليهود بأرضهم، فكرة أن اليهود لم يكونوا جماعة إقليمية. وتتضح أهمية هذه الإقليمية بالنسبة إلى السياسة النازية المعادية لليهودية بتصميمهم على اجتثاث اليهود من أوطانهم، فيقر ميلسون بأن الكثير من الضحايا النازيين قضوا أيضًا جراء التهجير والرمي بالرصاص والتجويع الذي قاساه الضحايا الأتراك، وبينما تكون المنهجية الجديدة لمخيمات الإبادة صادمة، فإن نهاية التدمير كانت مماثلة، وتؤكد هذه النقطة المعيبة حقيقة أن النقاش الذي لا يوجهه مفهوم عام متطور حول الإبادة الجماعية يركز على مسائل ثانوية تاريخيًا وعلى الاختلافات التي تمت المبالغة فيها²³. وعلاوة على ذلك يطرح باحث أرمني آخر يدعى فاكان دادريان Vakahn Dadrian مقارنات

معيبة بالطريقة نفسها، تشوه ادعاءاته التاريخ اليهودي لخلق صورة عن التمييز الأرمني، إذ يدّعي أن اليهود والأرمن ظهرُوا بصفة ضحايا لأسباب متناقضة، فقد مُحق الأرمن في وطنهم الأم أرمينيا التاريخية، أما في الحالة اليهودية فقد مُحق ضحايا اليهود على أيدي حكام البلد المضيف على أساس أنهم تجمع سكانٍ مهاجر، ويؤيد هذا الادعاء بصورة ساخرة وغير متعمدة الأساس المنطقي لهتلر الذي يقف وراء الإطاحة باليهود، وبالطبع يدور الهدف الرئيس وراء مقارنة دادران حول تعزيز مطالبة الأرمن بوطنهم الأم.

قد يسأم القارئ من هذه المقالات النقدية، لكن هدفها محوري بحث، لهذا الغرض بالذات تنزع مقارنات قضايا أخرى بالمحرقة إلى استنساخ مفهوم آخر ضيق للإبادة، والزج بخصائص ثانوية تلمس التشابهات الجوهرية، ولذلك وفي سبيل إدراك أنواع أخرى من الإبادة الجماعية لا تقتضي الضرورة مقارنتها بالمحرقة التي كانت بوصفها حدثًا خاصًا على صُعد شتى، بل تفسيرها من ناحية مفهوم عام متماسك، فلسنا بحاجة إلى معيار يوجه النقاشات نحو مبدأ شمولي للإبادة الصناعية التي من شأنها طمس حتى إبادة النازيين الجماعية لليهود، فنحن بحاجة إلى مفهوم مترابط منطقيًا، وشامل واجتماعي يتناول الإبادة الجماعية، ويفسر التجارب التاريخية.

المحارق والمجازر الجماعية

عندما تُنبذ الجدالات المحيرة كلها المتمحورة حول التفرد، فإن العلاقة بين المذهب التجريبي التاريخي والمحاكمة الخاصة التي تنتجها تستمر بالتأثير سلبًا في الدراسة المقارنة، وتبقى النسخ الأكثر اعتدالًا من الاستثنائية

نافذة، حيث يقول يهودا باور Yehuda Bauer بصورة مؤثرة إن الحملة النازية المعادية لليهودية تمثل شكلاً متطرفاً من أشكال الإبادة الجماعية، وبناءً عليه فهي تستحق التسمية المستقلة «المحرقة»²⁴، لذلك تبدو حالته أكثر عقلانية؛ لأنه يعمم مصطلح المحرقة بصفته نموذجاً مثاليًا يمكن أن ينطبق على حالات إبادة جماعية أخرى؛ كالإبادة الجماعية للأرمن، ويجيز إمكانية تكرار المحرقات: «الوقائع تحدث لأنها ممكنة الحدوث، وإن كانت ممكنة الحدوث مرة فهي ممكنة الحدوث مرة أخرى، وبناءً عليه لا تعد المحرقة أمرًا فريدًا، لكنها توجه تحذيرًا للمستقبل»²⁵.

تمنح الصلاحيات الأوسع لمصطلح المحرقة الجدل معقولة أكبر، كما هي الحال مع ستانرد أحد معارضي تفرد المحرقة الذي يؤكد بصورة جدلية قائلاً:

«فيما يخص حصر استخدام كلمة محرقة بالمراجع التي تختص بالتجارب اليهودية تحت حكم النازيين، فإن ذلك النسخ قد حُفظ بعد فوات الأوان بثلاثة قرون، رغم أن المحرقة تنطبق بصورة واضحة وحصرية على الإبادة الجماعية التي ارتكبت على يد النازيين ضد ضحاياهم، فإن المحرقة وفي لغة أكثر عمومًا بصفاتها مصطلحًا ينطوي على التدمير الجماعي أو الذبح تنتمي إلى أي شخص يهتم باستخدامه، وفي نهاية المطاف هي كلمة قديمة جدًا....»²⁶.

يصبح محق الشعوب الأصلية بالنسبة إلى ستانرد «المحرقة الأمريكية»²⁷، ويصبح محق الحركات السياسية ذات الاتجاه اليساري، وحركات الطبقة الاجتماعية العاملة خلال الحرب الأهلية الإسبانية «المحرقة الإسبانية»²⁸ بالنسبة إلى بول بريستون Paul Preston، لكن تعميم مفهوم المحرقة الصادم

بصورة وصفية يضيف الشيء القليل إلى المفردات العلمية الاجتماعية، ويجيز التمييز بين المحرقة، وعمليات الإبادة الجماعية المألوفة، ويعمم الفكرة المتناقضة لفظياً للإبادة الجماعية المتطرفة التي تكون أحياناً أسوأ من الإبادة الجماعية المحضة على حالات أخرى مختارة، إلا أن معنى المصطلح متقلقل إلى حد أبعد من أن يحظى بقيمة مفهوم عام، فالهدف العلمي الذي يخدمه هذا التصنيف ليس واضحاً بما أن القتل الإفتائي ينبثق عن القتل المألوف المرتبط بالإبادة الجماعية، ويبعث على تجذيره، ومن هذا المنطلق لن يكون من السهولة تحديد الفرق بين المحرقة وعمليات الإبادة الجماعية التقليدية، وأن هذا الفرق ليس له أهمية بالنسبة إلى الضحايا، وكما يعلق لوبيت «إن الحقيقة وراء أن جماعة فرد ما لم تكن مستهدفة بصورة إجمالية بالإبادة، هو فرق على درجة من الأهمية، لكنه يشكل بالكاد عزاء كبيراً للفجر والمطرفين والبولنديين والصقليين... إلخ ممن قام النازيون بتصفيتهم»²⁹، إنه لأمر أكثر فائدة أن ترى الإبادة الممنهجة نوعاً معيناً من السياسة المبيدة للجماعة التي عندما تتابع بنجاح، تؤدي إلى دمار مادي أكثر شمولاً، إضافة إلى دمار اجتماعي عام لجماعة مستهدفة: لذلك يعد نطاق الإبادة وأشكالها مسائل مهمة لكنها بالكاد تُعزل عن دراسة الإبادة الجماعية.

رغم أننا تخطينا الجدل العقيم حول التفرد، فإن الأثر الموهن للعزيمة لنموذج المحرقة يبقى بناءً على ذلك، لقد أثر دوره المهيمن بقوة في الميل لحصر الإبادة الجماعية في القتل الذي ينتشر اليوم في أنحاء العلوم الاجتماعية كافة، وحُصرت الإبادة الجماعية عمومًا بالإبادة تامةً، كما هي حال سياسة النازية المعادية لليهودية التي فُسرت بصورة مبالغ فيها فيما يخص مرحلتها

الأخيرة الإبادية، لقد أُعيد على نحو واسع ابتداءً وجهة نظر تشارني المختزلة في أن الإبادة الجماعية هي قتل جماعي بالمفهوم العام في تعاريف جديدة، يرتقي ليفين برأي عن الإبادة الجماعية على أنها «حدث فعلي للقتل الجماعي، محدد من جانب منظومة دولة للتصفية الجسدية للجميع في آن معاً لتجتمع سكاني شامل، يُنظر إليه على أنه يشكل تهديداً لها»³⁰. وفي الكتاب المدرسي لباربرة هارف Barbara Harff وتيد روبرت غر Ted Robert Gurr عن النزاع العرقي تعد «الإبادة الجماعية قتلًا جماعياً مُنفذاً على يد أو بالتواطؤ مع هيئات سياسية وموجهة نحو جماعات متميزة عمومًا ومحددة»³¹.

تكون الإبادة الجماعية في الإطار التحليلي الشامل عند مان محدودة أكثر منها مصطلحاً واسعاً، في إشارة إلى «القتل الجماعي العمد في سياق الإبادة المتعمدة والممنهجة والشاملة»³²، وبناءً عليه يعتقد مان في ما يخص القضية النازية حصر مؤيدوي تفرد الإبادة الجماعية باليهود، إذ كانت إبادتهم «الإبادة الجماعية الوحيدة الحقبة والكبرى التي حاول النازيون ارتكابها»³³؛ كان قتل النازيين للألمان المتخلفين عقلياً بالنسبة إليه أمراً شاذاً، تاركين أعداداً كبيرة على قيد الحياة ليقضوا في الإبادة الجماعية، وقد قام النازيون حقاً بشحن غايتهم لتصل إلى قتل الفجر، لكن وبما أن غرضهم أُحبط بفعل محجر مراوغ، ووقع قتلى تراوح عددهم بين 200.000-260.000 قتيل، كانت تلك مجرد «محاولة إبادة جماعية»³⁴؛ كان القتل الجماعي لنخبة بولندا مجرد قتل سياسي ممزوجة بالتمييز العنصري، والترحيل على نطاق واسع للبولنديين الآخرين؛ إذ لم تكن النتيجة المرجوة إبادة جماعية بكل معنى الكلمة، كان عدد السجناء السوفيتيين جراء الحرب وعدد الضحايا المدنيين مروّعاً، بيد

أن «هذا الأمر لم يكن إبادة جماعية بحق؛ لأنه كان ثمة كثير من السوفييت السلوفينيين للتفكير ملياً بقتلهم جميعاً»³⁵.

الخلاصة

يُظهر هذا الفصل كيف أن التطابق التام للإبادة الجماعية والمحرقة دعم المفهوم العام الضيق الذي ناقشته في الفصل الثالث، إذ إن معادلة الإبادة الجماعية بشكلها النهائي: أي التصفية الجسدية الكلية لا تشوّه الفهم العام للإبادة الجماعية وحسب، بل تشوّه تاريخ الإبادة الجماعية النازية بحد ذاته، وكان لتغلغل هذا الأسلوب تشعبات في دراسة العنف السياسي بأكمله، فقد تمخّض عنه السؤال عن الكيفية التي ينبغي فيها وصف الحالات التي تكون مجازر جماعية بناءً على تعريفٍ لممكن، أو تعريف الاتفاقية، لكنها تقع خارج التخفيف المضيّق حديثاً، وقد تحلّى ضباط وصحفيون وباحثون بالسرعة لإعادة ابتكار الإبادة الجماعية بمصطلحات جديدة، ويعد أكثر المصطلحات شيوعاً في التطبيق لكن أقلّها منطقية أو استعمالاً التطهير العرقي الذي أناقشه في الفصل التالي، إلا أنه ليس إلا مصطلحاً واحداً من سلسلة واسعة من مصطلحات جديدة، إذ إنني أ طرحها في الفصل التالي لأجعل منها ذات فائدة؛ لأنها بحاجة إلى أن يعاد دمجها في إطار إبادة جماعية.

الفصل الخامس

العبارة التلطيفية التطهير

بما أن الإبادة الجماعية حُصرت في سياسات الإبادة الشبيهة بالنازية، يدرك العديد من الباحثين قضايا حديثة قليلة، فقد اعترف بقضية رواندا (1994م) وحدها عالمياً؛ لأن الحملة ضد التوتسي (أحد ثلاثة شعوب تعيش في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية وخصوصاً في رواندا) اشتملت على محاولتهم القيام بتدمير مادي كامل، رغم أن مؤيدي تفرد المحرقة قد يجدون أن رواندا تفتقر إلى -إذ تبدو المناجل أقل برودة وعصرية من مخيمات الإبادة- قومي الهوتو (مجموعة عرقية من وسط إفريقيا توجد بشكل كبير في رواندا) ممن ينفذون أعمال قتلهم بسرعة فائقة تفوق النازيين، وقد رأى معلقون كثيرون في الحملات القومية الصربية على كرواتيا والبوسنة والهرسك أنها إبادة جماعية أيضاً، بيد أن التعبير الأكثر انتشاراً لوصفهم كان التطهير العرقي، والذي لاقى رواجاً واسعاً بصورة منقطعة النظير، فبالكاد بعد مرور عام على قيام الحروب اليوغسلافية «أُخذ بصفته جزءاً من المفردات الرسمية ضمن وثائق مجلس الأمن، ومن جانب مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية»¹، فنادرًا ما كان يُستخدم في خطاب عالمي قبل تسعينيات القرن العشرين، لكنه سرعان ما استُخدم في وسائل الإعلام والسياسة والمحافل

الأكاديمية الدولية لوصف حوادث العنف السياسي، حتى إن مان منح التطهير العرقي رخصة اجتماعية من خلال تبنيّه مفهوماً رئيساً في دراسته المقارنة للعنف السياسي².

أصول الاصطلاح

تستمد دراسة لنشوء المصطلح وجودها من التعبير الصقلي etnicheskoye chishcheniye التطهير العرقي «الذي استخدمته السلطات العامة السوفيتية لوصف المحاولات الأذرية لإخراج السكان الأرمن من أرضهم خلال أزمة ناغورنو كاراباخ الواقعة أواخر ثمانينيات القرن العشرين»³، ودخل المصطلح إلى خطاب الغرب من أحداث يوغسلافيا، حين كانت كلمة ciscenje التطهير مستخدمة، ووفقاً لدرازين بيتروفيتش Drazen Petrovic:

استمد المصطلح معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك، واستُخدم لوصف أحداث بعينها في كرواتيا، ومن المستحيل تحديد أول من استخدمه وفي أي سياق كان ذلك الاستخدام، وبما أن ضباط جيش الشعب اليوغسلافي السابق كان لهم دور رائد في تلك الأحداث، فإن ما يمكن استنتاجه هو أن تعبير التطهير العرقي يعود في أصله إلى مفردات عسكرية، ويوجّه تعبير تطهير أرض ضد الأعداء، علاوة على أنه غالباً ما يُستخدم في المرحلة النهائية من المعركة بغية إحكام السيطرة على الأرض المحتلة، وبصورة عامة فإن مصطلح «cist يظهر يعني دون أي قذارة أو تلويث، وقد أُضيفت كلمة عرقي للمصطلح العسكري؛ لأن الأعداء يعدمون المجتمعات العرقية الأخرى»⁴.

فضلاً عن ذلك استُخدم التطهير من جانب الكرواتيين الفاشيين في الحرب العالمية الثانية لوصف عمليات دحرهم للصرب، واستُخدم من جانب النقاد الصرب لوصف عمليات دحرهم على يد السلطات الألبانية في كوسوفو عام 1981م، وما يمكن استنتاجه من هذا أن المصطلح يعود على الأقل إلى حرب البلقان عام 1912م⁵. يدخل المصطلح الذي ظهر في صيف 1992م في سياق الصراع البوسني، وبعد أن تُرجم إلى الإنجليزية إلى مفردات الصحافة البريطانية في ذلك الوقت، و«يبدأ بفقدان قوسي الاقتباس خاصته من عام أو أكثر بعد ذلك رغم أنه كان يُحتفظ بهما في غالب الأحيان»⁶.

وبناءً عليه، كان التطهير العرقي في الأصل مصطلحاً يخص الجناة. وعلى عكس الإبادة الجماعية فشل المصطلح بالإشارة إلى الهوية المدمرة للجماعات، التي تجتثهم من أراضيهم حيث عاشوا، ورغم أن صحفيين وسياسيين ومحامين وضباطاً دوليين لم يؤيدوا الطهارة العرقية، إلا أن استخدامهم للمصطلح حظي بتقبل لهذه الفكرة بدلاً من الإشارة إلى العواقب المترتبة على التطهير بحق الضحايا؛ لذلك دائماً ما كانت الشكوك تحوم حول دمج التطهير العرقي بالخطاب السياسي والقانوني والاجتماعي، وكما يعلق بيتروفيتش: «إن الدافع الكامن وراء هذا المصطلح وصلته بنظام القانون الدولي لم يكونا غاية في الوضوح»⁷.

«استمر مصطلح التطهير بالانتشار وتراكت التعريفات»⁸. كتب تيديوز مازويكاوي Tadeusz Mazowiecki المقرر الخاص في الأمم المتحدة في تقرير عام 1992م: «يشير مصطلح التطهير العرقي إلى الإقصاء على يد الجماعة العرقية التي تمارس السيطرة على أرض محددة تقطنها أطراف

من جماعات عرقية أخرى» لكنه عدّل فيما بعد ما قاله إلى «حملة التطهير الممنهجة ضد تجمع سكاني مدني قائمة على معايير عرقية، بنية إرغامه على التخلي عن الأراضي التي يعيش فيها». وعدّت لجنة من الخبراء انعقدت عام 1993م أن المصطلح كان يعني جعل منطقة متجانسة عرقياً باستخدام القوة والترهيب: لاجتثاث أشخاص تابعين لجماعات معينة من المنطقة»، وجاء أول تعريف علمي على يد أندرو بيل- فيالكوف Andrew Bell-Fialkoff الذي قال: «يمكن فهم التطهير العرقي على أنه الترحيل لتجمع سكاني غير مرغوب به عن أرض معينة، تبعاً لتمييز ديني أو عرقي أو اعتبارات سياسية أو إستراتيجية أو عقائدية أو مزيجاً من هذا كله»⁹، سيكون تركيب هذه الأفكار من وجهة النظر القانونية بالنسبة إلى بيتروفيتش على النحو الآتي:

بعد التطهير العرقي سياسة واضحة المعالم لجماعة محددة من الأشخاص: لإقصاء جماعة أخرى بصورة ممنهجة عن أرض معينة، بناء على أصل ديني أو عرقي أو قومي، وتشتمل سياسة من هذا القبيل على العنف، وترتبط في أغلب الأحيان بعمليات عسكرية، وهي ما يجب أن يتحقق بالوسائل المتاحة، من التمييز وصولاً إلى الإبادة. وتستلزم انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي¹⁰.

يوسع بيل -فيالكوف في دراسته المطولة هذا المفهوم الديني- القومي - العرقي، ويقدم المفهوم الأوسع لتطهير التجمع السكاني «التخلص المخطط والمتعمد من أرض معينة من تجمع سكاني غير مرغوب به، يتسم بخاصية أو أكثر مثل الأفضلية العرقية أو الدينية أو السلالية أو الطبقية أو الجنسية، ويجب أن تؤدي هذه الخصائص دور العنصر الأساسي للإقصاء:

لتكون مؤهلة لتحمل صفة التطهير»¹¹، وينشر مان مفهومًا جامعًا بصورة مماثلة حول التطهير القاتل، لتنتقل مفاهيم التطهير من معنى عام إلى آخر خاص. توازي الانتقال في دراسات الإبادة الجماعية من الأساس التصنيفي الضيق لاتفاقية الأمم المتحدة إلى تعريفات أكثر عمومية.

التطهير والإبادة الجماعية

أثار تبني مصطلح التطهير سؤالين وجيهين منذ البداية: هل يمكن لتلطيف اسم الجاني أن يتحول إلى مصطلح وصفي حيادي ناهيك عن مفهوم قانوني وعلمي اجتماعي؟ ولماذا يُستخدم في ظل وجود مصطلحات كالترحيل والطرْد والهجرة القسرية والنزوح القسري، تشير إلى الأذى المحدد المسبَّب، في حين تصف الإبادة الجماعية التدمير الاجتماعي العام المعني؟ ومما لاشك فيه أن المستخدمين للمصطلح الجديد غالبًا ما شعروا أنهم مجبرون على تفسير علاقته بالإبادة الجماعية، وقد لوحظت أهمية هذه المسألة عندما شجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة «السياسة المقيتة للتطهير العرقي التي تُعد شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية»¹²، وقد كشف تنقيح لمحاامي الأمم المتحدة عام 1993م أنه يمكن للتطهير العرقي أن «يعد - إلى حد بعيد - إبادة جماعية بموجب الاتفاقية»¹³، يجادل قرار محكمة العدل الدولية التي يرأسها القاضي إيليهو لاوترباخت Elihu Lauterpacht وهو أستاذ جامعي في جامعة كامبردج، ومفوض من جانب الحكومة البوسنية وقاضيتها في أنه:

من الصعوبة عدُّ الأعمال الصربية المتصلة بالتطهير العرقي أعمالاً مختلفة عن أعمال الإبادة الجماعية، انطلاقاً من أنها تندرج تحت التصنيفات (أ)

و(ب) و(ت) من تعريف الإبادة الجماعية.... فهي موجهة بصورة جلية ضد جماعة عرقية أو دينية، ومعدة لمحق تلك الجماعة بصورة تامة أو جزئية، وفقاً لما تقتضيه الحاجة إلى التأكد من أن الجماعة لم تعد تشغل الأجزاء التي يرغب فيها الصرب من البوسنة والهرسك¹⁴.

لم تكن آراء لاوترباخت مماثلة لآراء أعضاء هيئة المحكمة، لكن القضية في محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة أقرروا فيما بعد بأن التطهير هو إبادة جماعية في قضايا عديدة: لذلك شبّه القاضي رياض Riad بين التطهير العرقي في صورته الأفظع والإبادة الجماعية، فقال:

تطرح سياسة التطهير العرقي في مظهرها النهائي خصائص تتصل بالإبادة الجماعية، وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون الهدف في هذه القضية هو تدمير جماعة قومية أو عرقية أو سلافية أو دينية بصورة كاملة أو جزئية، وهذا أمر يختص بالإبادة الجماعية، ويمكن أن يُستنتج من خطورة التطهير العرقي الممارس في سربرينيتشا والمناطق المحيطة ما يتصل بعمليات القتل الجماعي للمسلمين بالدرجة الأولى التي وقعت بعد سقوط سربرينيتشا في تموز عام 1995م، والتي ارتُكبت في ظروف أظهرت وحشية تكاد تكون منقطعة النظير¹⁵.

وقد كان النائب العام في محكمة الجنايات الدولية اليوغسلافية حذراً إلى أبعد الحدود في إلقاء تهم الإبادة الجماعية وربطها بالمحرقة¹⁶، ومن الواضح أن هذا الحذر عكس شكاً في العلاقة بين الاثنين، وتفضيل النواب العامين إلقاء التهم الأكثر احتمالاً لالتصاق بأصحابها؛ إذ كانت إدانة جرائم ضد الإنسانية أمراً جديراً بالتفضيل أكثر من إقرار تبرئة من الإبادة الجماعية.

يشدد الباحثون ممن تبنوا المصطلح بصورة طبيعية على الاختلاف، وتطابق الإبادة الجماعية القتل الجماعي بالنسبة إلى بيل-فيالكوف، وبذا تستحق أن تُعامل صنفًا مستقلًا عن التطهير¹⁷، ويؤكد نورمان نيمارك Norman Naimark أنه:

«كان ثمة حاجة إلى مصطلح جديد؛ لأن التطهير العرقي والإبادة الجماعية ينطويان على أنشطة مختلفة، والفروق بينهما مهمة مثلما هي الحال عند تحديد جريمة القتل من الدرجة الأولى؛ إذ يشكل التعمد فرقًا غاية في الأهمية، وتتطوي الإبادة الجماعية على الإفناء المتعمد لجزء من مجموعة عرقية أو دينية أو قومية أو كاملها، ويتمحور هدفها حول قتل شعب أو شعوب كما في ألمانيا، وتكمن غاية التطهير العرقي في اجتثاث شعب من أرض معينة مع آثارهم كلها، وبعبارة أخرى يكمن الهدف في التخلص من القومية الدخيلة أو المجموعة العرقية أو الدينية وإحكام السيطرة على الأرض التي كانت تلك المجموعة تقطنها»¹⁸.

يظهر هنا بصورة جلية أن مفهوم الإبادة المرتبط بالإبادة الجماعية هو في نطاق تطبيق القواعد، وأن المسوّغ خلف المصطلح الجديد تغطية ما هو مفقّب من جانب هذه النسخة المختزلة من الإبادة الجماعية، فمجرد اجتثاث أو التخلص من شعب دخيل وآثاره كلها من الأرض التي كان يقطن فيها ليس بالإبادة الجماعية دون وجود الإفناء المتعمّد، يجعل النظر إلى اللغة عن كُتب تبليد الذهن الناتج من الفرق التحليلي المعتمد محط التركيز؛ فالكلمات كلّها مرادفات لتدمير جماعة، ودائمًا ما تُفهم على أنها جوهر الإبادة الجماعية. تعيد الثقافة المرتبطة بالتطهير ابتكار عجلة تحليلية، ويشهد هذا التصريح على ذلك: «بينما تدور الحرب بصورة عامة بين رجال مسلحين من الطرفين،

يقوم الصراع بينهما على الإرادة والأدوات والأعداد، غالبًا ما يشتمل التطهير العرقي على جانٍ مسلحٍ وضحيةٍ عزلاء، وفي غالب الأحيان يشتمل على رجل مسلح وامرأة أو طفل أو شخص طاعن في السن أعزل¹⁹. فلنستبدل الإبادة الجماعية بالتطهير العرقي، ويمكن أن يعود هذا الأمر إلى لِمَكن، ويعد تصريح نيمارك مؤشّرًا إضافيًا على اللبس، إذ يقول:

«يعد التطهير العرقي انطلاقًا من أحد أطراف طيفه أقرب إلى الترحيل القسري أو ما سُمّي بنقل التجمع السكاني، فالفكرة تتطوي على إرغام الناس على التحرك، مع اعتزام أن تكون الوسيلة قانونية أو شبه قانونية، ومن طرف آخر يكون التطهير العرقي والإبادة الجماعية متمايزين في غايتهما القصوى فقط. (ينضح التطهير العرقي بالإبادة الجماعية هنا حرفيًا ومجازيًا، كما هي حال القتل الجماعي الذي يُرتكب في سبيل تخليص أرض من أحد الشعوب)»²⁰.

كلا الباحثين يقرّ بالمشكلات الناجمة عن مصطلحهما الجديد، ووفقًا لبيل- فيالكوف «فإن مصطلح التطهير بحد ذاته يثير اللبس، فهو يحمل في الاستخدام اليومي دلالات إيجابية عن النظافة والتطهر.... لكن عندما يُطبق على التجمعات السكانية الإنسانية فهو يشير إلى اللاجئ والترحيل والاعتقال؛ فهو يشكل معنى المعاناة، وهذا هو السبب وراء الاستخدام الواسع للمصطلح؛ فهو عبارة تلطيفية تخفي الوجه القبيح للحقيقة»²¹، يعترف نيمارك بأنه «ما من شيء طاهر يتصل بالتطهير العرقي، فهو يُضرّج بالعنف والوحشية في أقصى أشكالهما»²² وبالطريقة نفسها يطلق شاباس على التطهير «بأنه عبارة تلطيفية للإبادة الجماعية في أثناء جدله بأن التطهير قانونًا لا يتطلب القيام بإبادة جماعية»²³.

لا يمكن للعنف المنظَّم ضد المدنيين أن يكون تطهيرًا حقيقيًا حتى في ما يخص الجناة، ناهيك عن الضحايا أو المجتمع كله. إذا طُبقت لغة القذارة والنظافة فمن المؤكد أن المطهرين هم من يلوثون الحياة الاجتماعية التي تحتاج طهارة من عنفهم، ويتجلى هذا المعنى التحرري للتطهير بصورة واضحة في الممارسة الاجتماعية: فعلى سبيل المثال سُميت طهارة القتل من حالتهم الباعثة على القتل بتطهير الحرب بفعل الاقتداء بعواقب الحروب الإفريقية²⁴.

بعد الذعر الذي ألحقه اللواء الخامس سيئ السمعة بقيادة روبرت موغابي Robert Mogabe في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، تحدث النديبيليون في زيمبابوي عن تطهير الغابات التي كانت مسرحًا لشهد الكثير من القتل، والتي كانت فيها عظام الضحايا ملقاة على الأرض. واستحضرت فكرتهم عن التطهير في أعقاب عملية العنف فكرة أكثر تقليدية حول تطهير الغابة، حيث كان يتم إبعاد عظام الحيوانات والأعشاش والأغصان الميتة التي أُحرقت بمراسم رسمية²⁵. ينبغي في العلم الاجتماعي أيضًا أن يُعرّف التطهير انطلاقًا من هذا المعنى الإنساني الأكثر ملاءمة، ويتعين على التطهير العرقي أن يبقى ضمن علامتي اقتباس.

بيد أن السؤال يبقى قائمًا فيما إذا كان المفهوم المجتزأ من هذه اللغة يشير إلى حقيقة مميزة. ومع ذلك عندما يحاول المؤيدون تحديد مضمونه يظهر الكثير من الغموض. وبالنسبة إلى بيل - فيالكوف: «يكون تطهير التجمع السكاني... عصيًا على التعريف السهل. فهو يُعطى نطاقًا واسعًا من ظواهر الإبادة الجماعية من ناحية أولى ليخفف الضغط على الهجرة من ناحية أخرى. في حين تكون أنواع التطهير كلها مشتملة على إبعاد التجمع السكاني. ولا تكون

أشكال الإبادة كلها قائمة على التطهير»²⁶، لقد اتسم نيمارك بالوضوح حيال فكرة أن الحد الفاصل بين التطهير غير المرتبط بالإبادة الجماعية وبين الإبادة الجماعية قد يكون غير حقيقي:

«يمثل التعقيد الأكثر للفروقات بين التطهير العرقي والإبادة الجماعية حقيقة أن الترحيل القسري نادرًا ما يحدث من دون عنف، وغالبًا ما يتسم بالعنف القاتل، إذ لا يفادر الناس أوطانهم بإرادتهم الحرة....، إنهم يقاومون....، وتكون النتيجة أن الترحيل القسري غالبًا ما يتحول إلى إبادة جماعية، عندما يتشردم الناس بعيدًا عن بلداتهم وقراهم الأصلية، ويُقتلون عندما يحاولون البقاء، وحتى عندما لا يكون الترحيل القسري إبادة جماعية في مضمونه فهو غالبًا ما يشكل إبادة جماعية في آثاره»²⁷.

يبوح نيمارك بالسر، كيف أمكن بلوغ الترحيل القسري في أي وقت دون الإكراه الشديد، بل والعنف؟ كيف أن الترحيل لم يكن قسريًا فعليًا؟ كيف للناس ألا يقاموا؟ وكيف يمكن له ألا يشتمل على محق مجتمع ذي نمط حياة تنعمت به جماعة خلال مدة من الزمن؟ كيف أمكن لأولئك الذين أبعادوا جماعة ألا يعتزموا القيام بهذا المحق؟ يكون الإباعد الإجباري لتجمع سكاني عن وطنهم مختلفًا عن محق جماعة إذا كان الحد الفاصل بين التطهير والإبادة الجماعية غير حقيقي، فلم نحافظ عليه؟

من المؤكد أن فكرة الإباعد المسالم وغير المتمسم بالعنف - الإجباري رغم ذلك - لتجمع سكاني كان لها نسب طويل إن لم يكن مشبوهًا في العلاقات الدولية، فيجادل شاباس - كما رأينا سابقًا - أن كتاب مسودة الاتفاقية «قاوموا بترؤ شديد» محاولات استيعاب الظاهرة²⁸. ويخلص إلى أنهم لم يعدوا التهجير

الجماعي لتجمعات سكانية إبادةً جماعية إلا عندما «تكون مصحوبة بظروف تؤدي بحياة التجمع السكاني المهجّر كله، أو بحياة جزء منه - كما حدث في أرمينيا- وعلى سبيل المثال إذا ما رُحِّل شعب عن وطنه، وأرغم على الرحيل قاطعًا مسافات طويلة في بلدٍ حيث كان معرضًا للجوع والعطش والحر والبرد والأوبئة»²⁹. وتمثلت المشكلة في أن الطرد كان شائعًا جدًا، وقد مُورس على يد القوى الغالبة التي أسست الأمم المتحدة وعلى يد المحور المهزوم، ويلاحظ شاباس نفسه أن «ما يصل إلى 15 مليون ألماني طُردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وأعادوا التوطين بموجب البند الثالث عشر من اتفاقية بوتسدام»³⁰، وإذا ما عُدَّ الإبعاد الإجباري إبادة جماعية فإن الفروق الأخلاقية بين المنتصرين والمهزومين ستصبح مسائل تتصل بالدرجة، واقتراح ميلتشير بالي Melchior Palyi أوائل عام 1946م، مستعرضًا في تعليقه على كتاب لِمَ يمكن حكم دول المحور أنه: «يمكن لجهازه القانوني الدقيق -إلى حد كبير- الذي صُمم ليؤدي دورًا ضد النازيين أن يتحول نحو الحلفاء أيضًا، فممارسات الحليف تتضمن أسوأ الفظائع كالتي ارتكبتها النازيون، والمتمثلة بالإبادة الجماعية والإفناء الجماعي للمدنيين والذي كان قدر الملايين من الألمان الذين أُقصوا عن أوطانهم في شرق أوروبا الوسطى في ظل ظروف لا إنسانية»³¹.

هل ثمة عمليات طرد غير مرتبطة بالإبادة الجماعية؟

انطلاقًا من هذا تعد عملية التهجير القسرية الكبيرة للألمان في نهاية الحرب العالمية الثانية أمرًا جديرًا بالبحث، هل كان هجوم بالي المفاجئ على الحلفاء ومقاتلته النقدية حول لِمَ يمكن أمرين مبررين؟ أم أنهما كانا

بسبب عملية الطرد غير المرتبطة بالإبادة الجماعية؟ ثمة شيء من الشك أن الاتحاد السوفيتي الذي استولى على معظم بولندا قبل الحرب إضافة إلى الأرض الألمانية، والسلطات البولندية التي انتزعت قسمًا كبيرًا من ألمانيا تمويضًا لخسارتها المناطق الشرقية، والحكومة التشيكوسلوفاكية التي رغبت في معاقبة السوديت الألمان لدورهم في احتلال هتلر وحكومات هنجاريا ويوغسلافيا، طمحت كلها بطرد التجمعات السكانية الألمانية الباقية من أوطانهم التاريخية³². لقد وقعت الكثير من عمليات الطرد المصحوبة بالعنف قبل أن تصادق الولايات المتحدة وبريطانيا على التغييرات الإقليمية المتصلة في اتفاقية بوتسدام، واستمر البرنامج حتى عام 1949م. (راجع الإطار 5.1).

الإطار 5.1: عمليات الطرد الإثني للألمان بين 1944-1949م

كان الألمان -على غرار اليهود- الجماعة العرقية الأكثر انتشارًا في دول أوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية، فرأى فيهم هتلر جوهرًا عنصريًا ليُعاد توطينه في إمبراطورتيه الجديدة بصورة إستراتيجية، كثيرون من أيدوا النازيين، وبعضهم فعل ذلك بحماسة، «في أثناء الحرب تبنت حكومتا تشيكوسلوفاكيا وبولندا في المنفى -قاد الحكومة الأخيرة الديمقراطي الاجتماعي إدوارد بينيش- فكرًا عنصريًا للمطالبة بطرد الألمان جميعًا من بلدانهم بعد أن مُنيت ألمانيا بالهزيمة، وقد أجمعت بريطانيا والولايات المتحدة على ذلك»³³، وضعت الحكومات فيما بعد «خططًا أكثر إحكامًا، ناقشتها مع ستالين»³⁴ وفي المراحل النهائية من الحرب احتلت القوات السوفييتية بلدانًا في شرق أوروبا وألمانيا، وبدأت عملية إبعاد الألمان، وأصبحت عمليات الإبعاد تلك جزءًا من خطة ستالين في إعادة ترتيب الحدود، وتجانس التجمعات السكانية كلها والإبعاد الإجباري للمختلفة عنها، وهو ما أجمع عليه الحلفاء الغربيون في بوتسدام عام 1945م.

مراحل الطرد

مرت العملية بثلاث مراحل متداخلة: ففي المرحلة الأولى شهدت الأشهر الأخيرة من الحرب عنفًا مفرطًا، وطلعات جوية غير منظمة بقيادة الجيش الأحمر الذي اجتاحت ألمانيا، وما صاحب ذلك من مجازر وعمليات ترحيل، وقُتل الكثيرون عندما قصفت الطائرات مواكب اللاجئين وسفنهم، وقد حوّل غونتر غراس غرق سفينة فيلهلم غوستلوف Wilhelm Gustloff إلى رواية بعنوان كراب ووك Crabwalk. وفي المرحلة الثانية بدأت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ابتداءً من آذار عام 1945م عمليات طرد منظمة وأحادية الجانب، يصحبها تشجيع من الاتحاد السوفييتي لكن دون موافقة الحلفاء الغربيين، أما في المرحلة الثالثة بعد اتفاقية بوتسدام عام 1945م، فحدثت انتقالات وفقًا للاتفاقية التي أجمع عليها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي كان ينبغي لها «أن تكون منظمة وإنسانية»³⁵، ومع ذلك «كان تشرشل و ترومان متالين للسماح بها، وكان التأمل الغربي بتهجير 3-6 ملايين ألماني يضرون مذعورين قد تحوّل إلى عملية طرد لـ 15 مليونًا»³⁶، وهذا الرقم موضوع جدل؛ إذ يذكر بلوكسهايم «أنهم كانوا 12 مليونًا»³⁷. كانت عملية انتقال قسرية ضخمة صاحبها عنف كبير، ودمار متعمد واسع الانتشار للمجتمعات الألمانية التاريخية.

عمليات الطرد والمخيمات والمجازر

تقدم تقارير معاصرة فكرة عن العمليات، وتشتمل الآتي: في 30 أيار عام 1945م سار الحرس الوطني التشيكي في شوارع مدينة برون Brun. طالبًا من المواطنين الألمان كلهم أن يقفوا خارج باحات منازلهم عند الساعة التاسعة، وأن يحمل كل منهم حقيبة يد واحدة استعدادًا لمغادرة البلدة إلى الأبد، كان أمامهم عشر دقائق فقط ليستيقظوا، ويلبسوا أطفالهم، ويحزموا بعض الأمتعة في حقائب سفرهم، ويخرجوا إلى الأرض، وقد أمرت النساء في

هذه الواقعة بتسليم مجوهراتهم وساعاتهن وأثوابهن من القراء وأموالهن إلى الحراس، محتفظات بخواتم الزواج فقط. وقد سيقوا بعد ذلك تحت تهديد السلاح إلى حدود النمسا³⁸.

بيد أن النمسا رفضت استقبالهم، فوُضعوا في حقل تحول إلى معسكر اعتقال حيث مكثوا هناك لمدة أشهر لاحقة دون الحصول على حصص غذائية منتظمة، متجرعين وباء التيفوئيد (الحمى النمشية)، حيث يعلق بيرتراند راسل على ذلك قائلاً: «كانت محاولة متعمدة بصورة سافرة تُجرى لإفناء ملايين الألمان؛ وذلك ليس بتسميمهم بالغاز، وإنما بحرمانهم أوطانهم والطعام؛ ليتركوا ضحية للموت على يد التجويع البطيء والمضني»³⁹، وحتى اليهود ومعادو النازيين ممن أُطلق سراحهم مؤخراً من معسكرات البوليس السري النازي لم يكونوا بمعزل حصين عن ذلك⁴⁰، ويعد معسكر الاعتقال النازي القديم في ثيريزينشتادت «أحد أسوأ المعسكرات في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب»⁴¹. أفصح عن مجازر في مواقع أخرى، ففي أوستي بجمهورية التشيك في شهر تموز عام 1945م، «ألقي بنساء وأطفال من فوق الجسر إلى النهر، وقُتل الألمان رمياً بالرصاص في الشوارع، و يُقدَّر بأن 2000 أو 3000 شخص قُتلوا آنذاك»⁴².

عمليات الترحيل بالقطار

يدوّن راسل حول رحيل الكثيرين بالقطار، فيقول: جمعت النساء والأطفال دونما تحذير داخل القطارات، حاملين حقيبة سفر واحدة لكل منهم، وغالباً كانوا يتعرضون لسرقة محتوياتها على الطريق، تستغرق الرحلة إلى برلين أياماً طويلة، لا يُقدَّم خلالها أي طعام، لذلك مات الكثير منهم قبل الوصول إلى برلين، أما الأطفال الذين قضوا على الطريق، فكان يُلقي بجثثهم من التوافذ. يصف أحد أفراد طاقم وحدات الإسعاف محطة القطار في برلين حيث وصلت هذه القطارات، فيقول: «يجع المكان بمعسكر بيلسن (معسكر اعتقال نازي

شمال ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) من جديد، وتأخذ العربات الجثث من فوق رصيف المحطة... إلخ»⁴³.
يُعلم المستشار السياسي الأمريكي لدى ألمانيا روبرت مير في وزارة خارجية بلاده قائلاً:

«تصرح هيئاتها الطبية في محطة سكة حديد ليرتر في برلين وحدها أن عشرة أشخاص وسطياً كانوا يموتون يومياً بفعل الإعياء، وسوء التغذية والمرض، يعود بنا العقل على الفور إلى داخاو وبوخنفالد عندما نستعرض المحنة والقنوط اللذين كانا يعصفان بهؤلاء البؤساء. وعندما نشم رائحة وضعهم المزري، إن ما حدث هو قصاص واسع النطاق، إلا أنه لم يلحق بزعماء الأحزاب، وإنما بالنساء والأطفال والفقراء والعُجزة...»⁴⁴.

كان يُنظر إلى عمليات الطرد هذه على أنها تطهير، فطالب تصريح شيوعي تشيكي أعضاء ذلك الحزب «بتطهير أرض الأجداد من عملاء الخيانة ممن يفتقرون إلى تاريخ مكافئ لتاريخ شعبنا»⁴⁵.

هل من الممكن عدُّ عمليات الترحيل هذه على أنها أي شيء مُختلف عن الإبادة الجماعية؟ يعلق ألفريد دي زاياس Alfred de Zayas قائلاً: «إن الإبعاد الإجباري لعشرات آلاف الأشخاص كان من شأنه أن يسبب تحت أي ظرف معضلات جسيمة من وجهة النظر التقنية والإنسانية، فلا بد وأن ينبئ اجتثاث الملايين من أرضهم عن الفوضى والبؤس والموت»⁴⁶، ويضيف قائلاً: «إنه ليس بالأمر السهل أن تتخيل كيف أن الاجتثاث القسري لملايين الناس سواء أمدنيين كانوا أم أبرياء، يمكن أن يُعد إنسانياً بأي معنى للكلمة، ومع ذلك ثمة شيء من الشك بأنه كان ممكناً تجنب الكثير من المعاناة وحوادث الموت لو أن إجراءات النقل كانت منظمة على الأقل»⁴⁷، ورغم أن إجراءات النقل لم

تكن بمجملها تُنفَّذ بوحشية إلا أن كثيرًا منها انطوى على ذلك، فسقطت أعداد كبيرة من الناس ميتة، ولا سيما في المراحل الأولى من عمليات الترحيل. «يُقدَّم بلوكسهام Bloxham عددًا إجماليًا للوفيات يصل إلى نصف مليون شخص»⁴⁸، وهو مساوٍ لعدد قتلى عمليات التهجير القسرية الناجمة عن تقسيم الهند في المدة الزمنية نفسها، ومن الواضح أن ما وقع كان ترحيلًا وتهجيرًا قسرًا على نطاق بعيد، لم تتمثل نية القادة السوفييت وقادة أوروبا الشرقية بقتل آخر ألماني على وجه الأرض، بل بُنيت النية لديهم على تدمير المجتمعات الألمانية بوسائل اشتملت على قتل مباشر، وقتل غير مباشر، وأعمال وحشية كثيرة في سبيل خلق مجتمعات خالية من الألمان، وضُربت مرحلتا إمكان مثلًا واضحًا، «فكانت الأولى متمثلة بتدمير النموذج القومي للجماعة المضطَّهدة، أما الثانية فتمثلت بفرض النموذج القومي للمُضطَّهَد»⁴⁹.

يعد إطار العمل مناسبًا. لكن يجد المرء نفسه مضطرًا إلى التساؤل عن الأسباب التي ينبغي لها أن تجعل عمليات الترحيل تلك مقبولة أكثر بشكل إجراءات نقل لتجمع سكاني أو تطهير عرقي فقط، ومن الواضح بمكان أن كثيرًا سلموا ببساطة أن تدمير المجتمعات الألمانية على يد الحكومات السوفييتية والبولندية والتشيكوسلوفاكية، بمصاحبة انصياع الحلفاء الغربيين، يتحتم أن يكون مختلفًا عن التدمير الذي لحق باليهود، والصقليين وتجمعات سكانية أخرى مُورست من جانب ألمانيا النازية، بيد أن الأحداث تعيد إلى ذاكرة المراقبين الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، إذ كان نقل التجمع السكاني سياسة نازية من الدرجة الأولى. فاشتمل غزو هتلر لبولندا على خطة مدروسة بدقة - التي أشار إليها لمكن كما رأينا - ليضم قسمها الغربي إلى الرايخ (الدولة

الألمانية القديمة في ظل حكم النظام النازي)، ويطرد أولئك البولنديين غير المناسبين ليصبحوا ألمانين في المناطق الشرقية، في حين حُشِرَ اليهود في أحياء الغيتو.

وقعت عمليات الترحيل السوفيتية وغيرها للألمان في نهاية الحرب بالتزامن مع طرد السوفييت للبولنديين من مناطق شرقية سابقة في بولندا التي دُمجت في الاتحاد السوفيتي، ويمثل هذا الإبعاد للبولنديين -الذي لاقى استحسان الحلفاء الغربيين على غرار ما لحق بالألمان- استمراراً للسياسات السوفيتية الساعية أصلاً للتحالف مع ألمانيا النازية بين عامي 1939-1940م، عندما استولت قوات ستالين على بولندا الشرقية بصورة متزامنة مع احتلال الألمان للجزء الغربي من الدولة، لذلك وبدلاً من وجود فصل تصنيفي بين مرحلتَي الترحيل المختلفتين، كان ثمة أشكال من الاستمرار التاريخي أبقت على التقلبات الشديدة في العلاقات النازية السوفيتية، ويكمن الاختلاف الرئيس في أن نتيجة الحرب جعلت من تجمعات بشرية ألمانية أكبر -ليس فيما يخص الأقليات الموجودة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وحسب، وإنما فيما يتعلق بالأشخاص الموجودين في مناطق شرقية من ألمانيا التاريخية- الأهداف الرئيسة للحملة الجديدة التي تظهر الاختلاف الثاني في أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اعترضتا على تقسيم بولندا عام 1939م. وتشرّعانه اليوم على ما صاحبه من عمليات ترحيل، حتى لو استهجنّا التجاوزات فمن المتوقع إيجاد صعوبة في رؤية الحملات السوفيتية والبولندية على الألمان بصورة مختلفة عن الحملات الألمانية على البولنديين والصقليين الآخرين في المرحلة الأولى من الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، حتى لو أن الاتحاد السوفيتي وحلفاءه لم يقلدوا تنفيذ المرحلة الأخيرة من الإفناء الجماعي قط.

وبناءً عليه فإنه من المفارقة إلى درجة كبيرة عدُّ المحرقة والتطهير العرقي نقيضين مطلقين: إذ تُمثّل الأولى إبادة جماعية متطرفة، في حين لا تُمثّل الأخرى إبادة جماعية بصورة مطلقة، وحتى لو لم يكن مصطلح التطهير العرقي مصطلحًا نازيًا، فلمصطلح التطهير سوابق كثيرة في المخزون اللغوي النازي، إذ تمثلت سياستهم في «جعل الرايخ الثالث (النظام النازي في ألمانيا) نظيفًا أو طاهرًا من اليهود»⁵⁰، وقد تخللت عمليات الجيش الألماني لغةً التطهير في الأراضي المحتلة، وفي مراحل الحرب كافة، وكانت بولندا الغربية على وشك «أن تُطهّر من البولنديين واليهود، وتندمج مع الرايخ الألماني ويقطنها العرق الألماني»⁵¹ عندما أمر اللواء بوم عند اجتياح صربيا «بتطهير منطقة ماكفا»⁵²، وحالما حاصر الجنود القرى والمزارع عند غزو الاتحاد السوفييتي، ساقوا اليهود وأعدموهم قرب خنادق محفورة خصيصًا، ودُوّن بأن «القوات المسلحة الألمانية (فيرمات) قامت بالعمل على أكمل وجه في تطهير الريف»⁵³.

لقد استُخدمت كلمات أخرى بصفة مرادفات للتطهير، مثل «الاستبعاد والإهلاك والمحايدة والتصفية»⁵⁴، وهي العبارات النازية التلطفية لما سماه العالم فيما بعد إبادة جماعية، وقد ظهر مصطلحا التطهير العنصري والتطهير لدى هتلر ضمن مصطلحات طبية: «يؤكد هتلر حينما كتب كفاحي أن اليهود ممن هم بلا وطن كانوا بكتيريا أو مرضًا أو طاعونًا أو طفيليات أو مرضًا معديًا أو جراثيم في جسد الأمم الأخرى المضيضة»⁵⁵، وغالبًا ما استخدم النازيون صورة الجراثيم أو الطفيليات أو آفة لآبد من سحقها كما سيحدث للحشرات الطفيلية الهوام، وقد اعتقد هينريك هيملر Heinrich Himmler أن معاداة السامية «تمثل عملية إبادة القمل تمامًا»⁵⁶، إذ شكّل اليهود «نمواً سرطانياً في

التاريخ»⁵⁷، ووصلت أفكار مشابهة للسياسات النازية حول المتخلفين عقلياً، والعُجُز والمصابين بأمراض مزمنة «فأصبحوا جزءاً من الفرز الشامل، ونُقلوا وقُتلوا كلما دعت الحاجة، واحتاجت السلطات المحلية إلى أسرّة مرضى وبطانيات وملاءات ونقالات ومعدات طبية أساسية»⁵⁸، حيث يؤكد نقشي هذه اللغة الانحراف في محاولة فصل التطهير عن الإبادة الجماعية، فليس الأمر مجرد أن التطهير يكون إبادة جماعية أحياناً، أو أن الإبادة الجماعية هي تطهير متطرف، ويتضح عن لغة التطهير بصورة ثابتة هدف نحو الإبادة الجماعية يتجاوب مع فكرة تدمير إن لم يصل حد قتل جماعات.

الانتقالات السلمية والمبادلات

إن فهم التطهير على أنه إبادة جماعية، يبقى السؤال قائماً فيما إذا كان من الممكن يوماً ما فرض تحركات على تجمع سكاني بطريقة لا تتصل بالإبادة الجماعية، فمما لا شك فيه أن فكرة الانتقال السلمي تعيش ربما في اللاوجود مع تاريخ طويل كالصهيونية (راجع الإطار 5.2)، فقد روى جورحيو بالادور باليري Giorgio Ballardore Pallieri أنه كان بين المعاهدات العشرين لانتقال لمجموعة سكانية بين عامي 1913م و 1945م، *il n'y a jamais eu de transfert, vraiment volontaire des populations*⁵⁹.

ومع ذلك فقد «توصل انطلاقاً من فكر مطهر عرقي إلى أنه لم يكن ثمة شيء في القانون الدولي يعارض شرعية انتقالات التجمعات السكانية، حتى إن ذلك الأمر كان تحت ظروف معينة أمراً مرغوباً»⁶⁰، تُجادل دراسة حديثة إلى أن تبادل تجمع سكاني في النظام الدولي كان (مبدأً) حتى عام 1950.⁶¹ حتى إن دي زاياس كتب:

«يمكن أن ينسجم انتقال تجمعات سكانية مع معايير القانون الدولي من الناحية النظرية إذا ما أُشرف عليه دوليًا ونُفذ تدريجيًا، وبطريقة منظمة وإنسانية، بيد أن انتقال تجمع سكاني مصحوبًا بفظاعات وأعمال بربرية كالتي تمثلت بطرد الألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، من شأنها أن تشكل في الأحوال كلها خرقًا جسيمًا للقانون الدولي بصورته الحسنة من ناحية جريمة ضد الإنسانية، وأن الوسائل غير المشروعة تدين العقابية»⁶².

هذه الموافقة ذات الكفاءة لتوفير إمكانية قانونية الانتقال تُعتمد بمعزل عن قانون حقوق الإنسان. إذ يتمتع الأفراد والمجموعات بالحماية المتنامية من الطرد العشوائي بموجب القانونين الدولي والمحلي في معظم الدول. ومن الصعب تخيل ظروف يكون الترحيل القسري الجماعي بموجبها قانونيًا. ومن المستحيل تصور أنها ستكون عادلة ولن تقوم بإثارة إشارات استفهام حول إبادة جماعية، ومعظم تلك الاستثناءات المقبولة مبدئيًا هي التي ترتكبها دولة تحت ذريعة حماية شعبها الخاص بها، «وقبل تدمير المنتصرين المجتمعات الألمانية، كان بعض الألمان من دول بحر البلطيق وغيرها قد فضلوا الجنسية الألمانية التابعة لمعاهدات انتقال السكان التي فاوضت عليها حكومة ألمانيا في عصر هتلر مع تلك البلدان بين عامي 1939م و1941م، بينما طُرد آخرون من جانب الجيش الألماني المنسحب»⁶³، من الصعب رؤية حركات كتلك على أنها إبادة جماعية لدرجة أن المتورطين اعتنقوا هذه الحركات، ومع ذلك كانت حركات عدة من تلك الحركات طوعية، فقد كان على الألمان المحليين أن يتبعوا أيضًا أوامر المحتلين، وكانت حياتهم تحت الخطر بسبب عنف دولتهم نفسها ضد الآخرين.

الإطار 5.2 الحركة الصهيونية والترحيل والنكبة

أُجبر قرابة 750000 فلسطيني على الرحيل أو الفرار خلال حرب عام 1948م بين إسرائيل المنشأة حديثاً والدول العربية المحيطة بها. وقد سُحقت غالبية المجتمع العربي الكائنة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، يُسمى الفلسطينيون هذه الواقعة بالنكبة الفاجعة، ويحتد الجدل إلى أي مدى كان الإبعاد سياسة إسرائيلية متعمدة، وفيما إذا كان ممكناً وصفه بالإبادة الجماعية؟

الأفكار عن الترحيل قبل عام 1948م

ترأى لقادة الحركة الصهيونية منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين تهجير تجمعاتها السكانية العربية، وفي البداية حُمِلت فكرة التهجير ضمن ظروف تدريجية، كما دافع عن ذلك ثيودور هرتزل حينما قال عام 1895م: «يجب أن نصادر بلطف...، يجب أن تتم عمليتا المصادرة وإبعاد الفقراء بتحفظ وحذر»⁶⁴، ظلت أفكار الانتقال سرية إلى حد بعيد دون أن ترى النور، في حين أن التعاليم الصهيونية بقيت قائمة على فكرة أنه كان ثمة متسع لكلا الشعبين في فلسطين، ولم يكن ثمة حاجة إلى انتقال العرب، بيد أن بيني موريس يجادل قائلاً: «كان الترحيل أمراً حتمياً راسخاً في صميم الصهيونية؛ لأنه سعى خلف تحويل أرض عربية إلى دولة يهودية، وما كان لدولة يهودية أن تقوم دون تهجير كبير للتجمع السكاني العربي»⁶⁵، وبناء عليه «بدأ يظهر في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين شبه إجماع يدعم الفكرة لتنفيذها على يد قادة الحركة»⁶⁶.

الترحيل الخيري

يزعم الصهاينة بأن هذه العملية خيرية، وعن ذلك يقول نور مصالحة: «إن اجتثاث الفلسطينيين وانتقالهم إلى بلدان عربية، من شأنه أن يخلق مجرد إعادة توطين من منطقة إلى أخرى، ويعتقد الإسرائيليون أن الفلسطينيين لن

يجدوا صعوبة في تقبل الأردن أو سوريا أو العراق وطنًا لهم، ويكون لدى العرب الفلسطينيين الشيء القليل من التعلق العاطفي بالتراب الخاص بفلسطين، والقليل من الروابط الحقيقية به، وسيكونون راضين تمامًا خارج أرض إسرائيل، بفعل السياسة الخيرة والإنسانية المتمثلة في مساعدة الناس على الرحيل»⁶⁷.

نكتشف هنا أن المصطلح المستخدم للترحيل مصطلح عبري من كلمة *tihur*، التي أقرب ما تكون في معناها إلى تنقية الأرض أو تطهيرها⁶⁸، وقد شابته هذه الخلافات تلك التي أشارت إلى أن اليهود لم ينتموا إلى بلدات أوروبا الشرقية وقرأها حيث عاشوا لقرون من الزمن.

حرب عام 1948م والنكبة

أبعدت القوات الإسرائيلية في حرب عام 1948م، التجمعات السكانية الفلسطينية بصورة متعمدة مرتكبة مذابح نشرت الهلع، ويُعزى موت قرابة 5000 مدني إلى أفعال مستهدفة، بيد أن مؤرخين حديثين يعارضون فما يتعلق بالدرجة التي خُطط لها تهجير الفلسطينيين، حيث يزعم موريس: «إن الإجماع على الانتقال لم يكن معادلًا للتخطيط المسبق، ولم ينبثق من وضع سياسة أو خطة مدبرة للترحيل، ولم تشارك البشيفا (المجتمع اليهودي) وقواتها العسكرية في حرب عام 1948م، التي شنّها الجانب العربي ومن ورائها سياسة أو خطة الترحيل»⁶⁹، بينما كانت فكرة الانتقال توائم التجمع السكاني اليهودي ومؤسساته ليدعموا الترحيل، إذ خلقت الحرب الظروف كي يتم تطبيق ذلك؛ فاستغلت إسرائيل الناشئة الفرصة، وخلافًا لهذا يجادل إيلان بابيه Ilan Pappé أنه كان ثمة تخطيط محكم للأمر، ويختتم ليفين تقييمه قائلاً: «يوضح بابيه بصورة جلية أن الدافع وراء إبعاد الفلسطينيين قد أتى من طرف أعلى، وتمثل العناصر المحلية في الجوع للأرض، إذ تمثلت الرغبة لدى الكيبوتزيين (الكيبوتز مزرعة جماعية يهودية) بالاستيلاء على أكبر قدر ممكن

من الأراضي العربية المجاورة، ولأنهم اتصفوا بالجشع سارع مدنيوتل أبيب إلى إدراك فرصة العمر ليحصلوا عليها من فرار جيرانهم في يافا، والاستحواذ السريع على ممتلكاتهم وأصولهم، ولكن كما هي الحال في الكثير من الأمثلة المشابهة حول العالم فإن سلوكاً دنيئاً كهذا لا يكون مسبباً وإنما نتيجة... فقد انبثق الدافع وراء التطهير -tihar- من القيادة الاستشارية (قيادة اليشيفا)⁷⁰.

هل كانت تلك إبادة جماعية؟

لا يجادل أحد أن نتيجة حرب عام 1948م كانت سحق غالبية المجتمع العربي فوق الأرض التي باتت اليوم إسرائيل، كان هذا بالدرجة الأولى نتيجة للإبعاد المتعمد مصحوباً بالفرار الذي أثاره الفرع الصهيوني، والقتال بين القوات العربية والصهيونية، فقد أصبح ذلك أمراً مستمراً بسبب رفض إسرائيل السماح للاجئين بالعودة، لذلك ثمة بعض الشك في أن التدمير الموحد للمجتمع العربي كان حصيلة السياسات الإسرائيلية، أيًا كان التوازن القائم بين التخطيط المسبق والارتجال اللذين ما زال المؤرخون يتجادلون حولهما، فتلک الواقعة كانت أقل وحشية من العديد من حالات الإبادة الجماعية، لكنها تُقارن بغيرها في البوسنة، حيث هُجر الملايين وسقط عشرات الآلاف قتلى.

صُنِعت أوضاع الحدود أيضاً من جانب المستوطنات الاستعمارية، ولا سيما عندما اقترنت بالمصادرة الوحشية لأموال السكان الموجودين أصلاً، ومن الواضح أن أولئك الذين ينتفعون من طرد الآخرين بالكاد يحصلون على المنفعة فوراً من الحماية المماثلة بصفة تجمعات سكانية أكثر استقراراً، لكن لا يمكن تطبيق هذا الاستثناء على الأجيال اللاحقة، بينما من الممكن تبرير إعادة التوزيعات السياسية والاقتصادية بالاستقلال، فلا بد أن تشكل حالات

الطرد بالجملة للمجتمعات المستوطنة المقيمة منذ زمنٍ حالات إبادة جماعية؛ فعلى سبيل المثال ورغم أن إسرائيل قامت بوساطة الإزالة القسرية لمعظم التجمعات السكانية الفلسطينية، فإنها تعد الآن مجتمعاً مرَّ خلال أجيال متعددة، وفي حين أن إزالة المستوطنين الحديثي العهد في الضفة الغربية المحتلة بموجب اتفاقية سلام لن يشكل إبادة جماعية، فإن الإزالة القسرية للتجمع السكاني اليهودي الإسرائيلي لن تُرى إلا على هيئة نكبة معكوسة.

ثمة متغير آخر، وهو حين توافق دولتان على إزالة الأقليات الخاصة بهما من منطقتيهما - كالتبادل الذي جرى عقب الحرب العالمية الأولى - عندما جرى تبادل الأقلية اليونانية في تركيا مع الأقلية التركية في اليونان، حيث تضمنت عمليات الإبعاد تدمير مجتمعات يبلغ عمرها قروناً من الزمن، وتم إنجاز هذا العمل بعنف ومعاناة كبيرين، ولاحقاً في الاستقلال الهندي عام 1947م تمَّ أيضاً تبادل ملايين المسلمين من مناطق خُصِّصت للدولة الهندية الجديدة بملايين الهندوس من المناطق المخصصة لباكستان، وأنجزت هذه العملية في خضم الفوضى ورافقة الدماء والاعتداءات الجماعية التي أدت إلى وفاة مئات الآلاف، ورغم أن الطابع السياسي الطوعي لهذه العمليات يحجب سماتها التدميرية، ويحاول وصفها بلطف وحيادية بمصطلح (عمليات تبادل أو عمليات انتقال) تحظى بدعم زعماء المجتمع، وقبول معظم الأفراد طردهم، وعوضوا حياتهم السابقة بأخرى جديدة في أوطانٍ جديدة (كما يفعل الناجون كلهم من الإبادات الجماعية)، تبقى تلك عملياتٍ مدروسة وقسرية وعنيفة لتدمير المجتمع، ويظل الطرد المتبادل طرداً؛ فلن تقوم الرعاية بتحويل الدمار إلى شيءٍ آخر، وسياسياً تبدو هذه أحداثاً شاذة؛ لأنه اتفق عليها من جانب دول وزعماء قوميين

سياسيين يدعون تمثيل الضحايا، وكان العنف المتضمن مُنظَّمًا من جانب الميليشيات والأحزاب المحلية عوضًا عن الدول. لكن من وجهة نظر الضحايا فقد امتلكت تلك الأحداث السمات الجوهرية للإبادة الجماعية.

الإقليم والإبادة الجماعية

نستنتج أن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يمكن تمييزها فورًا عن الإبادة الجماعية أثبت أنه سمة أساسية لها، والطرْد الذي لا يحمل صفة إبادة جماعية يقع في تصنيف وهمي. فقد أهملت الإزالة القسرية في دراسات الإبادة الجماعية بصورة مفاجئة، ولم يطور لِمَكن بصيرته بصورة كاملة حول دورها. فحدّدت اتفاقية الإبادة الجماعية وسائل الإبادة من حيث الدمار البدني والبيولوجي. وحتى إن لم يكن هذا التحديد خاصًا، فقد تجنب عمدًا الإشارة إلى الترحيل القسري. ولا تؤكد الدلائل الأساسية اللاحقة لنظرية الإبادة الجماعية عملية الطرد رغم أنها كانت التمهيد، ووسيلة الدمار البدني في عمليتي الإبادة الجماعية النموذجيتين في أوائل القرن العشرين، المحرقة و الإبادة الجماعية للأرمن. إضافة إلى أكثر الوسائل شيوعًا لتدمير المجموعات خلال العصر الحديث.

بإمكان الجدل حول التطهير العرقي أن يستمر بتحقيق تغيير مهم في دراسات الإبادة الجماعية إذا قادنّا إلى وضع دور الحركة القسرية الإقليمية للتجمعات السكنية في أولويات جدول الأعمال. وفي الواقع من الصعب تصور إبادة جماعية من دون بعد إقليمي، فالشعوب مجسدة، وتوجد مجموعات الناس في حيزٍ مادي، ومنذ عشرات آلاف السنين أُسست المجتمعات على مستوطنات

ثابتة. فقد كانت معظم الشعوب قرويين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأرضهم، ولاحقاً كان قاطنو المدن قد استقروا لأجيال، لذلك ربما تكون الإبادة تدمير وجود مجموعة اجتماعية وقوتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزئياً إن لم يكن كلياً ضمن إقليم معين. وحتى أكثر عمليات الإبادة الجماعية المدفوعة عقائدياً التي تولد الكراهية لأفراد المجموعات بغض النظر عن موقعها توجه في الواقع العنف نحو المجموعة ضمن المنطقة، إذ من الممكن أن النازيين قد نظروا إلى اليهودية العالمية على أنها عدوهم، لكنهم هدفوا بصورة ملموسة إلى تدمير المجتمعات اليهودية ضمن المناطق التي احتلوها. وكان هذا يعني إزالة اليهود من منازلهم، أولاً من ألمانيا نفسها ثم من منطقة بولندا التابعة لألمانيا، ومن الإمبراطورية الأوروبية بأسرها في نهاية المطاف، ونُظر إلى إزالة اليهود في بادئ الأمر على أنها طرد إقليمي -للفيتو ومن ثم لمدة من الزمن في مدغشقر- ولاحقاً على أنها إبادة بدنية كاملة لجميع اليهود تحت سيطرة النازيين⁷¹.

بالنظر إليها من هذه الناحية تتضمن الإبادة الجماعية النزوح الإقليمي دائماً، ويرى مان أن الإبادة شكل متطرف للنزوح، وتنطوي العمومية الضمنية على أنهما طريقتان لتدمير المجموعة الاجتماعية وقوتها الاجتماعية، ويهدف مرتكبو الإبادة الجماعية لتدمير قوة مجموعاتهم المستهدفة ضمن إقليم معين. وطردهم أو إبعادهم عن ذلك الإقليم، إما في وقتٍ واحدٍ أو بالتتابع، وبالنسبة إلى النازيين فقد كان تدمير القوة اليهودية قبل الحرب العالمية الثانية من الداخل، وتشجيع الفرار اليهودي من ألمانيا وجهين لعملة واحدة، ولاحقاً كان تدمير القوة اليهودية داخل الإمبراطورية النازية، وإزالة اليهود من

مناطقهم الأساسية، وتركيزهم في أحياء الأقليات (الفييتو). ومناطق الحجز أو المخيمات، وطردهم من أوروبا وأخيراً إبادتهم بدنيًا: وسائل مختلفة نحو غاية تدمير الشعب اليهودي. وامتلكت تلك السياسات كلا البعدين: الإقليمي المكاني وغير الإقليمي غير المكاني.

نظريًا من الممكن تصور الإبادة الجماعية على أنها لا تركز إقليمياً بل تهدف لتدمير فئة مبعثرة بغض النظر عن موقعها، وفي عالم متزايد العولمة إن نظر المسلحون إلى المجموعات الاجتماعية متعددة القوميات على أنها أعداء، فحينها يمكنهم ألا يهدفوا فقط لطردهم من أقاليم معينة بل أيضاً تدميرهم أينما كانوا.

الخلاصة

ناقش هذا الفصل أن التطهير العرقي مصطلح تلطيفي متأصل في خطاب مرتكب الجرائم، وأن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يصنفها هو أحد أساليب الإبادة الجماعية، حيث تتم ممارسة الترحيل القسري بصورة عامة إلى جانب أساليب الإبادة الجماعية الأخرى، مثل القتل والاغتصاب والتدمير الثقافي، ولا يمكنها أن تكون بصورة واضحة مميزة عنها، لكن الميل لمعاملة التطهير العرقي على أنه فئة مختلفة من العنف، ليس سوى تمثيل للموجة العامة بتضييق معنى الإبادة الجماعية بعد ذاتها إلى طريقة محددة (القتل) ولاستبدالها بتنوع من المفاهيم المحددة. وفي الفصل الآتي أناقش نطاقاً من المفاهيم الأخرى التي اقترحت.

الفصل السادس

الأوجه المتعددة للإبادة الجماعية

في الكتابات عن التطهير أعيد تعريف الإبادة الجماعية على أنها الشكل المتطرف لظاهرة أوسع، ويُطابق هذا تقريباً وجهة النظر القانونية بأن الإبادة الجماعية صنف جريمة محدد وضيق المعنى: ليتم وضعها بجانب الفئات الأوسع من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ورغم أن هذه التمييزات التصنيفية ليست كافية لأغراض علم الاجتماع، وأثّرت في الكتابات عن طريق الإيحاء بأن الإبادة الجماعية ليست إلا شكلاً واحداً من العنف يتم توجيهه نحو مجموعات مدنية. ورداً على هذا التصنيف فقد رأى الأدب المتوسع بصورة سريعة تكاثراً ظرفياً للمفاهيم لوصف أشكالٍ أخرى من العنف، وما التطهير العرقي سوى أكثر الأمثلة بروزاً للنزعة أوسع قد أربكت فهم الإبادة الجماعية. في هذا الفصل استكشف الأدغال التصورية وأحاول أن أعبد الطريق لعبورها.

الإبادة الشعبية

كانت النزعة العامة تميل لرفض أو إهمال مقارنةٍ لمكن الواسعة والمركزة على التدمير الاجتماعي، ومع ذلك فقد قاد تقليص الإبادة الجماعية إلى

القتل وإلى شكلٍ خاص من العنف إلى بحثٍ عن مفاهيم رئيسة واسعة جديدة للاستعاضة بها عن الإبادة الجماعية، واستمر الباحثون بإدراك المشكلة التي أرقتَ لمُمكن، وهي الحاجة إلى مفهوم شامل بصفته إطارَ عمل لفهم العنف المستهدف ضد المدنيين، وقد جاؤوا بحلولٍ جديدة عوضًا عن هذا المفهوم، وهكذا يستعمل مان تعبير التطهير القاتل بوصفه مفهومًا رئيسًا يتدرج في تنوعاته وفق درجات التطهير والعنف المستخدمين¹، وبصورةٍ مماثلةٍ يقترح رودى روميل Rudy Rummel مصطلح الإبادة الشعبية: أي قتل أي شخص أو شعب من قبل الحكومة بما في ذلك الإبادة الجماعية، والإبادة السياسية والقتل الجماعي بصفته مفهومًا مكتنفًا لكل أنواع القتل². بسبب تركيزه على وفيات الأفراد يستخدم روميل مصطلح الإبادة الشعبية لقياس ومقارنة عدد ضحايا الأحداث أكثر من هدفه شرح العمليات الاجتماعية. ويقود هذا المصطلح نحو مقارنة إحصائية مكوَّم الجثث بصورةٍ مجردة، إن كل فصلٍ من فصول كتاب روميل يتضمن تعدادًا للجثث في عنوانه بدلًا من تحليلٍ اجتماعي، فيظهر كيفية انبثاقها من علاقات سياسية واجتماعية معقدة، وعلاوةً على ذلك فالإبادة الشعبية مفهوم وإِ. يُخْرِجُ الديناميات الاجتماعية والفئوية من القتل الجماعي كي يتم تضمين أي قتلٍ حكوميٍّ اعتباطي، حتى وإن كان لفردٍ واحد، ولهذا السبب يموه مصطلح الإبادة الشعبية الخط الفاصل بين القمع والإبادة الجماعية، ويصنف أيضًا القتل بالأداة، فمن طريق التركيز على الحكومات وحدها يفصل بصورةٍ زائفةٍ عمليات القتل الحكومية عن تلك المكملة للعسكرية والمجتمعية، ويقوم بفصل القتل عن الإكراه والعنف السياسيين الآخرين اللذين يرتبطان معه بصورةٍ وثيقة.

يوحد إطاراً مان وروميل نطاقاً من المفاهيم الثانوية التي طوّرها باحثون لوصف أشكال الاضطهاد والعنف السياسيين، بما في ذلك الإبادة الجماعية بصفتها شكلاً محدداً، وبعكسها يُقيل أن معظم هذه المفاهيم مفيدة بصورة صريحة، وتوجد للعديد منها استعمالات محدودة وحسب، بينما تكون أخرى مضللة، وينبغي نبذها، حتى عندما ترمز إلى حقائق مميزة فغالباً ما تكون معروضةً بوسائل تفصل الواحدة منها عن الأخرى سطحياً، وبعد التكاثر التصوري مشكلة بحد ذاته، إذ بينما توجد حاجة للغة مرنة لوصف تنوعات الإبادة الجماعية، فإن التأكيد المبالغ على الاختلافات الثانوية يربك المناقشة. واختراع مصطلحات جديدة يهدد برسم أنماط من الأفعال تنتمي للإبادة الجماعية على هيئة ظواهر منفصلة، والظواهر المتنوعة ليست متحفظة تاريخياً، لكنها تميل لجمعها بطريقة أو بأخرى، نحن بحاجة إلى مفاهيم ونظريات تربطها معاً عوضاً عن فصل بعضها عن بعضها الآخر.

بصفتنا علماء اجتماعيين لا نستطيع أن نشرع الاستخدامات الاجتماعية الأوسع للمصطلحات، لكن بإمكاننا أن نوضح خاصتنا، وبهذا نسهم في الجدل الثابت، وفي هذا الفصل أنظر إلى المصطلحات الرئيسة التي استخدمت، وأقترح أن أوجه القتل الجديدة المتعددة هي في الواقع الأوجه المتعددة للإبادة الجماعية، وعلاوة على ذلك تقدّم تكاثر المصطلحات بشكل مريع على خطي لمكن، فكرر المبتكرون كلهم تقريباً مقاربتهم عن طريق إضافة مصطلح إبادة إلى جذر موجود، رغم أنني انتقدت مصطلح التطهير العرقي إلا أن له خاصية تعويضية، وهي أنه ليس تعبيراً آخر يستخدم مصطلح إبادة.

الإبادة العرقية

لعل أحد الأسباب في أن التطهير العرقي ليس تعبيراً يحتوي على مصطلح إبادة، أن أكثر المصطلحات وضوحاً إبادة عرقية له بالأصل معانٍ أخرى، فقد ذكر لمكن هذه الكلمة في جمع كلمة (genos الأنواع البشرية) إلى اللاحقة (cide - إبادة)، ولاحظ أنه «بالإمكان استعمال مصطلح آخر من أجل الفكرة نفسها، وتحديدًا الإبادة العرقية»³، ولم ينتشر هذا الاستخدام رغم أن ستيوارت د. شتاين Stuart D. Stein لاحظ أن مصطلح الإبادة العرقية يشير بصورة عامة «إلى تدمير أفراد مجموعة ما كلياً أو جزئياً، ويتم تحديد هؤلاء الأفراد من حيث أصولهم العرقية»، ويرتبط استخدام هذا المصطلح تصورياً ونظرياً بمصطلح الإبادة الجماعية، ومع ذلك يستمر بقوله «نظراً إلى أن عبارة الإبادة العرقية مستخدمة للإشارة إلى تدمير أفراد مجموعة، كلياً أو جزئياً، بناءً على أصولهم العرقية، فإن هذه الممارسة ستشكل بالتزامن إبادةً جماعية»⁴.

تنشر دراسة رينيه لمارشاند Rene Lemarchand عن دولة بوروندي بهذا المعنى «بصفة عبارة مترادفة بصورة بالغة مع الإبادة الجماعية»⁵. ويبدو أن من غير المجدي استخدام مصطلح خاص من أجل تدمير المجموعات العرقية عندما تكون تلك أحد أهم الأنماط التي تُنظر إليها على أنها أهداف الإبادة الجماعية. فلو أننا اتبعنا هذا المنطق لاحتجنا أيضاً إلى إبادة قومية، وإبادة عرقية، وإبادة دينية للإشارة إلى الأنواع الأساسية الأخرى في الاتفاقية، لكن لحسن الطالع لم يقترح أحد استخدامات كهذه. ومع ذلك فإن استخدام مصطلحات مثل إبادة حسب الجنس وإبادة سياسية وإبادة طبقية الذي أناقشه

فيما يلي، حيث يتضمن تحديداً الفكرة نفسها التي تنص على أن تدمير كل صنف من المجموعة يحتاج إلى مصطلحه الخاص به، وهذا ليس ملائماً تماماً، ويقوم بتشظية نقاش تدمير المجموعات بصورة غير ضرورية، إذ بإمكان مصطلح الإبادة الجماعية تغطية تدمير المجموعات الأخرى في الوقت نفسه الذي يمكنه فيه أن يغطي تدمير الأصناف الأربعة للمجموعات المسماة في الاتفاقية.

مع ذلك فقد استُخدم مصطلح الإبادة العرقية بصورة أوسع بمعنى محدود أكثر؛ أي الإبادة الجماعية الثقافية، حتى إنه قد «استُبدِلَ بالكلمة المروعة الإبادة الثقافية»⁶. وحُدِّد بهذا المعنى عالمياً في العام 1981م عندما صرَّحت منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) بما يأتي: «يعني مصطلح الإبادة العرقية أن هناك مجموعة عرقية حُرِمت حق التمتع والتطوير ونشر ثقافتها ولغتها الخاصتين بها، سواءً كان ذلك بصورة فردية أو جماعية، ونصرح أن الإبادة العرقية التي تعني الإبادة الجماعية الثقافية تعد خرقاً للقانون الدولي، وتعادل الإبادة الجماعية المدانة من قبل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاينة مرتكبها»⁷.

توضح الإشارات إلى الإبادة الجماعية الثقافية، وإلى الاتفاقية صلات وثيقة بالمفهوم الرئيس، لكن يُستخدَم مصطلح الإبادة العرقية الآن في وصف القمع الثقافي غير المرتبط، ويتميز نطاق الإبادة العرقية بصورة مؤثرة عن الإبادة الجماعية عن طريق تطبيقه في القمع الثقافي غير المصحوب بالعنف أو القتل المنتشرين.

يكون من المربك أن نساوي الإبادة العرقية بالإبادة الجماعية الثقافية، وينبغي علينا أن نستذكر أن لِمَكن أصرَّ عمومًا على أن القمع الثقافي بمقام

الإبادة الجماعية فقط عندما رُبط بالتدمير الأعظم حتى لو ظهر في أوقاتٍ متراخياً مع هذا المعيار، وما زال بعض الكتاب عن الشعوب الأصلية يتحدثون عن الإبادة الجماعية الثقافية ليشيروا إلى القمع غير المدمر، ويشكك موزس فيما إذا كان من المرضي حقاً أن نعاادل الإبادة الجماعية الثقافية والإبادة البدنية، مُجادلاً عوضاً عن ذلك برؤية دينامية عن العلاقات بينها؛ وعلى سبيل المثال احتمالية التصعيد من تعبيرٍ إلى آخر⁸، باتباع هذا المنطق ينبغي أن نتجنب استخدام مصطلح الإبادة الجماعية للأوضاع التي لا توجد فيها محاولة لتدمير مجموعة بمعنى عنيف: فعلى سبيل المثال حين يُسمَح لتجمع سكاني بالعيش في موطنه من خلال اندماجٍ قسري، وحين يُسمَح لثقافته بالاستمرار عن طريق بث شفوي في العائلات والمجتمعات الدينية والقرى التي لا يخرقها نفوذ الدولة.

ولتعتيد هذا الارتباك استخدم الإبادة العرقية أيضاً للحالات التي تُدمَّر فيها مجموعة ما، لكن من دون نية مسبقة لتدميرها من جانب قامعيها، فلم تكن حضارات ما قبل كولومبوس في العالم الجديد مُضطهدةً وحسب من جانب المستعمرين الأوروبيين، بل كانت تجمعاتها مُهلكةً -وفي بعض الأحيان ممحيةً بالكامل- من خلال أمراضٍ وافدة. باستخدام العبارة بهذا المعنى يضع مان الإبادة العرقية في عمود «الوفيات الجماعية غير المتعمدة في جدولته الخاص بالتنظيف العرقي القاتل»⁹، لكن كلما دُمِّرَت مجموعة بهذه الطرق تُطرح أسئلة عن نوايا ومسؤولية القوى التي تحكمها بصورةٍ حادة، والدول والجيش التي تفشل بإيقاف انتشار أو رفع آثار المرض أو المجاعة -وبالتأكيد أولئك الذين يستغلون هذه الأوضاع- قد تنوي عن عمد التدمير الذي تفاضت عنه في بادئ الأمر¹⁰.

وللختام فإن المعاني الرئيسة للإبادة العرقية مناقض بعضها لبعضها الآخر، واستخدامها بحاجة ملحة للتوضيح، فمن الواضح أن القمع الثقافي واللغوي البالغ لا يحقق غرض تدمير المجموعة، ولا يمكن عدُّ إبادةً جماعية، رغم أنه في بعض الحالات قد يكون هو نذيره. تعد الفكرة القائلة بأن الإبادة العرقية هي إبادة جماعية ثقافية فكرةً مضللة، إذ لا يمكن للإبادة الجماعية الثقافية إلا أن تعني البعد الثقافي للإبادة الجماعية، وهو شيء مكمل لهجوم الإبادة الجماعية، وبصفته مصطلحاً للقمع الثقافي والاجتماعي غير المرتبط بالإبادة الجماعية، يبدو مصطلح إبادة عرقية مضللاً بما أن اللاحقة إبادة تدل على محاولة لقتل الثقافة، والقمع لا يتضمن دائماً نوايا جذرية كهذه، ولا يزال يحمل نتيجة التدمير الناجح.

من أجل هذه الأسباب كلها يتعين علينا أن نناقش فائدة تعبير الإبادة العرقية كما يصيغ شتاين الأمر: «فإن صلتها القريبة بمفهوم الإبادة الجماعية والتضخيم المتنوع بشكل ما، والمربك لمعناه من دون إشارة مناسبة لصفاته المشتقة من اتفاقية الإبادة الجماعية عام 1948م، أو من كتاب لمكن، تميل إلى إرجاعه لمظهره السطحي لكلا الغرضين التحليلي والوصفي»¹¹، ومن الأفضل الإشارة بالقمع الثقافي للنفي المسبق للإبادة الجماعية الثقافية، وبالبعد الثقافي للإبادة الجماعية للقمع الذي يكون جزءاً من عملية إبادة جماعية أوسع، وتدمير المجموعات غير المتعمد للحالات التي يتم فيها تدمير المجموعات بوساطة مرضٍ أو مجاعةٍ غير مقصودة أصلاً.

الإبادة الجماعية حسب الجنس

أُدخِلَت كلمات عدة متبوعة بمفردة إبادة في السنوات الأخيرة، يرى منشئوها وأنصارها أن صياغتها الجديدة متميزة عن الإبادة الجماعية، فثمة مصطلح يعرض المعضلات التصورية الأوسع وهو الإبادة حسب الجنس، الذي تداولته ماري آن وارن Marry Anne Warren التي تضعُ مماثلةً بين مفهوم الإبادة الجماعية وما أدعوه الإبادة حسب الجنس، إذ يعرف قاموس أوكسفورد الأميركي الإبادة الجماعية بأنها الإفناء المتعمد لعرقٍ من الناس. ومن خلال المماثلة ستكون إبادة الجنس بذلك الإفناء المتعمد للأشخاص ذوي جنس معينٍ أو من حيث الذكورة والأنوثة، وقد استُخدِمت مصطلحات أخرى مثل الإبادة الجماعية للنساء، أو الإبادة الجماعية للإناث، للإشارة إلى القتل غير الشرعي للفتيات والنساء، لكن مصطلح إبادة حسب الجنس مصطلح حيادي، بمعنى أن الضحايا قد يكونون ذكورًا أو إناثًا، وهناك حاجة إلى مصطلح حيادي كهذا بالنسبة إلى الجنس؛ لأن القتل التمييزي حسب الجنس باطل تمامًا حين يكون الضحايا ذكورًا، كما يدعو المصطلح أيضًا للانتباه إلى واقع أنه غالبًا ما يكون لأدوار الجنس عواقب قاتلة، وأن هذه العواقب تكون ذات صلة مهمة ومماثلة مع العواقب القاتلة للتحامل العرقي والديني والطبقي»¹².

وعند التناظر مع الإبادة الجماعية ستكون الإبادة الجماعية حسب الجنس تدميرًا متعمدًا، رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون إبادةً بدنية لمجموعة من الناس ذوي جنس معين، وإذا كانت وارن قد خاضت أكثر في دراسات الإبادة الجماعية من القاموس، فربما أدركت أن العديد يعدّون تدمير أي نوع

من المجموعات تحت مبدأ الإبادة الجماعية، وناقشت الحاجة إلى مصطلح الإبادة العرقية للإشارة إلى تدمير الأهداف العرقية بصورة مميزة، كذلك قد نجد مصطلح الإبادة الجماعية حسب الجنس سطحيًا.

تكمّن المشكلة الأكبر في أن بضعة أحداث تسلسلية تمت فيها إبادة مجموعة من الناس بصورة أساسية بسبب جنسهم، وكما يشير آدم جونز «تركز وارن على الإبادة الجماعية للأطفال الإناث، والسحرة في أوروبا الوسطى، وحرق الأرامل في الهند، وتشويه الإناث، وحرمان النساء حق الإنجاب، والإيديولوجيات الكارهة للنساء واختيار جنس الأطفال»¹³، وفي حال أن هذه كلها أشكال عنف وتمييز منتشرة ضد النساء والفتيات إلا أنها لا تصل إلى محاولة تدمير النساء أو الأطفال الإناث بصفتهن فئة من الشعب، بل على العكس، فكلها أشكال من القمع المصمم لتعزيز مكان معين للنساء في ثقافات معينة.

توسع جونز Jones بمفهوم الإبادة الجماعية يفوص بنا إلى الأعماق، مشيرًا إلى أن مصطلح الإبادة الجماعية حسب الجنس وللأغراض كلها محدود في تحليل وارن المتعلق بالإبادة الجماعية للجنس والمعادية للإناث، ويعيد تعريف المصطلح بأنه «قتل جماعي حسب تحديد الجنس»¹⁴، وكان هدفه الأساسي توسيع التحليل ليصل إلى قتل الرجال بما أن «الرجال غير المقاتلين كانوا ولا يزالون أهدافًا متكررة للقتل الجماعي ومذابح الإبادات الجماعية، بالإضافة إلى مُقيمي الوحشيات والاعتداءات الأخف وطأة»¹⁵، ويوثق جونز حالات عدة دُبح فيها الرجال -في سريري نيتشا عام 1995م- حيث قتلت القوات الصربية رجالًا غير مسلحين بأعمار المقاتلين، بينما طردت النساء والأطفال وكبار السن من الرجال في الحافلات إلى الحماية النسبية لأرض الحكومة البوسنية،

حيث تعد أمثلة كهذه عوامل تعديلية لمفهوم العنف وفق الجنس بصورة رئيسة ضد النساء، لكن لا تبلغ بالفعل حالات جونز قدر التدمير المستهدف للرجال بصورة عامة أكثر من حالات وارن بخصوص النساء، الذي سيكون لازمًا لعرض وجود الإبادة الجماعية حسب الجنس.

«القضية الرئيسة للتدمير حسب الجنس واحدة لم يشدد عليها أي من المعلقين كمحاولة النازيين تدمير التجمعات السكانية المثلية في ألمانيا»¹⁶، فالمجموعات ذات التوجهات الجنسية كالذكور الشواذ مستهدفة أكثر للإبادة الجماعية أكثر من النساء أو الرجال إذا جاز التعبير، حتى إنه من غير المحتمل أكثر بالنسبة إلى القادة الكارهين للنساء أن يدمروا الصنف الاجتماعي للنساء في المجتمع الذي يحكمونه، وحتى أكثر المؤيدين للمساواة بين الجنسين عنفًا وتعصبًا - حركة جمعية التخلص من الرجال (SCUM حثالة) المشهورة التي لم تستمر طويلًا - من المستبعد أن يكون لهم أي تخطيط خطير لتدمير الرجال عامة حتى في مكان معين، وعلى الأغلب فإن التخلص من الناس ذوي التوجهات الجنسية التي تعد أقلية أكثر عرضة لأنه يعد مرغوبًا وملائمًا.

أنصار مفهوم الإبادة الجماعية حسب الجنس يتحدثون عن أشكال العنف التي تختلف عن تلك التي يشير إليها تناظر الإبادة الجماعية، ومنطقيًا تلفت وارن الانتباه إلى العنف واسع الانتشار ضد النساء، لكن ذلك العنف ليس قابلاً للمقارنة مع الإبادة الجماعية، ويلفت جونز الانتباه لتجنيس حالة الضحايا في الإبادة الجماعية، ولاسيما في نزعة القوى المسلحة لاستهداف الرجال المدنيين، لكن ذلك بعد واحد لعملية إبادة جماعية أوسع، فتجنيس الإبادة الجماعية (أي أن يكون النساء والرجال مستهدفين بطرق معينة تتعلق بأدوارهم

الاجتماعية حسب جنسهم وأعمارهم.... إلخ) رؤية مهمة. وخلال هذا العنف لا ينوي المجرمون عادةً تدمير المجموعات وفقاً للجنس، بل المجموعات العرقية والقومية وغيرها التي حُدِّدت على أنها العدو، ففي سربيرينيتشا قُتل الرجال لأنهم كانوا ذكوراً مسلمين. ومقاتلين محتملين من أجل القضية البوسنية ومقاومين لتدمير مجتمعاتهم. وفي راوندا قام قوميو قبيلة الهوتو باغتصاب النساء. واستعبادهن ليس لأنهن نساء، بل لأنهن من قبائل التوتسي؛ لذا يبدو أكثر فائدة أن نفهم هذه الأشكال من العنف ضد أحد الجنسين من ناحية البُعد المتعلق بالجنس للإبادة الجماعية، بدلاً من النظر إليها على أنها ظاهرة منفصلة تدعى الإبادة الجماعية. ودحض هذا الإكثار التصوري هو جدال جونز من أجل إعادة إحياء عبارة «الإبادة الجماعية للنساء gynocide لعملية قتل النساء، وإدخال تغييرٍ جديدٍ أيضاً هو الإبادة الجماعية للرجال androcide لعملية قتل الرجال»¹⁷، وعند هذه النقطة ينبغي أن يتوقف الجنون الاصطلاحي العام، فاستخدام مصطلحات منفصلة من أجل قتل الرجال والنساء يقلل من معاناة الضحية، وبالتأكيد ليس المقصود من يُقتل، بل الحقيقة أن الناس العزل يتم إيذاؤهم بسبب كيفية النظر إليهم على أنهم أفراد ذوي أجناس: من أجل تدمير وجودهم الاجتماعي بصفاتهم جزءاً من المجتمع.

الإبادة الجماعية السياسية

رغم أن الإبادة الجماعية حسب الجنس مصطلح أحدث للإبادة، إلا أن المشكلات التي تسببها تنطبق أيضاً على مفاهيم أكثر ثباتاً، لقد كانت الجدالات بشأن قتل المجموعات السياسية مركزية منذ زمنٍ طويلٍ حول الإبادة

الجماعية. فقد رأى لِمَكن «أن تدمير المؤسسات السياسية للمجموعة جزء من الإبادة الجماعية، لكن في عملية صياغة الاتفاقية كان تضمين المجموعات السياسية أكثر القضايا إثارة للجدل»¹⁸، حيث قام المندوبون السوفييت وبصورة غير مفاجئة -نظرًا إلى اضطهادات ستالين- بالمجادلة بشدة ضدها، وقاد استثناء المجموعات السياسية إلى انتقاد صارم لـ «نقطة الاتفاقية العمياء»¹⁹، وجادل العديد من الباحثين من أجل إدراجها في تعريف موسع.

يبدو -في ظاهر الأمر- أن هناك اختلافات مهمة بين المجموعات السياسية والمجموعات الإثنية والقومية والعرقية والدينية التي تحميها الاتفاقية، وتُنسب العضوية في معظم هذه الأصناف غالبًا إلى الأعضاء الأفراد فيها، لكن تلك المتعلقة بالمجموعات السياسية اختيارية: أي يختار الناس أن ينضموا إليها. والهيئات الجماعية السياسية هي اتحادات بصورة عامة، بينما يدعو فين المجموعات الاجتماعية الأساسية -بما فيها الطبقات الاجتماعية بالإضافة إلى أولئك المحميين بواسطة الاتفاقية بشكل محتمل على الأقل- بالمجتمعات، فالمجموعات السياسية كالأحزاب «هي منظمات قوة مكثفة تقوم بحشد القوى بالتحديد كي تدخل في النزاع السياسي، بينما يعتمد ترابط معظم أنواع المجموعات الاجتماعية على القوة الممتدة في الحياة الاجتماعية والثقافية»²⁰، علاوة على ذلك فالاتحادات السياسية كالأحزاب ومجموعات الضغط والحركات الاجتماعية غالبًا ما تفهم نفسها على أنها تمثل مجموعات اجتماعية، وبهذا تكون لها ميزة ودور يختلفان عن المجموعات التي تدعي أنها تمثلها، وقف لِمَكن بقوة ضد ضم المجموعات السياسية «بناءً على أنها لا تمتلك الاستمرارية والسمات الخاصة بالمجموعات الأخرى»²¹.

لا يمكن أن ننظر إلى هذه التمييزات ونقول إنها متزمتة، ففي حين أن المجتمعات الطبقية والعرقية ولاسيما الدينية تمتلك في الغالب ميزات ترابطية، إذ تحاول الهيئات السياسية تطوير ميزات مشتركة، وفي أغلب الأحيان تصبح الأحزاب والحركات مجتمعاتٍ تتشارك أساليب الحياة، وتعرّز الخيار السياسي بأنواع الروابط المشتركة، وغالبًا ما يصبح الشركاء والعائلات الممتدة والأصدقاء الأعضاء في حزبٍ ما جزءًا من عائلة ممتدة أو مجتمع متجذرٍ بعمق في العلاقات الاجتماعية مثل علاقات الطبقات والقومية والدين، ومن وجهة نظر النظرية العامة للإبادة الجماعية فإن هذه الاختلافات ليس بإمكانها أن تكون ذات أهمية رئيسة، فلو أن مجموعة سياسية استُهدِفت بالتدمير بطريقة أنواعٍ أخرى من المجموعات، فسيكون ذلك بالتأكيد إبادة جماعية.

الاختلافات في سمات الاتحادات السياسية ترفع أهمية القضايا الثانوية، وبما أن الإبادة الجماعية تتطور من النزاعين السياسي والعسكري وليس من كراهية بسيطة أو ضعيفة ضد مجموعة معينة، فإن النخبة والناشطين السياسيين سيشكلون الأهداف الأولى للإبادة الجماعية. فقد دمر النازيون المنظمات السياسية المعارضة مثل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية ونقابات التجارة، متخلصين منها بصفاتها منظمات، وسجنوا وقتلوا ناشطيها قبل أن يستبعدوا المجتمع اليهودي في ألمانيا، وفي احتلالهم لبولندا قام النازيون أولاً باستهداف طبقة الموظفين البولندية، ولا سيما طبقة الضباط في الجيش، وفي غزوهم للاتحاد السوفييتي استهدفوا الشيوعيين إضافة إلى سجناء الحرب واليهود، وفي الإبادة الجماعية في راوندافُتْل قوميو الهوتو

السياسيين المعارضين قبل الهجوم الجماعي على تجمعات التوتسي السكانية، وفي البوسنة أقصى القوميون الصربيون الناشطين السياسيين من الأحزاب القومية البوسنية المسلمة والكرواتية بوصفها خطوة أولى قبل التخلص من التجمعات السكانية الكرواتية والمسلمة.

ومع ذلك فنحن لا نصف أيًا من أحداث الإبادة الجماعية هذه بصورة رئيسة على أنها عمليات قتل للمجموعات السياسية، مع أن أعضاء الحزب والضباط الرسميون والأعضاء غير المسلحين من القوات المسلحة يمكن أن يصبحوا أهدافًا، لأنهم قادة لتجمعات سكانية أكبر، كما يشير زيغمونت بومان Zygmunt Bauman فإنهم عادةً مستهدفون بصفتهن منظمين محتملين للمقاومة:

«تعد النخبة التقليدية للمجتمع المدان من بين مصادر المقاومة التي يجب تدميرها لجعل العنف مؤثرًا؛ أي المصادر التي يكون تدميرها جدليًا، وهي المفزى المركزي للإبادة الجماعية ومقياس تأثيرها في نهاية المطاف، والأشد أهمية إلى حد بعيد، والتأثير الأكثر إبداعًا للإبادة الجماعية هو قطع رأس العدو، فمن المأمول أن تخسر المجموعة المستهدفة حالما يتم حرمانها قيادتها ومراكز سلطتها وتربطها وقدرتها على تنفيذ هويتها الخاصة بها، وإمكاناتها الدفاعية، وسينهار الهيكل الداخلي للمجموعة متسببًا بنشرها إلى مجموعة من الأفراد الذين يصبح عندئذ من الممكن اختيارهم واحدًا تلو الآخر، وضمهم في هيكل جديد يديره المنتصر، أو إعادة تجميعه بالقوة إلى فئة خاضعة ومعزولة يحكمها ويضبطها مديرو النظام الجديد مباشرة»²².

نلاحظ أن بومان ينظر باستحقاقٍ إلى القضية على أنها تخص نخبة المجتمع بصورة عامة بدلاً من أن تكون عن قيادتها السياسية.

ومن حينٍ لآخر «كان تدمير المجتمع السياسي مقصوداً ليخدم جانباً مُحدّداً لمسلسل الذبح برمته، والأمثلة الرئيسة هي تدمير اليسار الإسباني، وحركات الطبقة العاملة من قبل ثائري الجيش الإسباني بين عامي 1936م و1939م ونظام فرانكو الذي أتى تالياً»²³. والقتل الجماعي للشيوعيين من جانب الجيش الإندونيسي في عام 1965م الذي تم فيه «تدمير حزبٍ ومن كانوا مرتبطين به»²⁴، وُصِفَ الحدث الأخير بأنه إبادة جماعية سياسية كان المستهدف الرئيس فيها مجموعة سياسية، و«استُخدِمَ هذا المصطلح من قبل مؤلفين مثل باربرا هارف وتيد غور، واقتبسه مان»²⁵، إلا أننا قد نسأل إن كان ينبغي أن تُعرَّف الإبادة الجماعية السياسية على نحو مختلف من الإبادة الجماعية، فعمليات الإبادة الجماعية السياسية المتمرسية التي يكون الحزب والمجتمع السياسيان المحيطان بها هي الأهداف الأساسية لسياسة التدمير، ليست مختلفة بصورةٍ نوعية عن عمليات الإبادة الجماعية الأخرى، في حين تكون النخب السياسية وغيرها مستهدفة بصورةٍ شائعة في الإبادة الجماعية، ولذلك يبدو من الأفضل أن نرى الإبادة الجماعية السياسية على أنها نوع من الإبادة الجماعية، والاستهداف السياسي على أنه بعد عام للإبادة الجماعية. حيث يكون الأعداء السياسيون مستهدفين أيضاً أو بصفتهم العناصر القائدة للأعداء من أعراق أو طبقات أو مجتمعات أخرى.

الإبادة الجماعية التطبيقية

يعدُّ استهداف الطبقات الاجتماعية من أجل التدمير أمرًا غير مألوف، فإذا كان التاريخ كما اقترح كارل ماركس وفريدريك إنجلز تاريخ «نزاع الطبقات»²⁶ فإن الطبقات الاجتماعية لا تدمر بعضها بعضًا، ففي تاريخ الحضارات المعقدة الطويل غالبًا ما شرّدت بعض المجموعات بعضها الآخر بصورة عنيفة من خلال الحرب والغزو، وقامت بذبح أعدائها قبل الاستقرار واستيعاب بقاياها والمجتمعات التي تحكمت بها في إمبراطورياتها الخاصة، وخلافًا لذلك غالبًا ما صعدت المجموعات الحاكمة حديثًا تدريجيًا من خلال صنع أشكال جديدة من الثروة والنفوذ فيما يدعوه الماركسيون الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. حيث أزاح الرأسماليون تدريجيًا النفوذ التقليدي لأصحاب الأراضي الإقطاعيين ودمجهم بصورة عامة على أنهم طبقة النبلاء في نظام نفوذ مبني على الرأسمالية. لم ترتكب الطبقات الحاكمة الجديدة إبادة جماعية ضد الطبقات الحاكمة القديمة، لكنها استوعبت أشكال نفوذها ومنزلتها وثروتها من خلال شراء الحقوق والاندماج والتزاوج بين الأسر بالإضافة إلى الإكراه.

ونادرًا ما سعت الطبقات الحاكمة لتدمير الطبقات الاجتماعية الخاضعة، فقد احتاج الحكام إلى عبيد وفلاحين للعمل في الأرض، ولاحقًا إلى عمال صناعيين، فبينما كان بإمكانهم هزيمة الثورات المتنوعة ضدهم وعلى نحو دموي أحيانًا، إلا أنهم احتاجوا إلى إعادة إنتاج أساليب حياة تلك المجموعات بناءً على العمل، ومن أجل إعادة إنتاج ثروتهم الخاصة بهم،

شدد ماركس -وذلك صحيح- على «التخلص من طبقة الفلاحين الإنكليز في عملية التحول إلى الرأسمالية»²⁷، تفككت مجتمعات الفلاحين وأساليب حياتهم على نحو هجمي من خلال المعاناة الكبيرة من سلب الأراضي التي كانوا يقتاتون منها، وقد أسهم عنصر التدمير العنيف هذا في تفكيك مجتمعات الفلاحين، وقلل من إمكانية تطور علاقات الطبقات، ولكن هذا لا يبدو أمرًا شائعًا، ربما تكون عبودية المزارع الحديثة استثناءً آخر. فهي لم تعتمد على التدمير الجزئي لمجتمعات العبيد الإفريقيين الأصليين وحسب، بل خلقت أيضًا -في بعض المناطق- تجمع عبيد كان بحاجة إلى تعزيز وجوده بصورة متكررة عن طريق استيراد عبيد جدد لاستبدال أولئك الذين دُمِرت حياتهم.

إذا افترضت حركات الطبقات الخاضعة شكل الإبادة الجماعية فإن الاستثناءات موجودة حيثما تكون أشد أشكال الاستغلال مثل عبودية المزارع، إذ «تم تفريق الذين تم استغلالهم عن مجتمع الحاكمين»²⁸ في حركات ثورات الطبقات العاملة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فانتشر العنف بصورة رئيسية من أجل هزيمة قوة الدولة المنظمة للطبقة الحاكمة، ورغم أن الحركات كانت تهدف إلى إسقاط قوة مجموعة الطبقات المالكة، فقد كان العنف في أغلب الأحيان نتيجة انفجار الغضب. أو الطفح الشعبي بوساطة المحاربين المحليين بدلًا من الحملات المدروسة التي قام بها القادة الثوريون، واستلزمت الأفكار الاشتراكية الجذرية لإنهاء مجتمع الطبقات حلّ المجموعات الاجتماعية من خلال عملٍ تحويلي. اعتقد ماركس أن استيلاء العمال على السلطة سيقود إلى تفكيكٍ متتالٍ للطبقات جميعها، وستنتهي الطبقة العاملة

أيضًا. مقدمةً بذلك التحرير لأفراد الطبقات جميعها، بينما يكون من الممكن معنويًا أن نعود إلى قراءة مخططات التغييرات الاجتماعية الجذرية بمعنى شبيه بالإبادة الجماعية، لم يقصدها ولم يمارسها اشتراكيو مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى بهذه الطريقة.

لم تقم مشروعات تدمير الطبقات الاجتماعية بمعنى مشابه لتدمير المجموعات العرقية والقومية، والمتعلقة بالسلالة والدينية التي حددتها الاتفاقية على أنها إبادة جماعية سوى بمرافقة صعود الأحزاب، والدول الدكتاتورية الستالينية، فعندهم أصبح التعريف الماركسي للعدو الطبقي السياسي برنامجًا لتدمير الطبقات من خلال التهريب والقتل، وتعلمنا حالة طبقة الفلاحين عن ذلك، إذ لطالما ازدري ماركس الفلاحين بصفتهم طبقة. مؤمنًا أن أسلوب حياتهم عقبة لتطوير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، ومن هنا جاء اهتمامه بحالات التخلص العدوانية من طبقة الفلاحين في إنكلترا، واعتقد بأن الفلاحين بتعلقهم الفردي بالأرض كانوا غير قادرين على التصرف بطريقة اجتماعية جماعية، أو على تنظيم الإنتاج، وأن طريقة حياتهم كانت بحاجة إلى التغيير، وباتباع هذه المقاربة رأى القادة الروس البلشفيون الشيوعيون أن زرع فكرة ملكية أرض الفلاح الفرد -إحدى أهم نتائج ثورة عام 1917م- تشكل عائقًا في طريق خلق الزراعة الحديثة في مجتمع اشتراكي صناعي، رغم أن البلشفيين أيدوا التحويل الاتفاقي للزراعة، وكان الحكام المركزيون في المجتمعات الزراعية لا يتوانون عن استخدام القوة لإخضاع الفلاحين. فقد نشروا الذعر مسبقًا في الحرب الأهلية (1919م-1921م) لاستخراج المواد الغذائية لإطعام المدن.

بيد أن التدمير المرتبط بالإبادة الجماعية لطبقة الفلاحين بقي غير متصور إلى أن حوّل ستالين دولة الأحزاب إلى دكتاتورية إرهابية شخصية، فكك النظام فيها قوة الفلاحين بشكل أساسي، ولتدمير أساليب حياة الفلاحين القائمة في عام 1929م أعلن ستالين جماعة الكولاك (مصطلح أشار تاريخيًا إلى الفلاحين الأكثر ثراءً) بصفتهم عدو النظام، دافعًا بألة دولة الأحزاب مجددًا إلى حالة الحرب الأهلية، حيث أطلق في عام 1930م هجومًا عسكريًا، فدُمّر الفلاحون بصفتهم طبقة عن طريق عمليات الترحيل والقتل الجماعي، والتجوع لهؤلاء المدعوين بالكولاك - طُبّق المصطلح على نحو غير محكم على الخصوم - وتم إعدامها من أجل التنظيم الجماعي بعد تحطيم قدرتها على المقاومة، إضافة إلى ذلك صُدّر ستالين الغذاء من المناطق الزراعية الرئيسة جامعا هزيمة الفلاحين مع «مجاعة الترويع المخيفة التي صنعتها الدولة في عامي 1932م-1933م»²⁹ حيث بلغ عدد ضحايا المجاعة عشرة ملايين فلاح، وتم تكرار هذا النوع من الحملات بواسطة نظام ماو في الصين في القفزة العظيمة إلى الطليعة بين عامي 1959م-1961م بأكثر من ثلاثين مليون وفاة³⁰، كانت طريقة حياة المزارعين التقليدية أيضًا هدفًا لحزب الخمير الحمر [Khmer Rouge] في كمبوديا في الأعوام بين 1975-1979م³¹.

اخترع مان مصطلح الإبادة الجماعية الطبقية من أجل هذا النوع من العمل الإجرامي، فهو الامتداد المنطقي لنطاق مصطلحات الإبادة، إذا كان «من الضروري استخدام مصطلح منفصل من أجل كل نوع من الهجوم على الجماعات»³²، من الواضح أن فكرة الطبقات الاجتماعية بصفتهم أعداء لتصفيتها بالترهيب والذبح هي تنوع متميز عن الاستهداف الأكثر شيوعًا

للمجموعات العرقية والقومية، لكنه ليس ظاهرة منفصلة على الإطلاق، وُجِّعت عمليات الإبادة الجماعية الطبقية المعادية لطبقة الفلاحين مع حملات إجراميةٍ مشابهةٍ ضد المجموعات الاجتماعية الأخرى، وأُلحقت الأخيرة بها - الطبقات الأخرى والمجموعات العرقية والقومية. لم تكن مجاعة الترويع الخاصة بستالين وسيلةً لتحطيم طبقة الفلاحين من خلال تركيزها في أوكرانيا وحسب، بل كان هدفها الثانوي الهوية الأوكرانية القومية. وكانت حملة ماو المعادية للفلاحين متطرفة بصورةٍ خاصة في التبت، حيث صاحبها قمع الهوية القومية. وأتبعها بالثورة الثقافية الموجهة ضد الطبقة المتعلمة المدنية، وكانت سياسات بول بوت المعادية للفلاحين جزءاً من إبادةٍ جماعيةٍ شاملةٍ لأنواع المجموعات الاجتماعية كلها، بما فيها الأقليات العرقية والقومية التشام والفيتناميين والطبقات الأخرى كالطبقة المتوسطة المدنية والدينية.

كان عنف ستالين وماو شاملاً تماماً لدرجة تجعل من السهل افتراض هذه الأنظمة «دكتاتورية»³³ و«إرهابية»³⁴، تقوم فين التي تجادل بأنه لا بد لأهداف الإبادة الجماعية أن تكون مجموعات حقيقية، بتقديم نموذج هجوم ستالين على المخربين الذين زُعم أنهم اعترضوا طريق سياسات الحزب الحاكم مثلاً للحملات ضد المجموعات المختلفة، وتجادل بأن «مهاجمة فئة لا مجموعة تُعد ظاهرة إرهابٍ أكثر منها إبادة جماعية»³⁵، تظهر هذه الحالة العكس: إذ تحت ذريعة مهاجمة مجموعات المخربين الوهمية. ومجموعات معرفةٍ بطريقةٍ زائفة علمياً مثل الكولاك تمت مهاجمة مجموعات حقيقية من الضباط والمفكرين والعمال والفلاحين، فأنظمة ستالين استبدادية، وتحتوي على إرهاب عام ضد أفراد المجتمع. لكن مجموعات معينة كطبقات أو قوميات، كانت مستهدفةً أيضاً بصفتها أعداء من نوع خاص لتدميرها بمعنى قريب من الإبادة الجماعية.

ولأن الإبادة الجماعية عملية سياسية، فإن طبيعة مركز المجرم وثيقة الصلة دائماً بفهمها، فقد كانت عمليات الإبادة الجماعية التي قامت بها الأنظمة الستالينية مميزة في تأكيدها الإبادة الجماعية الطبقية، وتكون عمليات الإبادة الجماعية الاستبدادية عامة مميزة في نزعتها لمضاعفة عدد الأعداء (مثال آخر هو النطاق الواسع لأهداف الإبادة الجماعية النازية). ومع ذلك فإن المزايا الاعتيادية للإبادة الجماعية هي قهرية بدرجة أكبر، في النهاية ليس من المهم أي نوع من المجموعات المدنية الاجتماعية هي المستهدفة. أينما حاولت التنظيمات القوية المسلحة تدمير أي مجموعة مماثلة، فإن ابتعاداً شديداً عن السياسة العادية والحياة الاجتماعية سيقرب حصوله. وبالضبط، إن الكيفية التي يكون بها مرتكبو الإبادة الجماعية المفاهيم حول المجموعات التي يهاجمونها، أمر أقل أهمية من حقيقة أنهم قادرون على تعريف المجموعات الاجتماعية بصفاتها أعداء، فالخيال متأصل في الإبادة الجماعية، وفور شروع نظام أو حركة بتدمير مجموعة فإنه من المرجح استهداف أخرى، يجب ألا نعدّ مرتكبي عمليات الإبادة ممثلين عقلايين ومتناسقي التفكير، فمهما كان الجوهر العقلاني الزائف لمشروعاتهم الذي يجعلهم يركزون على مجموعات معينة بصفاتها العدو، فإن ممارسة التدمير لها دينامياتها الخاصة بها، التي تقود غالباً إلى التغيير في الاستهداف والتعريف والأساليب، الوجه الآخر من العقلانية الظاهرة للعنف المستهدف هو العشوائية التي تشكل تجربة الضحايا.

يوجد سبب آخر لكون الإبادة الجماعية الطبقية منفصلة عن الإبادة الجماعية، وهو أن الطبقة مثل الجنس والسياسة، بعد من أبعاد الإبادة الجماعية بشكل عام، ففي معظم عمليات الإبادة الجماعية يكون العدو الأساسي الذي

يجب تدميره مجموعة عرقية أو قومية، وعندها ستكتسب ممارسة الإبادة الجماعية منظور الطبقة لا محالة، «وفي بعض الحالات كما في راوندا تُفهم المجموعات التي تكون موسومة على أنها عرقية من الخارج، محليًا على أنها طبقات»³⁶، يهاجم مرتكبو عمليات الإبادة الطبقات بصورة متباينة، فالثروة لثرائها - غالبًا ما يكون المرتكبون لصوفاً - وأصحاب المكانة الاجتماعية العالية من أجل أدوارهم الرمزية في المجموعة الضحية، والمتقنون من أجل قدرتهم على التعبير بوضوح عن اهتمامات وقيم المجموعة، وغالبًا ما دخلت الطبقة إلى عملية الإبادة الجماعية في تخيير الناس بين أن يعملوا أو أن يقتلوا، ولذلك لا وجود للإبادة الجماعية الطباقية في مفهوم الإبادة الجماعية المستهدفة للطبقة، إذ يوجد بُعد طبقي عام للإبادة الجماعية يكون مشتركاً بين الطبقات كلها.

الإبادة الجماعية المدنية

إبادة أخرى تشغل بال الباحثين بصورة متزايدة رغم أنها لا تجد طريقاً إلى جدول مان، وهي الإبادة الجماعية المدنية، فقد كانت «المراكز المدنية وهي مراكز قوة محصنة في الأصل محورية في الصراع، وقد استهدفت الحرب الحديثة العواصم والمدن الصناعية بالقنابل والصواريخ النووية»³⁷، وفي صراعات معينة أصبحت مناطق أخرى من المدينة مركزية، إذ أضحت التعددية وتعدد الأعراق والعالمية هدفاً للعنف، ويجادل مارتن كوارد Martin Coward بأنه يمكن القول إنه «التباين»³⁸، الصفة المعروفة للمدينة، فإن تدمير الحياة المدنية هو تدمير لذلك التباين، ويسلط الضوء على تدمير المباني والنسيج

المدني بصفته عناصر للمدنية، ولكن يجب النظر إلى هذا الأمر، إلى جانب تدمير التعداد السكاني والثقافة المدنية الجماعية، فمن الممكن ملاحظة آثار مكافحة المدنية الجلية في حملات القوميين الصرب ضد سربايفو، ومراكز مدنية عالمية أخرى في البوسنة والهرسك زمن الهجمات النازية على التدهور الفكري والفني، والهجمات الستالينية على الثقافة البرجوازية، ومكافحة المدنية الماوية (إجبار المفكرين على العودة إلى العمالة اليدوية في البلاد)، مُوجدة تعبيرها الأكثر تطرفاً في إخلاء الخمير الحمر لمدنية فنوم بينه في 1975م، يحدد القوميون موقع قلب أمتهم في الأراضي الريفية التقليدية، ويحشدون قوة أكبر في الريف والمدن الصغيرة، ويهاجمون المقاومة المدنية في المدن.

ويمكن الجدال بأن الإبادة الجماعية المدنية هي عنف مميز مضاد للمدنية، ومع ذلك فإن مكافحة المدنية تتضافر مع أبعاد أخرى من الإبادة الجماعية، فهي تمتلك عنصراً طبقياً وثقافياً قوياً يترافق مع هجوم على النخب السياسية المدنية، واستهداف عرقي قومي تقليدي، إنها تمثل النزعة تجاه تضاعف الأعداء المجتمعين بما أن مكافحة العالمية هي الوجه الآخر من القومية الحصرية التي تستهدف المجموعات العرقية المعادية، وبدرجة أقل من الإبادة الجماعية السياسية والإبادة الجماعية الطبقية تمثل الإبادة الجماعية المدنية مجموعة من العمليات السياسية التي يمكن تمييزها بوضوح عن الأشكال العرقية القومية الاعتيادية المستهدفة التي تخص الإبادة الجماعية، ونادراً ما تُستهدف المجتمعات المدنية بصورة منفصلة عن الأنواع الأخرى من الاستهداف، ولذلك فإن أفضل صورة يمكن من خلالها فهم الإبادة الجماعية المدنية هي أنها البعد المكافح للمدنية من الإبادة الجماعية.

الإبادة الجماعية الذاتية

يمكننا أن نتابع مدى أوسع من مفهومات الإبادة الجماعية، ولكن يحيط بالنقاش خطر التكرار، سأذكر مصطلحًا واحدًا آخر فقط هو الفكرة الملفتة، الإبادة الجماعية الذاتية التي تطبق من حيث المبدأ على الحالة الكمبودية، فغرابية المصطلح تكمن في أنه يقترح التدمير الذاتي، في حين أن الأفراد يهدرون أرواحهم بأنفسهم أحيانًا، الانتحار الجماعي أكثر ندرة، ولم يذكر أحد أنه قد حصل في أي إبادة جماعية بما في ذلك كمبوديا.

لقد عُرِّفت الإبادة الجماعية الذاتية بدلًا من «القتل الجماعي لأفراد من المجموعة التي ينتمي إليها مرتكبو جريمة الإبادة أنفسهم»³⁹، اشتُتَّت الفكرة من افتراض وثيقة الأمم المتحدة بأن الأهداف في الإبادة الجماعية يجب أن تكون عرقية أو قومية، أو تتعلق بالسلالة أو دينية، وهي توسع هذا الفهم لافتراض أن عضوية مجموعة كهذه تعرّف المجرمين أيضًا، وبهذا التعريف يمكن استخلاص أن القتل من قبل أعضاء من المجموعة العرقية نفسها لا يمكن أن يكون إبادة جماعية، ويجادل شاباس: «إن خلط القتل الجماعي لأعضاء المجموعة نفسها التي ينتمي إليها المجرمون مع الإبادة الجماعية متعارض مع أهداف الوثيقة، والمتمثلة في حماية الأقليات القومية من الجرائم المبنية على الكراهية العرقية»⁴⁰، باتباع هذا المنطق العرقي أستطيع القول إن حالة مثل كمبوديا تشكل إبادة جماعية يجب النظر إليها على أنها إبادة جماعية ذاتية، فقد تم «تداول المصطلح على الأغلب من قبل مقرر لجنة الأمم المتحدة»⁴¹، محاولًا زج الحالة الكمبودية في تعريفٍ بدا أنه لم يسمح بها.

الفكرة غير تنويرية اجتماعيًا: لأن حملة القتل تُنشئ بالضرورة انقسامًا عميقًا بين القاتل والمقتول. والذي قد يُفترض أنه سيتجاوز أي هوية اعتيادية سابقة، تعرضت الخمير الحمر لاستهداف من عرقيات عدة، ولكنها لم تستهدفها بسبب عرقيتها، ومن ثم فإن ما توضحه فكرة الإبادة الجماعية الذاتية هو عدم الملاءمة المعترف به بشكل واسع لتقييد الوثيقة للمجموعة التي تتم حمايتها، يجلبنا انعكاس أوسع على طبيعة الإرهاب الكمبودي بشكل متساو ضد هذا الفشل. أظهر بين كييرنان Ben Kiernan أن «جزءًا من حملة الخمير الحمر تدمير أقلية التشام، وكان إبادة جماعية وفق مصطلحات الاتفاقية»⁴² يبدو من العقلاني النظر إلى الحملة ضد الأقلية الفيتنامية من المنظور نفسه، وهكذا نكون قد تركنا مع الحجة نفسها بأن بعضًا من عنف الخمير الحمر المضاد للمجموعات كان إبادة جماعية. حتى وإن لم يكن من الممكن تجنب هذا التمييز قانونيًا «كما يجادل شاباس»⁴³ فهو هراء من الناحية الاجتماعية.

لقد جُهِز نظام بول بوت حملة شاملة من التدمير ضد المجموعات الاجتماعية كلها المعترف بها فرضيًا - عرقية قومية وطبقية ودينية - في المجتمع الكمبودي، ومن الغريب أن نصف هذه الحملة بالإبادة الجماعية بوقت أثرت فيه في أقليات عرقية أو قومية أو دينية، وبالإبادة الجماعية الذاتية عندما أثرت في مجموعات عرقية من الخمير، وبالجرائم ضد الإنسانية حين استهدفت التعداد السكان المدني المتكون من المثقف وطريقة حياة الفلاحين التقليدي، هذه المقاربة تشكل تشظيًا مفاهيميًا مصطنعًا للعنف المعادي للمجموعات والتي لديها كتاب معتادون. وإطار إيديولوجي وحيد، ومسار منحني مركب، ما نحتاجه هو المفاهيم والنظرية والتحليل التي تمكننا من فهم العملية المتممة لمثل هذه الأحداث.

الخلاصة

إن تكاثر مفاهيم الإبادة سبَّب كثيرًا من التشويش بقدر ما وُضِّح الفهم حول العنف ضد المجموعات المدنية الاجتماعية (لخصت الحجج في الجدول 6.1). منذ سبعين عامًا مضت على بداية النقاش اشتكى لِمَكن قائلًا إن: «العديد من الكتاب بدلًا من استخدام مصطلحات عامة يستخدمون المصطلحات الحالية المشيرة ضمنيًا إلى بعض الجوانب الوظيفية فقط من الفكرة الرئيسة العامة من الإبادة الجماعية، وهكذا، فإن مصطلحات الأئمنة والهنجرة والألطنة: على سبيل المثال استعملت للإشارة الضمنية إلى الفرض الذي تقوم به أمة قوية كألمانيا وهنغاريا وإيطاليا لنمطها القومي على المجموعة القومية التي تحكمها، رغم أن الباحثين الآن يصنفون الأحداث على أنها تطهير عرقي، أو إبادة جماعية عرقية، أو إبادة جماعية حسب جنس الأفراد، أو إبادة جماعية سياسية، أو إبادة جماعية مدنية بدلًا من النظر إلى محتواها الوطني المحدد، فمن الواضح أن شكوى لِمَكن حازت قوة جديدة يشار إليها من خلال هذه المفاهيم.

لا تزال خلاصة لِمَكن مناسبة إذ يقول: «هذه المصطلحات غير ملائمة أيضًا: لأنها لا توصل العناصر الشائعة إلى الفكرة العامة، فاحتج بأن المصطلحات التي كان ينتقدها تعالج النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أساسية تاركةً الناحية الحيوية؛ كالتسبب بالانحدار البدني وتدمير التجمع السكاني المعني»⁴⁴، يعكس المبالغون التصوريون هذا الخطأ بمطابقة الإبادة الجماعية مع التدمير البدني فقط، وفصل عمليات التدمير

الاجتماعي والثقافي، أو معالجة تدمير نوع واحد من المجموعات على أنه شكل مختلف عن أشكال التدمير الأخرى، ونحتاج الآن إلى أكثر من ذي قبل إلى إطار عمل نظري عام لفهم العنف الذي يستهدف التجمعات السكانية المدنية. لقد شرحت السبب وراء أن بعض الاقتراحات البديلة الأكثر بروزاً غير مقبولة، لذلك من الأفضل استخدام الإبادة الجماعية بصفاتها مفهوم الإطار الرئيس أو المفهوم الأساسي مع قبول أن معناه امتد من المعنى الضيق للجنس البشري بصفة أمة أو مجموعة عرقية لتغطية تدمير أي نمط من الشعوب أو المجموعات.

يتضمن هذا الكتاب نقداً للنزعات النظرية الحالية في دراسة الإبادة الجماعية، ونحن الآن مستعدون للانتقال إلى سؤال أصعب: كيف يمكن أن نفهم فكرة الإبادة الجماعية بصفاتها إطاراً عاماً لفهم العنف المستخدم ضد المجموعات المدنية بصورة اجتماعية؟ هذا ما سيكون موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب.

الجدول 6.1 تزايد المصلحات والحلول المتعلقة بها

المصطلح	المعنى 1	المعنى 2	الحل المقترح هنا
الإبادة الجماعية	تدمير المجموعة المستهدفة	القتل الجماعي المستهدف	مفهوم يوظف العنف المدمر الموجه ضد المجموعات السكانية (نسخة عن 1)
المحرقة	المحرقة: اسم أطلق على الإبادة الجماعية التي نفذها النازيون ضد اليهود	إبادة جماعية مجرمة بصورة استثنائية (بوور)	الإبادة الجماعية النازية اسم أفضل؛ لأن المفهوم العام ليس مفيداً

التطهير العرقي	النزوح القسري للمجموعات السكانية	مفهوم يُؤطر العنف ضد المجموعات (مان)	مصطلح تلميفي يعبر عن النزوح القسري الذي يعد أحد طرق الإبادة الجماعية: والأفضل للتعبير بـ «معينة عن: الطرد و الترحيل... إلخ
الإبادة الشعبية	مفهوم يؤطر كل أشكال القتل (روميل)		ليس مفهومًا مفيدًا: بحاجة إلى أن يميز الإبادة الجماعية عن أشكال القتل الإفرادي خلال عمليات القمع
الإبادة العرقية	بديل عن الإبادة الجماعية (يمكن)	التدمير الثقافي من دون البدني (الإبادة الجماعية الثقافية)	حل البديل الذي اقترحه لم يكن محله: (القمع الثقافي)، ولا يعد إبادة جماعية إلا إذا كان جزءًا من تدمير اجتماعي أعمق
الإبادة حسب الجنس	القتل الجماعي اعتمادًا على اختيار جنس الفرد المقتول		الاستهداف حسب الجنس ضمن عملية الإبادة الجماعية
الإبادة السياسية	قتل تجمع سكاني معرّف سياسيًا	قتل النخبة السياسية	الإبادة الجماعية لتجمع سكاني معرّف سياسيًا أو الاستهداف السياسي بصفته جزءًا من إبادة جماعية لتجمع سكاني معرّف قوميًا وعرقيًا

الإبادة الجماعية لمجموعة معروفة طبقياً		قتل تجمع سكاني معرف طبقياً	الإبادة الطبقية
البعد المعادي للمدينة من الإبادة الجماعية		تدمير مركز مدني جماعي	الإبادة المدينة
ليس مفهوماً مفيداً: يظهر السبب الجوهري للسياسة التدميرية أنه لا يصف ما يجري		تدمير مجموعة عرقية من قبل أناس ينتمون إلى العرق نفسه	الإبادة الذاتية

■ ■ ■ ■ ■

القسم الثاني

القصدية والبنية في الإبادة الجماعية

الفصل السابع

من القصدية إلى المفهوم البنيوي

إنَّ أساس المشكلات التي دُرست في الجزء الأول من هذا الكتاب هو التفكك في فهم الإبادة الجماعية، ينشأ هذا جزئياً من التناقض الحاصل في أنَّ المحامين وغيرهم قد صاغوا العديد من اقتراحاتها الرئيسة، مع أنَّ اهتمامات الأدب الاجتماعية بالجوهر. ثمة القليل من الانعكاس المُنظم المُلم بالفهم الاجتماعي، وقد بقيت العديد من الكتابات قريبة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، غير أنَّ نزاعها المركزي وهو أنَّ الإبادة الجماعية تعني أنواعاً محددة من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكامل أو الجزئي بحق مجموعة قومية أو وثنية أو عرقية أو دينية، والمعنى الحرفي للكلمة يفترض سلسلة من الأسئلة الاجتماعية الأساسية. في النصف الثاني من الكتاب سأدرسها، وسأقترح إطاراً جديداً لفهم الإبادة الجماعية.

البداية من الافتراض القائل إنَّ الإبادة الجماعية فعل متعمّد يهدف إلى تدمير المجموعات، وهذا يُوحى بأنَّ الإبادة الجماعية تعرّف بالمعنى الذاتي الذي يربطه بها الفاعلون الذين يُدعون بصورة تقليدية بالجناة، سوف أجادل بمساعدة فهم ويبر للفعل الاجتماعي بأنه بينما يعدُّ تعيين هذا المعنى الذاتي

نقطة بداية لا مفرَّ منها إلا أنَّها فقط مرحلة تمهيدية من وضع المفهوم، لا يزوّد القصد إذاً إطاراً لفهم الإبادة الجماعية. نحتاج إلى أن ننتقل إلى المرحلة الأساسية من وضع المفاهيم الاجتماعية: تشكيل المفهوم البنيوي. يعني ذلك الابتعاد عن المعنى الذاتي لفعل الإبادة الجماعية (للجنة) لفهم العلاقات الاجتماعية للإبادة الجماعية النمطية (بصورة رئيسة بينهم وبين المُستهدفين وبين الطرف الثالث) وتركيب الصراع الاجتماعي الذي تشبّه تلك.

النية الخاصة أو الخفية

قبل بدء النقاش الاجتماعي من المهم رؤية كيف تمّ التعامل مع تلك المشكلات قانونياً. من الواضح هنا أنَّ العامل الفكري يعرّف الإبادة الجماعية. ووفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو التصنيف الآخر للإبادة الجماعية والجرائم الدولية الخطيرة الأخرى، فإنَّ لهذا العنصر مركبين: المعرفة والقصد، فالمعرفة تعني «الوعي بوجود ظرف، أو أنَّ عاقبة ما ستظهر في مسار الأحداث الطبيعي»¹. في الإبادة الجماعية يتضمن الوعي بأنَّ الأفعال المرتكبة ستقود إلى دمار المجموعة المستهدفة فهي متشابكة مع العنصر الثاني القصد: لأنَّ عنصرًا مهمًا من المعرفة هو وجود خطة لتدمير مجموعة. يوضح شاباس: «إنَّ الإبادة الجماعية جريمة منظمة وليست جريمة عفوية»²، والتي «يستحيل أن يقتربها فرد يعمل وحده»³، وقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنَّ «الخطة المحددة للتدمير لا تشكّل عنصرًا من الإبادة الجماعية إلا أنَّه لن يبدو من السهل ارتكاب إبادة جماعية من دون خطة أو تنظيم»⁴، ويكمل شاباس: «حتى من دون مصطلح مع القصد في تعريف

الإبادة الجماعية، من غير المقنع أن خرقاً بمثل هذه الخطورة يمكن أن يُرتكب عن غير قصد»⁵.

يميل الفهم القانوني للقصد ليكون محدوداً، الإشارة تدلُّ على القصد في النص بأن المحاكمة يجب أن تتخطى إثبات أن المعتدي قصد المشاركة في العمل، أو قصد أن يسبب العاقبة. ويجب أيضاً إثبات أن المعتدي لديه «القصد المحدد أو النية المحددة»⁶. ولشرح تلك الفكرة يستشهد شاباس بجلسة محاكمة رواندا: «إن القصد الخاص للجريمة هو القصد المحدد كعنصر مُشكِّل للجريمة الذي يتطلب سعي الجاني بوضوح للقيام بالفعل المتهم باقترافه؛ لأنه يوجد في الجريمة علاقة نفسية تربط بين النتيجة الماديّة والحالة العقلية للجاني»⁷؛ لذا يُجادل كاي أمبوس «إن القصد الخاص أو المحدد في الجوهر يعبر عن العنصر الإراديّ في شكله القوي، وهو مبني على الهدف، علاوةً على ذلك يجب على الجاني... أن يعرف أن أفعاله تستهدف إحدى المجموعات المحمية»⁸؛ أي يجب عليه أن يعرف أن المستهدف يُشكِّل مجموعةً قوميةً أو إثنيةً أو عرقيةً أو دينيةً. تتشارك بعض السلطات في ذلك الموقف، وتشير محكمة العدل الدولية مقتبسةً من المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة إلى قصد خاص، ومحدد بوصفه شكلاً متطرفاً للأفعال المقصودة والمتعمدة لتدمير مجموعة أو جزءٍ منها، علاوةً على أن قسماً كبيراً من المذهب القانوني «يتبع أساساً لأحكام القضاء، ويُفسّر قصد التدمير بمعنى النية الخاصة والخفية»⁹. فكلما الخفية تدل على أن القصد خُطّط له بوضوح قبل ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية.

يعرّز مفهوم القصد أحياناً بمفاهيم اجتماعية غير واقعية عن القصد الجماعيّ، فجدال محكمة يوغسلافيا المنطقي، القائل بأنه لا يتعيّن على الجناة الفرديين مشاركة قصدهم بالقيام بالإبادة الجماعية: من أجل أن

يُعدّوا مشاركين في الإبادة الجماعية أثار إصراراً قانونياً بأنّ الذين قصدوا المشاركة يمكن أن يكونوا مذنبين بارتكاب تلك الجريمة»¹⁰، علاوةً على ذلك وكما يقرّ شاباس فإنّه «لا تجب المساواة بين القصد والدافع»¹¹. ويُجادل أيضاً: من غير المنطقي أن يُصرف أيّ دور للدافع صرفاً تاماً في مكونات جريمة الإبادة الجماعية، من الضروري أن يكون لدى المنظمين والمخططين دافعٌ عنصريّ أو تمييزيّ يقود لارتكاب إبادة جماعية، وإذا لم يتوافر هذا الدافع فلا يمكن للجريمة أن تعد إبادة جماعية، وفي الوقت نفسه قد يكون المشاركون الفرديون محضين بفعل العديد من العوامل الأخرى: مثل الربح المادي، والغيرة، والطموح السياسي¹².

يبدو ذلك المطلب واضحاً ومنطقيّاً. فكيف لأيّ منظمة أن تقصد تدمير شعبٍ من دون تمييزٍ ضده؟ أو من غير أن يكون لديها مفاهيم مجردة من الإنسانية عنهم؟ فمن الضروري أن تتضمن الإبادة الجماعية نوعاً من القيم العنصرية كالتّي جسدها النازيون في الفكرين القانوني والاجتماعي، تشير إلى الأسباب المتعمّدة وراء ارتكاب الفعل؛ لأن الإصرار على ارتكاب الفعل عن قصدٍ خاصٍ وخفيّ يحوّله إلى شيءٍ قاطعٍ وصارمٍ.

أحكام القضاء التي وضعتها محكمة راوندا ويوغسلافيا، ومحكمة العدل الدوليّة بالإضافة إلى المذهب القانوني تُرسّخ فكرةً مختارةً عن القصد، ومن الضمني أن القصد الخاص، وقرارات، وأفعال الجناة يجب ربطها ببعضها في خططٍ كلّيةٍ يمكن رؤية قصدٍ كبيرٍ وراء كل واحدة منها، وتوكيد الاتفاقية على القصد ليس أكثر من إصرارٍ على أن الإبادة الجماعية يجب عدّها فعلاً متعمّداً تقوده السياسة، غير أنّه تمّ تحويله إلى افتراضٍ يقول إنّ السياسة والقائمين عليها يجب أن يكونا متماسكين ومتناغمين في نطاق كبير من الأفعال، وعلى

مدة طويلة من الزمن. تتضمن الإبادة الجماعية فكرة مستبدة عن قصدٍ فردي وأصلي يُظهره الجاني خلال مدة تاريخية كاملة.

قد يرى ذلك مطالبةً بدليلٍ قطعي على الحالات العقلية للجناة والذي سيصعب تحقيقه. ولكن في الممارسة يُشير شاباس:

«إثبات القصد نادرًا ما يكون جزءًا من قضية الادعاء، فالادعاء لا يستدعي أطباء نفسيين كشهودٍ متخصصين لإثبات ما قصده المتهم، إنَّ القصد استنتاج منطقي ينبع من دليلٍ على الأفعال المادية. يفترض القانون الإجرامي أنَّ فردًا يقصد عواقب أفعاله أو أفعالها، وتستنبط وجود النية الإجرامية من دليل الفعل الماديّ بحدِّ ذاته»¹³.

تؤكد محكمة رواندا أنَّه في حال غياب الاعتراف، يمكن استنتاج نية المتهم من فرضيات الحقيقة، تجادل المحكمة أنَّه «من الممكن استنتاج نية الإبادة الجماعية المتأصلة في فعلٍ محددٍ جرمي من السياق العام الإجرامي لأفعالٍ جديرة باللوم، وموجهة بصورةٍ منظمةٍ بحق تلك الجماعة سواءً أكانت تلك الأفعال ارتكبتها المعتدي ذاته أو غيره»¹⁴، ورغم أنَّ الطلب القانوني لإظهار القصد المحدد يتطلب الكثير رسميًا لكنه يفقد صرامته بعد الوهلة الأولى.

علاوةً على ذلك فليس الخبراء القانونيون جميعهم سعداء بالاتجاه الذي سلكته القضية، يشير أمبوس إلى أنَّ:

التفسير الحرفي لمصطلح النية لا يشير إلى أيّ أي تفضيل واضح لأسلوب مبني على الهدف أو المعرفة قصد أو الطريقة المبنية على المعرفة... تتطلب الإبادة نية عامة بالتدمير، وليس نية خاصة أو محددة، بمعنى متطلب النية المحددة لجريمة الإبادة. ومع أنَّ نية التدمير قد تُفهم على أنها نية باطنة بالمعنى الذي يوحيه مفهوم النية المزدوجة للإبادة... فإن الأمر سيختلف عند إعطاء هذا

المتطلب معنىً مبنياً على القصد من خلال إضافة صفة خاصة أو محددة على تعريف الجريمة¹⁵.

ويستنتج: «إن التفسير التقليدي لمتطلب نية التدمير في الإبادة بأنه مبني على القصد سوف ينطلق من منظور ضيق في قراءة مفهوم النية، ما يجعلها موازية للعنصر الاختياري الطوعي للنية»¹⁶.

ورغم تلك الانتقادات يبقى مفهوم القصد المختار مسيطراً، بينما تنقل الأفكار القانونية بصورة روتينية القصد إلى ما وراء معناه المعتاد، فيصعب إثبات الإبادة الجماعية، علاوةً على ذلك أتاح تحريف القصد فرصاً مهمة للمحاكم وغيرها من الجهات الدولية للتشويش وإنكار الإبادة الجماعية، فالمحاكم والجهات شبه القانونية مثل مفوضيات الأمم المتحدة للتحقيق تعتمد على مجلس الأمن والولايات الغربية الكبرى، وعكس القيود القانونية التي تصدر عن تلك الجهات تسهم في عزوفهم عن تحديد أن الإبادة الجماعية قد حدثت، بما أن المحاكم والمفوضيات تجبر في تجنب تحديدات الإبادة الجماعية على تقديم أسبابٍ جوهريّة قانونية، يثبت غالباً أن الفكرة القانونية المختارة للقصد لا تُقدر بثمن، بما أنه يمكن دائماً المجادلة بأن قصد الجُناة -حتى لو كان الأمر يبدو ظاهرياً إبادةً جماعيةً- لم يكن يمتلك تماماً ذلك العنصر الخاص الذي يرتفع للمقياس القانوني العالي، وهكذا فإنّ العواقب العسيرة لمعنى القصد تضخمها السياقات القانونية التي يطبق فيها قانون الإبادة الجماعية. إنّ مثالين رئيسيين عن ذلك هما: حكم محكمة العدل الدولية على البوسنة (انظر إلى الإطار 7.1)، وحكم المفوضية الدولية على دارفور (الإطار 8.1 في الفصل الثامن).

إعادة التفكير في النوايا

تؤثر تلك التأثيرات المضعفة أيضًا في الخطاب الأكاديمي غير المتعلق بالقانون، وخصوصًا من خلال الافتراض المنتشر بأن الإبادة الجماعية لا يعرفها قصد الجناة وحسب، بل يشرحها أيضًا بصورة كبيرة، غير أنه عُرف منذ زمن بعيد أنَّ مفاهيم التعمُّد المبالغ فيها تعيق التحقيق الاجتماعي الجاد في الإبادة الجماعية، تحدت مُداخلة مبكرة لتوني بارتا، وقد كتب فيها عن الطرد الاستعماري للشعوب الأصلية في أستراليا فكرة القصد بحد ذاتها كنقطة مركزية.

قدّم بارتا مخاوف تقليدية اجتماعية علمية لإبقائها في الذهن، وأشار أنَّ كارل ماركس ذكر القيود التي يُسببها الاعتماد على نوايا الفاعل الذاتية «في التحقيق بالشروط السياسية يميل الشخص بسهولة ليقض النظر عن الطبيعة الموضوعية للعلاقات، وإلى شرح كل شيء عن إرادة الأفراد الفاعلين»¹⁷، ما نحتاج إليه بناءً على اقتراح بارتا هو «مفهوم عن الإبادة الجماعية يعنى بأعمال التدمير، ويجرد الكلمة من التأكيد على السياسة والقصد اللذين جلباها إلى الوجود»¹⁸، ودعا إلى فهم بنيوي أكثر عن الإبادة الجماعية في سياق المجتمع الذي ولّدها، بالإضافة إلى السياسة الرسمية، ولكن لم يتبع رفض بارتا الكامل لفكرة القصد بحد ذاتها بينما يوجّه التأكيد على قصد دراسات الإبادة الجماعية باتجاه الوسيلة، اقتراح بارتا يهدّد بالذهاب إلى طرفٍ معاكسٍ مبني على التركيب، عوضًا عن ذلك حاول علماء الاجتماع والمؤرخون أن يشكّلوا مفاهيم ملائمة عن القصد ثم يعبّئوا المكان الملائم لفكرة القصد في المنهج البنيوي.

الإطار 7.1 إساءة استخدام القصد: حكم محكمة العدل الدولية في

قضية البوسنة والهرسك

في شهر آذار من العام 1993م، رفعت دولة البوسنة والهرسك المستقلة حديثاً قضيةً ضد ولاية يوغسلافيا الاتحادية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. في السنة التي أعلنت فيها البوسنة استقلالها غزت قوات شعبية صربية موجودة في البوسنة كانت تعمل بصورة وثيقة مع نظام سلوبودان ميلوسوفيتش الصربي وجيش يوغسلافيا الشعبي أجزاء كبيرة من أراضي البلد، وعن طريق القتل والعنف والتخويف قامت بالتطهير العرقي في تلك الأراضي، مجبرةً أغلبية المسلمين والكروات على المفارقة. والمروّع أكثر بناء على ما ورد في التماس البوسنة للمحكمة هو أن «شهود عيان ذكروا أنه توجد مخيمات اعتقال تديرها صربيا، ويجري فيها إعدامات معجلة واعتداءات جماعية على السجناء، بالإضافة إلى ضرب السجناء وتعذيبهم وتجويعهم»¹⁹. اتهمت حكومة البوسنة يوغسلافيا التي غدت بعد ذلك دولةً اتحاديةً تحت حكم صربيا بأعمال إبادة جماعية بحق شعب البوسنة والهرسك المسلمين والكروات.

ورغم انتهاء الحرب البوسنية عام 1995م، إلا أن القضية المتعلقة بالدول في محكمة العدل الدولية لم تُنظر حتى عام 2006م، وكانت دولتا صربيا والجبل الأسود خليفتا النظام القديم الدولتين المتهمتين، وصدر الحكم عام 2007م. وجدت غالبية المحكمة أن الإبادة الجماعية ارتكبت ولكن فقط في سربيتسا عام 1995م، وهي المجزرة الأكبر في الحرب: راح ضحيتها ما يقارب 8.000 رجل وصبي من المسلمين، وليس في الطرد القسري عامي 1992 و1993م الذي ترتبط به قضية البوسنة الأصلية: حيث قضى خلاله معظم ضحايا الحرب المقدرين بـ 104.000. ما الذي يشرحه ذلك القرار المتناقض؟

الفرق واضح، وهو أن صربيا كانت قضية قتل جماعي، ولكن أحداث عامي 1992 و1993م تضمّنت نماذج عنف معقدة غير القتل، اعترفت المحكمة التي تشكلت

بعد المعاهدة بها ظاهرياً، وقالت إنها سببت الأذى الجسدي أو العقلي الخطير لأعضاء المجموعة، وتخضع المجموعة عمداً لظروف معيشية صعبة يُقصد منها تدميرها الفعلي كلياً أو جزئياً وتقع في نطاق الإبادة الجماعية، وقبلت المحكمة ما أُثبت بالدليل القطعي أنّ أعضاء من المجموعة المحمية كانوا ضحايا بصورة منظمة لإساءة المعاملة الجماعية والضرب والاغتصاب والتعذيب؛ ونتج من ذلك أذى جسدي وعقلي خطير في مخيمات الاعتقال، واعترفت المحكمة بعمليات القتل التي تعرضت لها الجماعة لكنها لم تقتنع بالدليل المقدم لإثباتها، فقد أثبت بصورة حاسمة أنّها اعترفت بقصد النية المبيتة من طرف الجناة بقصد تدمير كامل أو جزئي، ورغم أنّ المحكمة قبلت أفعالاً قد تكون من وسائل الإبادة الجماعية غير القتل، إلا أنّها لا تقبل إلا القتل الحصري بوصفه دليلاً على القصد الخاص لتدمير المجموعة، وهكذا مكّنت المحكمة من غضّ النظر عن النماذج التي لم تكن تتضمن القتل بصورة حصرية.

كان ذلك الحكم معاكساً بقدر ما كان هذا المنطق خداعاً، ولا يوجد سبب وراء الاعتقاد بأنّه فقط في سربيتسا كان لدى القادة الصربيين وقوميين صرب البوسنة وجيش صرب البوسنة القصد بتدمير مجتمعات المسلمين والكروات، إذ يصعب فهم معظم أفعالهم التي جرت في السنوات الثلاث السابقة من دون أخذ هذا القصد في الحسبان؛ فلم تكن مجزرة سربيتسا استثناءً جديداً بل ذروة القتل لما حدث في السابق، اتهم نائب رئيس المحكمة: القاضي عون شوكت الخصاونة في رأي معارض: «المحكمة... رفضت الاستدلال على الإبادة الجماعية من نموذج ثابت من السلوك، متجاهلين في هذا السياق قانوناً مهماً وذا علاقة بالموضوع من محاكم أخرى».

وللأسف، كانت محكمة العدل الدولية تستنتج استنتاجاً واحداً مقبولاً من الأحكام المتناقضة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وعلى مدى العقد المنصرم وجدت المحكمة الجنائية أحياناً التطهير العرقي إبادة جماعية، وفي

بعضه الآخر لم تفعل، ويبدو أن الأحكام على مجزرة سربيتسا بارزة في هذه القضية حيث وجدت محكمة الجرائم دوماً ارتكاب الإبادة الجماعية، ولهذا فإن محكمة العدل الدولية لم تر سبباً لتعارض ذلك القرار، وتفادت مسؤوليتها الفريدة لتطبق بتماسك تهمة الإبادة الجماعية على نمط العنف الأكبر الذي حدث بين 1992 و1995م. ولكن لا يعدُّ القصد الخاص والاعتماد على تفسير أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا الشرحين الوحيديين وراء حكم محكمة العدل، كانت المحكمة تعمل أيضاً في سياق قانوني، تحاول أن توازن بين الدولتين الطرفين وإعطاء البوسنة والهرسك الاعتراف بالإبادة الجماعية الذي أرادته بما يتعلق بجائحة سربيتسا، بينما بُرئت صربيا من المسؤولية المباشرة عن الإبادة الجماعية؛ لأنها لم تكن تتحكم تحكماً مباشراً في قوات صرب البوسنة في أثناء حدوث مجزرة سربيتسا، ومن الواضح أن القضاة برئاسة القاضية البريطانية روزلين هيغينز يدركون أن الإقرار بتهمة الإبادة الجماعية ضد صربيا ستكون له عواقب سياسية داخلية ودولية خطيرة في الوقت الذي كان فيه ذلك البلد تحت قيادة ما بعد ميلوسيفيتش يتجه باتجاه الاندماج في المؤسسات الغربية.

الخلاصة هي أن الفكرة القانونية المادية للقصدية في هذه القضية - التي فُسرت بطريقة تعزز بصورة غير مباشرة فكرة أن القتل الجماعي مهم أكثر من وسائل الإبادة الأخرى - قد استخدمت لتبرير القراءة غير الصحيحة للدليل، والتوصل إلى نتيجة مُرضية سياسياً، إن الفهم القانوني المشوّه للقصدية لا يشرح الحكم، لكنه أعطى المحكمة المرونة التي تحتاجها لزيادة غموض الإبادة الجماعية في البوسنة.

يُعنى هذا الفصل بالكيفية التي يمكن أن نوفق بها بين هذين الطرفين في النظرية الاجتماعية، وفيما يأتي عرض لنقاط توافقية وتعارضية مع اقتراح بارتا.

من المهم أولاً رؤية كيف أنّ الباحثين في الإبادة الجماعية استجابوا لصعوبات القصد التي ركّز عليها بارتا، تجادل فاين أنّ علماء الاجتماع «خلطوا من دون حاجة معنى القصد، وتصرّوا على فهم اعتيادي ومميز أكثر من الدافع، القصد أو الفعل الهادف أو الإهمال ليس هو ذاته في القانون أو اللغة اليومية كما الدافع أو الوظيفة، يقوم الفاعل بفعل ما، نقول مع القصد إذا كانت هناك نهايات أو نتائج متوقعة لأيّ هدف يختلف عن لماذا أو من أجل أيّ دافع صمّم الفعل»²⁰، وتقدّم من أجل ذلك «المفهوم الاجتماعي لفعل ذي غاية كجسر بين المفهوم القانوني للقصد وفهم أوسع»²¹، ويجادل موزيس أيضاً أنّنا «نحتاج إلى أنّ نعيد التفكير في مفهوم القصد، ونتبع اقتراح بيرل لانغ بأننا نكوّن القصد داخلياً؛ لأن القصد لا يمتلك مقاماً وجودياً قبل إدراكه، بل القصد تتم ملاحظته فقط في تكشف الأفعال بحدّ ذاتها، تكشف المنظمات المعقدة والأفراد أيضاً قصدها في عملية التصرف في سياقات معينة»²²، ولذلك القصد ليس خفياً للفعل في الطريقة التي يدركها معظم المحامين، وليس أيضاً ظاهراً كلياً حتى في لحظة الفعل.

بعد جمع القصد في اقتراح موزيس مهماً أيضاً إذا كان القصد يتطور من خلال الفعل، فيتغير بتغير الفعل استجابةً للمواقف المتغيرة، وليس من المفاجئ أنّ المؤرخين وعلماء الاجتماع يؤكّدون الطبيعة المتزايدة لاتخاذ قرار الإبادة الجماعية، تتطور السياسات على مرّ الزمان، وتتأقلم مع الظروف المتغيرة «كما الطبيعي في تشكيل السياسة»²³. ليس من الضروري أو حتى من الاعتيادي أن تشرح قضية كاملة من الإبادة الجماعية على مدى شهور عدة أو حتى سنوات بقرار أو قصد أو حتى دافع منفرد، ويجادل مان أنّ «معظم

الروايات عن التطهير الإجرامي وخصوصًا الإبادة الجماعية غالبًا ما تكون منظمة للغاية ومع سابق إصرار: القرارات الأولى غالبًا ما تقرّ من نهاية النتيجة المعروفة المروّعة»²⁴. يستنتج من دراسات الحالة التي أجراها أنه «نادرًا ما يكون التطهير الإجرامي القصد الأصلي للجُناة... ويظهر التطهير الإجرامي عادةً كنوع من خطة بديلة ثالثة، توضع فقط بعد فشل الاستجابتين الأوليتين لتهديد إثنى محسوس... لفهم النتيجة. يجب علينا أن نحلل النتائج غير المقصودة لسلسلة من التفاعلات المؤدية إلى التصعيد»²⁵ ولكن هذا الجدال لا يقلل من شأن القصد «يوافق مان من دون ضرورة»²⁶، ولكنه يقلل فقط من النسخة غير الواقعية للقصد، والسائدة في دراسات الإبادة الجماعية. ويصرّح أن الإبادة الجماعية «مقصودة»²⁷ وأنها تتضمن فعلًا هادفًا، ولكن بما أن القتل الجماعي «ليس أبدًا الحل الأولي الذي يخطط له القوميون الإثنيون... يجب أن نكون قادرين على إعادة هيكلة الجريان المتتالي لأهدافهم»²⁸.

المفهوم الفردي ليس مقبولًا، والطريقة الوحيدة للاستمرار في فهم عنصر القصد هي وصف حالي معقد، والفاعلون الجماعيون الذين يقتربون الإبادة الجماعية متورطون في صراعات سياسية وعسكرية: فغاياتهم وسياساتهم معقدة، وتتطور وفقًا لمقتضيات صراعات المتورطين فيها، ولهذا لا يمكن أن نفترض نوايا مفردة، ناهيك عن دوافع ثابتة للفعل، أو التلاحم العنصري لقيم الفاعلين وأيديولوجياتهم، وعلى العكس تعدّ درجات التلاحم والثبات في إطار الفاعلين للأفعال المتعاقبة وفي دوافعهم الضمنية وقيمهم وأيديولوجياتهم أسئلةً تجريبيةً.

نموذج ويبر عن القصصية

نحتاج إلى وضع دور الفعل المقصود أو الهادف في إطار اجتماعي مترابط، يحقق في هذا السؤال بأفضل طريقة من خلال علم الاجتماع المتمركز حول الفعل لماكس ويبر. بما أن إطاره النظري يقدم نموذجاً أساسياً للوصل بين التوجهات الذاتية للفاعلين وتراكيب الفعل، أصّر ويبر على أن «غرض المعرفة في علم الاجتماع والتاريخ مجموعة المعاني الذاتية للفعل»²⁹، وإذا أردنا أن نفهم العلاقات والتراكيب الاجتماعية، فيجب علينا أولاً أن نحدد المعاني وراء الأفعال التي تسببها، فمن هذه الناحية يتبع تأكيد قصد الجناة في الإبادة الجماعية اقتراح ويبر بالبداية من المعنى المعقد الذاتي، إذ يجب علينا أن نتذكر أن النوايا هي عنصر واحد فقط من هذه المجموعة، غير أن دراسات الإبادة الجماعية لم تقدر بصورة صحيحة أهمية نقطة البداية هذه وحدودها؛ لأنها تبقى مرهونة للسياق القانوني، فهي تبدأ في البداية وتفشل في أن تكمل وتطور مفاهيم عامة متماسكة. من المتفق عليه أن الإبادة الجماعية فعل ذو غاية للجناة، ولكن لم يثبت أنها تشكل ما يدعوه ماكس ويبر بالفعل الاجتماعي: «الفعل يكون اجتماعياً (فقط) طالما أنه - بحسب المعنى الموضوعي الذي يعطيه له الفرد (أو الأفراد) الفاعلون؛ يأخذ بالحسبان سلوك الآخرين، ويصبح موجهاً في سياقه»³⁰.

تقدم بعض التفسيرات الإبادة الجماعية على أنها أحادية الطرف، ويتصرف الجناة ببساطة بالضحايا الذين هم بموجب التعريف مجهولون، غير أن الإبادة الجماعية موجّهة اجتماعياً، لأن أفعال الجناة جزء من منظمات

اجتماعية معقدة، وأفعال الأفراد موجهة إلى أولئك الجناة، بالإضافة إلى أنَّ أفعالهم موجهة لسلوك المجموعة المستهدفة، ومركزة على تنظيمها الاجتماعي وثقافتها وقوتها التي يرغبون في تدميرها، وتأخذ بالحسبان سلوك أعضاء تلك المجموعة استجابةً لسياسة التدمير، إنَّ ما تمثله المجموعة المستهدفة اجتماعيًا في عقول الجناة هو ما يشكّل السبب وراء تدميرها، وهكذا تشير السمة الاجتماعية لفعل الإبادة الجماعية مسبقًا إلى أنَّ فهم نوايا الجناة فقط لن يكون كافيًا لشرحها. وتوحي توجهات الجناة تجاه أهدافهم بعلاقات اجتماعية التي قد تكون فيها أفعال الفاعلين الآخرين واعتقاداتهم مهمة أيضًا.

من خلال فهم مجموعات المعنى لفعل الإبادة الجماعية، نحتاج أيضًا إلى أن نضع شرح ويبر بأنَّ المعنى قد يكون له نوعين في الحسبان، يُعنى مؤرخو إبادات جماعية محددة بما يدعوه المعنى الحقيقي الموجود في القضية المعينة الملموسة لفاعل محدد، أو المعنى الوسطي أو التقريبي المنسوب إلى جمع معين من الفاعلين، ولكن في تشكيل قانون الإبادة الجماعية وفي المناقشات حول التعريف تقترح السلطات ما دعاه ويبر «أنواعًا بحثة من المعنى الذاتي المنسوب إلى الفاعل أو الفاعلين المفترضين في نوع معين من الفعل المخطط له نظريًا»³¹، إنَّ الفكرة السائدة عن الإبادة الجماعية (الفعل الملم بقصد لتدمير مجموعات اجتماعية بالمعنى الحرفي للكلمة) هي تمثيل بحث نموذجي عن المعنى الذاتي المتعلق بصنف عام من الأفعال.

اتبعت دراسات الإبادة الجماعية ويبر دون قصد، وإعادة هيكلة المنطقية

للمعملية المستخدمة تعد دليلًا قيمًا:

«في الحالات كلها... يقوم التحليل الاجتماعي بتجريدّه من الواقع، وفي الوقت نفسه يساعدنا على فهمه، وفي ذلك يظهر درجة إمكان تضمين مقارنة الظاهرة التاريخية الملموسة تحت واحد من المفاهيم ذات النوع العام أو أكثر: على سبيل المثال قد تكون الظاهرة التاريخية ذاتها من ناحية إقطاعية، ومن ناحية أخرى بيروقراطية، ومن ناحية أخرى كاريزماتية: من أجل إعطاء معنى دقيق لتلك التعابير، فمن الضروري أن يُشكل عالم الاجتماع أنواعاً مثاليةً بحثاً من أشكال الفعل المتماثلة التي تتضمن في كل حالة أقصى درجات الدمج المنطقي بموجب كفايتها التامة على مستوى المعنى»³².

تتبع ثلاث نتائج مهمة لفهم الإبادة الجماعية بهذه الطريقة، الأولى سمته النموذجية المثالية: «من النادر أو يستحيل إيجاد ظاهرة تتطابق تماماً مع... النموذج المثالي»³³، ولهذا من غير المفاجئ أن مقترفي إبادة جماعية معينين يختلفون في نمط فهمهم لأفعالهم: لذلك تبدو الحملات الفردية فريدة.

الثانية أن النماذج المنطقية المثالية «في أي قضية دائماً ما توضع من منظور الكفاية على مستوى المعنى»³⁴. يجرد مفهوم فعل الإبادة الجماعية مجموعةً معينةً من التخطيط والتعقيد والتباين التاريخي في معاني أمن وضعوه، وشدد ويبر أنه رغم كونها نماذج مثالية فإنها:

قد تكون عقلانية أو غير عقلانية بحسب ما تكون عليه الحالة، فمن المناسب لغايات التحليل العلمي النموذجي، أن نعامل عناصر السلوك اللاعقلانية المحددة عاطفياً كلها بوصفها عوامل انحراف عن نوع مفاهيمي نقّي لفعل عقلاني... فقط من هذه الناحية ولأسباب الملاءمة المنهجية تكون طريقة العقلانية اجتماعية³⁵.

شكّلت النماذج المثالية معنى الإبادة الجماعية بطريقة عقلانية. وبهدف واحد لتدمير المجموعة بطريقة منهجية تخطيطية، هذا المفهوم يلقي رواجاً؛ لأنّ الإبادة الجماعية تميل إلى تقليل علاقات السلطة بالعنف. ولأنّ الجناة يميلون ليكونوا فاعلين عقلانيين منظمين بيروقراطياً، ويقللون من شأن الوسيلة من أجل الغاية، يواصل ويبر الشرح: «من المهم تجنب الأخطاء التي تشوّش الميل الذي لا يمكن تجنبه للمفاهيم الاجتماعية لتتخذ سمةً عقلانيةً مع إيمان بهيمنة الدوافع العقلانية»³⁶، ويمتلك مقترفو الإبادة الجماعية أهدافاً متعددة، وينحرفون عن المفهوم النموذجي المثالي عن الإبادة الجماعية العقلانية. والقصدية قد لا تكون أكثر من أداة تجريبية تمكّننا من فهم تعقيد القضايا الحقيقية؛ لذا يعدّ الفشل في فهم هذا سبباً لصفة الإمعان الزائد في التنظيم والتبويب. لذلك حريّ أن نقول العقلانية الزائدة لنموذج الإبادة الجماعية المهيمن.

الثالثة، ثمة سؤال عن المعنى الذي يمكن فيه عدّ فعل الإبادة الجماعية عقلانياً بالمعنى المعروف، ميّز ويبر بين نوعين من العقلانية:

من ناحية التوجه العقلاني لنظام من غايات فردية متميّزة منطقية الهدف؛ أي من خلال توقعات سلوك الأشياء في الموقف الخارجي، وللأفراد البشريين الآخرين، مستعينين بتلك التوقعات كشرط أو وسائل للتحقيق الناجح لغايات الفاعل العقلانية التي اختارها.

من ناحية التوجه العقلاني لقيمة مطلقة منطقية يتعلق باعتقاد جوهري في القيمة المطلقة للسلوك العرقي أو الجمالي أو الديني، أو أي شكل آخر من أشكال السلوك، ومن أجلها فقط بصورة مستقلة عن أي جانب من جوانب النجاح الخارجي³⁷.

يعلق محرره الإنكليزي تالكوت بارسونز:

«تقبع الفكرة الأساسية للتمييز في القطعية التي يتم فيها اعتناق القيم المتعلقة بمنطقية القيمة، فيصبح الاعتبار المهم الوحيد بالنسبة إلى الفاعل تحقيق القيمة التي تؤدي لغاياته، وتصبح الاعتبارات المنطقية مثل اعتبارات الكفاءة مهمة في اختيار الوسائل، ولكن لا يوجد سؤال عن الموازنة بين هذه الغاية والغايات الأخرى، ولا عن حساب التكلفة من حيث أخذ نتائج ممكنة، عدا عن إدراك الغاية المطلقة في حال منطقية الهدف، من ناحية أخرى يعتقد ويبر الفعل محققاً بجمع من الغايات المستقلة نسبياً، ولا تعد أي منها مطلقة، لهذا تتطوي العقلانية من ناحية على موازنة الأهمية النسبية لتحقيقها ومن ناحية أخرى على الأخذ بالحسبان فيما إذا كانت النتائج غير المرغوبة ستفوق المنافع الناتجة من مسار الفعل المدبر».³⁸

فُهمت الإبادة الجماعية من نواحي منطقية القيمة كما لو أن قتل المجموعة المستهدفة كان قيمة مطلقة ومنفردة، ويوافق بومان «إن الإبادة الجماعية الحديثة هي إبادة جماعية ذات غاية... والغاية بحد ذاتها تصور كبير عن مجتمع أفضل ومختلف جذرياً»³⁹، ويتفق مان «عندما يكون الناس مستعدين للمخاطرة بالموت طلباً لقيمهم فإن السبب الأدائي قد يُنقى إلى المحرقة الخلفية»⁴⁰، ولكن عند قراءة ملخص بارسون عن منطقية الهدف لا يسع المرء إلا أن ينصدم بالمدى الذي ينطبق بوضوح على العديد من منظمي الإبادة الجماعية، بما في ذلك النازيون، «ورغم أن الإيديولوجيات العنصرية تتضمن قيمة مطلقة -وهي مظهر مقوى لأنها غير منطقية جوهرياً من وجهة نظر بشرية اجتماعية- إلى جانب أهداف عقلانية عسكرية وسياسية واقتصادية، تبدو الغايات والنتائج الهمجية مطلقة بصورة كبيرة، ولكن ليس من الغريب جداً

أَنْ نفكر بهم على أنهم يسعون إليها من النواحي العقلانية الأدائية»⁴¹، يعترف بومان أن «العنصرية سياسة بالدرجة الأولى، وايدئولوجية بالدرجة الثانية، وتحتاج إلى التنظيم والمديرين والخبراء»⁴². ومن الممكن أنه قد أضاف أنها بحاجة إلى الدمج مع باقي السياسات التي تحتوي على الحساب البراغماتي ذاته. إن مقترفي الإبادة الجماعية فاعلون سياسيون منظمون، يقومون غالباً بوزن أفعالهم بالطريقة التي يقترحها ويبر في مناقشته عن منطقية الهدف؛ أي التنوع في غاياتهم الجماعية والفردية. وإضافة إلى العوامل الأخرى فإن أفعالهم تتحرف غالباً عن النموذج، ويعلق مان أن «فروقات ويبر تبدو وثيقة الصلة جداً، وتتضمن أنواع العقلانية كلها بما يخص دوافع الجناة»⁴³.

حدود القصدية

النتائج الرئيسة لفهم القصد في ضوء منهجية ويبر هي تعرف حدودها الضرورية كشرح للإبادة الجماعية. مثلما يصوغها فريتز رينجر «بينما يعدُّ الفعل المنطقي للفرد مهماً منهجياً كنقطة أولية إلا أنه لم يكن أكثر من قضية مقيّدة في مخططة الإجمالي»⁴⁴، وهكذا يمكننا أن نفحص قصدية الجناة لأفعالهم كبداية لمحاولاتنا شرح الإبادة الجماعية.

تعد الأسباب وراء ذلك مترابطة في مفهوم ويبر، مع الاختلاف بين «وضع المفهوم الاجتماعي والشرح التاريخي»⁴⁵ وبالنسبة إليه كان علم الاجتماع «منهجاً تعميمياً يسعى للتنظيم عوضاً عن منهج مقارن بالذات، وطريقته كانت رمزية رغم أنه كان متداخلاً تعريفيًا مع التاريخ، وسهّل التحليل المعتاد للظواهر التاريخية المنفردة»⁴⁶، فوظيفة علم الاجتماع «بناء نوع خاص من المفهوم

العام، بينما هدف التاريخ تشكيل المفاهيم الفردية»⁴⁷، والتعاريف الواضحة التي يهدف علم الاجتماع إلى توفيرها تؤمّن «الوصف الواضح مفهوميًا للتطورات التاريخية الفردية عند الضرورة، وعندما تكون الصورة العقلية المحسوسة غير دقيقة للاستشهاد بحدث قيد المناقشة»⁴⁸، ويصوغها كارلو أنتوني «فيما يتعلق بالتاريخ، يمكن أن يُرى علم الاجتماع كنوع من المصطلح»⁴⁹، ومن دون التعاريف الاجتماعية ستكون الكلمات «صورًا فكرية غامضة مخلوقة من أجل مقابلة الحاجة المحسوسة من دون إدراك للتعبير الكافي الذي يكون معناه محسوسًا بصورة ملموسة إلا أنه غير مدروس بوضوح»⁵⁰، وبسبب هذا الفشل يمكن انتقاد الكثير من الكتابات عن الإبادة الجماعية من قبل المؤرخين وغيرهم.

لهذا، فمع أن أي نوع مثالي عقلائي للفعل الإجرامي المتمحور حول نوايا الفاعلين يعدُّ خطوة أولى ضرورية في التفسير، إلا أننا -على غرار ويبر- نحتاج أيضًا إلى تفسير سببي: يعني التفسير السببي الصحيح للفعل النموذجي أن العملية التي يقال إنها نموذجية تبدو واضحة على مستوى المعنى، وفي الوقت ذاته يكون التفسير كافيًا سببيًا إلى حد ما⁵¹. قد يوحي مصطلح القصدية -التفسير بالسبب لأن (الغاية) هي ظهور أثر يصبح سبب الفعل، وتتمثل دلالاته الخاصة فقط في حقيقة أننا لا نلاحظ السلوك البشري فحسب، ولكن يمكن أن نرغب في فهمه⁵²، غير أن الافتراضات عن القصد لا يمكن أن تكون حاسمة أبدًا في تعرّف الأسباب: وكحد أقصى فهي تزودنا بالفرضيات من دون «الاعتقاد أن قيمًا محددة تحسم في ظواهر معينة لن تصبح تلك الظواهر غرض التحقيق التاريخي قط»⁵³. ولكن تلك القيم ليس لها دور جوهري في الشرح، بل على العكس يجرمها موضوع جدال ويبر أي مكانة منهجية خاصة. إن علينا أن لا

نسيئ فهم حقيقة أنه سمى علم اجتماعه بالتفسيرى verstehen. فقد كان الهدف الأساس منها هو الإشارة إلى أن مفاهيمه تشير دائماً للمعاني الذاتية للفاعلين المرتبطة بالظواهر التي تحددها المفاهيم. وهذا لا يعني أن verstehen تعدُّ طريقة⁵⁴؛ لهذا ومع أن علينا في دراسات الإبادة أن نشير إلى نوايا الفاعل، إلا أن هذه ليست طريقة كافية.

هذا النقاش يشير إلى توتر مهم بين تعريف الإبادة الجماعية بالأفعال القصدية، والمشروع التاريخي الأكبر لدراسات الإبادة الجماعية المقارنة التي تهدف لفهم حوادث تاريخية متنوعة. وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة نحن بحاجة إلى وضع مفهوم اجتماعي متطور أكثر حسب برجر «خلف تفصيلات ويبر المنهجية يقف الاعتقاد بأن التاريخ يجب ألا يحد من اهتماماته بالحوادث المنفردة والأفعال؛ ولكن يجب أن يبيد اهتماماً بتأثير الميزات البنيوية والظواهر الجماعية في طور التطور التاريخي. ووفقاً لذلك فإن علم اجتماع ويبر محاولة تصوّر على أسس فردية منهجية، والجوانب البنيوية والجماعية للواقع التاريخي التي تجاهلها القيمون على هذا التقليد التاريخي المؤسسي»⁵⁵.

إن الصعوبات في مطابقة الإبادات الفردية مع المفهوم العام تعكس أيضاً الصعوبات في تشكيل مفاهيم عامة لظاهرة تاريخية مقارنة بظاهرة طبيعية⁵⁶. وحتى نستطيع تكوين مفاهيم علمية:

اعتمد ويبر على آلية بناء مسار عمل مفترض الحدوث إذا تحكّم اعتبار واحد فقط أو اعتبارات قليلة محددة بوضوح من بين الاعتبارات الكثيرة النشطة في أي قضية ملموسة، بتصرف الفاعل (الفاعلون) ... إنه يسمي هذه الصورة بالصورة المثالية؛ لأن مضمونها لا يمثل ما تشترك فيه المظاهر

التجريبية العديدة، ولكن ما يمكن أن تشترك فيه من دون الأثر السببي للمؤثرات المزعجة في غايات تشكيل المفهوم⁵⁷.

وهكذا سُمّي مفاهيم مثل المفهوم الاقطاعي، والكاريزماتية، والرأسمالي، والبيروقراطي، والمسيحي، نماذج مثالية؛ لأنها «ليست مفاهيم عامة كما في العلوم الطبيعية، ولا مفاهيم فردية كما في التاريخ»⁵⁸، وينطبق الشيء ذاته على الإبادة الجماعية ونماذج مثالية اجتماعية أخرى لا «تصف العناصر المشتركة بين حالات صنف من الظواهر في العالم التجريبي، بل تصف العناصر المشتركة بينها في عالم خيالي؛ أي في المدينة الفاضلة»⁵⁹. وكلما أراد علماء الاجتماع وصف كيف تُبنى الأشكال الاجتماعية تطلب منهم أن يبينوا تراكيب ذهنية تتألف من عددٍ من العناصر بينها علاقات محددة، ومصممة لتمثّل غاياتٍ وصفيةٍ محددة من حقيقة تجريبية، وهكذا فإنّ النموذج الاجتماعي «لا يصف بصورةٍ صحيحةٍ هذا الجزء؛ بل يمثله»⁶⁰. ويعدُّ مفهوم الإبادة الجماعية «نموذجاً يمثّل بنية الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تنطوي عليها الإبادة الجماعية التجريبية»⁶¹.

ولبناء مفهوم اجتماعي متكامل عن الإبادة الجماعية، فإننا بحاجة إلى بناء فهمٍ عن أنواع الفعل، والعلاقات، وسيأخذنا ذلك أبعد عن المعنى الذاتي للجناة، وفي انتقال ويبر من الحديث عن الفعل والموت إلى الحديث عن العلاقات الاجتماعية «لم يعد يركّز على فحوى الفعل الإنساني كما يظهر في فهم الفاعل الذاتي، بل تحدّث عن الأشكال الاجتماعية بصورةٍ منفصلةٍ عن محتواها الذاتي»⁶²، ولمتابعة الدراسة المقارنة عن الأنظمة الاجتماعية التاريخية الرئيسة كان ويبر «مجبوراً على العمل على تفصيل لغةٍ اجتماعيةٍ

رسمية نظامية من ناحية المقارنات التي يمكن عملها»⁶³، فاقترح سلسلة من المراحل في التحقيقات المقارنة والتاريخية: في المرحلة الأولى سعى لوصف الأنظمة الاجتماعية التي كان يتعامل معها بلغة أقرب ما تكون إلى اللغة التي استعملها الفاعلون أنفسهم، لذلك «تبقى دراسات الإبادة الجماعية بسبب اهتمامها الأساسي بالقصد عالقة بصورة رئيسة في هذه المرحلة الأولية؛ ولكن المهم أكثر هو ما يحدث في المرحلة الثانية»⁶⁴ هنا تختار البنية المفهومية من المعاني المتاحة، وتغالي فيما تختاره «من الاعتبارات الهادفة المعقدة الموجودة في عقول الفاعلين التجريبيين والذين يشير النموذج المثالي إلى أفعالهم، يعتقد فقط أن عنصرًا واحدًا أو عناصر عدة منها تعمل، وتكون الأفعال التي يعتقد أنها تنتج عنهم، لذلك تجسم المعاني المعينة أكثر من الأفعال الموجودة تجريبيًا»⁶⁵؛ لذا فالسؤال هو المعيار الذي يتم اختيار الاعتبارات الهادفة في بناء النماذج وفقًا له. كان ويبر واضحًا بخصوص أن «الشمولية التي يتطلبها المؤرخون ذات نوع خاص؛ لا يصرحون حقًا ما الخصائص المشتركة بين جمع من الظواهر؛ بل ما السمات ذات القيم الوثيقة المهمة ثقافيًا التي يشتركون بها»⁶⁶، ويعني المعيار التاريخي هذا أو المتعلق بأهمية القيمة أن «الهدف من بناء مفهوم النموذج المثالي ليس توضيح الصنف أو السمة العادية بصورة واضحة، بل توضيح الخاصية الفريدة للظواهر الثقافية»⁶⁷.

لذا فالسؤال هو: ما الذي يشكل الخاصية الفريدة للإبادة الجماعية؟ في نقدي لاقتصادية محرقة يهود أوروبا، والتطهير العرقي، وتزايد الإبادة قمت بتأييد مفهوم عام عن الإبادة الجماعية كصراع عنيف، والتي فيها ينخرط الطرف المنظم المسلح في التدمير الاجتماعي المتعمد لطرف المجموعة

العزلاء، ولذلك أقترح أن تلك الميزات تمتلك أهمية قيمية أكثر من المعايير الأخرى والتي صنّف الباحثون العنف السياسي وفقاً لها، مثل حدّة القتل، ودور التهجير، والطرق العديدة التي تُعرّف المجموعات المستهدفة وفقاً لها. ونوع إيديولوجية الجناة وغيرها.

لتأكيد هذه القيم أقدم نحو المرحلة الثانية عند ويدر، وهي تشكيل المفهوم البنيوي، إلا أنني أعترف أنه في الإبادة الجماعية توجد صعوبة محددة في تحقيق هذا التحرك في هذه المرحلة:

يجد المؤرخون وعلماء الاجتماع الذين يستطيعون الوصول إلى أكثر من رواية بطريقةٍ يعجز عنها فاعلون مشاركون، أنه يستحيل ترجمة لغة الروايات المحددة إلى لغة مشتركة، وأن يتفقوا على وصف هذه اللغة الجديدة لأيّ نظام اجتماعي محدد.... ما سنجده هو أنه من الممكن تطوير لغة اجتماعية متفق عليها، وعدد محدود من الأصناف المتفق عليها، التي لا تشرح فقط الموقف المحدد، أو هذا النظام الاجتماعي أو ذاك، بل تشرح الأنظمة الاجتماعية التاريخية الرئيسة كلّها⁶⁸.

ولكن في الإبادة الجماعية من الواضح أنه يصعب ترجمة الروايات المتنافسة للمشاركين إلى لغة اجتماعية متفق عليها. رغم أن تعريف الحالات وتفسيرها -مثل فكرة أن محرقة اليهود فريدة- ترجع إلى فهم المجموعات التي تعدّ ضحية، ويقود تأكيد القصد والفعل من طرف واحد الباحثين إلى التعامل مع لغة الجناة، ومن المثير للسخرية أن ادعاءات الضحايا عن التفرد تمّت برهنتها ليس من خلال تجربة الضحية، بل من خلال نوايا الجناة، فأعطى مان هذا الحقل تعريفاً أحادي الجانب، واعتنق التطهير العرقي المشتق من الجناة بوصفه مفهوماً تحليلياً شاملاً.

لا يمكننا أن نرضى بمثل ذلك المذهب التجريبي المنطقي للظواهر الذي «ينظر فقط إلى التعريف الذي يعرف فيه الفاعل بذاته موقفه»⁶⁹، ولا ينطبق ذلك على أي حالة أكثر من انطباقه على حالة الإبادة الجماعية، في تشكيل لمكن الأصلي كانت لغة الجاني مترجمة بصورة جذرية إلى إطار يدعي القيمة العالمية والأهمية الثقافية، إن علم أصل الكلمة عنده لمصطلح الإبادة الجماعية المتعلق بعلم الجريمة جزئيًا - بالمقارنة مع القتل - جرم الجناة، وجعل رواياتهم غير شرعية، حيث أخذ بالحسبان تجربة الضحية، وأوحى بفعل الطرف الثالث للسلطات السياسية والقانونية الدولية. يفترض المفهوم الذي دعمته إطارًا مُشابهًا للقيم البشرية العالمية، ولكن لأن هدفه هو الفهم الاجتماعي، ولأننا نملك الآن تاريخًا عن دراسات الإبادة الجماعية ومناقشاتها والتي وضحت المسائل أكثر، يمثل مفهومي البنيوي تطورًا أبعد لفكرة لمكن الأصلية.

النوايا والنتائج

كيف يمكن أن ننشئ مفهومًا بنيويًا ملائمًا؟ يجب أن نعترف أنه بينما كانت دراسات الإبادة الجماعية تعطي الأولوية لقصد الجناة، إلا أنهم لم يحددوا الظاهرة من خلالها. عوضًا عن ذلك كان هناك تذبذب بين تقديم الإبادة الجماعية كنوع من فعل يتسم بمقاصدها. ونوع من النتيجة، طابع الإبادة الجماعية ادخّر لبعض الحوادث الكبيرة والناجحة جدًّا، وقاد ذلك بعضهم ليعرفوا الإبادة الجماعية بالنتيجة. كما في تصريح فهكن دادريان أنها «المحاولة الناجحة لمجموعةٍ مهيمنة... لتقليل أعداد مجموعة أقلية بالإكراه أو بالعنف الفتاك والتي تعد إبادتها مرغوبة»⁷⁰.

إن اختزال الإبادة هذا إلى نتاج قد تعزز دائماً من خلال الفشل الأولي في الاعتراف بأن (الإبادة) بصفتها اسماً لها معنى عام وأسباب خاصة. بوجه عام، تشير الإبادة إلى الظاهرة كلها: فكرة الإبادة وفترة الأفعال كلها والأشكال ذات الصلة بها، من أول ظهور ملامح فكر الإبادة ومروراً بأصغر هجوم إبادة، وصولاً إلى حالات القتل الهائلة. إن أي واقعة معينة، سواء كانت ناجحة أو محاولة، يمكن أن تصنف على أنها (إبادة)، ولكنها على أرض الواقع تهتم على أنها إبادة حدثت عندما نجح الدمار.

لم يقدم مفهوم الإبادة الجماعية بوصفه نتيجة، بديلاً لمفهوم القصد، ويفترض أننا نستطيع استخدام مفهوم بسيط عن القصد لشرح نتائج الإبادة الجماعية، بينما تحدّد القضايا التاريخية التي تفشل فيها المحاولات خارج الصورة، غير أن افتراض صلة غير معقدة بين قصد الجناة والنتائج يجعل معظم الأدب غير مقنع اجتماعياً؛ لأنه حذف عنصرين مهمين، الأول العمليات العلائقية للإبادة الجماعية بما فيها أفعال الآخرين، المدعويين بصورة تقليدية ضحايا ومتفرجين، الذين تتدخل أفعالهم بين قصد الجناة والنتائج. الثاني السياقات البنيوية بما فيها الصراعات السياسية والعسكرية التي يتورط فيها الجناة والضحايا، والتي تتمحور عادةً حول أكثر بكثير من علاقات الجناة والضحايا أنفسهم.

الإبادة الجماعية بوصفها علاقة اجتماعية

تحتاج دراسات الإبادة الجماعية لتقوم بالتحول المهم إلى مناقشة العلاقات الاجتماعية بدلاً من مناقشة الفعل⁷¹، يقول وبيير:

«سيستخدم مصطلح العلاقة الاجتماعية ليشير إلى سلوك جمع من الفاعلين، وفي محتواه التعبيري تأخذ أفعالهم بالحسبان أفعال الآخرين،

وتتبلور في تلك التعابير، وهكذا تكمن العلاقة الاجتماعية في وجود احتمال أنه سيكون من ناحية مفهومة مسارًا لفعل اجتماعي.

وكي توجد علاقة من المهم وجود أقل قدر ممكن من التوجه المتبادل لفعل كل طرف لأفعال الطرف الآخر، قد يكون مضمونها «ذا طبيعة متنوعة للغاية»⁷²، وقد يقاوم بعضهم رؤية أن الإبادة الجماعية تتضمن علاقات بسبب صفتها غير المتساوية على الإطلاق، ولكن أشار ويبر إلى أن المعنى الذاتي «يجب ألا يكون ذاته للأطراف كلها أصحاب التوجه المتقابل في علاقة اجتماعية معطاة: إذ لا يوجد حاجة في هذه الناحية للتبادلية... قد تكون العلاقة الاجتماعية غير متماثلة مع وجهات نظر الطرفين الآخرين»⁷³، من هذه الناحية يمكن أن نتحدث عن الإبادة الجماعية في تعابير علائقية، رغم أن اللغة توحي إلى أن فعل الجناة مستقل عن استجابات الضحايا، وفي الواقع تؤثر الأفعال التي يقوم بها كل طرف في أفعال الآخرين، حيث يصوغها راؤول هيلبرغ جيداً بقوله: «إن التفاعل بين الجناة والضحايا أمر مقدر»⁷⁴، ويجادل ليفين أن «الديناميكا بين الجناة والضحية قد تكون السبب وراء تصاعد حدة القتل في الإبادة الجماعية»⁷⁵، لا يملك الجناة خياراً إلا أن يوجهوا أفعالهم إلى العدو الأقوى الذي يهاجمهم، غير أن أفعال الضحايا تؤثر في أفعال الجناة، إذ قد يكون للتعاون والمقاومة آثار عميقة في تصرف الجناة (راجع الإطار 7.2).

يدفعنا تعرف السمة العلائقية للإبادة الجماعية باتجاه وصف نوع الهياكل التي تتضمنها، يعني الهيكل في اللغة العامة المنظمة أو المؤسسة، ولا تصف الإبادة الجماعية مؤسسة اجتماعية متينة بذات الطريقة التي تصف فيها الإقطاعية أو الدولة أو البيروقراطية، واجتماعياً للهيكل معنى

أوسع «هيكل العلاقات الاجتماعية على مر الزمان والمكان العام والذي يتم فيه استنساخ نماذج الفعل الاجتماعي المتكرر»⁷⁶، وهكذا يمكن اعتبار الإبادة الجماعية نموذجاً معيناً، أو هيكلًا للصراع يركز على الصراع غير المتماثل للقوة المسلحة والمجتمع المدني الأعزل، ولكنه ينطوي على احتمالية المقاومة المسلحة، والتحالف مع قوى مسلحة أخرى قادرة على موازنة صراع الإبادة الجماعية. وجعله أكثر تماثلاً، وكشكل بنيوي من الأفضل مقارنة الإبادة الجماعية بهياكل أخرى للصراع، وعلى وجه الخصوص الصراع السياسي العنيف واسع النطاق. إنَّ مميزات الإبادة الجماعية مبنية على اختلافها عن الأنواع الأخرى، وخصوصاً الحرب، النوع الأساسي للصراع والسلطة التي تشاركها في العديد من السمات.

سأتناول هذا الهيكل بصورةٍ أوسع في الفصل القادم.

يتضمن الصراع أشكالاً بنيوية، فمن ناحية تحول الإبادة الجماعية الهياكل الموجودة ومؤسسات الدولة - الجيش والشرطة والمحاكم والبلديات والمجتمع المدني - الأحزاب وحركات التحرير والكنائس والمنظمات العرقية، وتبناها من أجل غاياتها الخاصة، ومن ناحية أخرى تقوم بخلق مؤسسات محددة جديدة توافق أهدافها، ويمكن أن ترى مثل تلك المؤسسات حتى في الإبادة الجماعية غير المتمركزة حول الدولة؛ على سبيل المثال في خلق مستوطن جديد ومليشيات عشائرية من أجل ارتكاب أعمال عنف في القضايا المتمركزة حول الدولة، وعلى وجه الخصوص واسعة النطاق، فإنَّ التطور المؤسساتي واضح أكثر. إنَّ تطور وحدات قتل خاصة مثل وحدة النخبة النازية (إس إس) وإنساتزكروبن (مجاميع المهمات) هو أحد المظاهر، أما المظهر

الآخر فهو تنوع أنظمة المخيمات. وأحياء الأقليات. وأماكن أخرى حيث تتمركز التعدادات السكانية المستهدفة بالجوع والقتل والاغتصاب. وكانت إسبانيا أول من أنشأ تلك التجمعات في كوبا.

الإطار 7.2 الإبادة الجماعية العلنكية: آثار إستراتيجيات

المجموعة المستهدفة على الجناة

تسيء العديد من البحوث فهم الإبادة الجماعية. وترى أنها شيء يفعلها الجناة ببساطة بالضحايا، على افتراض أن المستهدفين بالإبادة الجماعية بلا حيلة، أو أن مقاومتهم محكوم عليها بالفشل، مثل انتفاضة غيتو ورسو البطولية عام 1943م، ويشير كثير من إلى أن أفعال التجمعات السكنية المستهدفة - وبخاصة الفاعلون المنظمون الذين يدعون أنهم يمثلون المستهدفين - قد تؤثر في نتيجة الإبادة الجماعية.

من الخطأ رؤية استجابات المجموعات المستهدفة فقط من ناحية المقاومة، فيناقش زيفمونت بومان تعاون نخبة اليهود مع السلطات النازية في أحياء الأقليات في بولندا، حيث يرى ذلك كاستجابة منطقية من حيث إن القادة اليهود عرفوا نقاط ضعفهم عن طريق المساعدة في أعمال حفظ الأمن؛ من أجل ممارسة بعض التحكم المحدود في تأثير السياسات النازية في التجمعات السكنية لليهود، ولكن مكنت هذه الاستجابة النازيين من اختيار زملاء جدد من أولئك القادة، مما أثر في شكل سياستهم في الإبادة الجماعية، عوضاً عن إعدام اليهود عن طريق القضاء على نخبتهم، كما فعل معظم مقترفي الإبادة الجماعية، ولمدة وجد النازيون أن «توظيف عقلية الضحايا كان حلاً عقلاً أكثر من القتل الجماعي»⁷⁷، وعلى المدى البعيد لا يمكن للخضوع أن يعطي اليهود الخلاص «تحت ظروف سلطة غير متناهية بشدة. فإنَّ عقلانية المحكومين نعمة ونقمة في

أين معاً، قد تعمل لصالحهم، ولكن يمكن أن تكون سبب دمارهم»⁷⁸، آخر التعاون بأفضل حالاته القتل الجماعي الأخير لليهود.

المقاومة المسلحة قد تؤثر أيضاً في نتيجة التجمعات السكنية المهددة، فلم تكن المجموعات اليهودية المسلحة الصغيرة نسبياً قادرة على منع الإبادة الجماعية النازية وأفعالها، شأنها شأن المقاومين المسلحين. فسببت أحياناً عنفاً أعظم على التجمعات السكنية على المدى القصير، حتى لو أسهموا مع الجيش الأحمر والحلفاء الغربيين في التغلب على الإبادة الجماعية على المدى البعيد. حل ألن جاي كوبرمان ديناميكية الانتفاضة المسلحة والإبادة الجماعية، الذي جادل أن النزاع المسلح لم يثر الإبادة المسلحة في بعض الحالات وحسب، بل عرفت المجموعات المسلحة والذين يرون أنفسهم ممثلين للشعب الضعيف، أنها ثمن للنصر. ويجادل كوبرمان أن اجتياح الجبهة الوطنية الرواندية قد أثار إبادة عام 1994م، وأسهمت الجبهة في «مذابح توتسي التي قام بها نظام قوة هوتو نتيجة لأفعالهم»⁷⁹. ولكن أقر بأن الجبهة الوطنية لم تتصور حجم الإبادة الجماعية التي حدثت بالواقع، وفي عمل لاحق يُوسّع كوبرمان هذا الجدل عندما ادعى أن «الثوار أثاروا عنف الإبادة الجماعية الذي قام به الصربون في البوسنة وكوسوفو: من أجل توليد تعاطف دولي، والضغط للحصول على التدخل الإنساني»⁸⁰. تسلط هذه الأمثلة الضوء على حقيقة أن المجموعات المستهدفة ليست متجانسة، وأن أفعال القادة المسلحين أو المنظمات المسلحة قد تؤثر في العواقب المترتبة على التجمعات السكانية الكبيرة، ويمزج كوبرمان فيما يخص قضية رواندا إستراتيجية القوة الوطنية الرواندية إلى:

انقسام ضمن أقلية التوتسي الرواندية ناجم عن تجربة اللجوء الطويلة، وبحلول عام 1990م شعر الكثير من اللاجئين ممن أمضوا ثلاثة عقود في أوغندا، والذين تشكلت القوة الوطنية الرواندية منهم بشيء من اللحمة مع أولئك الذين يواجهون

الانتقام في رواندا....، ومن منظور منافض قاوم الكثير من التوتسيين المتمردين بضراوة. «قد يساعد الانشقاق الداخلي ضمن الأقلية التوتسية في شرح السبب وراء كون القوة الوطنية الرواندية تتمتع بمقدار عالٍ من التسامح فيما يخص القتل المدفوع بالانتقام»⁸¹.

يعد هذا مثالاً جيداً على الحاجة إلى التمييز بين التجمعات السكانية من ناحية، والمنظمات السياسية والعسكرية التي تدعى تمثيل شؤونها الإثنية أو القومية من ناحية أخرى.

وبريطانيا في جنوب إفريقيا في بداية القرن العشرين، نموذج هُيئ فيما بعد للنظام الشامل لمعسكرات الأشغال الشاقة في الاتحاد السوفييتي (التي كان ضحايا إبادة ستالين يرسلون إليها)، ثم معسكرات الاعتقال والإبادة في الإمبراطورية النازية في أوروبا في زمن الحرب. ونظرًا إلى طبيعتها المنظمة والمؤسسية، فقد شدد علماء الاجتماع كثيرًا على عناصر (النظام) في الإبادة (انظر الإطار 7.3).

الإطار 7.3 ترتيب الإبادة الجماعية

تؤكد الدراسات العلمية الاجتماعية والتاريخية أن البلبلة التي تعترى عملية الإبادة الجماعية، وما تتطوي عليه من عنف وتدمير: تكشف عن عمليات منظمة قوامها العلاقات والمؤسسات الاجتماعية المستمرة في ذلك، ويركز العديد من الكتاب الكلاسيكيين على الكتابات المتناولة للإبادة الجماعية الحديثة على هذا الشأن. أثار سكوت ستراوس Scott Straus فكرة «نظام الإبادة الجماعية المطورة خلال المؤسسات القائمة لتفسير الأحداث الواقعة في رواندا عام 1994م»⁸² لم تكن

رواندا دولة ضعيفة، بل دولة قوية ومتلاحمة طبقًا للمعايير الإفريقية، انبثق الأمر عن التعبئة العسكرية لمدنيي الهوتو من خلال المؤسسات منخفضة المستوى التابعة لدولة رواندا ومجتمعها، يستفيد مرتكبو الإبادة الجماعية من نظام الحكومة المحلي المتمحور حول عامة الشعب، إذ يستخدمون نظام العمل الشيوعي، والذي عادة ما ينظم الذكور البالغين ضمن مهام زراعية لتعبئة الهوتو لقتل جيرانهم التوتسيين، يُظهر سترأوس أنه لهذا السبب لم يكن الاعتقال الأكبر للقتلة في صفوف المراهقين، أو من هم في العشرينيات من العمر - كما يمكن للمرء أن يعتقد - وإنما في صفوف من هم في الثلاثينيات.

يؤكد باحثون آخرون أن الإبادة الجماعية تنبثق عن تطور علاقات اجتماعية جديدة مميزة ناتجة من صدمات المجتمع السابقة، فنجد أن الفاشية غذت صلات المودة بين الصفوف الأمامية في الحرب العالمية الأولى بوصفها قوام نوع جديد من المجتمعات، إذ كتب الدكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني Benito Mussolini عن «حكم القادة العسكريين»⁸³، وطالما وردت الفكرة ذاتها إن لم تكن الكلمة ذاتها أيضًا على لسان أدولف هتلر، ووفقًا للمؤرخ عمر بارتوف Omer Bartov فإن مجتمع المعركة *kampfsgemeinschaft* تطور من الحرب التي دفعت بمجتمع واجه وحده الحرب وجهًا لوجه إلى مجتمع متخيل قائم على الصراع، وبناء على «أساس قومي استُبعدت منه مجموعات كاليهود»⁸⁴، كان هذا هو الأساس الذي قام عليه مجتمع الشعب، وهو مجتمع قومي قائم على أساس إثني يصون النقاء الذي كان السبب الجوهرى وراء ارتكاب الإبادة الجماعية، يبين توماس كون Thomas Kuhne كيف أن هذا المجتمع «كان يتسع في الحياة اليومية ليشمل الألمان العاديين ضمن مشروع الإبادة الجماعية»⁸⁵.

بيد أن الذين يدرسون ممارسة الإبادة الجماعية يؤكدون أن العلاقات الاجتماعية الجديدة تتطور ضمن المجموعات الموجودة عندما يُشحنون بالعنف المستهدف

للمدنيين، يذكر كريستوفر براونينغ Christopher Browning أن عناصر من كتيبة شرطة احتياط ألمانية غير متخربين بالنازية، رفضوا في البداية تنفيذ الأوامر المتمثلة بجمع الرجال والنساء والأطفال في بولندا المحتلة وقتلهم، إلا أنه يبين أنه عندما أخذ القتل يجري على قدم وساق، أدى ضغط الزملاء في الوحدة إلى جعلهم ينخراطون في العملية. فقد أصبح القتل عملية عادية وطبيعية⁸⁶.

يطرح دور أنظمة المعسكرات في مخططات الإبادة الجماعية أسئلة حول النظام والبنية بقوة: لأن الإبادة الجماعية هنا تأسس خلال مرحلة مهمة من الزمن، أقام البريطانيون معسكرات الاعتقال في جنوب إفريقيا مع بداية القرن العشرين بوصفها وسيلة لاعتقال السكان المدنيين البويريين (مواطني جنوب إفريقيا من أصل أوروبي). ومنعهم من دعم المقاتلين البويريين، وبعد ثلاثة عقود استخدم الستاليون والنازيون معسكرات مشابهة لاحتجاز السجناء السياسيين فيها، طُور في الاتحاد السوفييتي نظام معتقل أشغال شاقة ضخمة تُرسل إليه ضحايا الإبادة الجماعية والقمع اللتين قامت بهما قوات ستالين، وظل النظام قائماً لما يزيد على ربع قرن؛ بسبب اقتصاده القوي.

لقد طُور النظام النازي على نحو فريد عددًا كبيرًا من مصانع الموت، مخصصة لفرز الناس للقتل الجماعي، وقد شدّد عالم الاجتماع وولفغانغ سوفسكي الذي يدرس معسكرات الإبادة، على الفرق بينها وبين معسكرات الاعتقال. ومع ذلك فإنه يحدد نظام سلطة مميزًا؛ عالمًا مغلقًا ومختبر عنف، قائمًا على العنف وعلى التركيز المفرط والمكثف والمنظم لسلطة القتل. نظام السلطة هذا، كما يقول، لا يمكن أن يتطابق مع الأهداف والغايات المعلنة أو المخطط لها للهرم التنظيمي الأعلى في البوليس السري الألماني: أي ما يمكن أن يدعى نوايا كبار القادة النازيين، بل إن دورته اليومية تميّزت بالتبعيات والخصومات بين المستفيدين والموظفين والمعاونين والضحايا⁸⁷.

السياقات البنيوية والنتائج غير المقصودة

إذا سلّمنا بالإبادة الجماعية بوصفها بنية قائمة على الصراع، فإننا ننحو بعيداً عن الجانب الأحادي لمفهوم القصد. ونبدأ بإيضاح هدفها الذي لن يكون جديداً. فحتى مناصرو مبدأ القصد يُدخلون بعض عناصر مفهوم بنيوي في شروحاتهم، ولو لم يفعلوا ذلك لحظوا بالقليل من المعقولية. ولشرح الإبادة الجماعية بصورة كاملة نحتاج إلى منحى أبعد من التحليل البنيوي لوضع صراع الإبادة الجماعية في مكانه من السياقات البنيوية الأكبر، وهذا نوع التحليل البنيوي الذي يؤيده بارتا، والذي استمده من سارتر عندما أشار إلى المستعمرين، والأشخاص البيض والسكان الأصليين كونهم يعيشون حتى يومنا هذا علاقة إبادة جماعية: إذ تتركب العلاقة بالطبيعة الفعلية للصدام الاستعماري⁸⁸. وفي أستراليا -من منظور بارتا- «يرزح عرق كامل تحت وطأة لا ترحم من تدمير متأصل في الطبيعة الحقة للمجتمع، ومن هذا المنطلق سادعو أستراليا خلال مئتي عام من وجودها مجتمعاً قائماً على الإبادة الجماعية»⁸⁹.

تعد علاقة الأستراليين بالأبوريجينين (سكان أستراليا الأصليين) القائمة على الاستيلاء على الأراضي «علاقة ممثلة للإبادة الجماعية»⁹⁰، ورغم جدال بارتا حول اشتغال هذه العلاقة على نتائج غير مقصودة فيما يخص انتزاع الملكية والمرض والكحول، يقرُّ أن «التهجير لم يتحقق في أي بقعة من بقاع الأرض دون تنفيذ قتل رسمي وغير رسمي، فقد كان القتل -سواء أكان مقبولاً رسمياً أو غير مقبول- يُفهم في كل مكان على أنه ضرورة في سبيل إرساء النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد، ولم تكن الصلة بين الاستيلاء والعنف غائبة عن الأذهان»⁹¹.

تجمع فكرة بارتا البنيوية حول علاقات الإبادة الجماعية بين العنف المتممّ الصادر عن المستوطنين المسلّحين، والميليشيات وسلطات الاحتلال، وبين عمليات التدمير غير المقصودة التي تنجم بصورة غير مباشرة عن الاستعمار، إذ يشير إلى نتائجهم المشترك من العواقب التدميرية، ومن الواضح أن نوعي العملية عملا في أستراليا والمجتمعات المستعمرة بصورة ترادفية، ونحن بحاجة إلى تفسيرات تجمع بينهما، يبقى التمييز بين فعل الإبادة الجماعية القائم على الوعي، والصراع المتأني منها أمراً مهماً؛ لأننا سنصورها بوصفها إبادة جماعية بغض النظر فيما إذا كانت نتيجتها أفضت إلى تدمير ناجح للسكان الأصليين أم لا، كان التدمير المتممّ مختلفاً عن العمليات التدميرية بصورة غير مقصودة، رغم أنها كانت ثمرة مشروع استعماري استوجبت نتيجته الناجحة اجتثاث مجتمعات أصلية، ومن ثمّ تقتضي منا إعادة النظر في حجة بارتا القوية أن نميز بين بنية الإبادة الجماعية المتمثلة بالصراع بين المستوطنين المسلّحين والأبوريجينيين، وبين السياقات البنيوية المتمثلة بالاستعمار والمجتمع الاستعماري اللتين أثمرت عن صراعات إبادة جماعية، وعن القسم الأكبر من العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي أوهنت المجتمع الأصلي.

كان العمل الهادف والمقصود يمثل أمراً جوهرياً بالنسبة إلى بنية الإبادة الجماعية، وبناءً عليه لا ينبغي إسقاطه من تعريف الإبادة الجماعية، ويمكن تسمية النتيجة الإجمالية بأنها مرتبطة بالإبادة الجماعية بما أنها اقتضت تدمير مجتمعات الأبوريجينيين على نطاق واسع، فضلاً عن لعب عناصر الإبادة الجماعية المقصودة دوراً مهماً في ذلك، أولاً: مثل التدمير المتمم سبباً جزئياً «حتى لو كان عدد الوفيات الناجمة عن أسباب أخرى أكبر بكثير من تلك الناجمة عن

العنف المباشر»⁹². ثانيًا: كشفت عقلية تنطوي على الإبادة الجماعية التي عُدت نتيجة الاستعمار من منظورها متمثلة بـ «الانقراض المحتمل للعرق الأسود»⁹³. عن النمط العام لأفعال المستعمرين حتى تلك الأفعال التي لم تنطوِ على إبادة جماعية متعمدة، فيمكن أن يُرى الاستعمار على أنه سياق بنيوي للإبادة الجماعية بصورة مقبولة في أستراليا، ومناطق أخرى خضعت للاختراق الأوروبي.

ثمة مقتضيات مهمة خلف حجة بارتا تتصل بفهمنا للمسؤولية عن الإبادة الجماعية، فهو مُدرك بأن مقارنة علاقات الإبادة الجماعية يمكن أن تنطوي على أن «اللوم لا يقع على أي شخص»⁹⁴، إن ما ترمي إليه حجته هو وجود أوجه معقدة من المسؤولية غير المباشرة والمباشرة عن عمليات مدمرة، ومماثلة للصلات المعقدة الكائنة بين سياسات الإبادة الجماعية المقصودة، وبين التطورات التي لا تكون بعد ذاتها مرتبطة بالإبادة الجماعية، وكما يقول: «لا يمكن للإبادة الجماعية أن تكون جريمة تُقضي إلى نتائج غير مقصودة، فنحن نتوقع منها أن تُدرج ضمن ما يتصل بالوعي، بيد أن النتائج غير المقصودة لا تحصى فيما يخص العلاقات التاريخية الحقيقية، وانطلاقًا من هذه النتائج، فضلًا عن الوعي المشوش يكون لزامًا علينا أن نحدد الطبيعة الفعلية لهذه العلاقة»⁹⁵، وبذا لا يُسقط التحليل البنيوي مسألة النية، بل إنه يتمحور كليًا حول العلاقات بين النتائج المقصودة وغير المقصودة، ضمن أنماط أكبر من العلاقات الاجتماعية والفعل الاجتماعي.

تتصل الفكرة التي تقضي بأن العواقب المدمرة قد تكون نتيجة للدمج بين الأفعال المقصودة وغير المقصودة: فعلى سبيل المثال تعد الكثير من المجاعات حصيلة ظروف طبيعية - كما هي حال الهند المحتلة في القرن

التاسع عشر- أو سياسات معادية للفلاحين لم تعتمد التسبب بموت جماعي -سياسة ستالين مجاعة الرعب وسياسة ماو Mao القفزة الكبرى نحو الأمام- فإذا فشلت الأنظمة. سواء أكانت أنظمة استعمارية أو ستالينية في اتخاذ خطوة لوضع حد أو نهاية للمجاعة. عندئذٍ يمكن للنتائج أن تصبح أمرًا متعمدًا، وفهم مسألة كهذه أمر باعث على الثقافة «فإذا تم تجنب تدمير التجمعات السكانية المدنية... من خلال اختيار سلاح ووسائل... إلخ، فيمكن للقائد العسكري عندئذٍ أن يكون عرضة للمساءلة القانونية تحت البند الثاني الوارد في اتفاقيات لاهاي الصادرة عام 1907م»⁹⁶، حتى لو لم يعتزم قتل المدنيين، إذا كان القادة ينفذون سياساتهم فيما يخص إدراكهم لحالة الجوع بممارسات تفاقمها كما فعل ستالين وماو ببيع الحبوب خارج البلاد، ومنع الفلاحين من الوصول إليها يكون التعمد هنا أمرًا جليًا.

الخلاصة

أظهر هذا الفصل ضرورة استبدال مفهوم التعمد المستخدم في دراسات الإبادة الجماعية، والمتأثرة بشدة بالفكر القانوني، بمفهوم واقعي من الناحية الاجتماعية. ناقشتُ معتمدًا على نموذج ويبر في المنهجية الاجتماعية أنه يمكن لغايات الجناة التي تشكل مُقوِّمًا واحدًا من توجههم الذاتي أن تكون مجرد نقطة انطلاق نحو التحليل، فنحن بحاجة إلى فهم ذاتية الجاني في سياق العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجناة وأهدافهم، والطرف الثالث، فضلًا عن ذلك نحن بحاجة إلى تمحيص الوسطة لهؤلاء الفاعلين كلهم بوصفها جزءًا من البنية الموضوعية للصراع في الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي سأبحثه في الفصل الآتي.

الفصل الثامن

بنية الإبادة الجماعية الصراع والحرب

ناقشتُ أن الإبادة الجماعية ظاهرة بنيوية من مدلولين، يتمثل الأول في أنها نمط متكرر من الصراع الاجتماعي. أما الثاني فهو أنها وثيقة الصلة ببنى الصراع الأخرى، إضافة إلى بنى ذات طابع أساسي تتصل بالقوة ضمن المجتمع الحديث. يتناول هذا الفصل المدلول الأول، وي طرحُ نموذجاً عن بنية الإبادة الجماعية، إذ يبحث في السمات الأعمق للإبادة الجماعية كالصراع والحرب، ووضع المفاهيم حول الجناة والأهداف، ومعنى تدمير المجموعة، والمفهوم الغائب حول المدني الذي يحدد ما يمتلكه المستهدفون من الإبادة الجماعية كقاسم مشترك. ولكن لا بدّ من ملاحظة تحذيرية في هذا المقام، فالإبادة الجماعية عند لمكن وما ورد هنا مصطلح لوصف صنف عام من الصراع، ومن هذا المنطلق ينبغي فهم الإبادة الجماعية على أنه مفهوم إطاري لتحليل مجموعة كبيرة متنوعة من الحالات التجريبية، فالإبادة الجماعية تشبه الحرباء عندما تدرج تحت المعنى الذي أورده كلوزفيتس في وصفه للحرب، من حيث «تغييرها لأشكالها ومظاهرها بين الحقب التاريخية، والأحداث الواقعة ضمن الحقب»¹، بناءً على ذلك نكوّن

من خلال وصفنا لبنية الإبادة الجماعية نموذجًا عامًا تُظهر أبعاده المختلفة تنوعًا كبيرًا.

إنه أمر جوهري أن نبحث الإبادة الجماعية بوصفها صراعًا، مع وجود اعتراض على استخدام هذا المصطلح الاجتماعي العام؛ بسبب فكرة التحيز، لكننا رأينا أنه يمكن لبنية علاقات اجتماعية أن تكون غير متناسقة من حيث النوع، دون فقدانها لخاصيتها القائمة على الصراع، ويجادل ويبر بأنه يمكن لعلاقة «أن توصف بأنها صراع بقدر ما يكون العمل القائم فيها موجهاً عمدًا نحو تنفيذ رغبة الفاعل الخاصة ضد مقاومة الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى»²، ويتابع ويبر جداله حتى يصل «التمييز بين الصراع السلمي المتمثل في عدم استخدام العنف الجسدي الفعلي، وبين النوع الدموي من العنف الذي يستهدف تدمير الخصم مُتجاهلاً القوانين كلها»³. ورغم أنه يمكن للإبادة الجماعية أن تمر بمراحل يحقق فيها الجناة أهدافهم المباشرة دون اللجوء إلى العنف الجسدي يكون استخدامها للعنف الدموي أمرًا جليًا، وعلاوة على ذلك ينبغي علينا أن نلاحظ أن ويبر الذي ظهرت كتاباته قبل ابتكار مصطلح الإبادة الجماعية: يُعرّف الصراع الدموي انطلاقًا من مصطلح التدمير، وهو المصطلح الذي استخدمه لمكن والاتفاقية ومعظم المُعرفين الأكاديميين فيما بعد للإبادة الجماعية.

الإبادة الجماعية ليست صراعًا بين مجموعات

تحت أي مسمى يمكن عدّ الإبادة الجماعية شكلاً من أشكال الصراع، وما هي مقتضيات سمتها الدموية التدميرية؟ تُعدّ الإبادة الجماعية من منظور

عام شكلاً متطرفاً من العنف القائم بين مجموعات اجتماعية ومجموعات إثنية، وقد رأينا أن لمكن عرّف الإبادة الجماعية بأنها «جريمة ترتكبها جماعة بحق أخرى»⁴، يُناقش فاكن دادريان: «تقتضي الإبادة الجماعية مسبقاً وجود صراع بين مجموعة قائم على تاريخ من التنامي والتصيد... تمثل أداة أساسية في معالجة ذاك الصراع. ومن هذا المنطلق تكون الإبادة الجماعية أمراً وظيفياً»⁵، تذكر باربرا هارف وتيد جر في كتابهما المدرسي حول النزاع الإثني أن «المجموعات الإثنية الناشطة سياسياً توجد ضمن دول حديثة»⁶، وأن «ثلاثة أرباع المجموعات المستطلعة في تسعينيات القرن الماضي كانت ناشطة سياسياً»⁷، كانا يتعاملان مع المجموعات الإثنية على أنها تمثل فاعلين سياسيين، لكن غالباً ما يتحول النزاع الإثني الذي يُعنون كتابهما إلى نزاع إثني-سياسي داخل النص، ويثير الالتباس فيما إذا كانت المجموعات الإثنية هي نفسها التي تمثل الفاعلين سياسياً، أو أنها توفر القاعدة الاجتماعية للفاعلين المنظمين سياسياً.

يرى غور وهارف Gurr&Harff أن الخصائص الاجتماعية للمجموعات -الهوية والتلاحم والحالة الاقتصادية- إضافة إلى سمة الدولة، ونوع القوة التي تستخدمها وغيرها، هي ما يفسر النزاع بصورة عامة. وأشكاله المتطرفة المرتبطة بالإبادة الجماعية بصورة خاصة. وعلى نحو مماثل صاغ مان مصطلح التطهير القاتل داخل العلاقات البينية للمجموعات⁸، ويرى أن التنافس على الأرض بين الحركات القائمة على المجموعات الإثنية هو التفسير الرئيس. يرفض مان الادعاء القائل: إن وجود مجموعتين أو أكثر من المجموعات الإثنية جنباً إلى جنب هو ما ولد الإبادة الجماعية، بل ويقر بأن «النزاع الإثني

الإجرامي يهتم بصورة رئيسة بعلاقات القوة السياسية»⁹، يهتم تفسير مان، رغم ظهوره بصورة سؤال حول العلاقات بين المجموعات بالنزاع السياسي المنظم، والحرب بين الحركات المسلحة، إذ تُحشد المجموعات الإثنية ويُشرَّع فعلها، لكنها ليست نفسها الفاعلة.

ثمة إجماع اجتماعي ومرتبط بعلم الإنسان، فحواء أن فكرة النزاع الإثني مضللة؛ لأنها «تظهر أن الانتماء الإثني سبب الصراعات، وأن الصراعات الإثنية غير سياسية، ومتميزة بطريقة أو بأخرى عن حروب نشبت للتحكم في الموارد أو القوى السياسية»¹⁰، وعلى النقيض من ذلك أظهرت أعمال عديدة أن «الانتماء الإثني هو الصورة الأيديولوجية وليس المادة التي يقوم عليها الصراع»¹¹، و«انبثقت أفكار شائعة حول العداوة الإثنية في أثناء النزاعات ولم تحدث نزاعات بسببها»¹².

حتى وإن وُجدت الأفكار الإثنية فقد تعززت وحظيت بدلالة عملية خلال أحداث العنف الدائرة. وما نحتاج البحث فيه هو ما صاغه جوسلن ألكسندر Jocelyn Alexander و جو آن ماكريغر Jo Ann McGregor و تيرينس رانجر Terense Ranger «لماذا استُبدلت أفكار الهوية المرنة والشاملة والمتوائمة والمتصلة بالإثنية بأفكار حول الأشخاص المتلاحمين والمقتصرين بصورة تبادلية مع تاريخ من الخصومة والاضطهاد والانتقام»¹³، يوافق مان على أنه «يجب شرح الحالة التي تصبح فيها المجموعات الإثنية متوافقة في النزاعات»¹⁴، بيد أن «أممًا بأكملها، أو مجموعات إثنية لا تعمل وفق صورة تشاركية»¹⁵، ليست الإبادة الجماعية نزاعًا إثنيًا، وإنما نزاع سياسي

وعسكري يحشد فيه مرتكبو الإبادة الجماعية الانتماء الإثني، وهويات اجتماعية أخرى.

الإبادة الجماعية بوصفها نمطًا من أنماط الحرب

تفضي بنا هذه الخاتمة إلى مرحلة جديدة من النقاش تُربط فيها الإبادة الجماعية من حيث المفهوم بالحرب، على غرار الصراع الدموي الذي يهدف إلى تدمير الخصم، ويغض الطرف عن القوانين كلها؛ لذا يمكننا أن نطرح تعريفًا اجتماعيًا أكثر دقة يقول: إن الإبادة الجماعية ليست شكلاً من أشكال النزاع الاجتماعي فقط، وإنما شكل من أشكال الحرب أيضًا، سيربط إطار مفاهيمي بين الإبادة الجماعية وأشكال الحرب. ويُضفي الصفة العسكرية على القوة التي تتصل بها بصورة وثيقة (راجع الجدول 8.1).

الحرب من منطلق نموذجي مثالي سجال بين تنظيمات مسلحة، يُمارس فيها كل فاعل مسلح العنف ضد الآخر؛ بغرض سحق قوته، إلا أن الحرب لا تشتمل على القوات المسلحة وحسب، بل تحظى دائمًا ببعض الدعم من التجمعات السكانية المدنية، وعادة تشارك بعض الجموع الاجتماعية في الحروب من أن أفرادها ليسوا مقاتلين أصلًا، مما أوصل العنف بالصدفة أو التخطيط إلى التجمعات السكانية أو المجموعات الاجتماعية الداعمة للقوات المسلحة. فيُعد المدنيون والمقاتلون على حد سواء ضحايا، أو أهدافًا؛ لذلك لا يتمثل الاختلاف بين الحرب والإبادة الجماعية بالسمة التدميرية للفعل، أو الشكلية المرتبطة بالعنف، أو الجاني النمطي، أو إيذاء المدنيين. أو حتى الإيذاء المتعمد للمدنيين.

الجدول 8.1 الحرب، الحرب المقدرة والإبادة الجماعية: أنواع العلاقات

بين الفاعلين المسلحين والمدنيين

الإبادة الجماعية	الحرب المقدرة	الحرب	
تدمير قوة مجموعة مدنية اجتماعية	تدمير القوة الاجتماعية المدنية بوصفها وسيلة لهزيمة عدو منظم ومسلح	تدمير قوة عدو منظم ومسلح	بوصفها نوعاً من الفعل الاجتماعي
حملة عنيفة تشنها قوة منظمة ومسلحة ضد مجموعة اجتماعية بعد ذاتها مصحوبة بمقاومة من جانب التجمع السكاني المهدّد وفاعلين آخرين	سجال متبادل بين قوتين منظمين ومسلحتين، إضافة إلى الاستهداف الممنهج للتجمعات السكانية الحاضرة	سجال متبادل بين قوتين منظمين ومسلحتين	بوصفها صراع فاعلين
عنف أحادي الجانب ممارس ضد مدنيين عزل وعلى نطاق واسع	صدام مسلح منطوي على قتل متبادل بين القوات المسلحة تصاحبه هجمات على مدنيين عزل	صدام مسلح منطوي على قتل متبادل بين القوات المسلحة (معركة)	بوصفها صداماً حاسماً

العنف المقصود والمتدرج الهادف إلى القضاء على مجموعة مدنية	العنف المقصود والمتدرج الهادف إلى هزيمة العدو المسلح: فظاعات تكتيكية إستراتيجية على نحو شامل (مثال: الحرب الشاملة، والحرب الأهلية، والعنف الإرهابي)	العنف غير المقصود والأذى غير المباشر (الضرر الجانبي) بما في ذلك الفظاعات غير الإستراتيجية	العنف ضد المدنيين
غير شرعية	شرعية محل نزاع: وسيلة غير شرعية تحت عباءة الشرعية العامة للحرب	شرعية بصورة عامة	الشرعية

المصدر: مُدِل هذا الجدول من كتاب شو: الحرب والإبادة الجماعية War and Genocide الصفحة: 45.

تبقى الإبادة الجماعية بتصنيفٍ لمُمكن شكلاً متطرفاً من أشكال الحرب الذي ينحرف عن الشكل المثالي النموذجي للحرب.

تقتبس الإبادة الجماعية أربعة عناصر أساسية من الممارسة الاجتماعية للحرب وهي:

1. تحديد مجموعة اجتماعية على أنها عدو من الناحية العسكرية. وليس من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية؛ أي ضد مَنْ يُبَرَّر استخدام العنف تجاهه بصورة شاملة وممنهجة.
2. النية لتدمير القوة الحقيقية أو المُتخيلة لمجموعة العدو، بما في ذلك قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والأيدولوجية، إضافة إلى قدرتها على مقاومة هذا التدمير.

3. نشر الجنود، والتهديد بالعنف لتدمير قوة مجتمع العدو عن طريق القتل والإيذاء الجسدي بحق عدد كبير من أفرادهم، فضلاً عن الإكراه الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي¹⁶.

4. تنازع جوهرى على الوجود: تشنه المجموعة المهاجمة ضد القوة المرتبطة بالإبادة الجماعية، ويشكل هذا النزاع جانباً من نزاع أكبر يتحالف فيه طرف ثالث مع الأول ضد الأخير، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يتيح لنا وصف الإبادة الجماعية بهذه الطريقة فهمها على أنها عملية تدميرية، ويخلصنا من مأزق تعريفها على أنها مقتصرة على التدمير الجسدي، وتشتمل الحرب على تحديد العدو، ووضع الهدف من التدمير، وتطوير وسائله، وهذا شأن الإبادة الجماعية. تشتمل الحرب على تطوير إستراتيجيات، وعمليات مختلفة من التجهيز والتنظيم، والمعدات، ونشر الجنود، وتشتمل على قوى سياسية واقتصادية وإيديولوجية وقوة عسكرية. وهذه هي الإبادة الجماعية. يعد التدمير الجسدي المظهر الأقصى للحرب، وهو الأمر الذي ينطبق على الإبادة الجماعية. يعد القتل الوسيلة الرئيسة في الحرب، لكنه ليس الغاية، وكذلك الأمر في الإبادة الجماعية. تشتمل الحرب والإبادة الجماعية على أكثر من القتل الجماعي الذي يسبب التدمير، ويمكن للإبادة الجماعية أن تقع حين لا يكون القتل واسع النطاق. تماماً في حال الحرب التي يمكن أن تقع دون ارتكاب القتل على نطاق واسع. وعلى غرار الحرب لا تُعد الإبادة الجماعية عمليةً أحادية الجانب، وإنما هي نزاع بين طرفين أو أكثر. رغم أن العنف في الإبادة الجماعية أحادي الجانب، ويبقى صراعاً ينطوي على مقاومة غير عنيفة يبيدها التجمع السكاني المستهدف، مع معارضة عنيفة تصدر عن طرف ثالث.

تعد سمة الإبادة الجماعية عاملاً أساسياً في الظاهرة. ويتعيّن دمجها في تعاريفنا، فالإبادة الجماعية هي نزاع غير متناظر نوعاً، ويمكن أن يصبح متناسقاً أكثر عندما يُصبح الطرف الثالث المسلح منخرطاً تماماً فيها.

الصلة بالحرب (المنحطة)

رغم أن الإبادة الجماعية لا تمثل ظاهرة حديثة على وجه الحصر، فقد رُبط تطورها الحديث بصورة وثيقة بالأشكال الحديثة من الحرب التي أدعوها بالمنحطة. لا يشكل هذا المصطلح بحد ذاته صنفاً أخلاقياً، وإنما مفهوماً مثالياً نموذجياً يؤكد تميز نوع الحرب الذي يصبح فيه استهداف تجمعات سكانية مدنية إستراتيجياً ومنظماً. تشتمل الحرب بصورة عامة على إيذاء غير متعمّد للمدنيين يدعى بعبارة تلطيفية الضرر الجانبي، وفضاعات متعمّدة، لكن غير إستراتيجية، تمارس فيها الجيوش وعناصرها عنفاً ضد المدنيين. تحوّل النزعة الجديدة نحو العنف المُمارس ضد المدنيين -تلبيةً لرغبة قادة سياسيين وعسكريين مدفوعين بأسباب إستراتيجية وتكتيكية ملحة- الحرب إلى شيء مغاير لما صوّرته من الناحية التقليدية، وفي هذه الحالة لم يُعد بالإمكان النظر إلى العنف المُمارس ضد المدنيين على أنه أمر عَرَضِي أو ثانوي. بل أصبح جزءاً أساسياً من تداعيات الحرب، عُرِفَت ثلاثة أمور منطقية رئيسة لما أدعوها بالحرب القذرة ضمن الدراسات المكتوبة: أولاً: في حالة العنف الكامل في الحرب، «عندما يصبح حشد التجمعات السكانية ومشاركتها على نطاق أوسع، يصبح استهداف التجمعات السكانية منظماً أكثر»¹⁷، يُنظر إلى المدنيين العاملين في مجال الذخيرة من الناحية الاقتصادية على أنهم مصدر تذكير الآلات العسكرية، ويُنظر إلى المدنيين سياسياً

بوصفهم داعمين مهاجمين من شأنهم إضعاف العدو المسلح، و من الناحية التقنية تمُدُّ الأسلحة الحديثة الدولَ والمسلحين بكثير من الوسائل ابتداءً بالمدافع الرشاشة والقصف الجوي وصولاً إلى الهجمات الكيميائية والنشر الحيوي؛ لتدمير التجمعات السكانية المدنية. ثانياً: في حالة الحرب الأهلية تستلزم المقتضيات الإستراتيجية للسيطرة على الأرض في المناطق المُتَنَازَع عليها؛ مساهمة التجمع السكاني المدني الذي يحوّل المدنيين إلى أهداف، لكن هذه النزعة تُضخم: لأن «المنافسات والعداوات المحلية ضمن التجمع السكاني المدني تتفاعل مع الأولويات الإستراتيجية للفاعلين المسلحين»¹⁸. ثالثاً: في حالة العنف الإرهابي «يدفع الضعف الإستراتيجي لدى بعض الفاعلين المسلحين إلى تبني إستراتيجيات قائمة على مهاجمة المدنيين بصورة منظمة، ومرتبطة بأعدائهم المسلحين»¹⁹، ومما لا شك فيه أن تلك المفاهيم الثلاثة تشكل أنواعاً فرعية نموذجية، ويمكن فهم جزء كبير من الحرب الحديثة بأشكالها الرئيسة كافة بوصفها حرباً قذرة، وذلك بسبب نزعة داخلية لاستهداف التجمعات السكانية المدنية بصورة منظمة، وتبقى مع ذلك حرباً؛ لأن «تركيزها الأساسي يبقى منصباً على النزاع بين منظمات القوة المسلحة، بيد أن استهداف المدنيين يصبح أمراً مكملًا وليس عَرَضِيًّا لمقتضياتها»²⁰.

يبقى الفرق الجوهرى بين الحرب القذرة والإبادة الجماعية هو طبيعة العدو وجوهره، متمثلاً بالقوة المسلحة المنظمة المعادية، إذ يُستَهَدَفُ التجمع السكاني المدني الذي يُمثّلُ عدوًّا بصفته وسيلة لهزم العدو المسلح، ورغم أن المجازر الجماعية المرتكبة بحق المدنيين تمثل عملاً آثماً وغير شرعي؛ فمن الممكن فهمها جزئياً تحت مسمى الحرب، كان المدنيون في مدينتي دريسدن وأوهروشىما بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة على التوالي جزءاً من

العدو، ولم تحمل أي مجموعة مدنية صفة العدو المختلف عن الدولة العدو، حتى لو كانت الخصائص العنصرية والقائمة على رهاب الأجانب لدى الألمان واليابانيين قد أسهمت في تبرير الخيارات الإستراتيجية، وفي سياق مماثل كان المواطنون الأمريكيون في الطرف الآخر من الطيف العسكري بالنسبة إلى القاعدة جزءاً من العدو المتمثل بدولة الولايات المتحدة، إذ قُتل ضحايا الحادي عشر من سبتمبر أيلول بصفة ذلك وسيلة لمهاجمة تلك الدولة، ولا يُعد هذا الفرق الضئيل ثابتاً إلى حد بعيد، فعندما يُنمّي فاعل مسلح أفكاراً عنصرية وقائمةً على رهاب الأجانب حول المدنيين المؤيدين لعدوه العسكري، يمكن لحربه القدرة أن تتحول إلى إبادة جماعية، فحرب الولايات المتحدة في فيتنام تحولّت إلى مجزرة ماي لاي My Lai عام 1968م، يمكن أن يشن مسلح حملات تشتمل على حرب قذرة وإبادة جماعية، فقد شنت القاعدة في العراق حملة مدبرة لتدمير الوجود الشيعي في أجزاء من الدولة، إضافةً إلى محاربة الولايات المتحدة المحتلة للبلاد، ولا يختلف منحى الحرب القذرة عن منحى الإبادة الجماعية اختلافاً جذرياً، إذ يمكن لكلا الظاهرتين أن تتداخلا بسهولة، وهما على عكس الحرب غير القذرة تشتملان على الأذى المتعمّد للمدنيين، فتكون فظاتهما متشابهة على صُعد مختلفة، فالحرب القذرة هي حرب تشاطرهما الإبادة الجماعية العديد من سماتها.

من الأهمية بمكان أن نصنّف الإبادة الجماعية من خلال إيجادها للتجمعات السكانية المدنية غير المسلحة، بوصفها أهدافاً للعنف المدمر الناجم عن صراع مع أعداء مسلحين، وهو الأمر الذي يتضمن تطبيقاً خاصاً للمفاهيم العسكرية التي تعرّف الحرب القذرة عمومًا، تصوّر إيزابيل هال Isabel Hull «إبادة العدو بوصفها نزعة عامة لدى الفكر العسكري الألماني

أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين»²¹، بيد أن جيمس ريد James Reid «يشير إلى أن نظام الشباب التركي فيما يخص سحق الأرمن طبق هذا المفهوم عن العدو وعلى مجموعة مدنية»²²، تتمثل الهمجية الأساسية لأفكار من هذا القبيل. والتي تظهر بصورة جلية لدى ستالين في فكرته حول تصفية الكولاك في اتساع الفكر العسكري المشوّه حول الحرب القذرة: كي تُعرّف عدوًا ليس عدوًا ولا يمكن أن يكون عدوًا بالمعنى العسكري التقليدي.

لا تتمثل الصدمة حول الإبادة الجماعية بأجساد المدنيين المكوّمة فوق بعضها، وهو ما نراه في معظم وقائع الحرب الحديثة. وإنما في توجيه منطق الحرب ووسائله ضد التجمعات السكانية المدنية بصورة مباشرة: لتصبح أعداء. إن الإبادة الجماعية حرب تُشن ضد المجموعات المدنية. تستخدم القتل والعنف والإكراه بهدف سحق الشبكات الاجتماعية والتقاليد وأساليب الحياة، تشن القوى المسلحة هذه الحملات متعمدة ضد المجموعات المدنية؛ لتدمير نوعهم المختلف من القوة، ويعد التمييز في الإبادة الجماعية أمرًا مدهشًا رغم أن المذبحة لها تاريخ واسع في الحرب. ويُعزى هذا إلى القذارة التي تسببها الحرب الحديثة، وما زال بوسعنا إدراك منطقيتها الجوهرية القائمة على وجود قوة مسلحة أمام قوة مسلحة. فالحرب عند كلوزفيتس: «لا تنطوي على أي شيء باستثناء تدمير متبادل»²³، وينطبق هذا على الحرب القذرة، حتى وإن كانت تلك التبادلية تمتد لتشمل تجمعات سكانية خاصة، وتشتمل الإبادة الجماعية على تدمير أحادي الجانب؛ لأن النزاع فيها غير متكافئ بين السلاح وغير السلاح. ويعد استهداف حملةٍ مسلحةٍ لمدنيين بهذه الطريقة خطوة مهمة تتجاوز كل ما فهمناه، وتجعل ما فهمناه بما يتعلق بالحرب القذرة غير صحيح، وحالما تُستهدف المجموعات تتحول الحملة إلى حرب؛ لأنها تصوّر التمييز

العنصري بين المنتمين وغير المنتمين للمجموعة على أساس الخطوات التي تهدف إلى إنهاء القوة التدميرية، الأمر الذي يشبه الحرب، مع «أنه قد يكون غير منطقي عندما توصف المجموعات بالعدو الذي يجب تدميره»²⁴، تُعد المعتقدات المفتقرة إلى العقلانية صبغة عامة للعمل الاجتماعي، في حين أن الحرب تقدّم المادة الغنية لما يرتبط بدراسات تلك المعتقدات: لتأتي الإبادة الجماعية وتزيل الآثار الأخيرة المتعلقة بالمنطقية والشرعية اللتين تتصلان بالحرب الأكثر تقليدية.

الطبيعة الهجينة للإبادة الجماعية والحرب

بيّنتُ الإبادة الجماعية لتأكيد أننا بحاجة إلى إعادة توحيد هذا الصنف مع الحرب، فالإبادة الجماعية ترتبط بالحروب التقليدية من الناحية التجريبية ولاسيما القذرة منها، إذ يُمكن لها أن تُدرك بوصفها من ناحية نموذجية ظاهرة هجينة مقارنةً بأنواع أخرى من الحروب. وكما يُظهر الجدول رقم 8.2 فقد وقعت أكثر الأحداث الرئيسة المُعترف بها عمومًا التي وقعت في القرن الأخير ضمن سياق أنواع أخرى من الحرب، وهي: الحرب بين الدول والحرب الأهلية، ورغم أن الجدول لا يُظهر العديد من الأحداث الأقل ارتباطًا بالعنف القائم على الإبادة الجماعية، فإن الصلة تنطبق أيضًا على معظم تلك الأحداث²⁵، إلا أن الإبادة الجماعية قد تطورت في بعض القضايا الرئيسة كتلك المتصلة بتصفية الكولاك من كونها نزاعًا اجتماعيًا سياسيًا يدور خارج سياق الحرب التقليدية المباشر، كما نتج بعض العنف الحديث القائم على الإبادة الجماعية كما هي الحال ضمن سياق الانتخابات في البلدان الديموقراطية، من الصراع السياسي الذي لم يصبح عسكريًا بالمعنى المصطلح عليه للكلمة.

الجدول 8.2 الطبيعة الهجينة للحرب والإبادة الجماعية: أحداث رئيسية مختارة

المجموعات الاجتماعية العدوة	الأعضاء المسلمون المنتظون (أو ما ينظر إليه على أنه عدو)	الحرب الأساسية (تاريخ)/ تهديد الحرب	المعتدون المباثرون الأساسيون	الدولة العثمانية	مركز المعتدين	الإبادة الجماعية الأزنية 1915م
الأرمن	روسيا وبريطانيا وفرنسا	الحرب العالمية الأولى	الجيش والشرطة والقوى شبه العسكرية	الدولة العثمانية	الدولة العثمانية	تصفية سبائين للكولاك بين 1929 - 1932م
الفلاحون والأوكرانيون	الإمبرياليون الغربيون الثورة المضادة	الحرب الأهلية السابقة، التهديد الإمبريالي	الجيش والشرطة والحزب	الدولة السوفيتية	الدولة اليابانية الإمبريالية	السيطرة على مدينة نانكينغ (النج) عام 1937م
الصينيون	الحكومة الصينية والشيوعيون	احتلال الصين	العيش	الدولة اليابانية الإمبريالية	الدولة الألمانية النازية	الإبادة الجماعية النازية بين 1939 - 1945م
البولنديون واليهود والسجناء السوفيتيون والشيوعيون والمجر إلخ	بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية	الحرب العالمية الثانية	العيش والشرطة وفرقة الحماية وحكومات المستعمرات	الدولة الألمانية النازية	الدولة الألمانية النازية	الإبادة الجماعية النازية بين 1939 - 1945م

الألمان على ضفة نهر الروملاند والشيتمان، إلخ	ألمانيا النازية	الحرب العالمية الثانية	العيش والشرطة	الدولة السوفيتية	نفي ستالين للقوميات بين 1941-1942 م
الفلاحون والفتيات	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والانشقاق الصيني- السوفيتي	العيش والشرطة والحزب	الدولة الصينية	مجازرة التفتنزة الكبرى نحو الأمام بين 1959-1961 م
الشيوعيون والصينيون	الحزب الشيوعي الإندونيسي	صراعات مع الملايين أولهم اليوم جزء من ماليزيا	العيش والشرطة وميليشيات شعبية	العيش الإندونيسي والغاضلين من خارج الدولة	مجازر الإندونيسيين الشيوعيين 1965 م
سكان تيمور الشرقية	مقاومة سكان تيمور الشرقية	الاحتلال ومكافحة التمرد	العيش والشرطة	الدولة الإندونيسية	احتلال تيمور الشرقية بين 1977 - 1999 م
المدنيون المقفون والفلاحون والفتيات والأقليات	الولايات المتحدة الأمريكية وفتنام	الحروب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام	الحزب والجيش	حزب الخمير العمركام	الإبادة الجماعية الكمبودية بين 1977 - 1979 م

البوسنيون المتعدنون والكرواتيون والمسلمون والألبان وجميع من البوسنيين المعتمدين	جيش تحرير سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة وكوسوفو والناثو	مرحلة ما بعد الحرب البوسنلافية	أحزاب وجيوش وشرطة وقوى شبه عسكرية	الدولة الصربية- البوسنلافية + الصرب المشردون في البوسنة وكرواتيا	التطهير العرقي الصربي بين - 1991م 1999م
التقسيميون وأحزاب معارضة	الجبهة الوطنية الرواندية (RPF)	الحرب الأهلية في رواندا	الجيش والشرطة والميليشيا والعصابات المسلحة	الدولة الرواندية (الحزب الحاكم)	الإبادة الجماعية الرواندية عام 1994م
الفور والمساليت والزغاوة إقبائل في دارفور	حركة العدل والتمساواة	حرب مكافحة التمرد	قوات مسلحة وميليشيا	الدولة السودانية + الجنجويد + إقبائل الدعم السريع	الإبادة الجماعية في دارفور بين - 2002م 2004م

ملاحظات: القضايا المكتوبة بالخط الغامق في عمود الحرب الأساسية هي تلك التي لم تُرتكب فيها إبادات جماعية في سياق مباشر للحرب، ولكن عند ما هيأت حروب أو تهديدات حرب سابقة عوامل مهمة للسياق، أوردتها بالخط الغامق في عمود الأعداء المسلحين المنظمين، وتلك التي عُرف فيها الأعداء بصورة إيديولوجية، ولكن عندما لم تكن الحرب واقعة بالفعل.

ترتبط الإبادة الجماعية بعلاقة وثيقة بالظاهرة الأكبر من الحرب، بيد أن العلاقات الخاصة بين الإبادة الجماعية، والأشكال الأخرى من النزاع المسلح تختلف، وفي تحليلنا لأي صراع نحن بحاجة إلى التمييز بين الإبادة الجماعية وأشكال العنف الأخرى الواقعة. ومن ثمّ نظهر المشترك بينها. ليست الفكرة المتمحورة حول كون النزاعات الفردية تتلاقى مع أشكال مختلفة من العنف بالجديدة في سياق دراسة الحرب، فعندما يطرح ستاثيس كاليغاز Stathis Kalyvas فكرة «العنف القائم في الحرب الأهلية، فإنه يفصل بصورة تحليلية بين هذا النوع الخاص من العنف، وبين الحرب الأهلية عمومًا»²⁶، الذي يرتبط بها بأنواع أخرى، وبناءً عليه يمكن لكل من الاستهداف العسكري - العسكري التقليدي، وللعنف القائم في الحرب الأهلية، وللإبادة الجماعية أن تتحد كلها في صراع محدد، وسيكون واضحًا أن التمييز بين أنواع العنف ضمن النزاع الواحد ليس أمرًا مباشرًا على الدوام، فالمذبحة التي تُرتكب بحق قرية بأكملها للمعاقبة على تخاير غير مؤكد، أو التعاون مع عدو مسلح تحدث عندما يرى الجناة في التجمع السكاني عدوًا، فيمتزج العقاب بالإبادة الجماعية.

الصعوبات التي تتناول التمييز بين أنواع العنف تؤثر أيضًا في التمثيل الكلي للحملات والنزاعات، فيمكن أن ندعو النزاع حربًا أهلية إذا بدا أن عوامل العنف القائم في الحرب الأهلية والتقليدية هي السائدة، أو ندعوه إبادة جماعية إذا كان تدمير المجموعات المدنية هو الغالب، ولكن إذا وُجد الاثنان معًا يكون لدينا نزاع هجين. تختلف طبيعة هجنة الإبادة الجماعية والحرب وفقًا للدور الخاص الذي تلعبه الإبادة الجماعية في النزاع الأوسع، ف«يميز الثالوث

التقليدي لكلوزفيتس بين البعد السياسي للحرب المتصل بالحاكم أو الحكومة، والتوجه الإستراتيجي للجنرالات وعنفه الأولي المتعلق بالجنود العاديين أو الناس»²⁷، ويميز كاليغاز بين ثلاث مراحل للحرب: كبرى ومتوسطة وصغرى تتوافق مع هذا الإطار، فهو يرى في العنف القائم في الحرب الأهلية أنه ناتج إلى حد كبير عن ردة الفعل بين التجمع السكاني، والجوش في المرحلة الصغرى من الحرب، إلا أنه يمكن للإبادة الجماعية أن تؤثر في المراحل الثلاث كافة. فيمكن لها أن تكون جزءاً من التبرير السياسي للحرب، أو ردّاً إستراتيجياً جزئياً على التحدي لهزيمة العدو، أو ردّاً محلياً على تجمع سكاني مُتصور على أنه عدو. ويمكن للتنوع المنبثق عن دمج الحرب مع الإبادة الجماعية أن يَنْتُج اختلافات بين الأنواع المُعترف بها تقليدياً من الحرب، كالحرب بين الولايات والحرب الأهلية، لكن من الناحية العملية تعد كثير من الحروب هجينة أيضاً، فيما يتناول الجمع بين الحرب القائمة بين الولايات والنزاعات الأهلية. ويشير كاليغاز إلى أنه «يمكن للعنف القائم في الحرب الأهلية أن يحدث في الحروب الدولية ولا سيما عندما تنتج عمليات الاحتلال أنماطاً من التمرد والمعاكس ترتبط بنوع الحرب الأهلية»²⁸. ويمكن لعوامل الإبادة الجماعية أن تتشابه ضمن هذا التقسيم التصنيفي التقليدي.

تمثل الأهداف المرتبطة بالإبادة الجماعية في الكثير من الحروب مبرراً منطقيّاً للطرف المبادر، إذ يمكن للأهداف أن تنحصر منحي الحرب المرتبطة بالإبادة الجماعية كإستراتيجية سياسية، ومن الأمثلة عمليات اجتياح ألمانيا النازية لبولندا والاتحاد السوفييتي مدفوعة بأهداف السيطرة العنصرية، وحروب صربيا والقوميين الصرب في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو مدفوعين

بهدف تحقيق تجانسٍ إثني على الأرض، ويمكن لإستراتيجيات من هذا النوع أن تُقضي بنا إلى تجسيد النزاعات بأكملها بوصفها حروبًا تتصل بالإبادة الجماعية، حيث تدور الحرب غالبًا حول حملة من هذا القبيل، ومتصلة بالإبادة الجماعية، والمقاومة المسلحة ضدها، وينطبق الأمر ذاته عندما تتبع الأطراف إستراتيجيات مرتبطة بالإبادة الجماعية، ويمكن للتبادلية فيما يخص الحالة الأخيرة التي عرّف كلوزفيتس الحرب بها أن تظهر كذلك في الإبادة الجماعية؛ في حال ارتكبت كل قوة مسلحة مدعيةً أنها تمثل مجموعة واحدة إبادة جماعية بحق المجموعة التي يدّعي عدوها أنه يمثلها، وبذا يمكن لإبادة جماعية واحدة أن تستجلب إبادة جماعية أخرى بصورة قصاص مرتبط بالإبادة الجماعية، أو انتقام يعود إلى إبادة جماعية سابقة، الأمر الذي يدعوه رينيه ليمارشان بـ «الإبادة الجماعية المضادة»²⁹.

يمكن للسياسات المرتبطة بالإبادة الجماعية أن تتطور بوصفها استجابات سياسية لأحداث عسكرية، وليست استجابات للإبادة الجماعية بحد ذاتها، فقد كانت عمليات الترحيل التي قام بها أتباع ستالين للجنسيات الخائنة في الحرب العالمية الثانية مدفوعة بتهديد الغزو الألماني الذي أصبح حقيقة فيما بعد، وكانت تلك سياسات مرتبطة بالإبادة الجماعية الممارسة بحق أقليات كثيرة في الاتحاد السوفييتي من دون أن تقتصر على الألمان، ولم تكن استجابةً للإبادة الجماعية النازية بصورة رئيسة، وكانت الإبادة الجماعية التي ارتكبتها سلطة الهوتوفي رواندا مدفوعة باجتياح الجبهة الوطنية الرواندية، وليس بسبب الفضاعات التي ارتكبتها الأخيرة بحق الهوتو، يتبنى الطرف الذي لم يبادر بشن الحرب سياسة ترتبط

بالإبادة الجماعية ضد مجموعة سكانية يعاملها على أنها عدو مرتبط
بعدها المسلح.

عندما تُشن حرب غير مدفوعة بأهداف سياسية مرتبطة بالإبادة
الجماعية، يمكن للإبادة الجماعية أن تتطور في المرحلة الوسطى من الحرب،
إذا ما دفعت العداوة المفترضة لشعب ما قوة مسلحة إلى عدّ هذا الشعب عدوًا
يتعيّن تدميره، إلى جانب -وليس مجرد وسيلة- هزيمة العدو المسلح. الكثير
من الحروب الاستعمارية والتحرر والانفصال تعبّر عن هذا النوع من الحراك،
عندما تستهدف مجموعات سكانية بالترحيل ومعسكرات الاعتقال والمذابح
والاغتصاب والإرهاب.

تتصل هذه النزعة المرتبطة بالإبادة الجماعية بمكافحة التمرد على
نطاق واسع، الأمر الذي دفع ألكسندر دي وال Alexander de Waal لطرح
مفهوم «الإبادة الجماعية المكافحة للتمرد»³⁰. ودفع كريستيان جيرلاك ليرى
في حرب مقاومة العصابات بوصفها مشتملة على نوع خاص من «العنف
الجماعي»³¹. تُشكل دارفور مثالاً على هذا النوع من الإبادة الجماعية، إذ هيأت
الصلة بمكافحة التمرد الأساس لإنكار الإبادة الجماعية. ليس من جانب الجناة
وحسب، وإنما من جانب السلطات الدولية أيضًا (راجع الإطار رقم 8.1).
ويمكن للإبادة الجماعية أن تتطور في المرحلة الصفري بسبب إبراز القادة
العسكريين على نطاق محلي سياسةً عامةً من مكافحة التمرد متمثلةً
بعمليات طرد أو مجازر مرتبطة بالإبادة الجماعية، أو بسبب اتباع الوحدات
الفردية أو المجموعات المحلية سياسة أكثر تشددًا، كما حدث في مجزرة
ماي لي.

الإطار رقم 8.1 الحرب المرتبطة بالإبادة الجماعية: قضية دارفور

بينما كنت أشرع بالبحث المتصل بهذا الكتاب، اندلعت أزمة في منطقة دارفور غرب السودان، وهي منطقة مساحتها ربع مليون متر مربع تشغلها ستة ملايين نسمة، وبعد أشهر من الفظائع المتزايدة، أعلن على نطاق واسع أن «الحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد التي سُلحتها الحكومة ودعمتها، والقائمة على أساس تجمع سكاني عربي شنت هجمات عديدة على التجمعات السكانية المدنية الإفريقية»³²، وهي قبائل الفور والمساليت والزغاوة. وقد أشرفت القوات الحكومية وشاركت بارتكاب المجازر، وإعدام المدنيين من غير محاكمة، وإحراق البلدات والقرى، والإخلاء القسري لمساحات واسعة من الأرض سكنتها هذه المجموعات لمدة طويلة، وقتل النساء، وتدمير القرى ومخازن الطعام وموئل أخرى أساسية للسكان المدنيين، مُقتادين مليوني شخص أغلبهم من المزارعين إلى معسكرات ومستعمرات في دارفور حيث عاشوا على الكفاف، ووقعوا رهينة لعمليات الامتهان المُمارَسة على يد الجنجويد، أو كلاجئين في دولة تشاد المجاورة، وكان هذا نتيجة للصراع الذي تطور عندما طالبت جماعتان متمردتان متمثلتان بجيش حركة تحرير السودان (SLA/M) (ج/ح.ت.س)، وحركة العدالة والمساواة (JEM) (ح.ع.م) حيث تتبثق هاتان الجماعتان عن أعضاء من المجموعات المهاجرة، بوضع نهاية للتمييز الاقتصادي المزمّن، وسَعَتا خلف تقاسم السلطة ضمن الدولة السودانية. وطالبتا الحكومة باتخاذ موقفٍ متمثلٍ بوضع حد لإساءات منافسيهم العرب الرعويون الذين دفع بهم الجفاف والتصحر إلى مزارع إفريقية، والذين كان لديهم تقليد بدوي متمثل بوجود ميليشيات مسلحة، «وقد استجابت الحكومة لهذا التهديد السياسي المسلح باستهداف التجمعات السكانية المدنية التي خرج المتمردون منها»³³، يشير أفضل تقدير لزيادة معدل الوفيات إلى «ما يقارب 300.000 شخص يعود ما نسبته 80% منها إلى المرض»³⁴.

تصف معظم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ما كان يحدث بكارثة إنسانية ناتجة من حرب أهلية، ويمكن عدّها في بعض الأحيان منطوية على تطهير عرقي، فبعد مرور عشر سنوات على قضية رواندا، ما زالت تلك الحكومات والمنظمات عازمة على عدم استخدام مصطلح الإبادة الجماعية: لما ينطوي عليه من مقتضيات تلزم باتخاذ فعل؛ إلا أن جماعة جديدة وناشطة في البرلمان (لويي) تتمركز في الولايات المتحدة أطلقت عليها الإبادة الجماعية.

عكست أول دراسة أكاديمية قام بها جيرارد برونويه Gerard Prunier هذا اللبس، فأطلق على قضية دارفور «الإبادة الجماعية الملتبسة»³⁵. ويجادل: «إذا استخدمنا التعريف الصادر في ديسمبر/كانون الأول عام 1948م، فإن قضية دارفور إبادة جماعية، وإذا استخدمنا تعريفاً قائماً على الطمس الكامل فهي ليست كذلك»³⁶. عيّنت الأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية أنشأها مجلس الأمن. وأصدرت تقريراً رسمياً فحواه أن النزاع وصل إلى ما هو أبعد بكثير من حرب عادية نشبت بين دولة ومتمردين. إذ «تَمَثَّلَ أهمُّ عامل في النزاع بالهجمات على المدنيين»³⁷، تابعت اللجنة التحديث الذي لحق بمحكمة رواندا؛ لفهم مجموعات الضحايا في الإبادة الجماعية، وتجادل بأن المجموعات القبلية غير العربية أو الإفريقية في دارفور ممن كانوا ضحية للهجمات، وأعمال القتل، خلقوا مجموعة محمية. وأقرت مسؤولية الدولة عن العنف، فقالت: «إن اللجنة على يقين بأن الغالبية العظمى من الهجمات التي شُنّت على القرى بقيادة الميليشيات نُفذت بإذعان من مسؤولي الدولة»³⁸، وفي الحقيقة يمكن القول «إن فداحة بعض الجرائم المُرتكبة ضد الإنسانية بنطاق واسع، والهجمات العشوائية ضد المدنيين، والترحيل القسري للمدنيين، تنطوي على أن هذه الجرائم تنتج من عملية تنظيم مركزية»³⁹، وأقر التقرير بناءً على ذلك بأنه: يمكن لبعض العوامل المنبثقة من الفضاء والطبيعة المنظمة للهجمات، والقتل، والتهجير، والاغتصاب، والتصريحات

المحرّضة عنصرياً من جانب الجناة المُستهدفين لأفراد في القبائل الإفريقية أن تحمل دلالة عن النية لارتكاب الإبادة الجماعية، ومع ذلك فقد توصل التقرير إلى الخلاصة الآتية:

«تُظهر عوامل قوية أخرى النقص في النية المرتبطة بالإبادة الجماعية، مثل امتناع المعتدين عن إبادة التجمع السكاني الذي لم يهرب كله، ويكتفون بقتل الشباب انتقائياً، إذ لم تكن نية المهاجمين تدمير مجموعة إثنية بحد ذاتها، أو تدمير جزء من المجموعة، بل كانت النية قتل الشبان ممن عدّوهم متمردين، وطرّد التجمع السكاني بأكمله بالقوة؛ لإفراغ القرى، ومنع المتمردين من الاختباء بين التجمع السكاني المحلي، أو الحصول على الدعم منه»⁴⁰.

ثمة تشابه كبير بين استخدام كلمة النية غير الكاملة لتجنب التوصل إلى نتيجة متمثلة بالإبادة الجماعية، وبين الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية البوسنة (راجع الفصل السابع)، فالحكم لن يكون مقبولاً سياسياً، وللمفارقة، «تمثل الحقيقة الفعلية في أن محكمة العدل الدولية عدّت الإشارة إلى الإبادة الجماعية في قضية سرينيتسا المتمثلة بذبح رجال في سن الخدمة الإلزامية السبب وراء رفض استنتاج أن إبادة جماعية وقعت»⁴¹؛ لأن اللجنة على عكس محكمة العدل الدولية أكدت سياق الحرب الذي حصلت فيه الهجمات ضد المدنيين، و توصلت إلى:

أن سياسة الهجوم والقتل والتهجير القسري لأفراد بعض القبائل لا تؤكد وجود نية لإهلاك مجموعة كلياً أو جزئياً، بناءً على أسس عرقية أو إثنية أو قومية أو دينية، وإنما تُظهر أن الذين خططوا للهجمات على القرى ونظموها كانوا يتبعون غايتهم المتمثلة بإخراج الضحايا من منازلهم؛ لغايات مرتبطة بحرب مكافحة التمرد بصورة رئيسة». كان هذا أمراً صحيحاً، حتى لو كان ثمة نية مرتبطة بالإبادة الجماعية لدى بعض الأفراد، أو ارتكبت «إبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية»⁴².

والحكومة، وكان «يتم الإبلاغ عنها لوقوعها دون أي تبرير عسكري يتصل بأي نشاط خاص لقوات التمرد، وكان هذا يُعزز الفهم العام بين المراقبين حول أن التجمع السكاني المدني قد استُهدف عمدًا، وعن سابق دراية»⁴³، بيد أن موقفهم الاحتياطي تمثّل في أن هذه كانت جرائم ضدّ قُدّمت للجنة المسؤولة عن قضية دارفور بصورة تحليلية اعترافات كثيرة حول فظاعات الجنوبيد الإنسانية، مُرتكبة خلال حرب مكافحة التمرد، وبناء عليه تُجادل أكثر التقارير رسمية وموثوقة بفاعلية حول النزاع، بأنه لا يمكن أن يكون فعل إبادة جماعية: لأن الوقت كان زمن حرب مكافحة التمرد، وكأن هذه التصنيفات مُثلّت بدائل، وفي نهاية المطاف انبثق هذا الرأي عن اتجاه منير للدهشة، فقد كان الباحث السوداني أليكس دي وال يجادل ذات مرة بأنه ما لا يقل عن ستة أحداث ضمن بدايات الحرب الأهلية السودانية ستُعَد إبادة جماعية بناء على تعريف الأمم المتحدة، وقد صنّف قضية دارفور من الأساس على أنها إبادة جماعية، وجادل بحلول عام 2007م للحصول على «تفسير أضيق لاتفاقية الإبادة الجماعية؛ لتُطبّق على خطط للإهلاك الإثني أو العرقي، الأمر الذي لا ينطبق على قضية دارفور»⁴⁴، واستُخدم اقتراح دي وال حين استنتج المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية الذي أُحيل إليه تقرير اللجنة الدولية استنتاجات مختلفة، مُتهمًا الرئيس السوداني عمر البشير Omar al-Bashir بارتكاب إبادة جماعية، وقد رأى في ذلك تهديدًا لمفاوضات السلام بين الحكومة والمتمردين، كما انتقد المجموعة الفاعلة في البرلمان (اللوبي) المعارضة للإبادة الجماعية، والتي فشلت في استيعاب السياق المناهض للتمرد من العنف، ويبدو أن الإبادة الجماعية بالنسبة إلى وال أصبحت تشكل عائقًا في وجه الحل والفهم أيضًا.

لا تبتعد هذه المواقف المتناقضة الرضا في النفس، واستمر الجدل حول قضية دارفور وكأنها يجب أن تكون حربًا أو إبادة جماعية، في الوقت الذي تعد فيه مثالًا جيدًا على هُجّة الحرب والإبادة الجماعية، ولن يكون أمرًا ممكنًا الاعتراف بفشل

اللجنة في تتبع المنطق المرتبط بالإبادة الجماعية حول استهداف المجموعات المدنية للتوصل إلى نتائجها، في حين أنه يمكن للإبادة الجماعية والحرب أن تتميزا بوصفهما نوعين نموذجيين، فمن الناحية العملية هما متحدان بصورة مشتركة، وهذه هي الحال في دارفور وغيرها من المناطق، حيث يتوافق النزاع من النوع الهجين مع الحرب المرتبطة بالإبادة الجماعية.

من الأهمية بمكان التشديد على أنه عندما تتطور الإبادة الجماعية في الحروب تنتج ظاهرة هجينة، بالإضافة إلى أنهما يشتملان على أبعاد عسكرية فضلاً عن تلك المرتبطة بالإبادة الجماعية. فقد حاربت القوات الصربية في البوسنة بطريقة تقليدية ضد القوات البوسنية والكرواتية، فضلاً عن مهاجمة المدنيين من غير الصرب، ومما زاد تعقيد الأمور أن القوات الكرواتية قاومت الإبادة الجماعية الصربية. وارتكبت إبادة جماعية بحق المسلمين، لذلك لا يمكن إطلاق وصف الإبادة الجماعية على الحروب كلها، ولكن يوجد عنصر إبادة جماعية في غاية الأهمية في بعض الأحيان، لا تهتم به الأطراف بسبب النزاع العسكري الاعتيادي، ولا تكون الإبادة الجامعة على رأس أولوياتها. فعلى سبيل المثال حرّض الغزو النازي الألماني -الذي اتصف بالإبادة الجماعية- لبولندا شنّ حرب تقليدية على ألمانيا من قبل فرنسا وبريطانيا، فردّت اليابان بشنّ حرب إبادة جماعية على الصين، ولكنها مدّت حربها إلى الولايات المتحدة باعتداء تقليدي. الأمر الذي أدّى إلى قيام الحرب العالمية. لم تكن الحرب العالمية ككلّ حرب إبادة جماعية، أو حول الإبادة الجماعية بصورة رئيسية: لأن الإبادة الجماعية كانت فقط جزءاً من أهداف حرب ألمانيا و اليابان، ولم تكن هدفاً للحرب لدى بريطانيا أو الولايات المتحدة، وكان إنهاء

الإبادة الجماعية هدفًا ثانويًا للغاية بالنسبة إلى الحلفاء الغربيين، إن وصف الحرب العالمية الثانية على أنها تدور حول المحرقة تحريف خطير، فقد كان جزء من تلك الحرب العالمية حربًا تقليديةً، والجزء الآخر كان حرب إبادة جماعية، غلب الأخيرُ في بعض المناطق -وسط أوروبا وأوروبا الشرقية وشرق آسيا- عنه في أخرى (أوروبا الغربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

في الحالة المُقيدة التي لا تُربط فيها الإبادة الجماعية بالحرب، تكون الحرب دائمًا مرجحة من خلال المقاومة المسلحة من قبل التجمع السكاني المهاجم. أو من خلال التدخل العسكري لطرف ثالث إنساني، أو من خلال ربطها بحروب الطرف الثالث، وترتبط الإبادة الجماعية بالقوة العسكرية بالمعنى الأعم: لأن المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية تكون عادةً المعتدي الأساسي والمباشر حتى في حوادث وقت السلم. وحتى إن كان من ضمن مرتكبي الإبادة الجماعية أعضاء من الهيئات الإدارية الحكومية، والأحزاب، والشرطة والمستوطنين والعصابات ومدنيين آخرين، وغالبًا ما تكون الأنظمة المُعسكرة -ليست بالضرورة عسكرية- أكثر عرضةً لارتكاب الإبادة الجماعية. أظهر الاعتداء الستاليني على الكولاك التأثير الذي أحدثته عسكرة النظام خلال المراحل الأولى من الحرب الأهلية الروسية. وكذلك أظهرت الإبادة الجماعية الكمبودية آثار العسكرة المتطرفة للخمير الحمر في الحروب مع الولايات المتحدة وفيتنام، فالأنظمة التي تخشى التهديدات العسكرية أكثر استعدادًا لأن تُعدَّ الخصوم الداخليين أعداء بالمعنى العسكري، وينطبق هذا على الحالة السوفيتية، إذ هاجم ستالين الكولاك عندما شعر بالحاجة إلى التخلص من التجمعات الزراعية، وفرض التصنيع: ليُهيئ الاتحاد السوفيتي للدفاع عن نفسه أمام ألمانيا المسلحة.

وبذلك يُمكن رؤية الإبادة الجماعية قريبة من الحرب، حتى في الحالات التي لا ترتبط فيها بنزاع مسلح موجود أو افتراضي. وينطبق ذلك أيضًا عندما تُنفذ الإبادة الجماعية على يد المستعمرين والشرطة والإداريين أكثر من تنفيذها على أيدي الجنود، ففي أستراليا «أسس المستعمرون سيطرتهم الكاملة بسرعة في مناطق عديدة: فقد حصل الإقناء الكامل للسكان الأصليين لتاسمانيا أوائل القرن التاسع عشر دون أي عنف مباشر ملحوظ: لأنهم قد هُزموا بصورة شاملة»⁴⁵. استمر خطف أطفال السكان الأصليين لعقود في القرن العشرين على يد أجهزة الدولة التي حظيت بالسيطرة الكاملة على المجتمع، ولذلك لم يكن العنف المباشر ضروريًا، «فقد تمكن نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا من القضاء على المجتمع الأسود في مناطق عديدة باستخدام عنف محدود فقط: لأنه امتلك بالأصل سيطرة شبه كاملة على السكان»⁴⁶. تلك حالات امتلك فيها المعتدون احتكارًا منيعًا للعنف على أهدافهم: فرضه عنف سابق ناجح.

من المهم الإشارة إلى أن الإبادة الجماعية رغم أنها نوع ضمني شاذ من الحرب، إلا أنها ظاهرة ممزوجة/ ولكن ليس بحجم اختلاط الحرب والعمليات الحربية، فلا يزال العُرف المشروع عن الحرب التي تنشب بين دولتين ينعكس في الطريقة التي يحدث بها القتال، فالعديد من الحروب لا تحتوي على الإبادة الجماعية بصورة ملحوظة، وبعضها لا تتضمن إبادة جماعية على الإطلاق، ولكن بعض الحروب تنطوي على الإبادة الجماعية أكثر مما يُقرُّ به المنظرون العسكريون، وبشكل عام فإن المزج هو إحدى سمات الحرب التقليدية. وبذلك تكون الإبادة الجماعية إحدى مخاطر الحرب الحديثة بكل أنواعها.

الخاصية المكانية للإبادة الجماعية

يؤدي الربط بين الإبادة الجماعية والحرب إلى مسألة البعد المكاني للإبادة الجماعية. تطرح العديد من الكتابات أن الإبادة الجماعية هي ظاهرة محلية أساسًا؛ بافتراض أنها تنطوي على عنف من فاعل مسلح يُعتقد أنه دولة ما تجاه مدنيين عُزل، وهذا يعني أن الإبادة الجماعية هي ظاهرة دولية فقط: بسبب الاستجابات للإبادة الجماعية من قبل دول ومؤسسات دولية أخرى. ولكن وعلى افتراض أن الإبادة الجماعية تتطور نموذجيًا ضمن الحرب، فإن المعايير المكانية للإبادة الجماعية تتنوع بتنوع أنماط الحرب التي نشأت منها، وفي الواقع فإن الإبادة الجماعية هي ظاهرة عن الحرب الدولية - الاحتلال النازي لمعظم أوروبا كما أكد لِمَكن - وعن الحرب الأهلية، علاوة على ذلك، يتم تدويل العديد من الحروب الأهلية، وتصبح الروابط بين الدول - من خلال تدفق اللاجئين مثلاً - مهمة لأنماط الإبادة الجماعية - حالة البحيرات الكبرى وأزمات العراق وسوريا منتصف عام 2010م - ما يعني «أنه لا ينبغي تصوّر الإبادة الجماعية بوصفها ظاهرة محلية، بل بوصفها شكلًا مركبًا دوليًا - محليًا؛ يتأثر بكل أنواع العلاقات بين الدول والدولية أيضًا»⁴⁷.

الخلاصة

استعرضتُ في هذا الفصل البنية النموذجية للنزاع في الإبادة الجماعية، فهي تشكل أصنافًا متباينة من الحرب التي ترتبط بقوة بالحرب الأكثر تقليدية؛ وخاصةً في شكلها الحديث المنحط، وناقشتُ أن الإبادة الجماعية جزء من

ظواهر ممزوجة مدموجة مع أشكال أخرى من الحرب، وأن الإبادة الجماعية ترتبط بالأنواع الأخرى كلها من التركيبة الاجتماعية، ولا بد أن ينتقل شرح كامل من بنية الإبادة الجماعية التي ناقشتها في هذا الفصل إلى سياقاتها البنيوية الأوسع في الاقتصاد والثقافة والسياسة والقوة العسكرية التي سأناقشها في الفصل التالي.



الفصل التاسع

اللاعبون والعملية في النزاع المتصل بالإبادة الجماعية

تتضمن الإبادة الجماعية بوصفها نزاعاً أنماطاً معينة من الفاعلين، وتستخدم دراسات الإبادة الجماعية مصطلحات «معتدين»، «ضحايا»، «مُتفرجين»، لوصف أصناف الناس المتورطين، إلا أن هذه المصطلحات لا تعكس تمامًا مفهوم الإبادة الجماعية النزاعي. فمصطلح الجناة وحده يشير إلى الأشخاص الذين يقتربون الفعل، بينما يشير مصطلحا (ضحايا ومتفرجون) إلى السلبية والعجز. وفي الحقيقة أن حتى مصطلح (جناة) مصطلح مبهم وغير دقيق؛ لأنه يمكن استخدامه لينطبق على أولئك الذين يرتكبون أي جريمة كانت. وقد اقترح لِمَكن أنه من الأفضل تسميتهم بمرتكبي الإبادة الجماعية genocidist. وتقوم الكلمة الفرنسية genocidaires بالمهمة نفسها، وهي متداولة في لغات أخرى. ويصور مصطلح ضحايا ميزةً واحدةً للتجمعات السكانية التي تستهدفها الإبادة الجماعية؛ فهو يصنفهم وفقًا لتجارِبهم مع عنف الآخرين، وليس وفقًا لاستجاباتهم. الأمر الذي يُظهرهم بمظهر الضحية السلبي المحروم من المقاومة، وليسوا فاعلين في الموقف على الإطلاق. وعادة ما يُطلق على الضحايا مصطلح مجموعات، مع أنه ينطوي على لبس، فيما أن المستهدف

في الإبادة الجماعية هو تجمعات سكانية ينظر إليها مرتكبو الإبادة الجماعية على أنها مجموعات، ونحتاج للتحقق من أنها مجموعة. أفرح أن نسميها المجموعات و التجمعات السكانية المستهدفة، وهو مصطلح لا يحكم سلفاً في تلك القضايا، ويشمل مصطلح المتفرجون أو المشاهدون الذين يشهدون حدوث الإبادة الجماعية ويعجزون أمامها، ولا يتخذون أي موقف، لذلك أفرح مصطلح الطرف الثالث كواصف أكثر حيادية. أناقش في هذا الفصل الفاعلين وعملية الإبادة الجماعية مع التركيز بصورة واسعة على الجدل القائم حول المجموعات المستهدفة ومحاولة تدميرها، ولكن بوضع تلك الأفكار في سياق أشمل.

مرتكبو الإبادة الجماعية

يُعرفُ تصنيفُ مرتكبي الإبادة الجماعية الفاعلين الذين يرتكبون الجريمة، لكنه تعريف عقيم على المستوى الاجتماعي، فعادة ما يكونون فاعلين مشتركين مركبين، بوجود فرق بين القادة و المنقادين، وبوجود تقسيم تفصيلي أكبر للعمل، يقترح مان أنه ثمة ثلاثة مستويات رئيسة من المعتدين: «المستوى الأول: النُخب المتطرفة التي تُدير دول الأحزاب، المستوى الثاني: جماعات المقاتلين الذين يشكلون القوى شبه العسكرية العنيفة، المستوى الثالث: مجموعات أساسية تحظى بدعم، ولكنه لا يصل حد الأغلبية الشعبية»¹، يرتبط هذا النموذج بثالوث كلاوزفيتز عن «الحكومة، والجنرالات، والشعب في الحرب»²، وهو دليل مُفيد لكن مصطلحاته محددة جداً، وينبغي علينا أن ننقل التصنيفات إلى مستوى أكثر عمومية من المُنظمين، المعتدين المباشرين، والتجمعات السكانية الداعمة، يشكل المنظمون مجموعة صغيرة من المقاتلين القبليين المنظمين بصورة

غير رسمية. وقادة الرعاع من جهة. وصولاً إلى الأنظمة والدول الإمبريالية مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، ويشكل المعتدون المباشرون العصابات، والرُّعاع، والقوى شبه العسكرية، وصولاً إلى الجيوش والشرطة ومؤسسات الدولة الإدارية، وغالباً ما يتضمن هذا التصنيف أجهزة خاصة أُنشئت لغرض تنفيذ الإبادة الجماعية، وتُشكل التجمعات السكانية الداعمة العائلات، والمجتمعات المحلية لمنظمي الإبادة الجماعية، والمعتدين المباشرين ضمن الإبادة الجماعية على مستوى محدود، وصولاً إلى الطبقات الاجتماعية القومية، والمجتمعات الدينية، وقواعد الأحزاب، وجمهور الناخبين ضمن الأحداث الأوسع نطاقاً. وقد يكون المنظمون والمعتدون المباشرون هم الأشخاص أنفسهم تقريباً في حالات محدودة تضم مجموعات مستوطنة أو قبلية صغيرة، ولكن عادةً ما يكون هناك تقسيم معقد للعمل، ومتغير أساسي هو المدى الذي يُشكل فيه المعتدون المباشرون هيئات رسمية بشكل أو بآخر: أو أنهم يضمون تحت جناحهم فئات مهمة من السكان الداعمين.

علاقات الدول بتنظيم الإبادة الجماعية ليست بسيطة وتشكل أمراً مهماً، فقد تحشد مراكز التنظيم أجهزة الدولة بأكملها، ولكن مركز الثقل يكون نظاماً سياسياً بارزاً كحزب النازيين، أو حزب ستالين يمكن فيه لقائد فردي أن يؤثر بصورة أساسية. أو أن تقوم مجموعة وظيفية محددة -قيادة عسكرية- بذلك الدور، يؤكد دادريان أن:

الدولة ليست مُهيأة من حيث الأصل، والبنية والوظيفة للتخطيط والتنظيم والتنفيذ لجريمة بشعة كالإبادة الجماعية، فمن حيث القانون تحول السلطة الرسمية دون لجوء مماثل إلى العمل الإجرامي، وكي تخرط دولة ما في

تشريعات عمل مرتبط بالإبادة الجماعية لا بد لها من الخضوع إلى تغييرات بنيوية. وأن تحوّل نفسها إلى محرك تدميري، «إن الوسيلة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير كهذا هي نوع من السلطة غير الرسمية التي تتمتع بالهيمنة، وتنافس سلطة الدولة، أي الأحزاب السياسية الموحدة التي أنعشتها الخطط الثورية والراديكالية»³.

تركيز داديان على الأحزاب محدود للغاية، رغم أن مان يتفق معه على أن «الإبادة الجماعية تقع عندما تبسط نُخب متطرفة سيطرتها على الدولة»⁴، ويمكن أن تتضمن النُخب المنظّمة مجموعات أكثر غموضاً مع السيطرة الكلية على أجزاء أساسية من أجهزة الدولة، مثل القادة العسكريين الذين قتلوا نصف مليون شيوعي في إندونيسيا عام 1965م، وعناصر نظام سلطة الهوتو الذين تولوا تدمير الإبادة الجماعية الراوندية في 1994م. ومع ذلك لا يرتبط المُنظّمون بالدولة بصلّة وثيقة، «فغالبًا ما يعمل القادة على مستوى الدولة ضمن تحالفات غير محكمة مع منظمات غير حكومية، كما أظهر كريستيان جيرلاك في الحالة الإندونيسية. وبذلك يصبح موقع القيادة غير واضح»⁵. يمكن للإبادة الجماعية أن تتبع انقسامات سياسية قومية من غير أن يكون القادة والمؤسسات القومية منخرطين بصورة مباشرة، «إذ يمكن للتحالفات غير الرسمية للقادة السياسيين المحليين ومؤسساتهم، والقوى غير العسكرية، والرعا، أن تكون قائمة بالعمل، كما هي حالة كلا الطرفين في تقسيم الهند عام 1974م»⁶، وكذلك العنف الذي حصل بين عامي 2007-2008م في كينيا، ويمكن أحياناً لجهة المعتدين أن تتألف من عناصر عديدة لا تتمتع أي منها بالسيطرة بصورة واضحة، وهو ما يقول عنه أندريه غوميز سواريز Andrei

Gomez Suarez أنه «حدث في حالة تدمير الاتحاد الوطني Union Patriotica في كولومبيا نهاية القرن العشرين، فقد كان السياسيون، والقوى شبه العسكرية، وتجار المخدرات، والوكالات الحكومية متورطين»⁷.

الطرف الثالث

دور الطرف الثالث دور معقد من حيث المفهوم والتطبيق، فقد يعد رسميًا خارجًا عن العلاقات المحورية بين مرتكبي الإبادة الجماعية والمُستهدفين فيها، ولكن ثبت أن المنظمين المرتبطين بالإبادة الجماعية يأخذون الطرف الثالث في الحسبان في أثناء تنفيذهم لجرائمهم، وعادةً ما تتطلع مجموعات المستوطنين المُقصية للشعوب الأصلية إلى القوة الإمبريالية للحصول على الدعم، أو لتجنب الإدانة، وتنتظر القوى الإمبريالية العظمى مثل الدولة العثمانية وألمانيا النازية بقلق نحو إمبراطوريات أخرى قد تتدخل لتحمي ضحاياها، وتتشدد الرعاع والقوى شبه العسكرية التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين الدعم من السياسيين الوطنيين ومن حكام الدول المجاورة، ويخشون أن تقوم القوى العظمى مثل الأمم المتحدة والمحاكم الدولية بارتكاب فعل ضدها، ومن ناحية أخرى تبحث التجمعات السكانية المُستهدفة والمعرضة للهجوم عن حلفاء أكثر قوة من الدول العظمى. والدول المجاورة، ومن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجمهور الناخبين عن طريق الإنترنت.

يمكننا أن نتصور أطرافًا ثالثة تتدخل في العلاقات المحورية بين مرتكبي الإبادة الجماعية، والمُستهدفين فيها، تعني الهُجْنة بين الحرب والإبادة

الجماعية أنه يتعيّن علينا تعريفهم بدلاً عن وصفهم فاعلين عاديين في الإبادة الجماعية. تُعدّ الحالات التي تكون فيها العلاقات في الإبادة الجماعية مُنصبةً على مرتكبي الإبادة الجماعية والتجمعات السكانية المستهدفة استثنائية، خاصةً في وقتنا الحاضر، فيُشارك الطرف الثالث في النزاع المرتبط بالإبادة الجماعية بطريقتين أساسيتين، فهو من جهة يتجه مباشرة صوب الإبادة الجماعية بالتدخل سياسياً أو عسكرياً أو اجتماعياً لمنع الإبادة الجماعية، أو إعاقتها، أو لنجدة الضحايا، ومن جهة أخرى يمكن لأفعال الطرف الثالث المتصلة بالنزاعات المسلحة المتصلة أن تؤثر بطريقة غير مباشرة في مسار الإبادة الجماعية؛ لأن النزاعات المرتبطة بالإبادة الجماعية تُقحم في النزاعات السياسية والمسلحة. إن أسلوب المشاركة هذين ليسا حصريين بصورة متبادلة، فعادةً ما يُدمجان، وطبيعة الدمج هذه تنطوي على ما هو مثير للاهتمام من منطلق تحليلي.

تكون الممارسات الوقائية بصورة صرفة وغير اعتيادية، ومن النادر أن تكون التدخلات غيرية بالكامل؛ لأن الفاعلين من المتدخلين يدعمون مصلحتها الخاصة إضافة إلى حماية المدنيين المهدّدين، و للسبب نفسه يدّعي ناقدون أن الطرف الثالث لا ينطلق من مصلحة ذاتية فقط، وإنما يبذل جهداً خاصاً لحماية الضحايا من الإبادة الجماعية، ومن ناحية أخرى فإن الأفعال التي يقوم به الطرف الثالث والتي تؤثر بصورة حاسمة في الإبادة الجماعية لا تكون موجهةً نحوها بصورة رئيسة. بل تدفعها مفاهيم أخرى مرتبطة بالمصلحة الذاتية؛ فعلى سبيل المثال لم يكن إنقاذ اليهود أولوية رئيسة للعمليات العسكرية للحلفاء الغربيين، ولا لعمليات الاتحاد السوفييتي

في الحرب العالمية الثانية، ولكن نجاحاتهم ألحقت الهزيمة بألمانيا النازية. وحررت السُجناء من معسكرات الاعتقال، فلم يتجه المنتصرون بقوة نحو مساعدة ضحايا الإبادة الجماعية إلا بعد اقترابهم من المعسكرات ودخولها، وفي رواندا ورغم أن غزو الجبهة الوطنية الرواندية ساعد على التحريض على الإبادة الجماعية، إلا أن نجاح الغزو أنهى التحريض في نهاية المطاف، ومن الضروري التأكيد أن الطرف الثالث قد يُقدم دعمًا مصيريًا للإبادة الجماعية؛ لأنه يرى مصلحة في إبقاء نظام مرتبط بالإبادة الجماعية في موقع السلطة. وتم التركيز على دور فرنسا ومصر ودول أخرى في تسليح نظام سلطة الهوتو في رواندا في المدة التي سبقت الإبادة الجماعية عام 1994م، وحديثًا اعتمد نظام الحكم الديكتاتوري السوري لبشار الأسد بقوة على الدعم الروسي، ليس في تسليحه لبحر المعارضة وحسب، بل ليحميه أيضًا من المطالبات بالتدخل لحماية السكان، والمطالبات بإحالة النظام إلى محكمة الجنايات الدولية.

تُظهر الأمثلة السابقة أن الطرف الثالث يُعد فاعلاً دوليًا، رغم أن الطرف الثالث ضمن المجتمعات القومية مهم أيضًا كالمجموعات السكانية التي لا تستهدفها الإبادة الجماعية، ومع وجود أدلة تؤكد وقوع الإبادة الجماعية داخل الحدود الوطنية للدول، إلا أن لمكن أظهر كيف استهدف النازيون التجمعات السكانية في قارةٍ بأكملها، تُعدُّ الإبادة الجماعية ظاهرة محلية تتطلب تدخلًا دوليًا لتدارك الأمور، فقد طُرِحَ في تسعينيات القرن الماضي تدخل إنساني بوصفه خرقًا مبررًا لسيادة الدول والأمم. وفي الأعوام الأولى من الألفية الثالثة

صيفت هذه الأفكار على أنها مسؤولية الحماية، وهو مبدأ تبنّته الأمم المتحدة (راجع الإطار 9.1). جعلت هذه التطورات من فكرة التدخل فكرةً طبيعية، وتضمنتها اتفاقية منع الإبادة الجماعية genocide convention بوصفها جزءاً من الممارسات الدولية.

المجموعات المستهدفة في الأدب المكتوب حول الإبادة الجماعية

نزعت الكتابات إلى تعريف الإبادة الجماعية بوصفها شيئاً يُقدّم عليه معتدون، فقد ركز النقاش التعريفي على المستهدفين من الإبادة الجماعية بصورة أكبر: تكاد تكون خاصية مجموعتهم أمراً متفقاً عليه عالمياً؛ ففي حين يُعتقد أن مدى المجموعات المحمية في الاتفاقية محدود للغاية؛ يحتفظ النقاد بصورة عامة بفكرةٍ فحواها أن الإبادة الجماعية هي هجوم يُشن على المجموعات. ويُعرّف باحثون المجموعات إما بطريقة أشمل (بإضافة أنواع أخرى) أو بطريقة أكثر عمومية (بذكر المجموعات الاجتماعية عمومًا)، ومع هذا يشير شاباس إلى أنه في تاريخ صياغة الاتفاقية لم يكن ثمة من «نقاشٍ ذي معنى حول استخدام مصطلح المجموعة»⁸، وقلة الذين انتبهوا إلى المفهوم بعناية، وإلى الأسئلة التي ثارت حول أي المجموعات تكون في الحسبان، وأي المجموعات المعرضة للهجوم تشكل كيانات اجتماعية حقيقية، أو أن المعتدين يحسبونها كذلك، ومع هذا فإنها لم تُحل بطريقة نظرية مُتطورة، ولكن اتُفق على نحو واسع على أن مفهوم المجموعة مصدر إشكالية، ولذلك سأل بحث في الجدل القائم حوله بصورة موسعة.

كان النقاش القانوني يميل نحو القراءات المتحفظة، ولكن حتى في تلك القراءات تُعد المجموعة باعثةً على الإشكالية، يطرحُ شاباس أن لمكن كان يسعى لحماية الأقليات القومية، وكان «استخدام مصطلحات مثل إثني أو عرقي أو ديني مجرد تجسيد للفكرة...، لقد أشار إلى المجموعات بوصفها الكيان الذي استحق الحماية...، ولكن لمكن ذكر في بعض الأحيان مجموعات الأقلية: مشيرًا إلى أنه رأى أن المفهومين مترادفان إلى حد ما»⁹، وفي حين يرى بعضهم أن مصطلح المجموعات هو تحسين لمصطلح الأقليات القديم، يسأل شاباس: «بما أن الأقليات تُشكل المستفيد الأكبر من قانون الإبادة الجماعية، فقد يخطر على البال سؤال: لماذا لم يختَر من صاغ الاتفاقية هذه التسمية وهي:

الإطار 9.1 التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية

كان التدخل الدولي للطرف الثالث تحت اسم حماية التجمعات السكانية المدنية المهددة، إحدى سمات الإبادة الجماعية، تدخلت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والولايات المتحدة سياسيًا في الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين: بفرض حماية الأرمن وأقليات مسيحية أخرى. ألزمت اتفاقية الإبادة الجماعية الصادرة عام 1948م الدول الموقعة عليها والأمم المتحدة بمنع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها، متضمنةً التدخل ضمن الدول التي كانت ترتكب فيها الإبادة الجماعية، وربطها بمحاكمة الإبادة الجماعية بعد وقوعها، ولم تتخذ الأمم المتحدة، ولا الدول الموقعة على الاتفاقية خلال الحرب الباردة موقفًا مؤثرًا للحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية، ولم تظهر أي وسيلة لإقامة أي محاكمة دولية، فقد اجتاحت الفيتناميون كمبوديا عام 1979م، وأنهوا الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الخمير الحمر، واجتاح التتزانينيون

أوغندا لينهوا الإبادة الجماعية التي ارتكبتها نظام عيدي أمين. ورغم أن كلا الدولتين تصرفتا من منطلق المصلحة الشخصية إلى حد كبير. يرى نيكولاس ويلر Nicolas Wheeler هذه الأفعال بوصفها تدخلات إنسانية رائدة.¹⁰

التدخل الإنساني

أزال انتهاء الحرب الباردة التهديد حول أن العمل العسكري الصادر عن الدول الكبرى قد يؤدي إلى نزاع نووي مدمر عالمي، ومكّن الولايات المتحدة - القوة العظمى الوحيدة الباقية - من استخدام القوة العسكرية بحرية أكبر، وخاض التحالف الذي قاده الولايات المتحدة أوائل عام 1991م حرباً ضد العراق لتحرير الكويت، وعقب هذا النصر انتفضت التحركات الكردية و الشيعية في وجه النظام العراقي بزعامة صدام حسين، فردّ بمهاجمة التجمعات السكانية الشيعية والكردية بعنف، مُجبراً الملايين على الفرار، واستجابة لمشكلات اللاجئين التي واجهتها تركيا؛ الحليف الأساسي للولايات المتحدة، وبسبب التغطية الإعلامية العالمية التي أبرزت المسؤولية الغربية في تشجيع المتمردين، والتي أشعلت فتيل هذه الأزمة، تدخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا عسكرياً لإقامة منطقة آمنة في كردستان العراق، وعُدّ هذا التدخل سابقة أساسية لنمط جديد من التدخل الإنساني بقيادة غربية أضفت عليه الأمم المتحدة الشرعية.

وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، تولت قوى غربية والأمم المتحدة تنفيذ أنواع متعددة من التدخل في البوسنة والهرسك، والصومال، ورواندا، وكان جزء منها لأسباب إنسانية، لكن دوافعها وفعاليتها كانت مثار جدل، حيث انتقد التدخل الفرنسي بالتحديد في رواندا بعد نهاية الإبادة الجماعية؛ لأنها قامت بحماية مرتكبي الإبادة الجماعية، وحمت ضحاياها، وفي عام 1999م أطلق حلف الناتو حملة قصف ضد الصرب؛ بغرض إعادة السكان الألبان الذين هربوا من الإرهاب المرتبط بالإبادة الجماعية الذي حلّ بوطنهم كوسوفو. ولكن هذه الحرب الإنسانية أثارت مسائل فيما يتعلق بالمدينين الصرب، والألبان الذين قُتلوا على يد حلف الناتو.

مسؤولية الحماية

استجابة للفشل في منع الإبادة الجماعية الرواندية، اقترحت بعثة مدعومة من كندا عام 2001م أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤسس مسؤولية رسمية للحماية (R2P). واعتمدت عام 2005م من جانب الأمم المتحدة، وتضمنت ثلاثة أركان:

1. مسؤولية كل دولة في حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي.
2. مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدولة في تأدية مسؤوليتها.
3. مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل، بما في ذلك التدخل العسكري عندما يكون الحل الأخير، وبعد فشل الدولة في حماية مواطنيها من الأعمال الوحشية.

منذ ذلك الحين أصبحت مسؤولية الحماية مُعتمدة في الأزمات المرتبطة بالإبادة الجماعية في السودان وليبيا وساحل العاج ومالي وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، ولكن لم يتضح ما إذا كانت تلك الحماية الفعالة قد تحققت في الكثير من هذه الحالات، في حين حالت تحالفات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مع الحكومات المعتدية في الأزمات الأخرى دون اعتماد سياسة مبنية على مسؤولية الحماية؛ فعلى سبيل المثال عرقلت روسيا تحركات مجلس الأمن كلها للتصرف حيال الأعمال الوحشية المرتبطة بالإبادة الجماعية في سوريا، وكان تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل يعني أنه لم يكن واردًا أن تتصرف الأمم المتحدة لمنع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة.

الخلاصة

تشكل حماية المدنيين المهددين جزءًا منتظمًا من النقاش الدولي حول النزاعات المسلحة، فحيث لا تعرقل المصالح القوية حدوث الفعل تكون الأمم المتحدة في بعض الأحيان قادرة على منح سلطة للسياسات القائمة على مسؤولية الحماية، وكان لسياسات مسؤولية الحماية نتائج متفاوتة للغاية، فكانت تحمي بعض

المدنيين، ولكنها غالبًا لا تؤدي إلى حلول مستقرة ينعم فيها السكان بالأمن بعيدًا عن عنف أكبر، كما هي الحال في حالات التدخل الإنساني جميعها خلال ربع القرن منذ نهاية الحرب الباردة. معروفة بالفعل في القانون الدولي¹¹، بالنسبة إليه، فإن مفهوم اتفاقية منع الإبادة الجماعية مفهوم مفتوح النهاية، وعن ذلك يقول: من المؤكد أن تسمية مجموعة تسمية فضفاضة، ما يمكن أطراف الاتفاقية من تعميمها على تدمير الكيانات التي لا تدرج تحت مسمى الأقليات....¹²، وتتمثل وجهة نظره في أن:

«المخاوف حول مجال المجموعات التي تحميها الاتفاقية قد تمثل مرحلة انتقالية في قانون الإبادة الجماعية، فقد كانت الاتفاقية لعقود الوسيلة القانونية الدولية الوحيدة التي تتمتع بمصادقة واسعة، وتفرض التزامات بنأء على الدول التي تمر بحالات تُرتكب فيها أعمال وحشية ضمن حدودها، وعلى يد مسؤوليها كقاعدة عامة. كان الإغراء عظيمًا ليشمل تنوع السلوك الإجرامي الذي تُعاقب عليه الدولة ضمن حدودها: بسبب غياب أدوات قانونية أخرى مشابهة، وتلاشت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة مع التطور التدريجي للقانون الجنائي الدولي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان»¹³.

قد نتساءل فيما إذا كانت هذه التطورات قد استمرت لدرجة لم نعد معها بحاجة إلى توسيع قانون الإبادة الجماعية، وفي حين أنه من الممكن اتهام أولئك الذين يقضون على مجموعات إثنية بارتكاب الإبادة الجماعية، وأولئك الذين يقضون على مجموعات أخرى بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، لن يعود التفكك الذي أدى إليه هذا التمييز بالفائدة على القانون الدولي، فمن وجهة نظر اجتماعية يُعد الفرق بين الاثنين أمرًا تافهًا، ولا يمكن للقانون أن يتجاهل الفهم الاجتماعي للموضوع.

من الميزات الواضحة التي يتمتع بها مصطلح مجموعة متفوقاً بها على مصطلح أقلية، أنه لا يشير إلى المدنيين المعرضين للهجوم انطلاقاً من نسبتهم العددية في التعداد السكاني لأرضٍ ما. وهذا يسمح لنا التعامل مع الحالات التي تُهاجَم فيها الأغليات على يد محتل. من ضمنهم أولئك الذين ذكرهم لمكن في كتابه حكم دول المحور، ويسمح لنا نطاق المجموعات المحددة بإدراك أن التصنيف الاجتماعي ليس بالأمر البسيط. فإذا كان لممكن قد جسد المصطلح القومي بكلمات الإثنية والعرقية والدينية، فإن هذه المصطلحات لا تمثل - كما لاحظ شاباس وهو غير مصدق - «حقيقة الجهود كلها لوصف واقع وحيد»¹⁴، كان ثمة حاجة إلى تعريف مركب؛ لأن التجمعات السكانية قد تُعرَف - من جانبها هي، أو من جانب المعتدين عليها، أو من جانب مراقبين للوضع - انطلاقاً من أحد هذه المصطلحات، أو من مزيج من هذه المصطلحات وغيرها، ولذلك كان النطاق ضرورياً لضبط اتساع هذه الظاهرة.

على أي حال يُشكل مفهوم المجموعة المركب جزءاً ليس من القانون الدولي وحسب، وإنما من الخطاب العلمي والاجتماعي والسياسي أيضاً، وبغض النظر عن صعوبات هذا المفهوم، فقد سهّل وجود فهم قانوني وسياسي وعلمي معالجة واسعة للعنف، رغم أننا غير ملزمين بحفظ جميع الابتكارات الحديثة اللغوية وتلك المرتبطة بالمفاهيم، فإن هجر مفهوم المجموعة على غرار هجر مفهوم الإبادة الجماعية نفسها أمر غير معقول، وغير مُحبذ، واعتماد تعريف شامل يتضمن كل المجموعات الاجتماعية المُهاجَمة الحل الوحيد المترابط منطقياً، بما أن أي محاولة لوضع حدود جديدة ستواجه المشكلات نفسها التي واجهتها نظرة شاباس المحدودة، حول أن كلمة إثنية ستفي بالغرض لوصف

المجموعات المحمية، وستدخل مصطلحات جديدة النقاش على الدوام؛ لأنه يُنظرُ إلى المستهدفين اجتماعيًا بصورة متغيرة، وعلى أن حدودهم قابلة للاختراق.

طَوَّرَ مناصرو التقييد سببًا جوهريًا يتجاوز تصنيفات محددة، وهو حقيقة المجموعات المستهدفة التي تصوغها فاين على الشكل الآتي:

«يكون ضحايا الإبادة الجماعية أعضاء في مجموعات حقيقية، سواء عُدوا على أنهم تجمعات أو أعراق أو طبقات اجتماعية، يقرُّون بوجودهم، رغم أنه يمكن وجود تسمية إدارية لانتمائهم، فالسلطات الألمانية اختارت لليهود تسمية الحل الأخير التي تضم أشخاصًا ينحدرون من نسل يهودي، ولكنهم لم يعودوا يعدُّون أنفسهم يهودًا...، لو لم يكن ثمة من مجتمع يهودي فعلي له مؤسساته الخاصة لما استطاعت السلطات الألمانية أن تُعرَّف وتُحصي اليهود، إذ لم يكن ثمة دليل موضوعي على معيارهم المزعوم حول اليهودية - كعرق - التي ميزت بين اليهود والآريين من حيث التصنيف»¹⁵.

ثمة أصل عريق لوجهة النظر هذه: إذ إن لم يكن نفسه جادل «ضد ضم المجموعات السياسية: لأنها تقتصر إلى استمرارية... المجموعات الأخرى»¹⁶، وبالنسبة إلى شاباس «تكمن المشكلة بصعوبة تأمين أساس منطقي لضم المجموعات السياسية، فإذا ضُمَّت المجموعات السياسية فليَم لا تُضم مجموعات المعاقين، أو مجموعات أخرى بناءً على معيار اعتباطي»¹⁷. لذلك يفترض أنه لا يمكن تعريف مجموعات سياسية منطقيًا، ولا بد أن يكون معيار تعريف المعاقين اعتباطيًا. في حين أنه يعترف في الوقت نفسه أنه حتى «المجموعات الأربع المذكورة في الاتفاقية تقاوم الجهد المبذول للوصول إلى

تعريف دقيق»¹⁸، ويقرُّ قائلًا: «إذا تفحصنا عن كُتب تبدو ثلاثة من التصنيفات الأربعة المذكورة في الاتفاقية، وهي: المجموعات القومية، والمجموعات الدينية، والإثنية غير مستقرة وغير دائمة»¹⁹، ويشير شاباس نحو الأساس الذاتي المرتبط بتعريف المجموعة -مقياس من الناحية الاجتماعية -مقتبسًا من ويبر ما يدعم أن المجموعة الإثنية هي مجموعة يحمل أعضاؤها «اعتقادًا ذاتيًا في نسلهم المشترك المعروف»²⁰. ومن المفارقة أن يطرح شاباس أنه «يمكن للمجموعات العرقية عندما تُعرَّف جينيًا أن تزعم وجود الديمومة وبعض الاستقرار المطول نسبيًا»²¹، ومن وجهة نظر اجتماعية فإن صلابة العرق وهم، فحتى لو استعاد التداول في بعض البحوث الجينية فلا يوجد أي عالم اجتماع يعد العرق فئة اجتماعية.

ورغم وجود مشكلات واضحة من هذا القبيل في الحياة المشتركة، والمنسوبة بديهيًا إلى أنواع المجموعات في الاتفاقية، ناهيك عن كل المجموعات الاجتماعية، تبقى فكرة أن هذا حتمي في نظرية الإبادة الجماعية قائمة. وتُشدد فاين أساسًا أكثر ملاءمةً لتمنحه للمجموعات الحقيقية:

نستطيع أن نستخلص من جذر كلمة جنس *genus* أن لمكن والمخططين في الأمم المتحدة عدّوا المجموعات المحمية أنواعًا، أو طبقات اجتماعية، أو فصائل بشرية أساسية، أو وحدات دائمة في المجتمع، وأن ما هو مميز اجتماعيًا أن مجموعات كهذه عادة ما تكون إسنادية -أي إنها تعتمد على الولادة بدلًا من الاختيار- وتفضي عادةً إلى استمرار ولاءات خصوصية، وهي مصادر للهوية والقيمة، ومهد الحركات الاجتماعية والجمعيات التطوعية والحشود والعائلات؛ أي إنها باختصار «تجمعات... تستمر لأن أعضائها يميلون إلى إنجاب نوعهم الخاص...»²².

فاين تتراجع مدركة أن «التجمعات لا تحتاج إلى أن تكون منتجة ذاتياً لتُصبح متماسكة خلال مدة معينة من الزمن، وأنه لا يوجد خط تصنيفي على أرض الواقع بين الصفة المستمرة للهويات المنسوبة القابلة للتوارث، والهويات المُختارة أو المُكتسبة: إذ يمكن لكلا النوعين أن يُبنى أو أن يُمرر عن طريق الأجيال»²³، ورغم تلك الصعوبات كلها يبقى الافتراض أن الإبادة الجماعية تتطلب بأن يكون المستهدف مجموعة حقيقية قائماً، وقد أُعيد تعريفها حديثاً من جانب محكمة رواندا التي تعاملت مع صعوبات تعريف التوتسي بأنها مجموعة إثنية في الادعاء بأن «نية المحررين في اتفاقية الإبادة الجماعية... كانت ضمان الحماية لأي مجموعة مستقرة ودائمة»²⁴، وبذلك استُبدلت فكرة أنه ينبغي للمجموعة المستهدفة أن تُناسب تصنيفاً تم تصويره مُسبقاً عن المجموعة الحقيقية بفكرة أنها يجب أن تمتلك شكلها الخاص من الاستقرار والديمومة، ومن ثم أدرك مناصرو معيار المجموعة الحقيقية حتى مشكلاته.

علم الاجتماع والمجموعات

تُقرّ فاين أن تحديد المجموعات الذي نوقش يجب أن يكون متناسباً مع معرفتنا الاجتماعية عن كل من استمرارية وتكوين هويات المجموعة في المجتمع، وعن الاختلافات في الطبقات الاجتماعية، والوعي الإثني العرقي، والجنسي، والطبقي السياسي، وعن تعددية هويات الشعوب وتفاعلهم وأوضاعهم في الحياة اليومية»²⁵، ويُوسع إدراكنا للخاصية التكوينية السلسلة لهويات المجموعة من المُعضلة الاجتماعية، لذلك من الضروري أن نعود إلى

سؤالين أساسيين: ما المجموعة الاجتماعية؟ ومن أي ناحية تفترض الإبادة الجماعية وجودها مسبقاً؟.

أول ما يستدعي الملاحظة أن علم الاجتماع المعاصر يستخدم مصطلح المجموعة استخداماً قليلاً، فهو يؤدي القليل من العمل المهم بعيداً عن الإبادة الجماعية «التفاعل في المجموعة الصغيرة في علم النفس الاجتماعي»²⁶. يكمن المرجع الرئيس الوحيد لفهم صائب حول المجموعات في نظرة وبير الذي طوّر هذه الفكرة من مفاهيمه حول الفعل والعلاقات، وقد اقترح أن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون «مُشتركة أو ترابطية»²⁷، «منفتحة أو منغلقة»²⁸، وافترض أن المجموعات تتضمن نوعاً محدداً من العلاقات المنغلقة أو المُقيدة:

تُسمى العلاقة الاجتماعية المُغلقة أو التي تحدُّ من السماح بدخول الغرباء حسب القواعد بمجموعة شراكة (Verband)، طالما كان ترتيبها مُنفذاً بفعل أفرادٍ معينين، والتي تكون تلك وظيفتهم الاعتيادية. ولها «قائد أو رئيس (Leiter)، وطاقم إداري، أما مسألة وجود مجموعة الشراكة بأجمعها فهي مسألة وجود شخص في السلطة سواء بوجود طاقم إداري أو عدمه»²⁹.

ما يثير الاهتمام أن هذا المفهوم يفترض مسبقاً وجود القواعد والتنظيم والسلطة، فلا يبتعد هذا المفهوم عن مفهوم المجموعة كثيراً، من ناحية أسلوب حياتها ومؤسساتها الذي رآه يمكنُ مهاجماً كلياً سياسات الاحتلال النازية، إلا أن مفهوم وبير يعد مقيداً أكثر وبصورة ملحوظة من مفهوم لمكن، وذلك في «مطالبته بعضوية مغلقة أو مقيدة بقاعدة، وإصراره على التنظيم البيروقراطي عموماً»³⁰، في حين يُمكن رؤية الدول القومية بقواعدها للمواطنة وبيروقراطيتها

لا تُشكل الإثنيات والقوميات المماثلة مجموعات شراكة ضمن هذا المعنى المقيّد، رغم أن الأديان والأحزاب قد تُشكل ذلك النوع من المجموعات. وأن تكون المجموعات الإثنية والقومية موثقة ذاتيًا. والناس يعدون أنفسهم منتسبين إليها، ويوجهون تصرفاتهم نحوها. وهو معنى أضعف وأقل ترابطًا للمجموعة من المعنى الذي طرحه ويبر، ورغم امتلاك ويبر فكرة حول المجموعات فإنها «لا تلائم الطريقة التي تُفهم بها المجموعات من جانب مناصري المجموعات الحقيقية في نظرية الإبادة الجماعية»³¹. إذ ينسبون الحياة التشاركية للكيانات المتباينة اجتماعيًا: أي للتجمعات السكانية التي عُرِّفت بصفاتها مجتمعات قومية كاملة، كما في كتاب حكم دول المحور، وأقليات مجتمعات قومية أو إثنية كاملة ضمن الدول القومية، وكذلك المجموعات مثل المجتمعات الدينية والسياسية والطبقات الاجتماعية ضمن الدول القومية، وبذلك تكون المجموعة مصطلحًا جامعًا عبارة مُجردة تُستخدم في هذا المعنى الواسع غير المترابط: لدرجة تفتقد فيها المحتوى الحقيقي. ومن غير المفاجئ أن نرى ليفين يتجاهل في تعريفه الأخير المجموعة برُمتهَا مُستبدلاً إياها بـ «تجمع سكاني كلي»³²، ومع ذلك يبقى هذا غير مُرضٍ بما أن التجمعات السكانية لا تُهاجم عشوائيًا، بل بناءً على هويتها المفترضة كمجموعة.

تكون المجموعة مجرد صنف من تجمع سكاني تُنسبُ إليه سمة ما، وتكون اجتماعية مشتركة، وتكون الأصناف المجردة من هذا النوع شائعة في علم الاجتماع. يُعرّف ويبر الطبقة الاجتماعية «أي مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون المكانة الاجتماعية نفسها»³³، ومجموعة المكانة على أنها «تجمّع من الأفراد الذين يتمتعون ضمن مجموعة أكبر بمستوى ونوع معينين

من الاعتبار بفضل منصبهم، وقد يطالبون باحتكارات خاصة معينة»³⁴، ويتشابه هذا مع مفهوم ماركس حول الطبقات الاجتماعية بوصفها مجموعات تُعرف بعلاقتها المتصلة بملكيتها لوسائل الإنتاج، وتُعرف هذه التصنيفات كلها باستخدام معيار موضوعي؛ فهي لا تدل بالضرورة على الجموع التي هي بؤرة التركيز في الهوية والحياة المشتركة، وقد يفهم الفاعلون الذين تشير إليهم تلك التعاريف المعيار الذي يعرفهم به المراقبون كمجموعات تحت ظروف معينة، وقد لا يفهمون ذلك، وسيُعرف بعض الأعضاء أنفسهم مرتبطين بتلك المجموعات، في حين لن يقوم بعضهم الآخر بذلك. مَيَز ماركس بين الطبقة في ذاتها التي تُعرف بموضوعية من خلال دورها في علاقات الإنتاج، وبين المجموعة لأجل ذاتها، فتدرك هذا الدور، وتتصرف وفقاً لشروطه.

تباين أفراد الطبقة العاملة كثيرًا في وعيهم الطبقي، وأدرك ماركس أنه لم يكن البروليتاريون (أفراد طبقة العمال) مُدركين لطبقته الاجتماعية لدرجة ذات أهمية في أي زمن محدد، وينطبق الأمر ذاته على التصنيفات الأخرى التي استحضرتها الجدل حول الإبادة الجماعية؛ مثل المجموعة الإثنية والقومية، وأدت الصعوبات المحيطة بالتعرف الموضوعي إلى نشوء معيار ذاتي، كما هي الحال مع فكرة المُجتمعات المُتخيلة³⁵. إن وضع الأمم وغيرها في المخيلة يجعل من فكرتهم أكثر ترابطًا، ولكنه أيضًا يُصعب تحديد الذي يبنى الأمم في لحظة زمنية معينة، حتى ولو كان واقع الأمة مؤسسًا بصورة ذاتية مشتركة بين بعض أعضائها، فإنه لا يتغلب على مشكلة نسب العضوية لأشخاص لا يتشاركون الهوية نفسها، ويُدرك علم الاجتماع النَّسب غير الصحيح لعامل

الجمعية والهوية للتصنيفات الاجتماعية، ويصفونه بـ «المجموعاتية»³⁶، وهي مشكلة جدية في بحوث الإبادة الجماعية.

أدركت دراسات الإبادة الجماعية هذه الصعوبات منذ وقت طويل، إلا أنها جُمعت في الأساس بحقيقة أن مفهوم المعتدين على المجموعة يبدأ بتعريف الإبادة الجماعية - أكد تعريف تشوك وجوناسون ذلك - في حين تشكل مفاهيم المهاجمين والطرف الثالث مسألة مهمة لديناميتها ونتائجها، يحلّ مان المشكلة بصورة براغماتية باحتوائه لها بالطريقتين: الإثنية هي مجموعة تُعرّف نفسها، أو يُعرّفها الآخرون بامتلاكها لنسل وثقافة مشتركين³⁷. ويناقدُ قائلاً: «إن الفاعلين الجمعيين المناسبين عديدون، وينبثق بعضهم عن عملية التصعيد نفسها، تدخلُ الهويات المبنية على أساس العلاقة بالدولة والطبقة الاجتماعية والاحتلال والمنطقة والجيل والجنس وما شابه حيناً، وتخرج أحياناً أخرى من الهويات الإثنية، وتُعيد توجيه الإثنية في أثناء قيامها بذلك»³⁸. حتى إن شاباس يقرّ قائلاً: «يبدو تحديد معنى المجموعات المحمية بموجب الاتفاقية وكأنه يفرض درجة من الذاتية، فالمتهجم هو الذي يُعرّف حالة الضحية الفردية كعضو من مجموعة محمية من جانب الاتفاقية»³⁹. ومع ذلك فهو يصرف النظر عن مقارنة الذاتية التي تقول بأنه «إذا رأى المتهجم المجموعة بناءً على أنها مجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية، فينبغي أن يكون ذلك كافياً، وأن عيوبها تتمثل بسماحتها نظرياً على الأقل بارتكاب الإبادة الجماعية ضد مجموعة ليس لها أي وجود عيني حقيقي... وتتعرّض المقاربة الذاتية في تقدمها: لأن القانون لا يستطيع أن يأذن بأن تُعرّف الجريمة من جانب المتهجم وحده، ولذلك يكون من الضرورة تحديد وجود عيني ما للمجموعات الأربع»⁴⁰.

لكن غينيل ماترو Guenael Mettraux يثبت عدم مطابقة الطلب القانوني للوجود العيني. ويقول إن المجموعات تحتاج فقط إلى التمتع ولو بصورة من صور هذا الوجود⁴¹.

في الحقيقة أن تعريف الجناة للمجموعات التي يستهدفونها لا يتطلب تعريفهم للجريمة. فدرجة «حقيقة» المجموعة التي عرّفها المعتدون غير متصلة بتعريف الإبادة الجماعية بوصفها مجموعة من الأفعال، فالإبادة الجماعية تتطوي على محاولة للقضاء على تجمع سكاني مصنف بأنه مجموعة. بغض النظر عن درجة تطابق المجموعة التي حددها الجناة مع تعريف مجموعة حقيقية، المجمع عليها ذاتياً من أعضائها أو التي يمكن تحديدها بموضوعية من المراقبين، ومن ناحية اجتماعية وجنائية تنشأ الإبادة الجماعية من ارتكاب أعمال عنف ضد أشخاص معنيين، مصحوبة بأهداف سياسية تُظهرُ العداء تجاه مجموعة ما، ويتشارك منظرو الإبادة الجماعية الذين يتمسكون بمعيار الحقيقة الخطأ النظري النموذجي نفسه مع مرتكبي الإبادة الجماعية أنفسهم، يُشير نايجل إلترينفهام إلى أنه «يستمر البحث عن حقيقة تصنيفية قائمة في استعداد الإنسان منذ أي وقت مضى إلى الوقت الحاضر، وافتراضه المُسلّم به، أو طريقتة الذهنية في أن الفروقات الاجتماعية ضرورة استدلالية: طبيعية وبديهية وحاضرة على الدوام، وإذا أردنا أن نتجنب ما يُسميه رينيه ليمرشاند التقييد لما هو بديهي بصورة واضحة، فلا بد لنا أن ندرك أن تصنيفات كهذه نحن من ابتدعها»⁴²، وتنفى تجربة هؤلاء المنظرين هذا الافتراض «إذ تنشأ المشكلات... عندما نضع المادية في غير موضعها، ونشرّع في إثبات أن مفاهيمنا المجردة وأنواعنا النموذجية تتوافق مع الحقيقة

بدلاً من كونها تشكل تقديرات مشروطة»⁴³. وعندما يحاول مرتكبو الإبادة الجماعية فرض التصنيفات التي يتمسكون بها، فإنهم يختلقون أو يعيدون تشكيل ما تخيلوه موجوداً مسبقاً، وكما تُشير فاين فإن «السلطات الألمانية... عرّفت وأحصت اليهود؛ إذ لم يكن ثمة مؤشر موضوعي لمعيارهم المزعوم حول اليهودية بوصفها عرقاً، التي ميّزت بين اليهود والآريين من حيث التصنيف»⁴⁴، وفي السياق نفسه يشير إترينغهام إلى أن «البنية المنسوبة إلى مجتمع مُتخيل قد تمت في رواندا، حيثُ حددت هوية مصدقة مكتوبة على بطاقات الهوية الشخصية، وشهادات الميلاد انتماءات الشخص الإثنية»⁴⁵، وفي محاولة لملاءمة تلك الحالات مع الفئات في الاتفاقية، أو مع تعريف آخر للمجموعات الواقعة ضحية للإبادة الجماعية، يرتكب المنظرون الخطأ نفسه بغض النظر عن نواياهم المختلفة «تنطوي محاولة ملاءمة المجموعات المتنوعة لإطار الإثنية على حيلة من جانب المُحلل المُصنّف»⁴⁶.

تجادل فاين إنه لم يكن بوسع السلطات النازية تعريف اليهودية «لولم يكن هناك مجتمع يهودي فعلي له مؤسساته الخاصة. ولم تستحضر النازية أفكارها عن اليهودية من الفراغ، بل إنها استندت إلى تاريخ طويل من فكرة معاداة السامية. وتفاعلت معاداة السامية التاريخية والسياسات النازية مع الأفكار اليهودية للتراث والمجتمع، وعلى غرار الإيديولوجيات كلها يؤسس الفكر المرتبط بالإبادة الجماعية خيالاته انطلاقاً من عناصر حقيقية. تختلف الدرجة التي تلائم فيها البنى الإيديولوجية لمرتكبي الإبادة الجماعية أفكار المستهدفين أنفسهم عن المجتمع. وما يبعث على الدهشة أكثر من عنصر الحقيقة فهو الخاصية التخيلية للفكر المرتبط بالإبادة الجماعية بأكمله، ولا

بد للمعتدين من أجل استهداف مجموعة اجتماعية بفرض القضاء عليها بدنيًا واجتماعيًا أن يبتعدوا عن الواقع بصورة أساسية، ويجب عليهم أن يروا جماهير الأفراد والعائلات التي تعيش في المجتمعات المتباينة من خلال عدسة مُشوّهة للتصنيف الزائف؛ بفرض تحويلهم إلى عدو مشترك من نوع يتحتم سحق أساليب حياته ووجوده البدني بوحشية؛ ولتحقيق ذلك التحول يصبح الخلاف بين مفاهيم المعتدين والضحايا محتمًا.

يعني هذا أن مرتكبي الإبادة الجماعية يُحرّفون بطريقة لا تتغير صورة الشعب المستهدف، ويُناقضون فهم الأخير لذاته، وللانفصال خاصة مزدوجة، وتعاريف مختلفة للهوية الجمعية وغير الهوية، وأفكار مختلفة عن الانتماء الفردي وعدم الانتماء، وحتى عندما يحدث خلاف بسيط حول أحدهما - قد لا يكون الأرمن والأتراك العثمانيون اختلفوا كثيرًا حول من كان أرمينيًا - يعبر المعتدون عن إدراك غير صحيح لتجمع سكاني كامل بوصفه عدوًا خطيرًا يهدد أمتهم، وتأخذ اعتقادات من هذا القبيل أشكالًا كثيرة مختلفة، ولكنها تعكس لا منطقية أساسية؛ أي إدراك مجموعة اجتماعية بوصفها عدوًا يجب القضاء عليه بطريقة لا يُجيزها إلا عدو مسلح آخر؛ ولأنه لا يمكن للتجمعات السكانية المدنية غير المسلحة أن تتساوى مع الأعداء المسلحين حتى وإن كانت تربطهم بهم علاقة ما، فإن الإبادة الجماعية تصبح ممكنة عندما يُحرّف مرتكبو الإبادة الجماعية صورة المجموعات المستهدفة في أذهانهم وصولًا إلى داعمهم، وفي نهاية المطاف إلى المستهدفين باستخدام العنف، وتكمن المفارقة أن الفعل القمعي والعنيف والإجرامي سيُنتج حتمًا أعداء حقيقيين بين ضحاياه.

تدمير المجموعات

إذا كانت المجموعات تُثير مسائل اجتماعية أساسية، فإن تدمير المجموعات يفعل الشيء ذاته، إذ يُثير كيفية تعريف عملية الإبادة الجماعية عالمياً، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة مُخطئة عندما بدأت صياغة الاتفاقية بإصرارها على أن الإبادة الجماعية قتلت شعباً ما بالطريقة نفسها التي تسببت فيها جريمة قتل بقتل فردٍ ما، فالتجمعات الاجتماعية لا تشبه الأفراد، ومن ثم لا يشبه قتلها أو تدميرها قتل بشرٍ مجسدين كذلك، ووجود نزعة قوية في نظرية الإبادة الجماعية نحو تقليص التدمير إلى أبعاده البدنية والحيوية، وبذلك يساوي تدمير المجموعة قتل أعضائها من الأفراد، إلا إن هذا الاعتبار مفكك اجتماعياً حتى ضمن شروطه هو؛ لأن المجموعات بُنى اجتماعية لا يمكن بناؤها ولا تدميرها ببساطة، أو من خلال أجساد أعضائها من الأفراد، ولا يمكن اختصار الإبادة الجماعية في الحسابات الجسدية. يقترح كريستوفر باول أن الإبادة الجماعية تُدمر ما سماه نوربرت إلياس Norbert Elias بـ «التشكيلات أو الشبكات الديناميكية لعلاقات القوة»⁴⁷. رغم أن علماء اجتماع آخرين قد يستخدمون مصطلحات مختلفة، إلا أنه يمكن لنا أن نتفق على أن تهديد وجود تجمع سكاني اجتماعي أمر محوري في تدمير المجموعة.

ولتفسير ذلك بطريقة مناسبة، يجب أن يحتوي على رابط يربط بين تدمير أساليب الحياة المشتركة والمؤسسات من ناحية، وإيذاء الأفراد التي تشتمل على الأذى الجسدي في معظم الحالات من ناحية أخرى. كتبَ لِمَكْن «تَوَجَّه الإبادة الجماعية نحو المجموعات القومية بصفتهما كياناً، و تَوَجَّه الأفعال نحو

الأفراد، ليس لمقدرتهم الفردية بل لكونهم أعضاء في المجموعة القومية»⁴⁸، فالعنفُ ضد الأفراد وسيلة للوصول إلى غاية تدمير المجموعة، ولكن إذا لم تكن المجموعات محدّدة بصورة واضحة كمجتمعات متماسكة أو جمعيات، وإذا كانت مفاهيم المعتدين عن المجموعات قائمة على تحريفات خيالية جزئية عن التجمعات السكانية الحقيقية والمجموعات، فلن تكون المواءمة بين الحملات المعادية للمجموعات والأفعال الممارّسة ضد الأفراد قوية.

ثمة خطر شديد متّصل في المفهوم المُبالغ في إكسابه طابع العقلانية حول الفعل المُتعمّد في تقديم الإبادة الجماعية، بوصفها منطقية نافعة أكثر مما هي عليه في الواقع، عادةً ما يمتلك المعتدون مجتمعين وأفراداً أهدافاً وغايات ودوافع متعددة، ولذلك لا يمكن تفسير تجربة الضحية عن العنف في ضوء الفعل المنطقي ضد مجموعة مستهدفة بعينها، وينبغي للفهم أن يأخذ بالحسبان تجارب الضحايا الفرديين، ومداركهم الخاصة، ولا سيما فهمهم للعنف على أنه اعتباري وعقيم وغير منطقي، ويعكس هذا الخاصية الإنسانية والمنظمة بيروقراطياً لحملات الإبادة الجماعية. ولكنه يعكس أيضاً ممارسة الحملات الفوضوية والعشوائية ظاهرياً على الأرض، وتظهر هذه التناقضات في كيفية مهاجمة الأفراد، واختبار تحويلهم إلى ضحايا، فيُصبح التوتر بين الدافع المتعمد المعادي للمجموعات، والأذى الفردي المُجرّب لا مفرّاً منه.

تدمير المجموعة لا يمكن أن يحدث دون تهديد عناصرها بالعنف، ولا يمكن أن يشمل التدمير البدني الأفراد كلهم، لذلك تختلف العلاقات القائمة بين تدمير المجموعة وقتل الفرد وفقاً لأهداف المعتدين، وأيديولوجيتهم، ونوع السيطرة التي يسيطرونها على التجمع السكاني المستهدف، ونجاحهم العملي.

«إن الاختلاف في مستوى القتل جوهري بالنسبة إلى الإبادة الجماعية. ومختلف عن تعريف الفرق بين الإبادة الجماعية والأشكال الأخرى من القمع»⁴⁹؛ فأن تقتل مجموعة لا يمكن أن يعني إلا تدمير قوتها المفترضة، وأساليب حياتها الاعتيادية، ومؤسساتها. وقليل من مرتكبي الإبادة الجماعية يهدفون لقتل جميع أعضاء المجموعات التي استهدفوها. وحتى عندما يهدفون إلى ذلك فلن يقتلوا جميع أعضاء المجموعة لأنها كبيرة: إذ سيتمكن بعضهم من النجاة؛ إما بإخفاء هويتهم بوصفهم منتمين للمجموعة. أو بهروبهم من قبضة القوة المرتبطة بالإبادة الجماعية. ويُجادل بومان قائلًا: «نادرًا ما تهدف الإبادة الجماعية العادية -إن لم يكن أبدًا- إلى الإفناء الكامل للمجموعة: فهدف العنف هو القضاء على الفئة المحددة بوصفها مجتمعًا حيويًا قادرًا على تخليد نفسه، والدفاع عن هويته»⁵⁰. وحتى هذا أمر صعب التحقيق بالنسبة إلى مرتكبي الإبادة الجماعية، إذ إن الإبادة الجماعية الناجحة نادرًا ما تُدمر الوجود الاجتماعي والثقافي لمجموعة ما بالكامل؛ بل تُدمر أساسه الأرضي، وحضوره البدني في موطنه فقط. فالإبادة الجماعية الأرمنية التي وقعت عام 1915م مثال بارز، فبغض النظر عن نجاح الحملة الإجرامية في إرغام الأرمن على الخروج من الأناضول، نجا أفراد كثر، وبقيت الهوية الأرمنية في الشتات، حيث عززها الوعي بحجم الكارثة.

منح دور مهم لتجارب الضحايا من الأفراد. ومفاهيمهم، لا يُشبه إعطاء أولوية بسيطة لوجهة نظر الضحايا في فهم الإبادة الجماعية. وأقل من ذلك إعطاء الأولوية للمخصصات المشتركة لتجربة الضحية لأولئك الذين يدعون التحدث نيابة عن مجموعات مُعينة، ويطرح ديرك موزس «يُقدّم

ممثلو مجموعات الضحايا إدعاءات غير متناسبة، وتنافسية، وتساهم إصابات المجموعة في إعاقة التطور المرتبط بالمفاهيم والإدراك المتبادل: الأمر الذي يؤدي إلى نزاعات عقيمة كتلك التي تُعارض تفرد المحرقة أمام الإبادات الجماعية للسكان الأصليين، لذلك لا بد من وجود منظور نقدي يفوق منظور الضحايا، ويفوق منظور المعتدين وسلالاتهم»⁵¹.

المدنيون: المفهوم الغائب

يضع هذا النقاش نظرية الإبادة الجماعية في ورطة. فإذا رفضنا تعريف المستهدفين في الإبادة الجماعية بناءً على أنواع معينة من الهوية، ومعيار المجموعات الحقيقية، فسيبدو وكأننا خرجنا دون قاسم مشترك سوى أن تلك المجموعات عُرِّفت من جانب المعتدين عليها. ومع ذلك وفي حين أن مرتكبي الإبادة الجماعية يُعرِّفون شخصيات مجموعاتهم المستهدفة بذاتها؛ فجلِّي أنهم لا يُعرِّفون المستهدفين من الإبادة الجماعية. فقد أُغفلت تشاركية أساسية للمجموعة والضحايا من الأفراد عن النقاش. ورغم أن الناس يُستهدفون بسبب هوياتهم المحددة وليس لأنهم مدنيون، فإن هويتهم كمدنيين ضمن التجمع السكاني هي ما تجعل استهدافهم مرتبطًا بالإبادة الجماعية. «وحقيقة كون المعتدين في الإبادة الجماعية مسلحين عمومًا ومنظمين عسكريًا، والضحايا عُرِّل وغير منظمين عسكريًا هي ما يفصل هذا الشكل من العنف السياسي عن غيره، ولذلك تكون المجموعات أو التجمعات السكانية المُستهدفة بالإبادة الجماعية مدنية الشخصية، والحلقة المفقودة في دراسات الإبادة الجماعية هي الفرق الاجتماعي المحوري بين المُقاتلين والمدنيين أو غير المُقاتلين»⁵².

ومن المفاجئ أن نجد أنه رغم أن هذا الفرق المرتبط بالمفاهيم قد طُوّر في قانون الحرب، ووُظف على نحو واسع في التحليل والجدل، فإنه لا يتمتع بمركز محوري في الخطاب حول الإبادة الجماعية، حتى وإن كان يمكن قد أشار إليه، وعلاوة على ذلك فإنه «لم يُبحث فيه على الإطلاق ضمن نظرية اجتماعية حتى في سياق الحرب»⁵³ (راجع الإطار رقم 9.2).

ثمة سبب وراء عدم وضع خاصية الإبادة الجماعية المنطوية على معاداة المدنيين في المقدمة: وهو الرغبة في السماح لأفكار المعتدين برسم إطار للإبادة الجماعية، الأمر الذي انتقدته في الفصل السابق، وإذا أخذنا أفكار المعتدي دليلاً، فستطمس الإبادة الجماعية فئة المدنيين. يُنكر مرتكبو الإبادة الجماعية فكرة المدنية بفرضهم على التجمع السكاني المُستهدف هويةً واحدة ومطلقة، وتُبرر الموت، فهم ينظرون إلى المدنيين العُزل بوصفهم جزءاً من عدو شرس ومقاتل، ويُنكرون الفرق بين المقاتلين والمدنيين، وينظرون إلى الآخرين بوصفهم أعداء مسلحين، ولا يمكن تعريف الإبادة الجماعية بالاعتماد على أفعال المعتدين ومعتقداتهم وحسب، إذ تنطوي الإبادة الجماعية على علاقات بين أولئك الفاعلين وفاعلين آخرين - متمثلين بالتجمعات السكانية المستهدفة وبالطرف الثالث - وتكون مداركهم مهمة، وتُعزز الإبادة الجماعية توافق الضحايا مع مُجتمعات مُهاجمة محددة، إلا أنهم يدركون التباين بين حالتهم الخاصة غير المسلحة، وخاصية مهاجمتهم المسلحين، الأمر الذي يعزز هوياتهم المدنية، يُعرّف الضحايا أنفسهم بصورة نموذجية في الوقت نفسه من خلال هوياتهم المدنية الخاصة.

الإطار 9.2 المدنيين: فئة أساسية

يعدُّ المدنيون والمقاتلون برأي كرمه نابلسي «التصنيفين الأكثر شيوعًا في التداول، والترتيب المعياري للقانون الإنساني الدولي»⁵⁴، وقد طُوِّر مفهوم المدني بصفته شخصًا غير الشخص المقاتل، وابتدعه الأوروبيون من مؤسسي القانون الدولي الخاص بالحرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، من أجل حماية الجنود على أنهم المقاتلون الوحيدون ذوو الشرعية، وعندما تم تعريف قوانين الحرب الحديثة في مؤتمر السلام في مدينة لاهاي عام 1907م، (لم تكن حماية المدنيين المشكلة المركزية التي شغلت بال مشرعي القانون، وإنما كانت تعريف أنماط المقاتلين الذين كان على القوانين أن تشملهم)⁵⁵، وكان المدنيون فئة فائضة، تشمل من ليس له مكان في القتال «لقد كان التمييز بين المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين المبدأ الأساسي الداعم لنظام قوانين الحرب بأكمله، وجرَّم هذا المعيار المشاركة المدنية سياسية كانت أم عسكرية في مقاومة الاحتلال العسكري»⁵⁶.

اتفاقيات جنيف

لم يأخذ التأويل الإنساني بعده حقًا إلا مع اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية المدنيين) التي عقدت عام 1949م، إذ كان لحقوقي منتصف القرن العشرين نظرة مختلفة تمامًا عن أسلافهم، فرأوا أن «المدنيين أصبحوا فئة مميزة تحت القانون الدولي»⁵⁷، وكان التطور الأهم «الحظر الكلي لمعظم الأدوات التقليدية التي استخدمتها الجيوش المحتلة لمعاقة المقاومة المدنية»⁵⁸، وكان الهدف منع تكرار اعتداءات محتلّي المحور على المدنيين التي لم يسبق لها مثيل، وكان الهدف هو نفسه الدافع الذي حثَّ لمكن على تعريف الإبادة الجماعية، ولم تكن مصادفة أن أتت اتفاقيات جنيف في غضون أشهر بعد تبني اتفاقية الإبادة الجماعية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعكست الأولوية نفسها المتمثلة

بحماية التجمعات السكانية غير المسلحة من تجاوزات القوة المسلحة المنظمة، وهذه التحولات «أكدت وصف عصر ما بعد الحرب بأنه بداية القانون الإنساني الدولي بدلاً من بداية «قوانين الحرب وأعرافها الواردة في المؤتمر المنعقد في لاهاي»⁵⁹.

إن اتفاقيات جنيف تصادق بوضوح على مبدأ «التمييز بين التجمع السكاني المدني والمقاتلين، والأهداف المدنية والأغراض العسكرية، وتطلب حماية حياة المدنيين، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والمعاملة الإنسانية، وفي تعريفها المدنيين تهدف إلى إزالة أكبر قدر ممكن من الغموض بطلب اعتبار الشخص مدنيًا في حال الشك فيما إذا كان مدنيًا أم لا، وألا يحرم وجود أفراد لا يندرجون في تعريف المدنيين داخل التجمع السكاني المدني ذلك التجمع من صفته المدنية»⁶⁰.

المدنيون بصفتهم تصنيفًا متنازعًا عليه

إن فكرة البراءة مركزية بالنسبة إلى مفهوم المدني، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية nocens، أي أن تؤذي، والمعنى هنا أن «البريء هو من لا يسبب الأذى»⁶¹ وهكذا «فإن أفكار التمييز والتقييد وعدم القتال والبراءة... تعد المكونات الرئيسة في بناء فكرة المدنية»⁶²، وتصبح فكرة المدنية عالمية، أو هوية اجتماعية ذات مرتبة عليا، وهو اعتقاد أننا جميعًا بغض النظر عن نحن في جانبه نتمتع بهوية مشتركة أعظم، وأننا كائنات إنسانية أكثر من الهويات المعينة التي تمنحنا إياها الحرب بصفة «أعداء أو حلفاء»⁶³، إلا أن التصنيف المدني كان مختلفًا عليه بشكل كبير في المجالين القانوني والعسكري، رغم أن الفرق في الغالب بين شخص يقاتل وآخر لا يقاتل واضح، إلا أن تطورات عديدة تعرّض ذلك التفريق للخطر، وتجعل الهوية المدنية ضبابية في الحرب الأهلية والثورية، وأصبح العديد من المدنيين مقاتلين غير نظاميين، بينما في الحرب الكلية ثمة مشاركة موسعة مدنية غير عسكرية، وغالبًا ما يعتقد السياسيون

والجنود أن علاقة الشخص المدني الأخلاقية أو السياسية أو المادية مع جهود حرب الأعداء، سواء كانت بصفة عامل ذخيرة، أو مزارع أطعمة، أو منتخب، أو متعاطف من الناحية العقائدية، أو أب يحمل ولاء لابنه المقاتل... تضع الأخلاقيات المدنية موضع شبهة...، ومن هذا المنطلق فإن «أعداء بصورة أفراد كأولئك قد لا يكونون مسلحين، لكن ما يزال من الممكن أن يكونوا مؤذنين بطرق أخرى»⁶⁴، يدعي فيلسوف الحرب الأخلاقي الرائد مايكل والزر أن الحد الظاهري بين المدني والمقاتل «قد يكون مرسومًا بكثير من الدقة»⁶⁵، وقد أدت تلك الآراء إلى تآكل أو تأهيل حماية المدنيين، مع ابتكار شخص قانوني جديد شبيه بالمقاتل، كان يُعتقد أنه من الملائم اتخاذ بعض الحماية القانونية بعيدًا عنه، بيد أن تعريف ذلك الكم من الحماية بدا صعبًا، وبدا «تشويشُ التفريق القديم الواضح مدمرًا للذات، بحسب معظم القانونيين وفلاسفة الحروب الأخلاقيين»⁶⁶ ويعلق جيفري بيبست قائلًا: «إن ما يهمنا هو وجوب اقتراح نمط هجين غريب»⁶⁷.

المدنيون والإبادة الجماعية

جادل لِمَكن في أن الإبادة الجماعية نقض المبدأ الكامن في قوانين الحرب الذي ينص على أن الحرب موجهة ضد السيادات والجيش، لا ضد التابعين والمدنيين⁶⁸، فالإبادة الجماعية حرب ضد المدنيين الذين يُعدُّون العدو فيها، ويختار مرتكبو عمليات الإبادة «المزايدة على فكرة الهوية المدنية بأخرى منفردة تبرر الموت، لا يستطيع الشعب المساومة عليها، وهذا الإدراك المنفرد للعدو عظيم الأهمية في العقيدة العرقية، أو المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الاستبدادية»⁶⁹، وعلى النقيض من ذلك «تبقى مبادئ التفرقة بين المدني الحقيقي والمقاتل الحقيقي أساسية، ليس بالنسبة إلى قانون حرب مقبول أخلاقيًا»⁷⁰ وحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى أي فهم جدي للإبادة الجماعية، فالمدنيون والمقاتلون تصنيفان اجتماعيان وقانونيان، الأمر الذي من شأنه أن ينير فهمنا للحرب والإبادة الجماعية.

يعرّف الضحايا أنفسهم بصورة نمطية ومتزامنة من خلال هويات مدنية ومعينة، وتتعترف المنظمات والأكاديميات الدولية بهويات معينة، لكن عندما تجرّم الأفعال التدميرية ضمن مفهوم الإبادة الجماعية، فنحن بذلك نضع الهوية المدنية للضحايا في المقدمة.

يشير ذلك قضية تتعلق بالمنهجية، فإذا عرّفنا الإبادة الجماعية على أنها نزاع بين منظمات قوة مسلحة، ومجموعات مدنية معينة، فهل نختار بفعلنا هذا إدراك ضحية وطرف ثالث للوضع المدني على تركيز الجاني على هويات معينة؟ وفي عملية تشكيل مفهومنا البنيوي، فهل نترجم من وجهات نظر الضحية والطرف الثالث، ونقلب تصورات الجاني؟ قد يكون ذلك مشروعاً - الإبادة الجماعية تتطلب التفكيك، بالإضافة إلى الفهم أكثر من أي شيء آخر - لكنه يخالف فكرة إعطاء أولوية مبدئية لتأطير الفاعلين الذاتي لأفعالهم؛ ولذلك فالسؤال المهم لتعريف المدني هو فيما إذا كانت الفكرة تبرز ذات أهمية في عقول الجناة أنفسهم.

تعد الفكرة القائلة أن مرتكبي الإبادة الجماعية لا يميزون بين الأعداء الذين يقومون بتدميرهم باللغة البساطة؛ لأن عقلية مرتكبي الإبادة الجماعية تصنف بشكل عام، بل وبصورة يملؤها الهوس، فالجناة يعرفون أعداء اجتماعيين متعددين، وثمة أدلة وافرة على أنهم يميزون بين مجموعات أعدائهم؛ إذ يُعاملون الرجال على نحو مختلف عن النساء، والأطفال وكبار السن بصورة تختلف عنهم في سن الإنتاج، والأغنياء والمثقفين بصورة مغايرة للفقراء وغير المثقفين، تذكر أن العرقية شكل عقائدي، وليست المادة الكاملة للعنف المتعلق بالإبادة الجماعية، وحالما نتفحص ممارسات مرتكبي

عمليات الإبادة الجماعية، يتضح أننا على دراية جيدة بالفرق بين الأعداء المدنيين والمسلحين.

لا تتضح المفارقة المتصلة بتعريف المدنيين بأنهم أعداء بمعنى عسكري، وشأن الحرب عليهم بالنسبة إلى الضحايا والأطراف الثالثة وحسب، بل بالنسبة إلى مرتكبي الإبادات الجماعية أيضًا، فهم يعرفون الفرق لأن التقاليد الأساسية للاعتقاد والفكر تعترف به، حالها كحال خطابات الحرب، والثقافات والمجتمعات كلها: بسبب كيفية مؤسسة القوة المسلحة في المجتمعات الحديثة كافة. وبسبب كيفية عمل ذلك التمييز بينهم وبين مجتمعهم الخاص بهم. وأكثر ما يصدم من الأدلة لإدراك المدنيين هو الطريقة التي يرتب فيها الجناة عملية الإبادة الجماعية، فهم يفهمون على الدوام الفرق بين تدمير عدو مسلح وسحق مجموعة مدنية؛ إذ إن قدرًا أكبر من العنف المحدود، مع قدر أكبر من الأسلحة الأساسية سيكون كفيلاً بترهيب المدنيين غير المسلحين وقتلهم، فليس ثمة تنافس تقني أو تكتيكي، ولا سباق تسليح أو سباق إستراتيجي، ولا حاجة إلى تأسيس أفضلية عسكرية، فالتحديات بالنسبة إلى مرتكبي الإبادة الجماعية، سياسية وعقائدية ولوجستية وإدارية، وإذا ما صُمِّمت تقنيات الإبادة الشنيعة للاستجابة لها، فإن لتلك ترتيبًا مختلفًا عن تقنيات التدمير حتى في أكثر الحروب الحديثة قذارة، وعند تنظيمهم لإبادة جماعية، يدرك القادة وصناع السياسة على حد سواء السمة المدنية للتجمع السكاني الذي يهاجمون. ويقدم الجناة ضحاياهم للاستهلاك الشعبي على أنهم مرتبطون بطرق شائنة بالأعداء المسلحين، ويقومون بتغطية أو إنكار العنف الذي يمارسونه. ويعدُّ الإنكار العالمي تأكيدًا أساسيًا أن مرتكبي الإبادة الجماعية عادة ما يدركون

أنه من الممكن عدُّ أهدافهم مدنيين، من خلال الفكرة المتمثلة بالنساء والأطفال، وأيضًا كانت العقيدة الجديدة التي ابتدعوها لتبرير وحشيتهم، لم يتم استبعادهم من المعايير التاريخية لمجتمعاتهم، أو من صور فهم الحرب المشروعة: ليتمكنوا من حجب فئة المدنيين كليًا.

إن لم نعرّف الأهداف على أنها مدنية فنحن بذلك نخاطر بقولية تعريفنا للإبادة الجماعية بناءً على التصنيفات غير المستقرة التي يستخدمها مرتكبو عمليات الإبادة الجماعية، وعلينا أن نتذكر أن الضحايا الأفراد قد لا يعدون أنفسهم منتمين إلى أي جماعة يتم استهدافها. وقد لا يكون قتلهم مرتبطًا بانتمائهم إلى مجموعة بعينها. وتعرفت تقارير قوات المهام في فرقة الحماية SS Einsatzgruppen في صحوة غزو الاتحاد السوفييتي إلى ما لا يقل عن أربع وأربعين مجموعة مستهدفة متداخلة، «بعضها عرقي، وبعضها الآخر سياسي، وأخرى غامضة الهوية... وكان الضحايا كلهم تقريبًا مدنيين مسالمين»⁷¹. عندما يضغط قاتل من سرية الحماية الزناد، فهل بإمكان ضحيته أن تعلم -أو تهتم- أنها قُتلت لأنها من السلاف، أو الشيوعيين أو اليهود؟ حتى وإن أظهر الجناة فيما بعد تقارير مروعة تدّعي تفصيل أعداد الضحايا في تصنيفات مختلفة، فهل بإمكاننا نحن المؤرخين وعلماء الاجتماع بعد عقود عدة من الآن أن نميز هذه الفروقات بشيء من حس التأكيد؟ هل ينبغي لنا حتى محاولة فعل ذلك؟.

إن مخططًا عامًا للإبادة الجماعية بحاجة إلى التركيز على كل ما تجتمع به حملات الإبادة الجماعية، وليس ذلك تدمير نمط مجموعة بعينها، بل السمة المدنية للتجمع السكاني المعتدى عليه، ورغم استهداف الضحايا بسبب

هوياتهم المعينة المفترضة، إلا أن السمة المدنية هي الصفة المشتركة لكل من الأهداف التي تشكل المجموعات المستهدفة، والضحايا الفردية في حوادث الإبادة الجماعية كلها، ويرسم استهداف المدنيين الحدود بين الإبادة الجماعية والحرب، ويعرّف لا أخلاقيتها ولا قانونيتها الشاملتين: وبذا يجب أن يكون مفهوم المدني مركزيًا بالنسبة إلى فهمنا.

المقاومة

إن تعريف الإبادة الجماعية أنها تسليط القوة المسلحة ضد المدنيين، له نتائجه العميقة فيما يتعلق بسمته الغالب عليها النزاع، فيترك النزاع ذو صبغة الإبادة الجماعية الصرفة (أي فقط بين مرتكبي الإبادة الجماعية ومستهدفهم) المقاومة المدنية (غير المسلحة) مفتوحة بالمرتبة الأولى، إذ يصعب على تجمع السكان المدني وحده ارتجال مقاومة مسلحة فعالة، وقد تكون المقاومة المدنية طريقة لها قيمتها في إحباط سياسات معينة ستحمل صبغة الإبادة الجماعية، تاركةً بذلك مجالاً للهروب والنجاة، ومحافظةً على الترابط الأخلاقي والاجتماعي بين الضحايا، ومن كل تلك المنطلقات يتضح ببساطة أن لا مفر من المقاومة المدنية؛ فما لا يمكن تصوره هو ألا يحاول أي تجمع سكاني حماية كينونته ضد اعتداء عنيف، حتى وإن تمثل ذلك بمحاولة الهروب، ومن المؤكد أن المقاومة المدنية وحدها غير ملائمة لهزيمة القوة المسلحة الساحقة، وسيتجه المدنيون نحو البحث عن ردود مسلحة، وليس ذلك عن طريق مقاومتهم وحسب، بل أيضًا عن طريق التحالف مع فاعلين مسلحين منظمين، فحالما تبدأ حملة إبادة جماعية بالتحرك، قد يكون الفعل المسلح

أساسيًا لإيقافها، رغم أن الضغوط السياسية والاقتصادية قد تحقق النتيجة نفسها. وإذا كانت الإبادة الجماعية حربًا ضد المدنيين، فهي تميل لأن تصبح -من خلال المقاومة المسلحة والتدخل- حربًا عاديةً أكثر، ويضيف ذلك الميل قيمة على قدرة التجمع السكاني المدني. ليس على ارتجال مقاومة عسكرية وحسب، بل على إيجاد حلفاء عسكريين. وربط المقاومة بالحرب العادية، أو على الأقل التهديد بالتدخل القسري، ومن هنا تعد المقاومة في النزاعات النمطية الهجينة مدنية ومسلحة.

ربط المقاومة بالحرب من شأنه أيضًا أن يعقّد مواقف التجمعات السكانية المهددة، فالمقاومة المسلحة للقمع الذي يسبق الإبادة الجماعية قد يساعد الأنظمة الجائرة على السير نحو ارتكاب إبادة جماعية. فعلى سبيل المثال يشير نقاد جيش تحرير كوسوفو الألبان إلى أن «الناس العاديين هم من دفع ثمن كفاحهم المسلح... إذ كانت نسبة 95 بالمئة من الألبان الذين قُتلوا مدنيين. و95 بالمئة فقط من جيش تحرير كوسوفو KLA»⁷². وعندما استدعى القمع الصربي تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو، ردّ القائد الصربي سلوبودان ميلوزشيفيك بتصعيد التدمير ليشمل المجتمع الألباني برمته. وقام بطرد أغلبية التجمع السكاني من كوسوفو بحملة من القتل والترويع. وقام حلف الناتو بتصعيد عمليات قصفه، ومكّن ما يزيد على مليون لاجئ من العودة إلى ديارهم، الأمر الذي علّل حملاته وحملات KLA في عيون المدنيين، لكن «ساعدت حرب KLA على إعادة كوسوفو إلى حالتها وقت الإبادة الجماعية، متسببة بخلق سياسةٍ معرّقةٍ من المقاومة المدنية»⁷³ ومعرّضة المدنيين لعنف الدولة، ويظهر هذا المثال أنه من الممكن في وقت يغلب فيه أن يكون لردّ مسلح

فقط أن يوقف الإبادة الجماعية، للفعل المسلح على مستوى أقل من النزاع أن يسببها بصورة جزئية. ومع أن المقاومة المدنية قد تكون ضعيفة نسبياً في وجه هجوم ضارٍ صريح يتسم بالإبادة الجماعية، قد يكون أكثر احتمالاً في مراحل مبكرة أكثر من النزاع أن تبطل تلك المقاومة، أو تساعد على تجنب التحرك نحو إبادة جماعية، وبأخذ أهمية المقاومة المدنية في الحسبان، لا يعد مصطلح المدنيين صنفاً حياً وحسب، بل صنفاً ينطوي على احتمالات معينة من الأفعال للتجمعات السكانية المستهدفة.

الخلاصة

أظهر هذا الفصل أن الطريقة التقليدية في وصف الفاعلين في الإبادة الجماعية بالجناة والضحايا والمتفرجين تبسط الأمور إلى حد غير مقبول، إذ تحتاج تلك المصطلحات إلى التغيير، فقد أظهرت الحدود التي تقيد فئة المجموعة المستخدمة لوصف مستهدف في الإبادة الجماعية، ومشكلات فكرة تدمير المجموعة التي وصفت عملية الإبادة الجماعية. تقدمت بطرق جديدة للتفكير بهذه القضايا، وسلطت الضوء بشكل خاص على أهمية فكرة المدنيين؛ لأوضح شيوع أهداف عمليات الإبادة الجماعية كلها، تماشياً مع تركيزي على الإبادة الجماعية بصفتها نزاعاً. واختتمت بالحديث عن معضلات المقاومة التي تُعد قضية جوهرية في كل حالة إبادة جماعية.

الفصل العاشر

السياقات المفاهيمية

تفسير الإبادة الجماعية الحديثة

نحن بحاجة إلى الانتقال من مفهوم يصف الإبادة الجماعية على أنها فعل متعمّد إلى آخر يصف بنية النزاع الذي يؤسسه هذا الفعل، وأكدت أن المعنى النموذجي لفعل الإبادة الجماعية قريب من ذاك الخاص بالحرب. وتقترب بنية الإبادة الجماعية بصفاتها نزاعاً من بنية الحرب، وغالباً ما يكون السياق المباشر - أو يصبح - حرباً؛ لأن الإبادة الجماعية ظاهرة هجينة، ولذلك تُفهم مقاربتاً الإبادة الجماعية على أنها معتمدة بشكل ملحوظ على أنماط أساسية أكثر من النزاع (الحرب) والقوة (العسكرية)، ويرى ويبر أن مصطلح الإبادة الجماعية نمط مثالي فردياً، يشبه الرأسمالية أو البيروقراطية، ويشير إلى ما يحدث في عدد من الأمثلة ضمن مرحلة تاريخية واسعة، بدلاً من أن يكون «نمطاً مثالياً معممًا مثل الحرب والقوة العسكرية، ويحدد عنصراً مكوناً أشكالاً عدة من القوة»¹، ومن وجهة نظر الفهم التاريخي، يعد نمط الإبادة الجماعية المثالي لدي أداة تساعد على الاستكشاف. و«تشير إلى طبقة من الظواهر التجريبية المعقدة»²، ومن هنا يصبح النمط المثالي فرضية، أو يمكن «استخدامه وسيلة استكشافية من أجل العثور على الفرضية الصحيحة»³، ويقترح نوعاً من

التفسير، يركز على الحرب وعلاقات القوة العسكرية. وبصورة غير مباشرة على العلاقات السياسية التي تنشأ منها الحرب عامةً.

ما يزال مفهوم الإبادة الجماعية عامًا لنطاق واسع من الظواهر التاريخية المعقدة، وأخذوا هنا حذو لِمَكن في المطالبة بنسخة معيّنة من هذا النوع، مع أنه فردي وفق مصطلحات ويبر. «بيد أن عمليات الإبادة الجماعية لها أهمية بالنسبة إلى التاريخ أو علم الاجتماع»⁴، و«متباينة بصورة نوعية»⁵. حتى وإن وجبت رؤية التنوعات على أنها «اختلافات في درجة الفعل الذي يبقى من الناحية النوعية نفسه»⁶، لقد رأينا أن الإبادة الجماعية بصفتها مفهومًا يُوَطر صنفًا بأكمله من الأفعال والنزاعات، فالحرب «تشبه الحرباء». وتغير أشكالها ومظاهرها تبعًا للظروف التاريخية المتغيرة»⁷. وعندما نلتفت إلى مسألة التفسير التي تناولها المثات في دراسات الحالة والدراسات المقارنة، تصبح قضية التباين ذات معنى كبير، وتعرف القواسم المشتركة لا يعني أن بإمكاننا العثور على شروحات فردية شبه متطابقة لكل حوادث الإبادة الجماعية، بل إن صنف الفعل العام هذا يردُّ في تنوع كبير من السياقات، حتى وإن كان العديد منها متعلقًا بالحرب. ومن ثمَّ ستختلف الشروحات بشكل ملحوظ، لذلك وقبل أن نتفحص احتمالات التفسير العام، نحتاج أولاً إلى التفكير بشيء من التنوع الذي تم تعرُّفه عن طريق طيف من الحالات، إذ غالبًا ما تكون المتغيرات أنواعًا فرعية تحددها سياقات سببية معينة، ومن الصعب تبرير أي إطار تحليلي عام من دون إيجاد قواسم مشتركة سببية تتجاوز الاختلاف.

أنواع الإبادة الجماعية

ناقشتُ بعض الاختلافات المتعلقة بالأوجه المتعددة للإبادة الجماعية في الفصل السادس، وحددتُ بعض الاختلافات في عدد من التصنيفات التي

ضاعفت الأنواع الفرعية للإبادة الجماعية، حيث يلاحظ تشوك وجوناسون أن عمليات الإبادة الجماعية تتنوع حسب أنماط المجتمعات التي تحدث فيها، والجناة، والضحايا، والمجموعات، والاتهامات الموجهة ضدهم، والنتائج التي تقع على مجتمع الجاني، فيقدمان تصنيفاً لعمليات الإبادة الجماعية حسب الدافع (الإطار 10.1)، لكن بما أن الدوافع معقدة على الدوام، فإن أي حدث تاريخي سيظهر تلك الأنواع كلها في مزيج مميز، ولذلك فإن احتمال أن تمكّن هذه الخطة من تصنيف مفيد من دون تقديم تعقيدات أكثر أمر يعتريه الشك، ويقترح تشارني مصفوفة يجمع فيها النطاق (مقياس الاستهداف وسعته)، والسياق (الاستعمار، الحرب.... إلخ). لتحديد ستة أنواع أساسية (الإطار 10.1)، إذ يمكن لهذه الفوارق أن تتضاعف بالمزيد من الجدولة المتقاطعة، وإحدى مشكلات دراسات الرموز هي إمكانية استخدام دراسات أحداث معينة لرفض الأنواع: فعلى سبيل المثال يتساءل أليسون بالمر فيما إذا كانت الإبادة الجماعية الاستعمارية نوعاً مميزاً حقاً، بعد أن وجد أن الإبادة الجماعية ضد الشعوب الأصلية في كوينزلاند مختلفة إلى حد كبير عن إبادة شعوب الهيريرو (مجموعة عرقية تقطن أجزاء من جنوب إفريقيا) في جزء إفريقيا الجنوبي الغربي الذي يقطنه ألمان⁸، فالحل الوحيد لإيجاد تصنيف أكثر إيضاحاً، كما فعل سامويل توتن، وآخرون عندما طرحوا أن «عمليات الإبادة الجماعية ضد الشعوب الأصلية يمكن تقسيمها إلى عقابية أو تطويرية، أو انتهاكات تتعلق بالتحفظ، أو مدمرة للبيئة، أو واقعة في سياق النزاع بين دولة ومجموعة أو تجمع أصلي مكون من مجموعات عدة متعاونة تقاوم أفعال الدولة»⁹.

الإطار 10.1 تصنيفات الإبادة الجماعية

إسرائيل تشارني، أنواع الإبادة الجماعية

1. المذبحة ذات صفة الإبادة الجماعية (قتل جماعي على نطاق أضيق).
 2. الإبادة الجماعية المتعمدة (تعمد صريح لتدمير مجموعة معينة مستهدفة، وتكون موجهة إما ضد مجموعة بمفردها وإما متعددة أو جميع أشكال الحياة البشرية).
 3. الإبادة الجماعية في سياق الاستعمار أو تعزيز السلطة.
 4. الإبادة الجماعية في سياق الحرب العدوانية أو غير العادلة.
 5. جرائم الحرب ضد الإنسانية.
 6. الإبادة الجماعية بصفتها نتيجة لتدمير البيئة والإساءة إليها.
- من كتاب Toward a Generic Definition، ص 76_77.

هرانك تشوك وكورت جوناسون، أنواع الدوافع وراء الإبادة الجماعية

1. استبعاد خطر حقيقي أو محتمل.
 2. نشعر الرعب بين أعداء حقيقيين أو محتملين.
 3. الحصول على ثروة اقتصادية.
 4. تطبيق اعتقاد أو نظرية أو عقيدة.
- من كتاب The History and Sociology of Genocide، ص 29.

مايكل مان، أنواع الجناة اعتماداً على دوافع القتل

1. عقائديون، يؤمنون بصحة الإبادة الجماعية.
2. شديديو التعصب، يشتركون بالأحقاد الاعتيادية ضد المستهدفين.
3. عنيفون، تشدهم الجريمة نفسها.
4. خائفون، يشعرون بالتهديد إن لم يقتلوا.
5. مهنيون، يتبعون الأوامر أملاً بالتقدم.

6. نفعيون، تفريهم إمكانية الربح الاقتصادي المباشر.
 7. منضبطون، يشعرون بالحاجة إلى الالتزام بالأوامر بسبب ضغوطات تمارسها جهة أعلى.
 8. رفاق، يشعرون بضغط نحو القتل تفرضه المجموعات المناظرة.
 9. اتباع للروتين، يطيعون الأوامر بصورة اعتيادية.
- من كتاب The Dark Side of Democracy، ص 27_29.

لا أقصد الدخول في هذه الجدالات بصورة ممنهجة. رغم أنها تشير إلى مخاوف مهمة فيما يتعلق بالبحث المقارن، بل أريد أن أؤكد كيف أن تلك التصنيفات وغيرها تعكس الاعتقاد بأن دوافع ومسببات الإبادة الجماعية معقدة ومتباينة، وتسلب الضوء على الصعوبات المحتملة للتفسير. يمكن لعلماء الاجتماع اقتراح ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال، وتبرير حجتي فيما يتعلق بالأدوار الأساسية للعلاقات العسكرية والسياسية، سأتحقق بعضاً من الشروحات العامة الأساسية التي تم اقتراحها، علينا أن نلاحظ أولاً أن أسئلة متعددة شديدة الاختلاف تُطرح. ومن أهمها:

1. هل ثمة أسباب عامة سببت تطور ظاهرة الإبادة الجماعية، سواء خلال التاريخ، أو في الأوقات الحالية؟
2. هل بوسع سمات بعينها تزويدنا بعناصر تفسر الأحداث المعينة كافة؟

3. لماذا تقوم مراكز تنظيم الجناة باقتراح الشروع بالإبادة الجماعية؟
4. لماذا يرتكب أفراد أو مجموعات معينة من الجناة جرائم تحمل صفة

وفيما يأتي أخطط، وأقيم بعضاً من الإطارات التفسيرية الأساسية؛ حاملاً في ذهني هذه الأسئلة، ومن ناحية المنظور الذي رسمت له مخططاً يمكن النظر إلى تلك الإطارات على أنها طرق مختلفة لتحديد السياقات البنيوية الأكبر، التي تتطور ضمنها البنية الخاصة للنزاع ذي الطبيعة التي تتصف بالإبادة الجماعية.

الحداثة

وجد اختلاف حول الإقرار بوجود إبادة جماعية في مرحلة مبكرة من التاريخ¹¹. إلا أن هناك تساؤلات فيما إذا كانت السياسات الإجرامية الممنهجة تجاه المجموعات العرقية وغيرها شائعة كما هي حالها في القرون الأخيرة من الزمن¹²، دار جدال بأنه رغم ندرة حادثة القتل، إلا أننا نجد في الوقت الحاضر سياسات ممنهجة لتدمير مجموعات اجتماعية بتلك الصورة. وهي مميزة عن السياسات الهادفة إلى هزيمة أعداء مسلحين في الحرب، فقد كان يمكن ينظر إلى الإبادة الجماعية على أنها نسخة حديثة من حروب الإبادة التاريخية.

لكن قلة من علماء الاجتماع كانوا قد تناولوا هذا السؤال بشكل مباشر، ويمثل تعليق ميشيل فوكو المشهور (انظر الإطار 10.2) عندما يربط الإبادة الجماعية بالحرب الحديثة، ثم يربط الاثنين بالتحويلات العميقة لآليات السلطة بالعصور الحديثة، إذ يعكس فوكو التجارب الخاصة بالحرب الشاملة والاستبداد رغم أنه لا يستعمل تلك الكلمة، فيرى أن الإبادة الجماعية تنتج من إدارة جديدة للموت تُعد النتيجة الطبيعية المصاحبة لإدارة الدولة لقوى الحياة. وتمثل الإبادة الجماعية تجلي القوة الحيوية، وتعكس حقيقة أن الحياة وآلياتها «أقحمت في

عالم من الحسابات الواضحة، وأنها جعلت من قوة العلم عامل تحول للحياة الإنسانية»¹³، ولكن إن كانت الدولة الحديثة تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم عقول وأجساد تابعيها، والحفاظ عليها، فلا يزال علينا أن نسأل لماذا تتم ممارسة تلك المهمة بصورة إبادة جماعية؟ يبدو غير كافٍ تفسير فوكو بأن الإبادة الجماعية هي الوجه الآخر من وظيفة الدولة الحديثة في إدارة الحياة، إذ «لَمْ يجب على الدول الحديثة - التي تتحاشى عقوبة الإعدام بشكل متزايد - اللجوء إلى طقوس عريضة متمثلة بالتدمير والقتل الذين يسمّان الإبادة الجماعية»¹⁴.

فكرة فوكو غير المتدبّرة نسبياً عن الإبادة الجماعية تبدو شديدة التأثير بتوجهات معينة، علمية مزيفة ومحسّنة للنسل، وفكر الإبادة الجماعية والقتل المقتنّ لمعسكرات الإبادة. ورغم أن الحكام الاستبداديين بدوا وكأنهم يحشدون القوى لتربية وذبح تجمعات سكانية بأكملها كالماشية، فقد أظهر الباحثون أن قراراتهم المتعلقة بالإبادة الجماعية كانت ذرائعية، واتخذت في ظروف سياسية وعسكرية معينة، وقد كانت عمليات الإبادة الجماعية الحالية أقل تأثراً بالمفاهيم العقائدية الطموحة. ولكن أكثر تأثراً بأهداف سياسية واضحة، تمارس الإبادة الجماعية أنظمتها استبدادية، ومجموعات مسلحة لا تحمل طموحات أو قدرات استبدادية، ودول الغرب قادرة على إدارة الحياة لكنها لا تمارس الإبادة الجماعية. ويعدّ العنصر الحيوي مُعضلاً بالنسبة إلى فوكو كما كان بالنسبة إلى لِمَكن، فقد جادلت في الفصل الثاني كيف اتبع ستالين سياسات للإبادة الجماعية في عهد هتلر نفسه. لكن عمليات الإبادة الجماعية التي قام بها لم تكن مستمدة من أفكار حيوية تنظر إلى الأمم على أنها أجسام اجتماعية كما كانت أفكار منافسه.

إن عمليات الربط التي يقوم بها فوكو موحيةٌ، لكنها لا تشرح ظهور الإبادة الجماعية، أو سبب الشروع بها، إذ إن صياغاته شديدة التعميم ببساطة، ويبقى اعتقاد واسع الانتشار في إشارة الحداثة إلى التمكين، ويقوم زيفمونت بومان بسبر وجهة النظر التي ترى في المجتمع الحديث سبباً ضرورياً لكن غير كافٍ، فبالنسبة إليه كانت المحرقة نتيجةً مواجهة فريدة من نوعها بين عوامل عادية وشائعة وحدها إلى حد كبير¹⁵، واختباراً نادراً مهماً يمكن الاعتماد عليه لاحتمالات المجتمع الحديث المخبأة¹⁶، وأكد «أن كل مكوّن من مكونات المحرقة - أي تلك الأشياء كلها التي جعلتها ممكنة - كان عادياً... بمعنى أنه كان متماشياً بشكل كامل مع كل ما نعرفه عن حضارتنا، وروحها المرشدة، وأولوياتها، وصورتها الراسخة عن العالم...»¹⁷.

الإطار 10.2 ميشيل فوكو: القوة الحيوية والإبادة الجماعية

أصبحت السلطة ذات السيادة سلطة عاكسة على توليد القوى، وتمييزها، وتنظيمها. بدلاً من أن تكون سلطة مكرسة لعرقلتها أو إخضاعها أو تدميرها. وأصبح هناك تحول مواز في حق الموت، أو على الأقل ميول نحو الاصطفاف إلى جانب مقتضيات قوة تدير الحياة، ونحو تعريف الموت وفقاً لذلك، ظهر هذا الموت الذي كان مبنياً على حق السيادة، على أنه الشكل المقابل من حق الجسد الاجتماعي بضممان حياته، والحفاظ عليها أو تطويرها، بيد أن الحروب لم تكن بالدموية التي أصبحت عليها منذ القرن التاسع عشر، ومع الأخذ بالحسبان أن الأشياء كلها متساوية، فلم يحصل قط أن ابتلت أنظمة تجمعاتها السكانية بمحركات كذلك، لكن قوة الموت الهائلة هذه... تقدّم نفسها اليوم على أنها وجهة النظر المقابلة لموقع يُضفي تأثيراً أساسياً في الحياة، مخضماً إياها لعمليات تحكم دقيقة، وقوانين تنافسية، فلم تعد الحروب تُشن باسم سيادة يجب الدفاع

عنها؛ بل نيابة عن وجود الجميع: وتحشد تجمعات سكانية بأكملها من أجل الذبح بالجملة تحت ذريعة ضرورة الحياة، إذ أصبحت المجازر ناشطة، والمبدأ الذي يسلط الضوء على خطط المعركة - أي أن يكون المرء قادرًا على القتل: ليتمكن من الاستمرار بالعيش - هو المبدأ الذي يُعرّف إستراتيجية الدول، لكن الوجود المعني ليس الوجود القانوني للسيادة؛ إذ ثمة وجود حيوي لتجمع سكاني في خطر، وإذا كانت الإبادة الجماعية حقًا حلم القوى الحديثة، فليس ذلك بسبب العودة الحالية إلى حق القتل القديم؛ بل لأن السلطة تتموضع وتُمارس على صعيد الحياة والصنف والعرق وظاهرة التجمع السكاني الأوسع نطاقًا.

من كتاب *The Will to Knowledge*، ص 136-137.

يخصص بومان هذا التركيز الحديث ضمن شروط العقلية والتقنية والتنظيم، (انظر الإطار 10.3)، لكن في حال أفكار فوكو نجد أن مفهوم بومان للمحرقة قُتُن بصورة مبالغ فيها، فهو يعترف فقط بأن «احتمالية المحرقة كانت متأصلة في سمات عالمية معينة من الحضارة الحديثة: أما تنفيذها، فكان مرتبطًا من الناحية الأخرى بعلاقة خاصة، وليست عالمية بين الدولة والمجتمع»¹⁸. إلا أن وصفه يحصر معنى المحرقة ببعض مفهومات التضحية باليهود، ما جعل من الصعب مقارنتها بعمليات الإبادة الجماعية الحديثة. وعندما يكتب أن «المحرقة تركت وراءها وتفوقت على كل مكافئاتها المزعومة من عهد ما قبل الحداثة، وعرضتها على أنها بدائية ومخرّبة وغير فعالة بالمقارنة... إنها تتفوق على أحداث الإبادة الجماعية في الماضي بالطريقة نفسها التي يتفوق فيها المعمل الصناعي الحديث على الكوخ الذي يعمل فيه صاحب الحرفة...»¹⁹ وبقوله هذا يركز بصورة كلية على الإبادة الصناعية.

نفهم القليل من أعمال سرّية الحماية، كإطلاق النار على عدد هائل على طول خنادق مرتجلة، وحرقتهم أحياء في قراهم، لكن ذلك الذبح المباشر كان المرحلة الأولى من عمليات قتل جماعي موسعة، كانت عاملاً حوّل مركز الثقل ومهّد الطريق بالنسبة إلى أوشويتز.

الإطار 10.3 زيغمونت بومان: الحادثة والمحركة

يكن في قلب فكرة بومان عن حادثة المحرقة الجوهريّة الجدال القائل بأنها تحتوي الأشكال التنظيمية العادية للمجتمع الحديث، ويقتبس من خاتمة راؤول هيلبرغ (ص 8) في كتابه الكلاسيكي *The Destruction of the European Jews* قوله بأن آلية التدمير: «لم تكن مختلفة من الناحية البنيوية عن المجتمع الألماني المنظم بكامله، إذ كان المجتمع المنظم في أحد أدواره الخاصة. بالنسبة إلى بومان تعد المحرقة حالة معيارية عن الإدارة العلمية، ومثالاً عن العقلانية الروتينية الحديثة» (ص 149)؛ إذ جعل منها «القسم المسؤول عن تدمير اليهود الأوروبيين في مركز قيادة وحدة المهام مثلاً، وهو القسم المخصص للإدارة والاقتصاد... عدا الشناعة الأخلاقية لهدف... ولم يختلف النشاط بأي صورة رسمية (وهي الصورة الوحيدة التي يمكن التعبير عنها في لغة البيروقراطية) عن الأنشطة المنظّمة كلها التي صممتها وراقبتها وأشرفت عليها أقسام إدارية واقتصادية عادية» (ص 14)، وهكذا تنطبق الحالة على وصف ويبر للإدارة الحديثة عندما يقول:

كان خيار الإبادة البدنية الوسيلة الناجمة لمهمة الإبادة والإزالة والاستبعاد، ونتاج الإجراءات البيروقراطية الروتينية، محدد الوسائل والنتائج: موازنة الميزانية، تطبيق القواعد العالمية، وإيضاح النقطة أكثر كان الخيار نتاج تأثير الجهود الحثيثة لإيجاد حلول عقلانية لمشكلات متعاقبة، في وقت كانت تتشأ فيه ضمن

الظروف المتغيرة... قد انبثق عن خلق عقلاني حقيقي، وأوجدته بيروقراطية صادقة مع شكلها وغرضها. (ص 17؛ التشديد في الأصل، المكتوب بالخط المائل هنا). كانت البيروقراطية بمنزلة الحبوب المنومة للأخلاق التي أدت إلى النجاح الإداري التقني للمحرقة (ص 26).

لم تكن أنشطة وحدات القتل المتنقلة أقرب إلى الطرق ما قبل الحديثة في القتل من معسكرات الإبادة؛ بل وفرت أيضًا نموذجًا أقدر على البقاء من أجل الإبادات الجماعية اللاحقة، وتبين بصورة جلية في رواندا، أن الرشاشات والمناجل كانت قاتلة تمامًا كما غرف الغاز. ومن دون الحاجة إلى البيروقراطية حسب المقياس الألماني، حتى وإن وُظف المنظمون المؤسسة السياسية الحديثة والإعلام العام. وفي البوسنة قام الصرب القوميون بتدمير المجتمع غير الصربي. في الوقت الذي قاموا فيه بذبح قلة فقط عن طريق التهريب والطرْد والتعذيب والاغتصاب والقتل في معسكرات الاعتقال الجاهزة. إن الطرق المتبعة وعمليات التنظيم في التدمير المعاصر للشعوب الأصلية أساسية أكثر من تلك التي تخص الحل النهائي، وليس مفاجئًا «أن طالبًا يدرس هذه الأنواع من الإبادة الجماعية يجادل في أن فرضية بومان التي تربط الإبادة الجماعية بمستوى معين من تكوين الدولة، والفاعلية التقنية، والعقلانية، وعدم الموضوعية تكذبها أمثلة أخرى»²⁰.

أدت المقالات النقدية من هذا النوع إلى نسخة بديلة من فرضية الحداثة، وترى نانسي سكيبر هيوز Nancy Scheper-Hughes، أن الإبادة الجماعية ليست إدراكًا استثنائيًا على مستوى عالٍ من البيروقراطية، بل سمة

مستوطنة في قلب الحداثة، فهي تقترح استمرارية للإبادة الجماعية التي تتكون من حروب صغيرة. وعمليات إبادة جماعية غير مرئية تُمارس في الأماكن الاجتماعية الاعتيادية: كالمدراس الحكومية، والعيادات، وغرف الإسعاف، وأجنحة المشافي، ورياض الأطفال، والمحاكم، والسجون. ومراكز الاعتقال، والمشرحات الحكومية، وتشير الاستمرارية إلى القدرة البشرية على تقليص أهمية الآخرين، وجعلهم وحوشًا، أو أشياء غير إنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي تبريرًا لممارسات العنف اليومية، لقد طوّر النوع الإنساني «قدرة على الإبادة الجماعية تمكن رؤيتها في كل أنواع الإبعاد الاجتماعي، والتجريد من الإنسانية، والتجريد من الشخصية، والتشكل التطوري المزيّف، التي تجعل من سلوك العنف الشنيع نحو الآخرين عاديًا»²¹، ووفقًا لما تراه سكيبر هيوز:

من الممكن رؤية التحضيرات للقتل الجماعي في الآراء الاجتماعية، والمؤسسات من العائلة إلى المدارس والكنائس والمشافي والجيش.... أما استمرارية الإبادة الجماعية... فتشير إلى إجماع اجتماعي يتجه نحو إفراغ أشكال من الحياة البشرية، وأساليبها من قيمتها.... ورفض تقديم الدعم الاجتماعي، والرعاية الإنسانية للمجموعات الاجتماعية الضعيفة الموصومة بالعار.... عسكرة الحياة اليومية....؛ وخلق الأقطاب الاجتماعية والخوف....²².

يكن جوهر الحقيقة لهذا الجدل في أنه حالما ندرك إمكانية نتائج الإبادة الجماعية. من السهل تخيل قدرة عمليات الإبعاد الاجتماعية اليومية على تسهيلها (استمرارية الإبادة الجماعية)، لكن بإمكانها أن تكون ظروفًا مساندة. أما السؤال الأساسي فهو: ما الظروف التي يتحول فيها إفراغ الشيء من قيمته، والتجريد من الإنسانية إلى عنف ممنهج ومنظم؟ بما أن الأمرين الأولين شائعان، واللاحقين

استثنائيان نسبياً، فإن هذا النوع من الجدل في حادثة الإبادة الجماعية يتشاطر المبالغة في التجريد الموجود في نسخة بومان التي ينتقدها.

العقيدة والثقافة والنفسية

لا تتعلق التفسيرات الشاملة الأكثر انتشاراً بالعلاقات الاجتماعية الحديثة بشكل عام بل بصورها الخاصة. والافتراضات بأن العقيدة والثقافة، ولا سيما الثقافات العرقية والنزاع هي أسباب متأصلة، أمر شائع جداً خارج إطار الكتابات الأكاديمية. لكنها منتقدة على نطاق واسع داخلها. يعكس دور العقيدة الاهتمام غير المتكافئ لأفكار الجاني في دراسة الإبادة الجماعية التي كنت قد انتقدتها في الفصل السابع، من الواضح أن أفكار مرتكبي الإبادة الجماعية تدخل في أفعالهم حرفياً، وتقودها وتبررها، ولذلك تعد أفكارهم نقطة بداية مقبولة للفهم والتفسير، إلا أنها غير كافية؛ لأنه ليس بإمكاننا أخذ المعنى الظاهري لتلك المفاهيم المتعلقة بأنظمة معتقدات مرتكبي الإبادة الجماعية التي ترتبط بصورة مباشرة بمجموعة مستهدفة معينة بصفاتها تفسيراً لعنفهم، وبأخذ أوضح الأمثلة على ذلك لا تكفي معاداة السامية لشرح كيفية إسهام العقيدة في المحرقة، إذ كانت المحرقة عنصراً واحداً فقط في عالم العقيدة العرقي والقومي والعسكري للنازيين، أما العقيدة فكانت عنصراً واحداً فقط من سياق الأسباب، وكانت عقيدة الحزب واضحة المعالم نسبياً عندما استولى على السلطة عام 1933م، لكن تحركت الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون قرابة عام 1939م، أما إبادة اليهود فسرقت الأضواء قرابة عام 1942م، ولذلك فإن قلة من المؤرخين يفسرون الإبادة الجماعية النازية

ضمن شروط معاداة السامية، أو حتى العقيدة النازية، فبالنسبة إلى أغلبهم من الضروري استحضار مناسبات عسكرية وسياسية أكثر تحديداً، وبالإمكان تعميم هذه الخاتمة، إذ عادة ما يملك الجناة منظومات معتقدات معقدة وليست مترابطة، وتترك تأثيراً مهماً في أفعالهم، ومن الواجب تقييم ذلك التأثير ضمن السياق الأوسع للعلاقات الاجتماعية التي تحدث ضمنها الإبادة الجماعية، ولاسيما السياق البنيوي الذي ينتج منه النزاع (الإطار 10.4).

عند التفكير في تأثير الثقافات والهويات في الإبادة الجماعية، تنشأ الاعتبارات الأخرى، فهناك اتفاق واسع النطاق على أن الثقافة العرقية والقومية - حتى عندما تتم توأمتها بتاريخ النزاع - غير كافية على الدوام لتوليد العنف، وقد طرح مان ذلك الإجماع، فقال: «لا يحدث التطهير المجرم بين المجموعات العرقية المنفصلة لكن المتساوية، فمجرد الاختلاف ليس كافياً للتسبب بهذا القدر من النزاع... إذ من أجل أن ينشُب نزاع حقيقي يجب أن تستغل مجموعة عرقية مجموعة أخرى»²³، إن أكثر ما يمكن ادعاؤه عن العوامل الثقافية العامة، وعوامل الهوية أنها عندما تمتزج بالاستغلال، وتُعج بالعداوات التاريخية، قد تسهّل سياسات الإبادة الجماعية.

الإطار 10.4 النقل الثقافي لطرق الإبادة الجماعية

يجادل عالم الإنسان الاجتماعي كريستوفر تايلور، بأن الإبادة الجماعية في رواندا «لا يمكن تقليصها إلى منافسة على السلطة، والهيمنة والسطوة بين الأحزاب، فكثير من العنف فيها... اتبع نموذجاً ثقافياً ومنطقياً مُهيكلًا ومهيكلًا... إن كثيرًا من المزايم المتعلقة بالسلامة الجسدية التي صادفتها في الطب الشعبي خلال العمل الميداني في رواندا قبل الإبادة الجماعية، ظهرت في تقنيات

الوحشية الجسدية التي وظفها متطرفو الهوتو وقت الإبادة الجماعية. لا أقول هنا إن الأحداث السياسية في عام 1994م سببتها تلك الرموز، أو الثقافة الرواندية المتصورة بطريقة حتمية معرفياً على غرار تحليل غولدهاغن المثير للجدل عن الإبادة الجماعية النازية في كتاب *Hitler's Willing Executioners*. فهذه الأمثلة كانت ظاهرة خلال أوقات السلم وخلال أوقات الحرب (Christopher C. Taylor, *The Cultural Face of Terror in the Rwandan Genocide of 1994*, p. 141).

كان لرواندا ثقافة من الرعب تمتد حتى عام 1994م، وقد سوّغت عدد من القصص المتداولة العنف، وأظهرت ليزا مالكي أن عمليات العنف التي استخدمت ضد الهوتو في بروندي عام 1972م، كانت أعمالاً مروعة شملت العقاب بالخوزقة، ونزع الأجنة من أرحام أمهاتهم، وإكراه الآباء على أكل لحم الأطفال، وإكراه الوالد وطفله على ارتكاب زنا المحارم، وأنها أصبحت جزءاً من نموذج معروف للعنف (Liisa Malkki, *Purity and Exile*)، ويشير تايلور إلى «أن أشكال العنف الوحشي والقمعي التي استخدمها اليوم قوميو الهوتو كانت قائمة في رواندا في أثناء عملية الإبادة الجماعية التي جرت عام 1994م». (p. 141).

قد تعمل بعض المصادر في الثقافات نفسها باتجاه معاكس، ورغم ذلك ثمة معنى آخر قد تكون الثقافة فيه أكثر فاعلية، إذ يقدم سرد كريستوفر تايلور (انظر الإطار 10.4) طريقة عامة جيدة لتخيل الأهمية السببية للنسخ المسيسة من الثقافة العرقية. ورغم أنها لم تكن قط التفسير الأساسي لسبب الشروع بالإبادة الجماعية، إلا أنه بإمكانها المساعدة على شرح الكثير عن سبب تقبل جمهور أنصار الإبادة الجماعية لها، وكيفية ممارستها.

وبإمكان علم النفس الاجتماعي «تزويدنا بالدليل على سبب ميل القادة الأفراد لطابع يتسم بالإبادة الجماعية، وسبب مشاركة الرجال العاديين في

عمليات الإبادة تلك»²⁴، وإذا أسهمت «العمليات النفسية الاعتيادية، والدوافع الإنسانية العادية الشائعة، وميول أساسية معينة لكن ليست حتمية في الفكر والشعور الإنسانيين (تجريد الآخرين من قيمتهم على سبيل المثال) في الإبادة الجماعية، فليس بإمكانها أن تكون المصادر الأولية للإبادة الجماعية، بناء على رأي إرفين ستوب»²⁵، وإذا كانت الميول نفسها غير حتمية، فإن تبعيات الإبادة الجماعية ستكون كذلك، إذ يجب أن يكون عنصر التفسير المركزي: السياقات الاجتماعية الاستثنائية التي تُرَجَّح فيها الميول النفسية الشائعة بصورة عنف وقتل.

الاقتصاد

ثمة نسخة محددة أخرى عن فرضية الحداثة تسمى التفسير الاقتصادي، وهي صيغة متجذرة بعمق في الفكر العلمي الاجتماعي، تشك قلة بأن للإبادة الجماعية مظاهر اقتصادية متكررة الحدوث، فالسرقة الممنهجة لممتلكات اليهود في وقت المحرقة تعد رمزية عن هذا الأمر، وشكَّلت الإبادات الجماعية الحديثة أمثلة أخرى عن جعل الجناة أنفسهم أغنياء على حساب ضحاياهم، لكن الصعوبة التي يجدها الماركسيون في تفسير المحرقة ضمن شروط الرأسمالية: منعت الباحثين عن تفسير حدوث الإبادة الجماعية -بصفتها معاكسة لأفعال الجناة الأفراد- فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، يمثل مان وجهة النظر السائدة في رؤيته الدور المركزي للعوامل الاقتصادية على أنه استثنائي، فيجادل أن في الإبادة الجماعية ذات الصبغة الاستعمارية، «كانت علاقات القوة الاقتصادية المحرك الأساسي على نحو فريد من نوعه»²⁶، إلا أن المستوطنين -حتى في

الحالات الاستعمارية- كانوا يهدفون إلى تأسيس سيطرة سياسية جماعية على الأرض، إضافة إلى سيطرة اقتصادية على قطع من الأراضي.

تُرى الإبادات الجماعية المعاصرة ضد الشعوب الأصلية- تشتمل على أشكال جديدة من استعمار المستوطنين في بلاد شبه إمبراطورية- ضمن إطار اقتصادي مشابه، ويرى ليفين أن النظام العالمي الاقتصادي التنافسي يمارس ضغوطاً على الدول والأمم في العالم الرابع لتدمير الشعوب الهامشية باسم بناء الدولة، والبرامج التطويرية. ويذهب أبعد من ذلك بأن ثمة «عمليات ومخزونات لا تنضب للإبادة الجماعية في النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب ويقوم بتنظيمه»²⁷، وتُعد فرضية حق المصدر لفيلىا جيفريموفا عن رواندا تفسيراً فردياً، فتعتقد أن النمو السكاني ضمن سياق مصادر شديدة المحدودية مسؤولاً عن استعداد الشعب لحمل السلاح ضد جيرانه؛ «إذ إن عوامل مثل عدم امتلاك الأرض المتزايد، والتفاوت بين الفقير والغني، وطموحات نخبة متحجرة القلب تخسر قبضتها على السلطة، والسياسات الإقليمية، والآليات الإقليمية أثرت كلها بصورة مركزية في الإبادة الجماعية والذبح السياسي»²⁸، هي محقة عندما تقول: «إن من الواجب عدم إهمال المظاهر الاجتماعية- الاقتصادية لعمليات القتل...، وبينما حصلت عمليات القتل على زخم كبير، أصبح العنف أكثر تعقيداً وأقل ارتباطاً بغايات سياسية محضة»²⁹، بيد أن الدوافع المحركة الأساسية لمركز الإبادة الجماعية المنظم بقيت سياسية وعسكرية، ويكمن السؤال الرئيس في مدى مسؤولية الضغوط الاقتصادية بشكل عام عن سبب تحول النُخب إلى عقلية الإبادة الجماعية. يتمثل الخطر من جديد في التجريد المفرط، فنحن بحاجة إلى إيضاح السياق

السياسي العسكري المحدد الذي تتشكل ضمنه سياسات الإبادة الجماعية: لأن معظم الدول الفقيرة التي تعاني ضغوطاً اقتصادية لا ترتكب فعل الإبادة الجماعية، حتى وإن دخلت الضغوط الاقتصادية في صنع قرار الدول والأحزاب والجيوش والمليشيات وغيرها، لاتزال الإبادة الجماعية بحاجة إلى أن تُهيكل تلك الضغوط طرقاً سياسية وعسكرية ضد الشعوب الأصلية.

وثمة طريقة أخرى لتمثيل العوامل الاقتصادية والثقافية، هي عدّها شروطاً سابقة، إذ يقترح أليكساندر هينتر «أننا قد نستخدم مصطلح الشروع بالإبادة الجماعية لنسند إليه منظومة العمليات المتشابكة التي تولد عنفاً جماعياً كهذا، فكلمة الشروع بالشيء تعني جعله جاهزاً ومحضراً...، وبالشروع بالإبادة الجماعية أُشيرُ إلى مجموعة من العمليات التي تؤسس الشروط السابقة لحدوث الإبادة الجماعية ضمن سياق سياسي-اجتماعي معين»³⁰. وعندما يصل هينتون إلى تحديد المقدمات لا يُشير إلى الاضطراب الاجتماعي-الاقتصادي وحسب، بل إلى التمييز العنصري، والفرص التفاضلية للمجموعات، والتشريع الذي يجعل من التقسيمات الاجتماعية أقطاباً، وإشاعة رسائل الكراهية، فلا تتضمن مرحلة التحضير الكثير من الضغوطات والعلاقات التي تتعلق بالخلفيات العامة. كما هي حال سياسات ما قبل الإبادة الجماعية النشطة التي تُدكي نيران النزاع، ففي الروايات الحديثة كلها عن الأحداث الكبرى تبتعد الحركة عن تمكين الظروف نحو سياقات سياسية تتطور ضمنها سياسات الإبادة الجماعية، فالإبادة الجماعية تكون سياسة متعمدة وفعلاً منظماً، حتى عندما يتم ارتجالها في لحظتها، ومن الواجب شرحها بصورة أساسية ضمن سياق النزاع السياسي؛ إن العلاقات الاقتصادية والثقافية تساعد على فعل ذلك، ومن

الصعب التفوق على كلمات محمود ممداني حين يقول «إن نقدي لأولئك الذين يميلون إلى التركيز على ما هو اقتصادي وثقافي في فهم الإبادة الجماعية: هو أن تفسيرهم يجعل من لحظة القرار والخيار مغمورة، كما لو أن الفعل الإنساني عند أعلى درجات الوضاعة والبطولة يمكن تفسيره بالضرورة وحدها»³¹.

السياسة

ثمة الكثير مما يشير إلى أن السياسة هي النقطة الأساسية للشرح، ولا يعني هذا أن الدولة هي التي ترسمها. ينتقد دادرمان الغالبية العظمى من الباحثين المنخرطين في موضوع الإبادة الجماعية، والتي تصور الدولة على أنها راسم السياسة الأبرز، ويرى «أن الدولة بحاجة إلى أن تتحول على يد نخبة ثورية لتصبح أداة للإبادة الجماعية»³²، ورغم أن هيلبيرغ وبومان يؤكدان دور مؤسسات الدولة العادية، وجدنا أن مان يتفق مع دادرمان على أن دور الدولة أمر يدور حول النظام الحاكم أكثر من المؤسسات، ولاحظنا أيضًا أن ذلك يُغالي في توحيد الإبادة الجماعية مع نوع محدد من الحالات، فالفاعلون الجمعويون في الإبادة الجماعية موجودون خارج الدولة وداخلها أيضًا. رغم أن الدول تعدُّ سمات مميزة مهمة في السياق البنيوي، فقد يسعى الجناة الثائرون إلى الاستيلاء على سلطة الدولة، أو تأسيس دولة انفصالية جديدة بمساعدة الدول الأخرى. وفي الغالب سيتمتع الجناة المستوطنون، أو الأحزاب، أو شبه العسكريين بدعم الدولة الضمني. أو عدم التدخل من أجل المضي قدمًا بعمل الإبادة الجماعية.

يشير تفهم عقلية مرتكبي الإبادة الجماعية بهذه الطريقة إلى النزاع السياسي، ويراه ظاهرة مستقلة، وهذا ما استخلصه مان من عملية مسح

موسعة. وتعد روايته تلك مهمة. «لأن مهمته تعتمد على إطار متماسك لتحليل القوة الاجتماعية»³³، ويجادل بأن مصادره الأربعة الأساسية: الاقتصادية والسياسية والعقائدية والعسكرية يتضمنها التطهير والإبادة الجماعية، لكن مسببها المباشر يكون سياسياً. ويجادل مان بأن القومية العرقية هي أقوى ما تكون، حيث بإمكانها التقاط وجوه أخرى للاستغلال. وطالما كان العيب الأكثر خطورة في الكتابات الحالية عن القومية العرقية تجاهلها الكامل للعلاقات الطبقية، حيث تتم توأمتها مع اختلافات اجتماعية أخرى -ولاسيما تلك المتعلقة بالطبقة والإقليم والجنس- إلا أن العداوة العرقية تنشأ حيث تتفوق العرقية على الطبقة بصفاتها الشكل الأساسي للطبقات الاجتماعية، مستولية في طريقها على الآراء الشبيهة بالطبقات، ومتحدية إياها نحو القومية العرقية³⁴. يحدث ذلك من خلال الصراع السياسي:

يتم الوصول إلى منطقة الخطر للتطهير القاتل عندما:

- أ. تطالب الحركات التي تدعي تمثيل مجموعتين عرقيتين قديمتين دولتها بكامل أو جزء من الأرض نفسها.
- ب. هذه المطالبة -بالنسبة إليهم- تمتلك شرعية هائلة، وفرصة معقولة لتصبح قيد التطبيق.

إن الحالات الخطيرة كلها حالات ثنائية العرق....، إذ تسوء الاختلافات العرقية لتتحول إلى حالات كراهية جديدة، ومستويات خطيرة من التطهير، ناتجة من مطالبات تناقصية متواصلة بالسيادة السياسية....، يتعلق النزاع العرقي المجرم بصورة رئيسة بعلاقات القوة السياسية، رغم أنها وبينما تتطور «تشمل العلاقات العقائدية والاقتصادية وعلاقات القوة العسكرية»³⁵.

تفسير مان للإبادة الجماعية الواسعة النطاق ليس «سياسياً بصورة رئيسة»³⁶، وحسب، بل مركزه الدولة أيضاً، «إذ عادة ما توجه الدول عمليات

التطهير بمراحلها القاتلة، ويتطلب ذلك ترابط الدولة ومقدرتها³⁷، حيث تشتمل السياسات بالغة الإجرام على مَرَكَزَةٍ ومجانَسةِ قوى الدولة، والقوى الاجتماعية المتنوعة، جامعة إياها في كتل متماسكة، تقوم النخب الثورية التي تدير دول الأحزاب بتوحيد بنى الدولة المشتتة، والدوائر الانتخابية الجماعية للسعي وراء أهداف استثنائية، ويجب عدُّ الإجرام نتاج التصعيدات والإحباطات غير المتوقعة التي يُرغم في أثنائها الأفراد على الخيارات. وهكذا تقدم هذه المقاربة روايات مكانية عن كيفية تبلور نوايا الإبادة.

من خلال تلك الرواية الاجتماعية يتقدم مان بنظرية معقدة عن التصعيد السياسي نحو الإجرام المتطرف خلال مراحل متعددة، إذ تحدث الحركة من منطقة الخطر إلى الشفير:

«عندما تُتَّفَضُّ إحدى الخططين البديلين، فإما أن تتم مساندة الجانب الأضعف ليقا تل بدل الاستسلام.... بالاعتقاد أن المساندة وشيكة القدوم من الخارج.... وإما أن يعتقد الجانب الأقوى أنه يمتلك قوة عسكرية هائلة، وشرعية عقائدية تمكنه من شق طريقه بالقوة في دولته التي تم تطهيرها بقدر ضئيل من الخطورة البدنية، أو الأخلاقية عليه»³⁸.

يحدث تجاوز الشفير عند تقسيم الدولة التي تتمتع بالسيادة على الأرض المتنازع عليها إلى أحزاب، ويجعل منها دويلات متطرفة ضمن بيئة سياسية غير مستقرة. وعادة ما تؤدي إلى الحرب³⁹، ففي نظرية مان عن التصعيد لا تنتج حصيلة العنف عن البنى المتأصلة، بل نراه يؤكد إمكانية أن تطرأ بشكل غير متوقع، فيقول: «من تلك الأزمات السياسية والجيوستراتيجية ينبثق أولئك الثوريون؛ مطالبين بمعاملة أكثر قسوة للأعداء الواقعيين من الأعراق

الأخرى. حيث يكون النزاع العرقي قديماً بين المجموعات المتنافسة. ويكون متسماً بالطقوس والتكرار والقابلية للتدبر، وبالمقارنة فإن التطهير المجرم حقاً لا يمكن توقعه، وغير مقصود في أصله. وينبثق عن أزمات غير ذات صلة بالحرب»⁴⁰، ويبدو أننا عدنا إلى حيث بدأنا، أي إلى التضمين الكبير المتعلق بالحدث، بيد أن تفسير الإبادة الجماعية على أنها النتيجة غير المتوقعة للآزمات السياسية-العسكرية: يجلب القوة لفكرة أنها احتمالية متوقعة للحدث، إذ تستدرج البنى الاجتماعية العادية الشعب العادي ذا الدوافع الدنيوية إلى ارتكاب جريمة التطهير⁴¹:

«مرتكبو جريمة التطهير العرقي لا يتحدرون بيننا بصفتهم فصيلة منفصلة من الأشرار، بل أوجدتهم نزاعات مركزية في الحدث، اشتملت على تصعيدات وإحباطات غير متوقعة، أُجبر خلالها الأفراد على الرضوخ لسلسلة من الخيارات الأخلاقية الأكثر تحديداً....، ويأتي التطهير العرقي المجرّم من حضارتنا ومن الشعب الذي كان معظمه يشبهنا»⁴².

رغم أن وصف مان الاجتماعي السياسي الفني يقدم إطاراً اجتماعياً مقبولاً أكثر من التقديرات الأخرى، إلا أن المشكلات الأكبر تبقى موجودة. فبافتضاله الإبادة الجماعية على الحالات القصوى من القتل الجماعي الشامل، شأنه شأن العديد من الكتاب، يتجاهل مان حالات الإبادة الجماعية الأقل إجراماً، ولا سيما النماذج الواسعة الانتشار من العنف المتسم بالإبادة الجماعية المصبوغة بالطابع المحلي، ويبدو أن تفسيراته المفصلة تتعارض جزئياً مع فرضياته العامة (انظر الإطار 10.5): ففي أقتم الأحداث يمتلك الجانب المظلم روابط هشة مع الديموقراطية. وأكثرها إجراماً بضعة أنظمة شديدة الاستبداد: تتحرف عن المعتاد من الاستبدادية ذات الوتيرة المستقرة.

فتحشد المجموعات ذات الأغلبية المسيطرة في حزب دولة جماعي، وتعبئ الشعب ضد الأقليات العدو⁴³، ويعترف مان بأنه من الصعب حشر المحرقة ضمن مخططه بشكل كامل رغم أن هتلر منع الديموقراطية، إلا أن حملاته ضد اليهود لم تنبثق عن تاريخ من النزاع العرقي بين الألمان واليهود، وحتى وإن كان أولئك يشكلون مجموعتين عرقيتين قديمتين إلى حد ما، فنادراً ما طالبت أي منهما بدولتها الخاصة بها على الأرض نفسها كلها أو جزء منها. يؤكد بومان «كان اليهود بحقيقة وجودهم المشتت في الأقاليم وفي كل مكان، أمة بلا دولة»⁴⁴. ورأى بومان أن طبيعة اليهود بوصفهم استثناء من القاعدة العرقية جعلهم أهدافاً «إذ إن العالم الزاخر بالأمم والدول الأمم نظر شزراً إلى الفراغ اللاأمني. وكان اليهود في فراغ مماثل، بل كانوا ذلك الفراغ نفسه»⁴⁵.

رغم أن إطاراً للنزاع العرقي الميسر قد ينطبق على هذه الحالة، إلا أن المنافسة العرقية لم تكن ملائمة، فبالغ بومان في الاستثناء اليهودي، فثمة العديد من الشعوب من دون دولة، وتعدُّ من أكثرها عرضة للإبادة الجماعية، فلا تفسر فرضيات مان الأساسية عمليات القتل الجماعي للولايات الستالينية، فهو يصف أكثرها بالإبادة الطبقية لا التطهير العرقي؛ لأن أهدافها كانت طبقات اجتماعية، ويفسرها على أنها مشروعات ثورية مخطئة، وهكذا فإن حظر الاشتراكية هو متغير طبقي يتعلق بحظر الديموقراطية، وحظرت المثل العليا الاشتراكية للديموقراطية في الوقت الذي التحمت فيه الشعوب مع مصطلح البوليتاريا (الطبقة العاملة)، مما خلق ضغطاً لتطهير الطبقات الأخرى، وتعدُّ هذه «طريقة عامة ثانية تحولت فيها المثل العليا الديموقراطية إلى التطهير المجرّم»⁴⁶.

يجرد مان النقد من فاعليته بالاعتراف بأنه «بأخذ فوضوية المجتمعات وتفرُّدها، فمن غير الممكن أن تكون فرضياتي قوانين علمية، حتى إنها لا تتناسب ودراسات الحالة لدي»⁴⁷. بيد أنه من الممكن أن نثير اعتراضات شاملة عديدة، فهو يبالغ في التشديد على أهمية عمليات الاستبدال العقائدية للأمة، وطبقة العمال بالنسبة إلى الشعب، ولا يتناسب إطار المنافسة لديه مع حالات القتل الجماعي السياسية الكبرى منتصف القرن العشرين، مع أنه يناسب حوادث رواندا ويوغوسلافيا بشكل كبير، لكن إن كانت الإبادة الجماعية والإبادة الطبقية هي الأشكال القصوى. وشبه القصوى من التطهير. ولا تستطيع فرضياته تفسيرها: فإن صلتها بالموضوع ستصبح قيد الشك.

الإطار 10.5 مايكل مان: الجانب المظلم للديموقراطية

يستخدم مان التطهير العرقي مصطلحاً أساسياً، أما التطهير المجرّم (الذي تشكل الإبادة الجماعية المعرفة بشكل ضيق صنفاً فرعياً فيه)، فهو أقرب مكافئ للمفهوم الأوسع للإبادة الجماعية المعتمد هنا، والعديد من جدالاته متعلق بالآخر، وتندرج حالته في الإطار القومي العرقي الواسع للديموقراطية، فالتطهير العرقي المجرّم هو مجازفة لعصر الديموقراطية: لأن المثل الأعلى للحكم عن طريق الشعب بدأ وسط تعدد الأعراق بمشابكة الشعوب مع الأعراق السائدة، الأمر الذي أدى إلى توليد مفهومات أساسية عن الأمة والدولة اللتين شجعتا تطهير الأقليات (ص 3)، وعلاوة على ذلك كانت الشعوب متداخلة مع الطبقة ومع الدين، فتضم هذه الفرضية متغيرات الطبقة والدين بالإضافة إلى العرق.

تنص وجهة نظر مان على أن التطهير يغلب بصورة واضحة أن ينتج من حظر الديموقراطية في الأنظمة الفاشية والستالينية... إلخ. ولذلك فإن ارتباط الديموقراطية بالإبادة الجماعية غير مباشر بمعظمه. فالأنظمة التي ترتكب

جريمة التطهير ليست ديموقراطية مطلقاً؛ لأن ذلك سيكون تضارباً في المصطلحات....، وبينما يستمر التصعيد نحو القتل تصبح الأنظمة الجائبة أقل ديموقراطية شيئاً فشيئاً، ولذلك يمكن للفرضيات التي تربط الديموقراطية بالإجرام أن تطبق على مراحل التصعيد المبكرة من النزاع العرقي (ص 4)، التطهير بالنسبة إلى ما من مُضمن في تشكيل الديموقراطية أكثر منه في شكله المؤسساتي، فالديموقراطيات المستقرة المؤسسة هي نمط السياسة الحديثة الأقل احتمالاً لارتكاب التطهير، أما الديموقراطيات التي استقرت حديثاً فغالباً ما تملك التطهير في تاريخها، إذ إن أغلبها ارتكب ما يكفي من التطهير العرقي في الماضي لإنتاج جسم مدني أحادي العرق في الحاضر، ففي ماضيها سار التطهير والديموقراطية جنباً إلى جنب، وتم بناء الديموقراطيات الحرة فوق أنقاض التطهير العرقي رغم أن هذا اتخذ شكل الإكراه المأساس، لا القتل الجماعي. لكن يلاحظ مان رابطين جوهريين مباشرين:

1. كان التوسع الاستعماري مجزماً بصورة خاصة، حيث استولت ديموقراطية المستعمر على السلطة، فكلما تحكم المستعمرون بالمؤسسات الاستعمارية كان التطهير أكثر إجراماً....، وتلك أكثر العلاقات التي وجدتها مباشرة بين الأنظمة الديموقراطية والقتل الجماعي.
2. تكون الأنظمة التي اعتمدت الديموقراطية حديثاً أكثر احتمالاً لارتكاب التطهير العرقي المجزّم من الأنظمة الاستبدادية المستقرة. (ص 4).

يؤدي بنا تشابك العرقية والطبقة الذي لفت مان النظر إليه إلى التشكيك بافتراضه أن العرقية هي جوهر المشكلة، وأن استهداف الطبقة استثناء. إذا كانت الإبادة الجماعية تولّدها السياسة، فلم لا نستدعي الاستهداف السياسي، أو سحق المجموعات السياسية إلى الواجهة؟ إن أكثر مستويات التفسير عمومًا بحاجة إلى أخذ الأنماط المتعددة للاستهداف في الحسبان، بما أنه قد تم

جمع بعضها مع بعض، فضلاً عن أنه من غير الممكن تمييز بعضها عن بعض في حالات كثيرة.

تم تأطير تلك النقاشات كلها بوصف سياسي محدد للغاية، (انظر الإطار 10.5). التطهير المجرّم نوع حديث: لأنه الجانب المظلم من الديمقراطية⁴⁸. والجانب الأحدث من نقاش مان عن الديمقراطية وربطه بين (الديمقراطية) والإبادة الجماعية، مدعوم بكتابات متزايدة عن الثورة الديمقراطية المعاصرة والأزمة الانتخابية، فيوغوسلافيا السابقة ورواندا كانتا ضمن حالات عديدة تم فيها تضمين (الديمقراطية) التي غالباً ما يعزز وجودها الغرب والأمم المتحدة، إضافة إلى الحركات المحلية في الإبادة الجماعية، وقد «أدى الأحدث منها - فشل الحركات الديمقراطية في الربيع العربي- إلى حرب أهلية مجرمة شملت مذابح متكررة تتسم بطابع الإبادة الجماعية في سوريا، وقمع النظام العسكري الجديد المتمسم بالإبادة الجماعية للمعارضين السياسيين في مصر، وقد وُجد النزاع الانتخابي عنفاً ذي طابع إبادي في القرن الحالي في دول مثل كينيا و كوت دي فوار ونيجيريا»⁴⁹.

الحرب

ثمة تساؤل أساسي آخر فيما إذا كان مان يعرف السياق البنيوي الأولي للإبادة الجماعية ضمن أنواع القوى الأربعة لديه. أشرت إلى تشديده على احتمالية نتائج العنف، ولا سيما ادعاؤه أن «التطهير المجرّم ينبثق من أزمات غير ذات صلة بالحرب»⁵⁰. إن العبارة الأخيرة إفشاء غير مقصود، فكما يغلب في تقاليد علم الاجتماع: «يُنظر إلى الحرب على أنها متغير خارجي، وعامل

إخلال عرضي للعمليات السياسية المحلية، يُعطي دفعًا للنخب للسعي وراء القتل الجماعي وجعله ثوريًا»⁵¹، لكن ينذر أن تكون الحرب غير ذات صلة، إذ نجد أن قوى الإبادة الجماعية تقاتل في حروب تقليدية ضد الدول أو الحركات المسلحة التي يُعتقد أن التجمعات السكانية مرتبطة بها، أو حتى حروب إبادة جماعية، وعندما لا تدخل الأنظمة الجانية في حروب تقليدية، نجد أنها مُعَسَّكَرَةٌ بشكل كبير. وهذا تفسير للطريقة التي يحتالون فيها على السلطة ويمركزونها بأيديهم: سعيًا وراء عنفٍ مدبرٍ ضد المدنيين والمستوطنين المسلحين، إذ لا يوجد مصادفة في الحرب، والقوة العسكرية بما يتعلق بالإبادة الجماعية بناء على ما ورد في الفصل الثامن.

العديد من نقاشات مان الخاصة به تسير في هذا الاتجاه، فهو يدرك أن القوة العسكرية حاسمة في المراحل الأخيرة، ومن أسوأ حالات التطهير العرقي، لأنها عنف قاتل منظم ومركز اجتماعيًا، أما الجيوش، وقوى الشرطة، وعناصر غير نظامية إضافية للدولة مما يشبه الجيش، فهي الوسائل الأساسية التي تجلب مفهوم التصعيد (مفهوم من مفهومات الحرب) إلى الصدارة في تحليل تطور الأزمات الإجرامية، ورغم أن بعضها سياسي بصورة محدودة، إلا أن معظمها كان عسكريًا. وحقيقة:

«حدث معظم حالات التطهير العرقي في القرن العشرين خلال الحروب، أو خلال الانتقال الفوضوي من الحرب إلى السلم، وتقلل الحروب المتولدة عقائديًا القوانين المشتركة، وتحول المدنيين إلى أعداء، أما الحروب الأهلية، وحروب الانفصال ذات المكون العرقي القوي، فهي خطيرة على المجموعات العرقية المحتجزة وراء خطوط العدو، ويزيد الإغراء نحو التطهير العرقي المجرّم عندما يكون من الممكن تحقيقه بأقل كلفة عسكرية، مع نسبة ضئيلة

من الخوف من الانتقام، ومن الممكن أن تولّد الحملات العسكرية إغراءات تخطيطية نحو ارتكاب شناعات بحق المدنيين، لم يكن في الحسبان ارتكابها أصلاً، إذ تفري حروب العصابات أفرادها لقتل المدنيين....، وتلك....، كلها ميزات القوة العسكرية التي قد تنتج تطهيراً مجرماً»⁵².

على أكثر مستويات التحليل عمومية، وفي فرضياته، وتحديد النمط الأولي للسلطة بالسياسي، نرى أن دور الحرب هذا غائب. ويلفت ذلك النظر إلى أنه رغم أن علماء الاجتماع الآخرين أكدوا تميّز الحرب بصفاتها مصدراً للسلطة، فإننا نجد أن تفسير مان لهذه القضية أكثر شمولاً: ففي عمله المهم ينشق عن نظريات ماركس وويبر التي تدمج القوة العسكرية ضمن الفئة السياسية «إذ تبدو مساواة القوة المادية بالدولة منطقية في حال الدول الحديثة التي تحتكر القوة العسكرية، ومن الواجب عدّها مختلفة من ناحية المفهوم...»⁵³، ويستخدم مان هذا الاختلاف ليؤكد أهمية العسكرية على أنها «السمة المميزة للسياسة الفاشية»⁵⁴، وشكل مستقل من العنف في التطهير»⁵⁵، من الواضح أن الإبادة الجماعية تنتمي إلى الصنف المادي العسكري العنيف من النزاعات التي نجدها لدى مان الذي يشبه صنف ويبر الدموي.

لا يعني هذا بالطبع أن يتم تفسير الإبادة الجماعية من ناحية العلاقات العسكرية وحدها، إذ من الواضح أن أنماط القوى العقائدية الثقافية والاقتصادية والسياسية مشمولة أيضاً، لكن الهجنة مع الحرب تعني أن الحرب هي السياق البنيوي الذي يزودنا بأكثر التفسيرات مباشرة، ولذلك لا يكمن الموقع التفسيري الأساسي للإبادة الجماعية في السياسة كما يطرح مان، بل في التفاعلات بين القوى السياسية والعسكرية، ورغم أهمية العمليات

السياسية والثقافية-العقائدية والاقتصادية في التأسيس لأزمة إبادة جماعية، إلا أنه حالما يبدأ التلميح إلى هدف التدمير، يصبح ثمة عملية عسكرية، وتسليط قوة، وتوكل المؤسسات السياسية والتجمعات الكثير من تطبيق السياسة المباشر للمنظمات العسكرية، سواء كانت قوى مسلحة تقليدية، أو شبه عسكرية، أو عصابات من المستوطنين المسلحين، أو شرطة، أو ضباطاً حكوميين أو أحزاباً ممن تم نشرهم في دور شبه عسكري، وكما الحرب، فإن الإبادة الجماعية تشتمل على تغذية راجعة مستمرة من الجناة العسكريين مباشرة إلى المنظمين السياسيين المركزيين، ويأتي دور السؤال عن المكان الذي علينا البحث فيه عن السياق السببي المباشر، فالسياق الأكثر شيوعاً ليس النزاع السياسي، بل النزاع الذي أصبح عنيفاً، وفي كل حالة على المرء تفحص الروابط بين الحرب والإبادة الجماعية بصورة واقعية، إضافة إلى طيف واسع من العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية المشمولة، لكن «في محاولة الإجابة عن السؤال المتعلق بعلاقة الحادثة بالإبادة الجماعية، نجد أن جزءاً مهماً من الإجابة هو: الحرب الحديثة، ولاسيما القدرة التي أصبح فيها المدنيون مستهدفين، وتمت فيها عسكرة الدولة والسياسة»⁵⁶.

السياق الدولي

لفهم سمة الإبادة الجماعية المكانية ينبغي فهم علاقتها بالحرب، لكن لها عواقبها الأساسية لنوع الإطار البنيوي الذي نحتاج إليه لتفسيرها، ما يزال قسم كبير من علم الاجتماع يفهم المجتمع ضمن شروط قومية، وهي نزعة يدعوها أولريتش بيك «القومية المنهجية»⁵⁷، ويشير مان إلى أن «معظم

واضعي النظريات يفضلون الآراء المجردة على التركيب الاجتماعي؛ ولذلك يهملون الجوانب الجغرافية والمكانية- الاجتماعية للمجتمعات، وإذا افترضنا أن المجتمعات شبكات لها حدودها المكانية الواضحة، فبإمكاننا حل تلك المشكلة⁵⁸، وطالما كانت شبكات القوة الحديثة «قومية ودولية في آن معاً، وهي الآن عالمية بصورة متزايدة أيضاً»⁵⁹، إلا أن العديد من الباحثين في موضوع الإبادة الجماعية يجعلون منها أمراً محلياً، مستثنين سياقاتها الدولية، فيشير روبرت ميلسون إلى «الإبادات الجماعية الكلية، مثل الإبادة الجماعية للأرمن، والمحركة، وإبادة الفجر.... وسحق الكولاك، والكمبوديين، والإبادة الجماعية التي تجري تلقائياً»⁶⁰.

واقعياً، لم تستهدف المحرقة اليهود الألمان وحسب (يهودي ألماني واحد من بين عشرين من الضحايا اليهود). بل يهود قارة بأكملها تمت السيطرة عليها من خلال حرب عالمية. وكانت الحروب الدولية مركزية في نشوء الإبادات الجماعية للأرمن والكمبوديين، ومما هو موجود في القائمة التي وضعها ميلسون، قد يكون من الممكن عدّ سحق الكولاك فقط أمراً محلياً من ناحيتي النشوء والنطاق، لكن سيكون على التفسير الوافي أن يتضمن أصول الستالينية، وعسكرة الحرب الأهلية التي تم تدويلها، وكيف أن التنافس والتهديد الدوليين شكلا العقيدة الستالينية، يقول مان: «إن الأزمات السياسية والجيوستراتيجية»⁶¹ هي السياقات التي تثور ضمنها النخب نحو حلول إجرامية، وما يوفر السياقات لتصعيد الإبادة الجماعية هو مزيج معين من الظروف القومية والدولية. وينتج من ذلك أنه عندما نضع الإبادة الجماعية في إطار اجتماعي عام، علينا فهم مصادر القوة ضمن شروط عالمية وإقليمية ودولية إضافة إلى القومية، وعندما

يفكر المرء بأصول مفهوم الإبادة الجماعية في الحروب العالمية والقانون الدولي، فسيكون ذلك واضحًا، إلا أن تأصل جذور المغالطة المحلية يعني أن دراسات الإبادة الجماعية لن تقلت منها إلا بالتزام واعٍ للفهم العالمي والدولي.

إن بوادر مقارنة دولية كذلك بدأت بالظهور: إذ حُوِّلت الكتابات عن الإبادة الجماعية ذات الطابع الاستعماري الاهتمام إلى العلاقات الدولية المتأصلة بين الإمبراطوريات الأوروبية والمستعمرين من جهة، والشعوب الأصلية من غير الأوروبيين من جهة أخرى. كانت الإبادة الجماعية موسعة مع انتشارات جغرافية ومؤقتة، وبأحداث أقل تركيزًا وتنوعًا في الضحايا من السكان الأصليين، وتبدو مختلفة للغاية عن الأحداث الكبيرة المنفصلة التي كانت موضع اهتمام دراسات الإبادة الجماعية؛ ولذلك ركزت الدراسة على النموذج الكلي للإبادة الجماعية في العديد من المواقع في العالم. بالإضافة إلى الإبادات الجماعية لشعوب أصلية معينة، وفيما يخص القارة الأسترالية، تصف باربرا «بنية علاقات المستعمرين البريطانيين مع مجتمع السكان الأصليين في أستراليا». بينما يذكر موزس أن «ما لا يقل عن ست مئة إبادة جماعية ارتكبت ضد الشعوب»⁶²، ورغم اختلافاتها «رُبِطَت الإبادة الجماعية بالمحرقة بطرق عديدة، بما فيها الاستمرارية من المشروعات الألمانية والاستعمارية الأوروبية العامة. إلى البرامج النازية، واستعمار المستوطنين بصفته مظهرًا جوهريًا من التوسع النازي»⁶³.

التركيز الدولي أو الإقليمي لا يناسب فقط الحالات الاستعمارية، فيقدم المؤرخ دونالد بلوكسام Donald Bloxham اقتراحًا بأن علينا الاطلاع على الإبادة الجماعية في أوروبا الجنوبية الغربية أواخر القرن التاسع عشر. وأوائل القرن

العشرين (انظر الإطار 10.6) ، بصفتها مجموعة متكاملة من النزاعات، نتج منها عنف مستهدف نفذهُ فاعلون مختلفون ضد تجمعات سكانية عرقية وقومية ودينية مختلفة، ولم تكن الإبادة الجماعية للأرمن من منظور كارثة معزولة، بل الدرك الأسفل من «لعبة كبيرة لإبادة جماعية»⁶⁴، ومن ثم يتفحص بلوكسام النموذج الأوسع للإبادة الجماعية في وسط شرق أوروبا كلها في النصف الأول من القرن العشرين، ويقدم «الحل الأخير على أنه الذروة، ليس للعنف النازي وحسب، بل أيضًا لنموذج أكبر يؤثر في بقعة من العالم بأكملها»⁶⁵. ويهول المؤرخ تيموثي سنايدر Timothy Snyder هذه الفكرة، فيدعو البقعة بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي بأراضي الدم التي ارتكبت فيها هذه الإمبراطوريات الاستبدادية شناعات واسعة النطاق، ليس بشكل مشروعات محلية منفصلة، بل نتيجة لـ «التفاعل بين النظامين»⁶⁶.

جاء ليفين بتنظير عام دولي هو أنه يجب النظر إلى الإبادة الجماعية المعاصرة، بعيدًا عن أنها «سلسلة من الانحرافات التي لا صلة لها بالموضوع، على أنها نتيجة مرافقة حرجة...، لما هو في الواقع نظام دولي شديد الاختلال وظيفيًا»⁶⁷، فهو يرى النظام ضمن شروط اقتصادية جزئيًا، لكن يراه بشكل أساسي على أنه بنية التنافس الجيوسياسي الذي توحدت ضمنه الدول الجانية التي تميل إلى «الهوس بتناقضات قوتها وضعفها»⁶⁸. ويرى ليفين النظام ينكر الإبادة الجماعية من خلال اتفاقية الإبادة الجماعية، لكنه غير قادر على جعل ذلك حقيقة؛ لأن ذلك سيعني «تحدي معيار السيادة الذي يسمح فعليًا للدول بارتكاب الإبادات الجماعية ضد سكانها»⁶⁹. وتصادف تعميمات ليفين الكاسحة عن النظام الدولي بصفته قائدًا للإبادة الجماعية المشكلات نفسها التي رأيناها

في الأفكار المتجردة عن الحداثة بصفتها مسبب الإبادة الجماعية، ويبدو أن الإبادة الجماعية ليست نتيجة النظام الدولي الحديث بشكل عام، بل نتيجة ما يدعوهُ أحد باحثي العلاقات الدولية، مانوس ميدلارسكي Manus Midarsky، «سياقات دولية محددة»⁷⁰، وما يدعوهُ آخر، غوميس سواريس Gumeaz Soares، «أوضاعاً متأزمة جيوسياسية متسمة بطابع الإبادة الجماعية»⁷¹، ومن النوع الذي يحلله بلوكسام.

«النظام الدولي تغير بشدة خلال القرن الماضي، وتحولت نماذج الإبادة الجماعية بصورة متكررة في عمليات انتقاله من حال إلى حال»⁷²، اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية التي جلبت إبادة جماعية واسعة الانتشار قام بها المستوطنون، حتى وإن كانت مشروعات الاستيطان ما زالت تهدد التجمعات السكانية الأصلية في بعض الدول، ولم يعد ثمة وجود للمنافسات بين الإمبراطوريات الحديثة العظيمة التي نتجت منها الحروب العالمية، وعمليات الإبادة الجماعية العثمانية والستالينية والنازية، حتى وإن كان لها صداها في منافسات الغرب والصين وروسيا، ونتج من الصراعات بين الشيوعية ومعادي الشيوعية في الحرب الباردة، وبين الإمبراطوريات المنسحبة، والمستعمرين، وحركات الاستقلال خلال طرد المستعمرين، موجات مختلفة من أزمة الإبادة الجماعية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ لكن تلك أيضاً أصبحت من الماضي، وفي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، كانت الإبادة الجماعية في أماكن مثل يوغسلافيا السابقة، ورواندا، ودارفور مرتبطة بصراعات السلطة على (الدمقرطة)، والحرب الأهلية، والنزاع الانشقافي، وتبدو البؤر المحلية للإبادة الجماعية التي كانت في القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر في مناطق المستوطنات الاستعمارية الأوروبية، ثم في النصف الأول من القرن العشرين في أوروبا الشرقية، وخلال الحرب الباردة في آسيا وأمريكا اللاتينية. متركزة في بعض أجزاء إفريقيا والشرق الأوسط، لكن الشيء الذي نخبرنا إياه هذه القصة هو أن الأنماط العالمية للنزاع تستمر بالتغير.

الإطار 10.6 دونالد بلوكسهام، لعبة الإبادة الجماعية العظيمة

في قلب لعبة الإبادة الجماعية العظيمة نجد الإبادة الجماعية الأرمنية في العام 1915م، التي قُتِلَ فيها ما يقارب مليون أرمني في أنطايا (مركز تركيا الآن) في موضعهم الأصلي، أو قُضوا نحبهم إثر الاغتصاب، أو التشويه، أو الهتك، أو التجويع، أو العطش نتيجة ترحيلهم إلى مواقع صحراوية نائية؛ كان مرتكبو الجرائم في الأساس القادة، واللجنة المركزية للجنة الاتحاد والتقدم (CUP) (ل. ا. ت.)، وهي الزمرة الحاكمة في حكومة الإمبراطورية العثمانية. مكن تدمير اللجنة للمجتمعات الأرمنية من تأمين أنطايا كالمناطق المركزية المطهرة عِرْقِيًّا من أجل التنمية القومية للشعب التركي (ص 4)، واقتضى تبرير اللجنة بأن القوميين الأرمن كانوا متحالفين مع الإمبراطورية الروسية العدوّة. وهكذا كانت عمليات الترحيل ضرورةً عسكريةً، ولذلك السبب تمّ الاعتراف بأنّ الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) كانت المحفز بصورة كبيرة للإبادة الجماعية التي تنكرها تركيا الحديثة.

غير أنّ نطاق بلوكسهام أوسع من هذا بكثير، أولاً يُظهر أنّ تدخل القوى العظمى في الشؤون العثمانية الداخلية كان عاملاً أساسياً في إثارة الدينامية العثمانية-الأرمنية نحو الإبادة الجماعية، بينما كانت الحساسية التركية بشأن التدخل الخارجي بالنيابة عن الأرمن.... عاملاً مساهماً فعلاً في بروز الإنكار (ص 5).

وكانت اللعبة الكبرى للمنافسة الإمبراطورية في الشرق الأدنى أيضاً لعبة إبادة جماعية. ثانياً يبحث الطريقة التي تلاءمت الإبادة الجماعية فيها مع المخططات العثمانية الديموغرافية، وتشكيل الدولة في القوقاز من عام 1918م إلى 1920م، وعملية المجانسة الشائعة في بلدان أخرى في البلقان وأوروبا الشرقية الوسطى في النصف الأول من القرن العشرين (ص 25)، وأخيراً يدرس الرد الدولي لوضع ما بعد الإبادة الجماعية، وكيف أثارت تدخلات -كتدخل بريطانيا في العراق- قضايا مثل المسألة الكردية التي تستمر إلى اليوم.

يعدُّ كتاب بلوكسهايم تاريخاً دولياً، مظهرًا كيف أنَّ الإبادة الجماعية الأرمنية لم تكن نتاج العلاقات المحلية للإمبراطورية العثمانية وحسب، بل للقوى العظمى المعقدة. والمنافسات القومية التي تضمنت العديد من الأطراف الثالثة، علاوةً على هذا فإنه يظهر كيف أنَّ الإبادة الجماعية الأرمنية أكبر حلقة من أحداث الموت الجماعية المدفوعة سياسياً، فقد وُجِدَت العديد من أحداث القتل والطرْد العرقي الأخرى في هذه المنطقة بين عامي 1911-1923م، وقد ارتكبتها دول وحركات أخرى، بالإضافة إلى العثمانيين بحق ضحايا مختلفين -كان المسلمون الضحايا الأساسيين في حروب البلقان في عامي 1912-1913م- وكان للأحداث المختلفة عواقب لبعضها بعضاً. يُظهر هذا التحليل الرائد كيف أنه بإمكان الإبادة الجماعية أن تكون مجموعةً من العمليات متعددة العوامل والجوانب، وأنَّ السياق المحلي مع العالمي جوهري لفهما.

يوسع بلوكسهايم هذا التحليل في أعمال لاحقة، بما فيها (الحل الأخير: إبادة جماعية)، الذي يستعرض كيف انتشرت الإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الأولى من البلقان وتركيا، إلى أوروبا الشرقية الوسطى ككل، البالغة أوجها في الإبادة الجماعية النازية، وإبادتها لليهود وغيرهم بطرق عدة، يقدم عمله قالباً للتحليل الدولي المنبثق للإبادة الجماعية.

الخلاصة

اقترح هذا الفصل أين يتعيّن علينا أن نبحث عن التفسيرات، لكنه لم يعالج إلا ظاهر المشكلة، ثمة أشياء عديدة مختلفة ليتم شرحها عن الإبادة الجماعية عمومًا، وعن حالات خاصة، وقد تنوعت بُنى النزاع المتعلق بالإبادة الجماعية بصورة هائلة: فقد ألغيت مركزية الإبادة الجماعية الاستعمارية تقريبًا، وأبطلت مركزية الدولة فيها، وكانت الإبادة الجماعية الأوروبية في القرن العشرين مركزية، بينما كانت الإبادة الجماعية ما بعد الاستعمارية في أغلب الأحيان أقل مركزية. وبطرق جديدة تفسر الإبادة الجماعية الوطنية والدولية بنى عسكرية- سياسية ربطت بصورة وثيقة بينى ذات خلفية اقتصادية وثقافية معقدة على نحو هائل، فهي تتغير بسرعة، وتنوع إقليميًا ومحليًا بأشكالها وتأثيراتها. الإطار الذي رسمته في هذا الفصل ليس سوى نقطة بداية، فالتفسيرات المقنعة للإبادة الجماعية ستظل دائمًا معقدة ومتنوعة؛ لكونها دائمًا تنتمي لفئة واسعة من الظواهر.

■ ■ ■ ■ ■

الفصل الحادي عشر

خاتمة

تعريفات جديدة

تقضى هذا الكتاب القضايا المتعلقة بالإجابة عن سؤاله: ما الإبادة الجماعية؟ وشددت في البداية أنه لا يوجد جواب صحيح واحد. الإبادة الجماعية فئة وضعها الباحثون -المحامون والسياسيون والمعلقون والناشطون- حول الظواهر التاريخية الاجتماعية، وللإجابة عن السؤال نحتاج إلى أن ننتج أكثر المفاهيم العامة ترابطاً، ما سيساعدنا على فهم المعنى من عرض الأحداث والأفكار التي تشكل حقل الدراسة هذا.

بدأ الكتاب حيث بدأت الإبادة الجماعية، مع مفهوم رفائيل لمكن بذاته، وقد رأيت جزءاً من مهمته لاستعادة عناصر الإبادة الجماعية التي كانت ضائعة في الاتفاقية، وحتى فيما بعد في مناظرات أكاديمية لاحقة، فقدّم الكتاب إطاراً حديثاً يجري بثبات إلى ما يلي نقطة بداية لمكن. بمحاولته دمج بعض أفضل الأفكار لباحثين لاحقين، ويبدو من الملائم أن نختم هذه المناقشة بتقديم بعض التعاريف الملخصة التي يستطيع القراء لاحقاً مقارنتها مع تلك التي مرّت عليهم في الجزء الأول من الكتاب (انظر المربع 11.1).

النقطة الوحيدة التي أبتعد فيها عن التعريفات السابقة كلها هي أنني أعرف الإبادة الجماعية بمعنى مزدوج، فالإبادة الجماعية نوع من النزاع الاجتماعي غير المتكافئ بين مجموعتين من الفاعلين، التي يتم تحديدها بصورة رئيسة من خلال نوع العمل المنفذ من جانب الطرف صاحب النفوذ الأقوى، ولهذا السبب نحتاج إلى تعريف ذي جانبين يحدد الإبادة الجماعية بوصفها نزاعاً، وعملاً يتسم بطابع الإبادة الجماعية: بكونه نوع العمل الذي يثير ذاك النزاع. أضع الإبادة الجماعية بوصفها نزاعاً أولاً؛ لأنها الإطار الأكبر الذي لا يتضمن الإبادة الجماعية كعمل وحسب. بل مقاومة الإبادة الجماعية من جانب المستهدفين والعمل من جانب أطراف ثالثة.

الإطار 11.1 تعريفات جديدة

الإبادة الجماعية Genocide

أحد أشكال النزاع أو الحرب الاجتماعية العنيفة بين منظمات قوات مسلحة تهدف لتدمير المجموعات المدنية الاجتماعية، والمجموعات تلك، وفاعلون آخرون يقاومون هذا التدمير.

عمل إبادة Genocidal action

عمل تقوم به منظمات القوات المسلحة بمعاملة المجموعات المدنية الاجتماعية على أنها العدو، وتهدف لتدمير قوتها الاجتماعية الحقيقية أو المفترضة، من خلال وسائل القتل والعنف والإكراه ضد الأفراد الذين يعدونهم أفراداً من المجموعات.

إبادة جماعية Genocide

سلسلة أحداث على نطاق واسع، تتضمن عدداً هائلاً من الضحايا.

عنف إباضي جماعي Genocidal violence

نزاع محدود أو متمركز بخصوص الإبادة الجماعية، على نطاق ضيق جداً، أو بعدد ضئيل جداً من الضحايا كي يُعدَّ إبادةً جماعيةً.

ملاحظات: يكمن الفرق بين الإبادة الجماعية و العنف الإبادة الجماعية في مسألة الظروف التصويرية والتحليلية المواتية؛ ولذلك لا يمكن منحها مؤشرات عديدة دقيقة، تعني كلمة الضحايا، القتل إثر جميع أنواع العنف والقسر، وليس الوفيات ببساطة.

الشيء الجديد الآخر هو أنني أميز الإبادة الجماعية بوضوح على أنها من أصناف النزاع والبطش المختلفة عن الإبادات الجماعية كأحداث، وأقدم تعريفات للإبادة الجماعية وعنف الإبادة الجماعية كطرق تشير إلى مقاييس مختلفة من النزاع المتعلق بالإبادة الجماعية.

تتضمن هذه التعريفات عشر تقدمات مهمة:

أولاً: الاعتراف بعدم تكافؤ القوى الأساسية بين العوامل المسلحة الجماعية، والفئات الاجتماعية المدنية. غير أن هذه التعريفات ترفض أن تعامل عدم المساواة هذا ككل، وبهذا فهي غير قادرة على معالجتها، إنها تعرف الإبادة الجماعية بطريقة تميز فيها إمكانات المجموعات المستهدفة للمقاومة والقوة المضادة. ومن خلال الإشارة إلى فاعلين آخرين توضح هذه التعريفات أن الإبادة الجماعية تتضمن أطرافاً ثالثة بصورة نموذجية، وأن معلوماتها تهمنا، هذا انفصال جذري مع الأفكار ذات الجانب الواحد.

ثانيًا: انتقد الفكرة القائلة أنَّ الإبادة الجماعية استثنائية خارج النطاق العادي للظواهر الاجتماعية، وأرجع نحو عدَّ كيف أنها مرتبطة بظواهر اعتيادية أكثر للنزاع الاجتماعي والحرب، التعريف الرئيس حديث من حيث تحديد أن الإبادة الجماعية بوصفها نزاعًا منظمًا وعنيفًا، تشكّل الحرب (بالرغم أن لِمَكن تتبَّأ بجذلي ضمنيًا) حتى الإبادة الجماعية في وقت السلم تعدُّ شكلاً من أشكال الحرب ضد الفئات الاجتماعية، يطرح لنا هذا التحديد سؤالاً ثانويًا تجريبيًا، ألا وهو ما إذا كانت الإبادة الجماعية تحل في سياق حرب تقليدية أكثر عمومية أم لا. رأيي أن الإبادة الجماعية بصورة نموذجية ظاهرة هجينة، تُدمج مع حروب أخرى، لكنني لم أبين هذا القول في التعريف؛ لأن هذه الصلات في بعض الحالات تكون غائبةً أو واهنةً.

ثالثًا: يقوم تعريفي بإعادة هدف لِمَكن الأصلي في إقامة مفهوم فتوي شامل يغطي مختلف الأفعال العنيفة والقسرية المتعددة المرتكبة بحق المجموعات، ورغم أنني أعرفّ العمل المتسم بطابع الإبادة الجماعية من خلال هدف تدمير مجموعة ما، يبقى هذا التعريف مختلفًا عن معظم التعريفات التي طُرحت، لا يُعرّف العمل المتسم بطابع الإبادة الجماعية على أنه أنواع معينة من الأعمال وحسب، (كما يفترض أولئك الذين يصبون تركيزهم على القتل)، بل بوصفه صنفًا عامًا من العمل الاجتماعي المتسم بمجموعة من الأهداف الاجتماعية المدمرة مع وسائل عنيفة وقسرية، وهذا النوع من العمل مرتبط بالصنف الخاص للنزاع الاجتماعي العنيف الذي

يتمّ وضعه بهذه الطريقة، يهدف التعريف إلى إعادة مفهوم الإبادة الجماعية كفئة عامة، قادرة على أن تخدم مفهوم إطار عمل لفهم العنف المستهدف ضد التجمعات السكانية المدنية، ويعارض تعريفي الاقتراحات بمضاغفة المفاهيم في هذا المجال، واستعمال مفاهيم أخرى كهياكل عمل.

رابعاً: من خلال تعيين مراكز مرتكبي الجريمة على أنهم منظمات قوى مسلحة، أقترح الجمع بين مساعي القوى العامة (ليست سياسية وحسب) والقوات المسلحة المنظمة القادرة على إحداث العنف، يميز هذا الاتحاد الدول والأحزاب والقوات المسلحة وأشباه الدول والحركات المسلحة، والتجمعات المستوطنة والشيوعية وغيرها التي تقوم بارتكاب الإبادة الجماعية، لكن منظمات القوى المسلحة لا تحتاج إلى أن تكون مؤسسات رسمية قائمة، في إحدى نهايات الطيف تكون مرتجلة نسبياً كما في حالة منظمي برامج و«أعمال الشغب العرقية المميتة»¹. وعلاوةً على ذلك عن طريق وصف مراكز مرتكبي الجرائم بصفاتها منظمات، لا أقصد أن أقترح أنها تعتمد حصرياً على الأسلحة والمسلحين لتنفيذ الإبادة الجماعية، فهي تقوم أيضاً بتعبئة الأفراد غير المسلحين، لكن قدرتها على بذل القوة المسلحة هي المفتاح لقدرتها على إكراه التجمعات السكانية وترهيبها.

خامساً: إن المستهدفين بالإبادة الجماعية هي المجموعات الاجتماعية المدنية، وسمتهم المحددة العامة ليست نطاقاً من السمات

الاجتماعية (العرق أو الطبقة أو القومية أو الإثنية أو الدين أو السياسة أو جنس الأفراد) إنما هي طابعها غير المسلح، ورغم أن طابع المدنية للمجموعات المستهدفة كان واضحاً في عمل لم يكن، ومضمرًا في مناظرة الإبادة الجماعية، لكنها المرة الأولى التي يتم التركيز عليه بوصفه عنصرًا للتعريف، وتبرز هذه الصياغة الإجماع المؤخر على أن الفئات الاجتماعية كلها المهددة بالتدمير يجب أن ينظر إليها ضمن نطاق الإبادة الجماعية، وتطرح سؤال ما إذا كانت المجموعات التي تتم مهاجمتها تعد مجموعات واعية لذاتها، إضافة إلى تحديدها على أنها مجموعات من جانب مرتكبي الجريمة.

سادسًا: توظف هذه التعريفات بصورة متعمدة صيغة الجمع لمنظمة القوات المسلحة والفئات الاجتماعية، ولا تفترض تفرد مراكز الجناة أو المجموعات المستهدفة، يقود هذا الافتراض للفكرة المصطنعة التي تأخذ في الحسبان الحملات ذات طابع الإبادة الجماعية المتزامنة والمتراصة من قبل المعتدين ذاتهم كسلسلة من إبادات جماعية مختلفة، ويميز التعريف أن حدث الإبادة الجماعية قد يكون له معتدون و/أو أهداف متعددون.

سابعًا: لا يتم تقليص هدف تدمير الفئات الاجتماعية إلى قتل أفرادها، بل يفهم على أنه تدمير لقوى المجموعات بكل من المعنى الاقتصادي والسياسي والثقافي، يشار إلى قتل الأفراد وابتزازهم وتجريدهم من ملكياتهم وترهيبهم على أنها مجرد وسائل

متنوعة، وليست المغزى، لتدمير المجموعة من وجهة نظر مرتكبي الإبادة الجماعية. ويطرح هذا التعريف سؤالاً وهو ما إذا كانت قوة المجموعة التي ستدمر حقيقية أم وهمية، وبمعنى آخر ما إذا كانت أفكار المعتدين عن قوة الأهداف الاجتماعية تتوافق مع قوتهم وقوة مراقبيهم، بما أن طبيعة العملية بصورة أساسية هي ذاتها، بغض النظر عن جواب هذا السؤال، من الواضح أن تعريفات المعتدين تهمنا، لكن بما أن الإبادة الجماعية ليست عملية من طرف واحد، فكذلك يهمننا تعريف الضحايا والآخرين، وبهذا المعنى يكون هذا تعريفاً شاملاً.

ثامناً: تؤكد التعريفات أن الأفراد الذين ترتكب ضدهم أعمال الإبادة الجماعية هم الذين تنظر إليهم منظمات القوات المسلحة بوصفهم أعضاء للمجموعات المستهدفة، ويميز هذا أن أولئك الذين تتم مهاجمتهم قد ينظرون إلى أنفسهم كأعضاء من مجموعة معينة، أو قد لا يفعلون ذلك. وهكذا، فإن التعريف يغطي إمكانات التعريفات الإيديولوجية الوهمية كلها التي تسبب إلى الناس عضويات لمجموعات هم أنفسهم لا يدركونها، وأعمالاً اعتبارية في أثناء الإبادة الجماعية تسبب إيذاء الناس الذين لا يتوافقون مع هذه التمثيلات الإيديولوجية.

تاسعاً: تحدد التعريفات أن الشرط المسبق لتدمير المجموعات هو أن يتم تحديدها على أنها العدو، وتشير أساساً إلى المعنى العسكري لكلمة العدو، ويتم فهم التدمير على أنه عنيف أصلاً،

لكن يتم تمييزه على أنه يشمل نطاقاً من تشكيلات القوة، ويتم تلخيصه بالقتل والعنف والإكراه، ضد الأفراد، ويشير ترتيب هذه المصطلحات إلى وجود تمثيل تدريجي للعنف، لكن إدراجهم المتساوي يترك لنا -كسؤال تجريبي- اتحاداتهم المعينة في حالات خاصة.

عاشراً: يميز التعريفان الأولان الأساسيان الإبادة الجماعية من خلال طابع العمل والنزاع اللذين تشتمل عليهما، بدلاً من نتيجة معينة، ومع ذلك فإن التعريفين الثالث والرابع يسلمان بأن حلقات سلسلة الإبادة الجماعية تكون عامة مميزة بمقاييسها، الذي يكون فيه لعدد الضحايا (المهجرون والمغتصبون، إلخ، بالإضافة إلى القتلى) دلالات مهمة؛ لذا أعرف الإبادات الجماعية على أنها سلسلات ذات مقاييس طويلة، وأرقام كبيرة من الضحايا، ومن الناحية الأخرى أقدم فكرة العنف المتسم بطابع الإبادة الجماعية كمصطلح لأصف الحلقات الأكثر تحديداً، تركز هذه الفكرة على فكرة كوبر عن مذبحه الإبادة الجماعية، لكنها تتميز أنها ليست مجرد قتل جماعي بإمكانه أن يحدث بأشكال محدودة، ثمة أيضاً اغتصابات جماعية محلية، وعمليات تهجير جماعية وغيرها، ويعدُّ العنف المتسم بطابع الإبادة الجماعية مصطلحاً عاماً يشمل هذه الظواهر كلها، وقد يكون بصورة خاصة مفيداً من أجل تحليل الأنماط التي غالباً ما تكون فوضوية لعمل الإبادة الجماعية ونزاعها في القرن الواحد والعشرين².

بينما تركز هذه التعريفات على أفكارٍ لم تكن، وتستق عوامل للفهم من الاتفاقية، ولاحقاً من السلطات، فإنها تضع الإبادة الجماعية ضمن إطار اجتماعي لفهم العمل والنزاع، ويتم تقديمها هنا لا بمعنى وضع القانون، بل بوضع نموذج أو نوع مثالي يكون مفيداً في الفهم، ويصوغ توماس بيرجر في بحثه في المنهجية الاجتماعية «تكون مفسرةً بصورة ملائمة وما يبدو على أنه تعريف في الحقيقة هو وصف للنموذج»³. والهدف النظري الأكثر عموماً لهذه النماذج هو «أن يخدم بوصفه بديلاً لقطاع ما من الواقع التجريبي... وأن يكون مستخدماً للتجارب الوهمية... أو للنقاط الثابتة للمراجع في الدراسات المقارنة»⁴، أمل أن الإطار الذي وضعته في هذا الكتاب سيساعد تلاميذ الإبادة الجماعية على تنفيذ التحقيقات التجريبية لقضايا خاصة، ودراسات تاريخية دولية، ومقارنة عالمية، وكلاهما ضروري إذا أردنا أن يستمر فهمنا للإبادة الجماعية بالتقدم.

■ ■ ■ ■ ■

ملاحظات

الفصل الأول، مقدمة، أهمية التعريف

1. المذكور في، أخلاقيات التفرد، p.29, John k. Ruth, The Ethics of Uniqueness.
2. المرجع السابق، ص. 23.
3. إسرائيل تشارني، نحو تعريف شامل، p.81, Israel Charny, Toward a Generic Definition.
4. هيربرت هيرش، الإبادة الجماعية وسياسة الذاكرة: دراسة الموت لصون الحياة، Herbert Hirsch, Genocide and the Politics of Memory: Studying Death to Preserve Life, p.81.
5. ماكس ويبر، نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، Max Weber. The Theory of Social and Economic Organization, p.140.
6. ويليام إل. شايرير، يوميات برلين: مفكرة مراسل أجنبي: William K. Shirer, Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent, 1934. 1941.
7. نايجل إلترينغهام، أسباب الرعب، p.7, Nigel Eltringham, Accounting for Horror.
8. كريستوفر باول، حضارة بربرية، p.67, Christopher Powell, Barbaric Civilization.

* أرقام صفحات الكتب تشير إلى الأصل الإنجليزي، إذ لا توجد -بحسب علمنا- ترجمات عربية لهذه الكتب، لكننا أردنا ترجمة العناوين فقط لتسهيل فهمها والرجوع إليها.

9. المصدر السابق، ص. 66-69، يناقش تعريف دبليو. بي. جالي التقليدي، الوارد في دراسة بعنوان مفاهيم أساسية جدلية.
10. مارتن شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية الدولية Martin Shaw, Genocide and International relations, خاصة ص. 8-11.

الفصل الثاني، رفايل لمكن وفكرة الإبادة الجماعية

1. للمزيد عن حياة لمكن، راجع جون كوبر: رفايل لمكن والكفاح لاتفاقية الإبادة الجماعية John Raphael Lemkin and the Struggle for the Genocide Convention؛ سامانثا باور، مشكلة من الجحيم، Samantha Power, A Problem from Hell، ص. 17-78؛ رفايل لمكن، غير رسمي كلياً، السيرة الذاتية لرفايل لمكن، Raphael Lemkin, Totally Unofficial، The Autobiography of Raphael lemkin. لمعرفة المزيد عن أفكاره، أنظر دومينيك شولر وجورجين زيمرر، نشوء الإبادة الجماعية: رفايل لمكن كمؤرخ للعنف الجماعي؛ آن كورثويس وجون دوكر، تعريف الإبادة الجماعية: ودراسة عن البحث في الإبادة الجماعية، طبيعة خاصة، مقاربات جديدة لرفايل لمكن Dominik Schaller and Juergen Zimmerer, The Origins of Genocide: Raphael Lemkin as a Historian of Mass Violence, Anne Curthoys and John Docker, Defining Genocide; and Journal of Genocide Research, Special Issue, New Approaches to Raphael Lemkin.
2. رفايل لمكن، الأفعال المسببة لخطر عام (عبر العالم) تُعد انتهاكاً للقانون الدولي. Raphael Lemkin, Acts Constituting a General (Transnational) Danger (Transnational) إلى (خطر دولي)، يعطي هذا التعبير معنى معاصراً، لكن كلمة (transnational)، لم تكن متوافرة في وقت لمكن. كلمة Interetatic تعني حرفياً (ما بين الدول)، لكن ترجمتها بصورة أكثر شمولية تكون (دولياً).
3. مقتبس عن باور، مشكلة من الجحيم، ص. 29.
4. لمكن، حكم دول المحور في أوروبا المحتلة، Axis Rule in Occupied Europe.

5. وهكذا، بالنسبة إلى لِمَكن فقد تجاوزت "الوحشية والاستغلال" اللتين ميزتا عمليات الاحتلال الألمانية السابقة في الحرب العالمية الأولى، حتى ولو كما استنتجت إيزابيل هول: (لقد وفّرت هذه بالتأكيد الأساس للتطورات اللاحقة) (التدمير المطلق: الثقافة الحربية وممارسات الحرب في ألمانيا الإمبراطورية، Absolute Destruction: Military Culture and practices of War in Imperial Germany, p.248).
6. ويليام شاباس، الإبادة الجماعية في القانون الدولي، William Schabas, Genocide in International Law, p.25.
7. ستيفين تي. كاتز، المحرقة في السياق التاريخي، The Holocaust in Historic Context, Vol.1, Pp.9-127.
8. المرجع السابق، ص. 129.
9. المرجع السابق، ص. 129.
10. المرجع السابق، ص. 129-130.
11. لِمَكن، حكم دول المحور ص. 79.
12. المرجع السابق، ص. 81.
13. المرجع السابق، ص. 81-82.
14. المصدر السابق، ص. 82.
15. باور، مشكلة من الجحيم، ص. 43.
16. راجع نسختي شولر وزيممرر، نشوء الإبادة الجماعية Schaller & Zimmerer, The Origins of Genocide.
17. راجع أي. ديرك موزس، إمبراطورية، مستعمرة، إبادة جماعية: كلمات مفتاحية وفلسفة التاريخ، A Dirk Moses, "Empire, Colony, Genocide, Keywords and Philosophy of History", p.15.

18. إتش. جي. ليدل وآر سكوت، معجم يوناني-إنكليزي H.G. Liddel & R. Scott.
19. مارك ليفين، معنى الإبادة الجماعية، p.78، Mark Levene, The Meaning of Genocide.
20. ماكس ويبر، نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, p.138.
21. أنطوني سميث، هوية قومية، ص. 23، 23، Anthony Smith, National Identity. يوافق مايكل مان بأن المجموعات العرقية المعنية في التطهير هي العرقيات الكبرى المشكلة بواسطة العلاقات الاجتماعية بدلاً من الناحية البيولوجية، أو ناحية القرابة، ولا تُعد أي من النزاعات العرقية... طبيعية أو بدائية، بل هي نزاعاتها مصنوعة اجتماعياً، الجانب المظلم من الديمقراطية The Dark Side of Democracy، ص. 10.
22. بينيدكت أندرسون، مجتمعات وهمية: أفكار عن نشوء القومية وانتشارها Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism.
23. باول، حضارة بربرية، ص. 79.
24. لمكن، غير رسمي كلياً، ص. 181.
25. توماس بوتشر، هجوم متزامن: عن مفهوم رفاثيل لمكن الشمولي للإبادة الجماعية، Thomas Butcher, A Synchronized Attack: On Raphael Lemkin's Holistic Conception of Genocide, p.262.
26. دوغلاس إيرفين-إريكسون الإبادة الجماعية، عائلة الذاكرة والأسلوب الرومنتيكي لرفاثل لمكن، Douglas Irvin.Erickson, Genocide, the "family of Mind" and the Romantic, Signature of Raphael Lemkin, p.273.
27. لمكن، غير رسمي كلياً، ص. 71 و 78.
28. المرجع السابق، ص. 70.

29. لمكن، حكم دول المحور ص. 79.
30. مارك ليفين، معنى الإبادة الجماعية، ص. 88.
31. رفائيل لمكن، موقف لمكن من الإبادة الجماعية Lemkin on Genocide، ص. 9.
32. لمكن، غير رسمي كلياً، ص. 182.
33. روجرز بروبايكر، الأصول العرقية من دون مجموعات، p.164. Ethnicity Without Groups.
34. بوتشر، هجوم متزامن، p.255. "Butcher A" Synochronized Attack.
35. رغم أن برونيسلو مالينوسكي مشهور لكونه أب المذهب العملي، أكدت دراسته عن علم الأجناس البشرية كيف تقوم المؤسسات الاجتماعية بخدمة الأفراد؛ من المرجح أن مقارنة لمكن الشمولية أقرب إلى المذهب العملي البنيوي لكل من أي. آر. رادكليف-براون والاشتراكي تالكوت بارسونز A.R. Radcliff & Talcott Parsons.
36. بوتشر، هجوم متزامن، ص. 264. الفيلسوف جوهان جوتفرايد فون هيردر Johann Gottfried مشهور بأرائه عن الثقافة بوصفها أساساً للقوميات.
37. مايكل ماكدونل و أي. ديرك موزس، رفائيل لمكن مؤرخاً للإبادة الجماعية في الأمريكيتين، Michael McDonald & Dirk Moses, Raphael Lemkin as a Hitorian of Genocide in the Americas, p.514.
38. لمكن، حكم دول المحور، ص. 90-91.
39. المصدر السابق، ص. 91.
40. لمكن، غير رسمي كلياً، ص. 44.
41. موزس، إمبراطورية، مستعمرة، إبادة جماعية، ص. 12.
42. المصدر السابق، ص. 13.
43. مقتبس، المصدر السابق، ص. 12-13.

44. رفائيل لِمَكْن، المذكور في ستيفن ل. جايكوس، أفكار رفائيل لِمَكْن عن الإبادة الجماعية: غير مذنب، Steven L. Jacobs, Raphael Lemkin's Thoughts on Genocide: Not Guilty, p.171.
45. المصدر السابق، ص. 168.
46. لِمَكْن، حكم دول المحور، ص. 81.
47. رفائيل لِمَكْن، الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي، ص. 147.
48. دان ستون، موقف لِمَكْن من المحرقة، Dan Stone, Lemkin on the Holocaust.
49. ماكdonل وموزس، رفائيل لِمَكْن مؤرخاً للإبادة الجماعية في الأمريكيتين، ص. 514.
50. المصدر السابق، ص. 507-508.
51. المصدر السابق، ص. 521.
52. يوجين ويبر، من فلاحين إلى فرنسيين، Eugen Weber, Peasants into Frenchmen.
53. مارك ليفين، نهضة الغرب وقدم الإبادة الجماعية، Mark Leven, The Rise of the West and the Coming of Genocide, p.215.
54. المصدر السابق، ص. 158.
55. هيلين فيين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، Genocide: A Sociological Perspective, p.17.
56. أي. ديرك موزس، الإبادة الجماعية والمجتمع الاستيطاني في التاريخ الأسترالي، Helen Fein, Genocide, and Settler Society in Australian History, p.27.
57. لِمَكْن، حكم دول المحور، ص. xi.
58. أدولف هتلر، بلاغ إلى هيرمان راوشنيغ، Adolf Hitler, statement to Herman Rauschning.
- مقتبس من المصدر السابق، ص. 86.

59. لِمَكن، حكم دول المحور، ص. 21.
60. المصدر السابق، ص. 80.
61. المصدر السابق، ص. 244.
62. المصدر السابق، ص. 67.
63. لِمَكن، موقف لِمَكن من الإبادة الجماعية، ص. 188-157.
64. بوتشر، هجوم متزامن، ص. 257-258.
65. بول كيو. هيرست، المنشأ الدولي للحكم الوطني، Paul Q. Hirst, The International
Origins of National Sovereignty, Pp.22-216.
66. لِمَكن، حكم دول المحور، ص. 91.
67. في أثناء الحرب الباردة، تلاشت قضايا حقوق الأقليات في السياسات الدولية (لا سيما الأوروبية)، بسبب النظر إليها بوصفها قضايا محلية، وعادت إلى الظهور بعد عام 1989م، أنظر جينيفر جاكسون بريس، الأقليات القومية ونظام الدول الأوروبية Jennifer Jackson
Preece, National Minorities and the European States System.
68. دونا-لي فريز، مقاربات جديدة لرفائيل لِمَكن، Donna-Lee Frieze, New Approaches to
Raphael Lemkin, p. 250.
69. مارك مازاور، لا قصر مسحور: نهاية إمبراطورية والمنشأ الإيديولوجي للأمم المتحدة،
Mark Mazower, No Enchanted Palace: The End of Empire, and the Ideological
Origins of the United Nations, p.132.
70. مارك لويس، ولادة عدالة جديدة: تدويل الجريمة والعقوبة Mark Lewis, The Birth of the
New Justice: The Internationalization of Crime and Punishment, 1919-1950,
p.250.
71. فريز، مقاربات جديدة، ص. 250.

72. لِمَكن، حكم المحور.
73. المصدر السابق، ص. 93.
74. المصدر السابق، ص. 92.
75. المصدر السابق، ص. 93.
76. لِمَكن، مقتبس من ياور، مشكلة من الجعيم، ص. 51.
77. ليفين، معنى الإبادة الجماعية، ص. 51.
78. لِمَكن، حكم دول المحور، ص. 94.
79. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 29.

الفصل الثالث: المفهوم بعد لِمَكن

1. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 31.
2. المصدر السابق، ص. 34.
3. مقتبس، المصدر السابق، ص. 35.
4. فرانس وآخرون، جورينغ وآخرون، (1946م)، المصدر السابق، France at al.v. Goering, et al.
5. هيلاري إيرل، محاكمة الإبادة الجماعية قبل اتفاقية الإبادة الجماعية: رفائيل لِمَكن ومحاكمات نوريمبيرغ، Hilary Earl, Prosecuting Genocide Before the genocide Convention: Raphael Lemkin and the Nuremberg Trials, 1945.1049, p.319.
6. المصدر السابق، ص. 326-327.
7. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 45.

8. المصدر السابق، ص. 46.
9. لمزيد من التفاصيل، أنظر ليو كيوبر، الإبادة الجماعية: استخدامها السياسي في القرن العشرين، Leo Kuper, Genocide: Its Political Use in the Birth of the New Justice؛ شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 51-81؛ ولويس، ولادة العدالة الجديدة، ص. 181-228. لدور لِممكن، راجع كوبر، رفاثيل لِممكن، ص. 88-172.
10. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 73.
11. المصدر السابق، ص. 73.
12. المصدر السابق، ص. 87. علاوةً على هذا، (تشير بعض المصادر إلى أن تحريم الإبادة الجماعية بموجب القانون العرفي الدولي أوسع مما هو عليه بموجب قانون الاتفاقية)، ستيفن راتنر وجايسون أبرامز، مسؤولية فظاعات حقوق الإنسان في القانون الدولي: ما بعد إرث نوريمبرغ، Steven Ratner & Jason Abrams, Accountability for Human Rights, Atrocities in International Law: Beyond the Nuremberg Legacy, p.42.
13. لمناقشة أطول عن تطورات الإبادة الجماعية في أواخر أربعينيات القرن العشرين، ومشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، راجع شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، Shaw, Genocide and International relations, Pp.86.97.
14. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 196. رغم أن شاباس يستخدم مصطلح التطهير العرقي لكنه لم يكن مستخدمًا في الأمم المتحدة في أربعينيات القرن العشرين.
15. مقتبس، المصدر السابق.
16. ستيفن كيرش، المفهوم الاجتماعي والقانوني للإبادة الجماعية، Stevan Kirsch, The Social and Legal Concept of Genocide, Pp.8.9.
17. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 78.
18. ليو كيوبر، الإبادة الجماعية: استخدامها السياسي في القرن العشرين، ص. 9-10.

19. جان بول سارتر، عن الإبادة الجماعية، مراجعة اليسار الجديد، Jean-paul Sartre, On
.Genocide, New Left Review, I/48, 16
20. كيوبر، الإبادة الجماعية، ص. 15.
21. المصدر السابق، 57-61.
22. المصدر السابق، 10.
23. جاك سيملان، طهر ودمّر، Jacques Semelin, Purify and Destroy, Pp.4-323. يجب أن تُعدّ
المجازر بحق المدنيين إبادة جماعية، ما عدا عمليات القتل العشوائية التي يقوم بها الأفراد،
ومجازر الجنود، من ناحية أخرى فائض الحرب ولا تقع ضمن نطاق الإبادة الجماعية.
24. كيوبر، الإبادة الجماعية، ص. 32.
25. بيتر دروست، الإبادة الجماعية، المجلد الثاني، جريمة الدولة، Pieter Drost, Genocide,
Vol. I I, The Crime of the State؛ كيرثويس ودوكر، تعريف الإبادة الجماعية، Curthoys &
.Docker, Defining Genocide, Pp.21-2
26. إرفنغ لويس هورويتز، الإبادة الجماعية: قوة الدولة والجريمة الجماعية، Irving Louis
.Horowitz, Genocide: State Power and Mass Murder, p.18
27. إرفنغ لويس هورويتز، إزهاق الأرواح، الإبادة الجماعية وقوة الدولة، Genocide and
.State Power
28. المصدر السابق، ص. 24.
29. فيين، الإبادة الجماعية: مفهوم اجتماعي، ص. 13.
30. تنتقد فيين هذه الجانب من تعريف تشاك وجونا سون (المصدر السابق).
31. عندما يشير المحللون العسكريون إلى الحرب اللامتناظرة، فإنهم يشيرون إلى لا تناظر ثانوي
في أنواع تنظيم الأعداء، المسلحين وتخطيط قدراتهم.

32. لوسي دافيدوفيتش. الحرب ضد اليهود Lucy Davidowicz, The War Against the Jews. كانت فكرة الإبادة الجماعية النازية بوصفها جريمة بحق اليهود حاضرة مسبقاً، يستشهد لمكن (حكم دول المحور، ص. 88) بمؤسسة الشؤون اليهودية للكونغرس الأمريكي اليهودي، والكونغرس العالمي اليهودي، حرب هتلر التي دامت لعشر سنين على اليهود، 1943م.

33. إسرائيل دبلو. تشارني، مقدمة، ص. 10.

34. سيميز القراء المتخصصون بعلم الاجتماع تطويري لتمييز ويدر بين الشرح والفهم. سأعود إلى هذا في الفصل السابع.

35. كارل فون كلاوزفيتش، عن الحرب Carl von Clausewitz, On War.

الفصل الرابع: معيار المحرقة

1. ناقشت المعاني المتضمنة لهذه العملية بصورة أكثر في الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 17-27.

2. تشارني، تمهيد، ص. 10.

3. أي. ديرك موزس، العقبات التصورية والمعضلات التعريفية في القرن العنصري، A Dirk Moses, Conceptual Blockages and Definitional Dilemmas in the Racial Century, p.10.

4. كاتز، المحرقة، p.130, Katz, The Holocaust.

5. راجع، على سبيل المثال، دي. إي. ستانارد، التمييز كإنكار، وإيان هانكوك، الردود على المذابح الرومانية D.E. Stannard, Uniqueness as Denial & Ian Hancock, Responses to the Porrajmos.

6. كريستوفر بروانينغ، الطريق إلى الإبادة الجماعية، الفصل الأول. راجع أيضاً الرواية الشاملة لبيتر لونفيريتش، المحرقة: المحاكمة النازية وجريمة قتل اليهود Christopher

Browning, the path to Genocide, chapter 1 & Peter Longerich, Holocaust, The
.Nazi Persecution and Murder of the Jews

7. المصدر السابق، ص. 9.
8. ستانارد، التفرد، ص. 272.
9. دانييل جولدهاجن، جلادو هتلر المطيعون، Daniel Goldhagen, Hitler's Willing Executioners, p.414.
10. فيليب لوبات، مقاومة المحرقة، Philip Lopate, Resistance to the Holocaust, p.287.
11. المصدر السابق، ص. 287-288.
12. مقتبس، المصدر السابق، ص. 289.
13. جي. دي. روزنفيلد، سياسة التمييز، ص. 30.
14. المصدر السابق، ص. 47-48.
15. تشارني، تمهيد، ص. 11.
16. روزنفيلد، السياسات، ص. 30. أترك جانباً، للوقت الحاضر، قلق روزنفيلد المفهوم بشأن أشكالٍ معينة من التسييس - وهو قلق من الممكن توسيعه. كما يقر نفسه بذلك، إلى الاستخدامات الأساسية للتفرد الإنساني بذاته (ص. 44).
17. المصدر السابق، ص. 30.
18. المصدر السابق، ص. 32.
19. المصدر السابق، ص. 32.
20. المصدر السابق، ص. 32-33.
21. آلان إف. روزنبوم، هل المحرقة فريدة من نوعها Alan S. Rosenbaum, Is The Holocaust Unique

22. روبرت إف. ميلسون، الإبادة الجماعية الأرمنية مؤشراً ونموذجاً أولياً، Robert F. Melson, .The Armenian Genocide as Precursor and Prototype, Pp.32.119.
23. المصدر السابق، ص. 130.
24. يهوا باور، تاريخ المحرقة، Yehuda Bauer, A History of the Holocaust.
25. باور، استشهد به روزنباوم، هل المحرقة فريدة من نوعها؟ ص. 21.
26. ستانارد، التفرد، ص. 273.
27. ديفد إي. ستانارد، المحرقة الأمريكية: غزو العالم الجديد American Holocaust: The Conquest of the New World.
28. باول بريستون، المحرقة الإسبانية: محاكم التفتيش والإبادة في إسبانيا القرن العشرين Paul Preston, The Spanish Holocaust: Inquisition and Extermination in the Twentieth Century Spain.
29. لوبيات، المقاومة، ص. 292.
30. ليفين، معنى الإبادة الجماعية، المجلد الأول، ص. 50، 36.
31. باربرا هارف وتيد روبرت جور، النزاع العرقي في السياسة العالمية Barbara Harff and Ted Robert Gurr, Ethnic Conflict in World Politics, p.222.
32. مان، الجانب المظلم، الجدول 1.1، مدى التطهير والعنف في العلاقات ما بين المجموعات، ص. 12. على نحو مثير للفضول، يشير لاحقاً إلى الإبادة الجماعية المنظمة (ص. 149)، التي تبدو (من حيث شروطه) متناقضة، رغم أنها لا تطرح الاحتمالية المثيرة للاهتمام التي تنص على أن بعض الإبادات الجماعية قد لا تكون جميعها في نهاية المطاف منظمة.
33. المصدر السابق، ص. 188.
34. المصدر السابق، ص. 185.
35. المصدر السابق، ص. 186.

الفصل الخامس : (التطهير) مصطلح تلطيفي

1. درازين بتروفيتش، التطهير العرقي - محاولة في المنهجية Drazen Petrovic, Ethnic leaning- at Attempt at Methodology (مراجع الصفحات ليست متوافرة في نسخة الإنترنت). راجع أيضًا الرواية في كتاب شاباس "الإبادة الجماعية"، ص. 189-192.
2. مان، الجانب المظلم.
3. إم. بانكس وإم. وولف، العرقية وتقارير النزاع البوسني في الأعوام 1992-1995م، ص. 152.
4. بتروفيتش، التطهير العرقي.
5. هيليب جاي. كوهن، استشهدت به كليجا مولاج، التطهير العرقي في يوغسلافيا في تسعينيات القرن العشرين، Klejda Mulaj Ethnic Cleansing in Yugoslavia in the 1990's, p. 696.
6. بانكس وولف، العرقية، ص. 152-153.
7. بتروفيتش، التطهير العرقي.
8. المصدر السابق. الملخص اللاحق يستخدم الأقوال المقتبسة التي جمعها بتروفيتش، المصدر السابق.
9. أندرو بيل فيالكوف، تاريخ وجيز للتطهير العرقي Andrew Bell.Fialkoff, A Brief History of Ethnic Cleansing. مذكور في المصدر السابق.
10. بتروفيتش، التطهير العرقي.
11. أندرو بيل فيالكوف، التطهير العرقي، ص. 3-4.
12. الوضع في البوسنة والهرسك، وثائق الأمم المتحدة. A/RES/47/121. وثائق الأمم المتحدة A/47/PV.91، ص. 99، اقتبسه شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 192. كما يوضح شاباس، تم تأكيد هذا المرجع في عدد من القرارات اللاحقة.
13. باور، مشكلة من الجحيم، ص. 483.

14. اقتبس شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 194.
15. الإدعاء ضد كاراديتش و ملاديتش (القضية رقم 18-1-IT-95)، تأكيد الاتهام، اقتبس شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 197-198.
16. المصدر السابق، ص. 199.
17. بيل فيالكوف، التطهير العرقي، ص. 1.
18. نورمان نيامارك، نيران الكراهية، Norman Naimark, Fires of Hatred, p.3.
19. المصدر السابق، ص. 186.
20. المصدر السابق، ص. 3-4.
21. بيل فيالكوف، التطهير العرقي، ص. 2.
22. نيامارك، نيران الكراهية، ص. 193.
23. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 194.
24. أي. هونوانا، أطفال الحرب: فهم الحرب والتطهير الحربي في موزامبيق وأنجولا A. Honwana, Children of War: Understanding War and War Cleansing in Mozambique and Angola.
25. جوسلين أليكسندر و جو آن مكجريجور وتيرنس راينجر، العنف والذاكرة: مئة عام في غابات مابيلاند المظلمة، Jocelyn Alexander, Jo Ann McGregor & Terence Ranger, Violence and Memory: One Hundred Years in the Dark Forests of Matabeleland, Pp.70-269.
26. بيل فيالكوف، التطهير العرقي، ص. 1.
27. نيامارك، نيران الكراهية، ص. 3-4.
28. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 196.

29. وثائق الأمم المتحدة E/447، ص. 24، اقتبس شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 196.
30. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 195.
31. ميلكيور بالي. مراجعة آر. لمكن، حكم دول المحور في أوروبا المحتلة، Melchior Palyi, Review of R. Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe, p.497.
32. يلقي Hull الضوء على السوابق لعمليات الترحيل تلك في الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت القوات الإمبراطورية الروسية بترحيل المواطنين من الأصول الألمانية (الرعايا الروس) عام 1914م، ثم توسيع نطاقه بسرعة حتى أصبحت مقاطعات برمتها خاوية من المتحدثين بالألمانية (الدمار التام، Absolute Destruction, p.234).
33. ديتليف برانديس، التخطيط القومي والدولي من أجل نقل الألمان من تشيسلوفاكيا وبولندا، Detlef Brandes, National and International Planning of the "transfer" of Germans from Czechoslovakia and Poland, Pp.7-285. راجع أيضًا، بي. أهونين، وآخرون، شعوب في الترحال: انتقال التجمعات السكانية القسري في أوروبا في الحرب العالمية الثانية ونتائج، People on the Move: Forced Population Movement in Europe in the Second World War and Its Aftermath, Pp.9-61.
34. برانديس، التخطيط القومي والدولي من أجل نقل الألمان، ص. 288-290.
35. ألفريد دي زياس، الانتقام في بوتسدام، Alfred De Zayas, Nemesis at Potsdam, p.104.
36. المصدر السابق، ص. 89.
37. دونالد بلوكسهام، الإبادة الجماعية، الحروب العالمية وتشكيك أوروبا، Donald Bloxham, Genocide, The World Wars and the Unweaving of Europe, p.122؛ ستيفن بي. فاردي وتي. هانت تولي، التطهير العرقي في أوروبا القرن العشرين، Steven B. Vardy & T. Hunt, Tooley, Ethnic Cleansing in Twentieth Century Europe, p.6.
38. صحيفة ديلي ميل، عدد 6 أغسطس 1945م، مقتبس، المصدر السابق، ص. 106.

39. بيرتراند راسل، صحيفة التايمز، عدد 19 أكتوبر 1945م، مذكور في كتاب دي زياس، الانتقام، ص. 108.
40. صحيفة الديلي ميل، عدد 6 أغسطس 1945م. مذكور في كتاب دي زياس، الانتقام في بوتسدام، ص. 106.
41. دي زياس، الانتقام في بوتسدام، ص. 125.
42. إف. أي. فويت، مذكور المصدر السابق، ص. 107.
43. بيرتراند راسل، قائد جديد، Bertrand Russel, New Leader, 8 Dec. 1948، مذكور في كتاب دي زياس، الانتقام في بوتسدام، ص. 109.
44. روبرت مورفي، مذكور في كتاب دي زياس، الانتقام، ص. 115.
45. نيامارك، نيران الكراهية، ص. 115.
46. ألفريد دي زياس، الانتقام في بوتسدام: الأنجلو-أمريكيون وطرد الألمان، Nemesis at Potsdam: The Anglo-Americans and the Expulsion of the Germans, p.81.
47. المصدر السابق، ص. 104.
48. دونالد بلوكسهاكم، الإبادة الجماعية، الحروب العالمية وتفكيك أوروبا، ص. 122.
49. لمكن حكم دول المحور، ص. 79.
50. بانكس وولف: العرقية، Banks and Wolfe, Ethnicity, p.153.
51. معهد هامبورغ للأبحاث الاجتماعية، الجيش الألماني والإبادة الجماعية: جرائم ضد سجناء الحرب واليهود ومدنيين غيرهم في الشرق، The German Army and Genocide: Crimes Against War Prisoners, Jews and Other Civilians in the East. 1939-1944, p.23.
52. المصدر السابق، ص. 66.

53. المفوض الإقليمي إرين في مدينة سلونيم، 25 يناير 1943م، مقتبس، المصدر السابق، ص. 128.
54. معهد هامبورغ، الذي سجل هذه الاستعمالات، يستعمل مصطلحات تسعينيات القرن العشرين لوصف العملية بمجملها كتطهير عرقي: الجيش الألماني، ص. 168.
55. مايكل مان، فاشيون، ص. 184.
56. ستانارد، التفرد، ص. 264، مقتبساً يهودا باور حول النازية.
57. أدولف هتلر، كفاحي، مقتبس، المصدر السابق، ص. 28.
58. جوتز ألي، طب، في عمل ألي، بيتر كروست وكريستيان بروس، تطهير الوطن: الطب النازي والنظافة العنصرية، ص. 82.
59. ((لم يكن هناك أي نقل طوعي للتجمعات السكانية))، تقرير لمعهد القانون الدولي، 1952، اقتبسه شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 195-196.
60. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 196.
61. هاورد أدلمان واليزر باركن، لا عودة، لا ملجأ: طقوس وحقوق في استرداد الأقليات لوطنها
Howards Adelman and Elazar Barkan, No Return, No Refugee: Rites and Rights
in Minority Repatriation
62. دي زياس، الانتقام في بوتسدام، ص. 130.
63. ذكره بيني موريس، إعادة مراجعة منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، Benny Morris, The
Birth of the Palestinian Refugees Problem, Revisited, p.41
64. المصدر السابق، ص. 60.
65. المصدر السابق، ص. 44.
66. نور مصالحة، أرض من دون شعب: إسرائيل، الترحيل والفلسطينيون Nur Masalha, A Land
without a People: Israel, Transfer, Transfer and the Palestinians, 1949-96, p.x

67. تشارلز جلاس، كان من الضروري أن نستأصل جذورهم، Charles Glass: "It was necessary to uproot them, p.23، مقتبساً من نور مصالحة.

68. موريس، إعادة مراجعة منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ص. 60.

69. مارك ليفين، نقد لعمل إلان بابي التطهير العرقي لفلسطين، Marl Levene, Review of Ilan, Pappé's The Ethnic Cleansing of Palestine, p.678.

70. المصدر السابق، ص. 60.

71. براونينغ، الطريق إلى الإبادة الجماعية، الفصل الأول.

الفصل السادس، الأوجه المتعددة للإبادة الجماعية

1. مان، الجانب المظلم، الجدول 1، ص. 12.

2. رودى رومل، الموت على يد الحكومة، Rudy Rummel, Death by Government.

3. لمكن، حكم دول المحور، ص. 79.

4. ستيفارت دي. ستين، الإبادة الجماعية العرقية.

5. رينيه لومارشاند، جمهورية بوروندي: النزاع العرقي والإبادة الجماعية، Rene Lemarchand, Burundi: Ethnic Conflict and Genocide, p.xxvi.

6. المصدر السابق.

7. مؤتمر اليونسكو في أمريكا اللاتينية، إعلان سان خوسيه، 11 ديسمبر 1981م، وثائق يونسكو FS 82/WE32، أعيد إصداره في كراوفورد، حقوق الشعب.

8. موزس، العقبات المفاهيمية، Moses, Conceptual Blockages, p.26.

9. مان، الجانب المظلم، ص. 12.

10. مرةً أخرى، هذا سطر رائع. في محارق العهد الفيكتوري المتأخرة، يستعمل مايك دايفس مصطلح المحارق؛ ليصف المجاعات في هند العهد الفيكتوري؛ لأن الحكام البريطانيين سمحوا للمجاعات (التي كانت أصلاً بسبب ظروف الطقس) أن تضعف الفلاحين، مدركين المنافع السياسية لهذا. حتى في الحالات الأكثر وضوحاً في ((المجاعات- الترهيب)) في عهد ستالين وماو (أوكرانيا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين والصين في أواخر الخمسينيات)، استخدم الجوع مع العنف في سياسات متمدة لتحطيم طبقة القرويين ومقاومتها، رغم أنه تم النظر إلى بعض الحالات على أنها حالات وفيات غير مدروسة، أو مشاريع ثورية قاسية، ويبدو التدمير المتعمد للقوة القروية الاجتماعية عن طريق التسبب بمصاعب وحالات موت واسعة واضحاً إلى حد ما، ولذلك كانت هذه الحالات إبادة جماعية، قد تكون النتائج التدميرية نتيجة مجموعة من السياسات المتمدة، وعمليات أخرى، كما أناقش هذا في الفصل السابع.

11. ستين، الإبادة الجماعية العرقية.

12. ماري آن وارن، الإبادة الجماعية الجندرية: تطبيقات انتقاء الجنس، Mary Anne Warren, Gendercide: Implementation of the Sex Selection, p.6.185.

13. آدم جونز، الإبادة الجماعية الجندرية والإبادة الجماعية، Adam Jones, Gendercide and Genocide, Pp.6.185.

14. المصدر السابق، ص. 185.

15. المصدر السابق، 186.

16. ريتشارد بلانت، المثلث الزهري: الحرب النازية ضد المثليين جنسياً Richard Plant, The Pink Triangle: The Nazi War Against the Homosexuals.

17. جونز، الإبادة الجماعية للأجناس والإبادة الجماعية، ص. 186.

18. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 134-145.

19. المصدر السابق، ص. 140، مقتبساً بيت فان شاك Beth van Schaak.

20. من أجل هذا التمييز، راجع مناقشة عمل مايكل مان في الفصل الثالث.
21. شاباس الإبادة الجماعية، ص. 134.
22. بومان، الحداثة، Bauman, Modernity, p.119. وهكذا، فمثلما يشير فإن اعتماد النازيين على النخبة اليهودية؛ من أجل مراقبة غيتوهات الأقليات اليهودية كان أمراً فريداً من نوعه، لكنه كان منطقياً، حشد عقلانية الضحايا كان حلاً أكثر منطقية من الجريمة الكاملة (ص. 139).
23. بريستون، المحرقة الإسبانية.
24. كريستيان جيرلاش، مجتمعات في غاية العنف: العنف الجماعي في عالم القرن العشرين، Christian Gerlach, Extremely Violent Societies: Mass Violence in the Twentieth Century World, Pp.17.91.
25. هارف و جور، النزاع العرقي؛ مان، الجانب المظلم، الجدول 1، ص. 12.
26. كارل ماركس وفريدريك إنجلز، البيان الشيوعي.
27. كارل ماركس، الرأسمالية، المجلد الأول، الجزء الخامس، التراكم البدائي المزعوم.
28. هكذا يصف فيليب جيرارد في كتاب عمله الإبادة الجماعية الكاريبية: الحرب العرقية في هايتي، 1802-1804م، ثورة العبيد هناك كاعتداء متسم بطابع الإبادة الجماعية على مجتمع المستعمرين الذي استفز إبادة جماعية معاكسة ضد المستعمرين، ويبدو هذا مثلاً أساسياً لشكل طبقة الإبادة الجماعية الثانوية.
29. روبرت كونكوست، حصاد الأسى Robert Conquest, The Harvest of Sorrow.
30. جاسبر بيكر، أشباح جائعة: مجاعة الصين السرية Jasper Becker, Hungry Ghosts: China's Secret Famine>
31. بين كيرنان، نظام بول بوت السياسي، في كل مكان Ben Kierman, The Pol Pot Regime, في كل مكان .passim

32. مان، الجانب المظلم، ص. 17، 320.
33. هانا أريندت، منشأ الاستبداد Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism.
34. كونكويست، الذعر العظيم: إعادة تقييم Conquest, The Great Terror: A Reassessment.
35. فين، الإبادة الجماعية: منظور، ص. 14.
36. كما يناقش مانوريل، ((إن تمييز التوتسي هوتوفي راوندا لا يقع في أي من... المجموعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية...، وعليه كانت عدالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد توقفت هناك، وكانت ستجبر على أن تلخص أن الإبادة الجماعية، لم تكن قد حدثت في راوندا. لحسن الحظ لم تتوقف العدالة هناك (Recent Developments,p.318).
37. راجع ستيفن جراهام، مدن وحرب وإرهاب Steven Graham: Cities, War and Terrorism.
38. مارتن كاورد، إبادة المدن في البوسنة، p.166، Martin Coward, Urbicide in Bosnia.
39. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 118.
40. المصدر السابق، ص. 119.
41. المصدر السابق، 118.
42. كيرنين، نظام بول بوت السياسي، Pp.460-3، Kierman, The Pol Pot Regime.
43. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 119-120.
44. لمكن، حكم دول المحور ص. 80.

الفصل السابع: من القصدية إلى المفهوم البنيوي

1. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 207.
2. المصدر السابق، ص. 208.

3. المصدر السابق، ص. 207.
4. كاشيما وروزنداننا، Kayishema & Ruzindanal المصدر السابق، ص. 209.
5. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 213-214.
6. المصدر السابق، ص. 216.
7. مذكور في المصدر السابق، ص. 218.
8. كاي أمبوس، ماذا تعني عبارة بهدف التدمير في الإبادة الجماعية؟ Kai Ambos, What "Does" Intent to Destroy" in Genocide Mean?, p.834.
9. المصدر السابق، ص. 838-839.
10. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 210.
11. المصدر السابق، ص. 245.
12. المصدر السابق، 254-255.
13. المصدر السابق، ص. 222.
14. ماينوريلا، Magkorella, Recent Developments, p.319.
15. كاي أمبوس، ماذا تعني عبارة بهدف التدمير في الإبادة الجماعية؟، ص. 844-845.
16. المصدر السابق، ص. 858. مع ذلك، حتى هذا الناقد يؤيد الطريقة المرتكزة على الفاية من أجل ((المعتدين ذوي الرتب العالية، أي القادة المفكرين والحقيقيين لمشروع الإبادة الجماعية)) المصدر السابق، ص. 848.
17. كارل ماركس، دفاع مراسل إقليم موسيل: المحنة الاقتصادية وحرية الصحافة، 1843م، اقتبس بارتا، في علاقات الإبادة الجماعية، Karl Marx, The Defense of Moselle, Correspondent: Economic Distress and Freedom of the Press, 1843.
18. بارتا، علاقات الإبادة الجماعية، p.238، "relations of Genocide", Barta.

19. محكمة العدل الدولية، البوسنة والهرسك ضد يوغسلافيا، International Court of Justice, Bosnia_Herzegovina vs. Yugoslavia, Pp.5.6.
20. فين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 19.
21. المصدر السابق، ص. 20.
22. أي. ديرك موزس، البنية والواسطة في المحرقة: دانييل جاي. جولدهاجن وناقده، A. Dirk Moses, Structure and Agency in the Holocaust: Daniel J. Goldhagen and his Critics, p.218.
23. راجع براونينغ، الطريق إلى الإبادة الجماعية، الفصل الأول Browning, The Path to the Genocide, Chapter 1.
24. المصدر السابق، ص. 112.
25. مان، الجانب المظلم، ص. 7.
26. المصدر السابق، ص. 8.
27. المصدر السابق، ص. 17. رغم أنني أثير تساؤلات حول افتراض مان القائل: إن الإبادة الجماعية لا تتوافر إلا عندما تبين النية مادياً لمحو المجموعة، يقوم باستعراض الأمر المهم أنه حتى تلك الحركة فوق هذه العتبة هي نتيجة صنع القرار المتزايد ردًا على الديناميكيات الكائنة.
28. المصدر السابق، ص. 26.
29. ويبر، النظرية، Weber, The Theory, p.101.
30. المصدر السابق، ص. 88.
31. المصدر السابق، ص. 89.
32. المصدر السابق، ص. 110.

33. المصدر السابق، ص. 110.
34. المصدر السابق، ص. 110.
35. المصدر السابق، ص. 92.
36. المصدر السابق، ص. 107.
37. ويبر، النظرية، ص. 115. كان العمل المنطقي جزءاً من التصنيف الرباعي للعمل الذي تضمن أيضاً العمل التقليدي والكاريزماتي، قمت بحذف هذين النوعين من مناقشتي، لكونهما غير متصلين بصورة واضحة بالإبادة الجماعية.
38. تالكوت بارسونز، افتتاحية، المصدر السابق، p.115. Talcot Parsons, editorial comment.
39. باومان، الحداثة، p.91. Bauman, Modernity.
40. مان، الجانب المظلم، ص. 26.
41. هذا التناقض - الذي يتم تفصيله في نقد التحضير للحرب النووية - استُكشف بصورة كاملة في نقد بومان للطبيعة الحديثة للمحرقة الذي أعود إليه.
42. المصدر السابق، ص. 74.
43. مان، الجانب المظلم، ص. 26.
44. رينجر، منهجية ماكس ويبر، p.160. Ringer, Max Weber's Methodology. بالنسبة إلى لويبر، معظم ((العمل يحدث في شبه وعي أو لا وعي فاترين)).
45. ((تقبل ويبر تمييز ريكتر بين التاريخ من ناحية، وجميع العلوم الطبيعية والاجتماعية من الناحية الأخرى)). ريكس، علم الأنماط والموضوعية، Rex, Typology and Objectivity, p.18؛ راجع أيضاً بيرجر، نظرية ماكس ويبر، توجد في المواضيع جميعها.
46. المصدر السابق، ص. 161. ((يُجادل المعيدون أن التاريخ وعلم الاجتماع بحاجة إلى أن يُدمجا في تاريخ اجتماعي، أو علم اجتماع تاريخي)). راجع سي. رايت ميلز، المخيلة

الاجتماعية؛ فيليب أبرامز، علم الاجتماع التاريخي C. Wright, Mills, The Sociological Imagination, Philip Abrams, Historical Sociology.

47. بيرجر، نظرية ماكس ويبر، ص. 138. مع إضافة التوكيد. علاوة على هذا، فإن هذين النظامين معتمدان على بعضهما بصورة جوهرية ((إذا لم تكن السجلات التاريخية ممكنة من دون استخدام الأنماط المثالية، فإن تعميم العلم الاجتماعي -علم الاجتماع- سيكون مطلباً إدراكياً لا غنى عنه، ومن دون الأخير ليس هناك حاجة إليه؛ لأن تعميماته ستكون بلا قيمة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يسطر التاريخ من دونها؛ ولهذا فإن التاريخ وعلم الاجتماع مكملان لبعضهما؛ فالأخير يزود عنصرًا من دونه لا يمكن للسابق أن يجلبه، ولكن من دون السابق ليس هناك قيمة للآخر)) في المرجع ذاته، ص. 220.

48. بيرجر، نظرية ماكس ويبر، ص. 136.

49. كارلو أنطوني، من التاريخ إلى علم الاجتماع، Carlo Antoni, From History to Sociology, p.177.

50. اقتباس من ويبر، المصدر السابق، ص. 136.

51. ويبر، نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ص. 99.

52. اقتباس من بيرجر ويبر، نظرية ماكس ويبر، ص. 124.

53. المصدر السابق، ص. 114.

54. المصدر السابق، 106.

55. بيرجر، نظرية ماكس ويبر، ص. x.

56. المصدر السابق، ص. 116. كما يشرح بيرجر: ((رغم أن شكلها عام، وتشير إلى ظواهر عدة، فإن محتواها لا يحتوي عناصر تمتلكها كل تلك الظواهر بشكل مشترك حصراً، وبالأحرى هناك بعض السمات التعريفية البارزة في درجات مختلفة وفي أمثلة مختلفة)).

57. المصدر السابق، ص. 125.

58. أليكسندر فون شيلتينغ Alexander von Schelting، المصدر السابق، ص. 121.
59. المصدر السابق، ص. 123: ((هذا العالم المثالي مبني جداً لغاية أن العناصر المميزة والمهمة الموجودة بتدرجات في العالم التجريبي، أصبحت عناصر شائعة في العالم الخيالي، وتشارك الظواهر جميعها المرتبطة بها في الدرجة ذاتها)) .
60. بيرجر، نظرية ماكس ويبر، ص. 177. .
61. سيكون مفهوم كهذا نوعاً مثالياً، يجادل ريكس في علم الأنماط والموضوعية، ص. 34-35) أن ((استخدام مصطلح الأنماط المثالية للإشارة إلى مفاهيم ويبر البنوية، لم يكن مفيداً، ومع ذلك كما أظهر بيرجر (نظرية ماكس ويبر، ص. 133-134)، لم يفهم ويبر حقاً مفاهيمه البنوية بمعنى نموذجي مثالي.
62. ريكس، علم الأنماط والموضوعية، ص. 29-30. استمر ويبر بتطوير مفاهيم أكثر شمولية، ((ليمنح نظاماً للمفاهيم التي طُورت مسبقاً لهذا الغرض في دراساته التاريخية.... أنواع العمل التي تكمن وراء عملية الاستيعاب ليست مصممة ببساطة لتفسير العمل الاجتماعي أو غيره لعوامل معينة، فهي أساس البناء الذي يتم منه تشكيل صرح نظرية ويبر)) (ص. 31).
63. المصدر السابق، ص. 34.
64. المصدر السابق، ص. 33.
65. بيرجر، نظرية ماكس ويبر، ص. 125.
66. المصدر السابق، ص. 219، لذلك فإن هذا المعيار مختلف عن الدلالة الاعتيادية كما يشرح بيرجر.
67. ويبر مقتبساً، المصدر السابق، ص. 122. .
68. ريكس، علم الأنماط والموضوعية، ص. 33.
69. المصدر السابق، ص. 33.

70. فاهاكين دادريان Vahakn Dadrian، اقتبس فيه قين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 13. مع إضافة التوكيد.
71. ريكس، علم الأنماط والموضوعية، ص. 31.
72. ويبر، النظرية، ص. 118.
73. المصدر السابق، ص. 119.
74. راوول هيلبيرغ Raul Hilberg، اقتبس فيه بومان، الحادثة، ص. 117.
75. ليفين، معنى الإبادة الجماعية، ص. 49.
76. أنطوني جیدنز، دستور المجتمع، p.376، Anthony Gidden, The Constitution of Society.
77. بومان، الحادثة، ص. 139.
78. المصدر السابق، 149.
79. آلان جاي. كوبرمان، تحريض الإبادة الجماعية: تاريخ منقح للجبهة الراوندية الوطنية Alan J. Kuperman, Provoking Genocide, A Revised History of the Rwandan Patriotic Front.
80. آلان جاي. كوبرمان، المجازفة الأخلاقية للتدخل الإنساني: دروس من البلقان Alan J. Kuperman, The Moral Hazard of Humanitarian Intervention: Lessons from the Balkans.
81. كوبرمان، تحريض الإبادة الجماعية، ص. 82.
82. سكوت ستروس، نظام الإبادة الجماعية: العرق والتفوق والحرب في راوندا Scott Straus, The Order of Genocide Race, Power and War in Rwanda.
83. بينيتو موسوليني، حكم الخنادق Benito Mussolini, Trenchocracy.
84. عمر بارتوف، مرايا الدمار: الحرب والإبادة الجماعية والهوية الحديثة، Omer Bartov, Mirrors of Destruction: War, Genocide and Modern Identity, Pp.18.22.

85. توماس كوهن، الانتماء والإبادة الجماعية: مجتمع هتلر، Thomas Kuhne, Belonging and Genocide: Hitler's Community: 1918-1945.
86. كريستوفر براونينغ، رجال عاديون: كتبة الشرطة الاحتياطية 101 والحل النهائي في بولندا Chritopher Browning, Ordinary Men; Reserve Police Battalion 101 and the Final Solution in Poland.
87. وولفغانغ سوفسكي، نظام الرعب: معسكرات الاعتقال، Wolfgang Sofsky, The Order of Terror: The Concentration Camp, Pp.12.14.
88. باراتا، علاقات الإبادة الجماعية، ص. 239.
89. المصدر السابق، ص. 240.
90. المصدر السابق، ص. 239.
91. المصدر السابق، ص. 244.
92. المصدر السابق، ص. 243.
93. المصدر السابق، ص. 248.
94. المصدر السابق، ص. 247.
95. المصدر السابق، ص. 239.
96. كاي. رايزر، تفجير الأهداف ثنائية الاستعمال K. Rizer, Bombing Dual-Use Targets.

الفصل الثامن: بنية الإبادة الجماعية، النزاع والحرب

1. شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 8.
2. ويبر، النظرية، ص. 132-133. المصطلح المترجم (نزاع) هو [Kampf]، الذي يمكن ترجمته إلى كفاح أو نضال، ومصطلح النزاع هو المصطلح الاجتماعي المستخدم بصورة شائعة في الإنكليزية.

3. المصدر السابق، ص. 132-133.
4. لمكن، غير رسمي كلياً، ص. 182.
5. دادريان، النواحي المقارنة للقضيتين الأرمنية واليهودية في الإبادة الجماعية: منظور تاريخي اجتماعي، Dadrian, The Comparative Aspects of the Armenian and Jewish Cases .of Genocide: A Sociological Perspective, p. 143
6. هارف، وجور، النزاع العرقي، Harff and Gurr, Ethnic Conflict, p.19.
7. المصدر السابق، ص. 5.
8. من هنا كان عنوان جدولته، مدى التطهير والعنف في العلاقات ما بين الجماعات: مان، الجانب المظلم، The Extent of Cleansing and Violence in Intergroup Relations: Mann, The .Dark Side, p.12
9. المصدر السابق، ص. 5.
10. أليكسندر، مكجريجور وراينجر، الأصول العرقية وسياسة النزاع، Alexander, McGregor, and Ranger, Ethnicity and Politics of Conflict, p.311
11. كاي. فوكوي وجاي. ماركاكيز K. Fukui & Markakis، مقتبس، المصدر السابق.
12. أليكسندر، مكجريجور وراينجر، الأصول العرقية وسياسة النزاع، ص. 311.
13. المصدر السابق، ص. 305. أو ((كيف بإمكان الحروب التي لا تكون أسبابها عرقية، أن تصبح -جزئياً على الأقل- عرقية من قبل أولئك المشمولين؟)) (ص. 314).
14. مان، الجانب المظلم، ص. 21.
15. المصدر السابق، ص. 20.
16. شو، الحرب والإبادة الجماعية، ص. 37.

17. مارتن شو، جدلية الحرب: مقال عن النظرية الاجتماعية للحرب والسلام الكلي Martin Shaw, *Dialects of War: An Essay in Social Theory of Total War and Peace*.
18. ستازيس كاليافاس، منطق العنف في الحرب الأهلية.
19. بيتر آر. نيومان وإم. إل. آر. سميث، العنف الإستراتيجي: الإطار ومفالماته Peter R. Neumann and M. L.R. Smith "Strategic Terrorism: The Framework and its Fallacies".
20. راجع الحرب والإبادة الجماعية، War and Genocide. Pp6.23، ومن أجل هذه النزعة في القرن الواحد والعشرين، الطريقة الغربية الجديدة للحرب: الحرب المتحولة المخاطر وأزمتها في العراق The New Western Way of War: Risk . Transfer War and Its Crisis in Iraq.
21. هول، التدمير التام.
22. جيمس جاي. ريد، الحرب الكلية وأخلاقيات الإبادة، والإبادة الجماعية الأرمنية، 1870-1918م.
23. كلوزويتس، عن الحرب، ص. 236.
24. هذا التمييز بين العقلانية المستقلة والمواتية متطور بالنسبة إلى الحرب النووية، في نقد هيربرت ماركوس لعمل ويبر التصنيع والرأسمالية. راجع أيضاً إي. بي. تومبسون، ملاحظات عن الإبادة: المرحلة الأخيرة للحضارة E.P. Thompson, *Notes on Exterminism: The Last Stage of Civilization*.
25. شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، في المواضيع جميعها.
26. كاليافاس، منطق العنف في الحرب الأهلية، Kalyava, *The Logic of Violence in Civil War*.
27. كلوزويتس، عن الحرب Clausewitz, *On War*.

28. كاليباس، منطلق العنف في الحرب الأهلية. راجع مراجعه العديدة لاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق.
29. رينيه لومارشاند، الإبادة الجماعية في البحيرات العظمى أي إبادة جماعية؟ ولمن الإبادة الجماعية؟ "Rene Lemarchland, Genocide in the Great Lakes" Which Genocide? Whose Genocide?
30. أليكس دو وال، تأملات حول صعوبات تحديد أزمة دارفور كإبادة جماعية، Alex de Waal, Reflections on the Difficulties of Defining Darfur's Crisis as Genocide, p.25.
31. كريستيان جيرلاش، مجتمعات مفرطة العنف، Chritian Gerlach, Extremely Violent Societies, Pp.177,234.
32. المعنى المقصود بالإفريقي (ولذلك بصورة مسببة للمشكلات) هو المعنى العرقي، أولئك الناس (سود)، مميزون بالعرق بدلاً من الدين من قبل العرب الذين هاجموهم.
33. هذا الملخص مبني على تقرير منظمة حقوق الإنسان، تدمير دارفور: التطهير العرقي من قبل الحكومة وقوات الميليشيا في غرب السودان Darfur Destroyed: Ethnic Cleansing by Government and Militia Forces in Western Sudan.
34. مركز البحوث حول وبائيات الكوارث، أنماط نسب الوفيات في نزاع دارفور Center for Research on Epidemiology of Disasters, Paterns of Mortality Rates in Darfur Conflict.
35. جيرارد برونير، دارفور: الإبادة الجماعية الغامضة، Gerard Prunier, Darfur: The Ambiguous Genocide, p.164.
36. المصدر السابق، ص. 156. اقترح برونير التعريف اللاحق في عمله، أزمة راوندا: تاريخ إبادة جماعية.
37. المصدر السابق، ص. 25.
38. المصدر السابق، ص. 37.

39. المصدر السابق، 140.
40. المصدر السابق، 130-131.
41. يوجد تحليل أكثر تفصيلاً من تقرير المفوضية في الطبعة الأولى من هذا الكتاب.
42. المصدر السابق، ص. 132.
43. المفوضية الدولية، تقرير، International Commission report, p.55.
44. اقتبسه شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 114-173.
45. رفاثيل لمكن، تازمانيا Raphael Lemkin, Tasmania.
46. شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 116-118.
47. راجع الموضوع نفسه من أجل تطور هذه النقطة.

الفصل التاسع: الفاعلون والعملية في النزاع ذي طابع الإبادة الجماعية

1. مان، الجانب المظلم، ص. 8.
2. راجع المناقشة في عمل شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 8.
3. دادريان، النواحي المقارنة، p.155, Dadrian, The Comparative aspects.
4. مان، الجانب المظلم، ص. 8.
5. جيرلاش، مجتمعات مفرطة العنف، ص. 17-91.
6. إيان تالبوت، تقسيم الهند في عام 1947 Ian Talbot, The 1947 Partition of India.
7. أندريه جوميز سواريز، جبهة الممتدين، العقلية والجغرافيات ذات طابع الإبادة الجماعية: تدمير الاتحاد الوطني في كولومبيا والدروس المأخوذة منه من أجل دراسات الإبادة الجماعية Andrei Gomez-Suarez, Perpetrator Blocs, Genocidal mentalities and

Geographies; the Destruction of the Union patriotica in Colombia and its Lessons
for Genocide Studies

8. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 106.
9. المصدر السابق، ص. 105.
10. نيكولاس وييلر، إنقاذ الغرباء: التدخل الإنساني في المجتمع الدولي، Nicolas Wheeler, Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Pp.78-138.
11. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 107.
12. المصدر السابق، ص. 108.
13. المصدر السابق، ص. 103-104.
14. المصدر السابق، ص. 113.
15. فين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 14.
16. لمكن، اقتبسه شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 134.
17. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 113.
18. المصدر السابق، ص. 110.
19. المصدر السابق، ص. 132-133.
20. ماكس ويبر، مقتبس المصدر السابق، ص. 125.
21. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 132-133. يتخذ هذه الوضعية بالرغم من تمييز أن مصطلح المجموعة العرقية، وبالرغم من عدم إشكاليته في عام 1948م، قد يكون الآن (غير متداول)، المصدر السابق، ص. 120.
22. فين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 23.

23. المصدر السابق، ص. 23-24.
24. اقتبسه شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 131-132. مع إضافة التوكيد.
25. فين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 24. مع إضافة التوكيد.
26. للاطلاع على مؤلف قديم، راجع جورج سي. هومانز، المجموعة البشرية، ودراسة حديثة، تشارلز ستانجور، المجموعات الاجتماعية في العمل والتفاعل George C. Homans, The Social Groups in Action and Interaction, Charles Stangor.
27. ((سيطلق على العلاقة الاجتماعية صفة "الجماعي أو المجتمعي"، إذا كان أصل العمل الاجتماعي مرتكزاً على شعور ذاتي للأطراف، سواءً فعلياً كان أم تقليدياً، ينتمون إليه سوياً، وستكون العلاقة الاجتماعية من الناحية الأخرى، مدعومةً باسم الترابطية إذا كان أصل العمل الاجتماعي يقع على تعديل محفزٍ عقلائياً للمصالح، أو اتفاق محفز بصورة مماثلة...)) (النظرية، ص. 136). كما يشير بارسونز، ((استعماله هنا جاء متبنياً للمصطلحات المعروفة لفيرديناند تونيز Ferdinand Tonnies, Gemeinschaft and Gesellschaft)) الجماعة والمجتمع: تعليق افتتاحي، ص. 136.
28. ويبر، النظرية، ص. 139. ((قد يتم تحديد ما إذا كانت العلاقة مفتوحة أو مغلقة تقليدياً أو فعلياً أو عقلائياً من حيث القيم أو النفعية)) .
29. المصدر السابق، ص. 145-146.
30. ((تطوير الشكل الحديث لمنظمة المجموعات المشتركة في الحقوق كلها لا يقل عن كونه متطابقاً مع التطوير والانتشار المستمر للإدارة البيروقراطية)) . المصدر السابق، ص. 337.
31. مصطلحه الآخر (الطبقة أو المكانة الاجتماعية) هو الأقرب إلى هذا المفهوم، كما يشرح بارسونز: ((مصطلح الطبقة إضافة إلى اشتقاقاته قد يكون المصطلح الأكثر إشكالاً في نص ويبر، فهو يشير إلى فئة اجتماعية يشغل أفرادها مركزاً حسن التحديد نسبياً، ولا سيما مع الإشارة إلى التقسيم الطبقي، رغم أن هذه الإشارة ليست مهمة دائماً. إضافة إلى المركز العام، يوجد عامل آخر يمتلكه أفراد القاعدة بوصفه أسلوباً مشتركاً للحياة، وعادةً ما يكون نظام سلوك حسن التحديد تقريباً، وبصورة مثيرة للاهتمام، فإن مصطلح نوع السلطة كان

مترجماً من قبل بارسونز إلى السلطة اللامركزية، وهو وصف قد يلائم بعض المجموعات المنفلتة التي يشار إليها في دراسات الإبادة الجماعية (بارسونز، تعليق افتتاحي، الموضوع نفسه، ص. 347-348). غير أن Stande كانت طبقات ضمن مجتمعات قومية، وليست شعوباً.

32. ليفين، معنى الإبادة الجماعية، ص. 36.

33. ويبر، النظرية، ص. 424.

34. المصدر السابق، ص. 428-429.

35. أندرسون، مجتمعات وهمية.

36. برويكر، العرقية دون مجموعات.

37. مان، الجانب المظلم، ص. 11.

38. المصدر السابق، ص. 25.

39. شاباس، الإبادة الجماعية، ص. 109.

40. المصدر السابق، ص. 110. مع إضافة التوكيد.

41. ماترو، الجريمة الدولية والمحاکمات الظرفية، Mettraux, International Crime and the Ad Hoc Tribunals, p.225.

42. إيلترينفهام، تفسير الرعب، Accounting for Horror, p.6.

43. المصدر السابق، ص. 7.

44. فين، الإبادة الجماعية: منظور اجتماعي، ص. 14.

45. المصدر السابق، ص. 8.

46. المصدر السابق، ص. 10.

47. باول، الحضارة الهمجية، ص. 39-41.

48. يمكن، حكم دول المحور، ص. 79.
49. هنا أختلف بشدة مع استعمال مان لـ (مدى العنف)، إضافة إلى مدى التطهير، كونها تحدد أشكالاً مختلفة من العنف السياسي في جدولته، مدى التطهير والعنف في العلاقات ما بين الفئات، الجانب المظلم، ص. 12.
50. بومان، الحداثة، ص. 119.
51. موزس، العقبات التصورية.
52. أدرك أنه قد يكون هناك اختلافات للمعنى بين المدنيين وغير المحاربين، لكن المعنى الجوهرى لهذه المصطلحات مرتبط بشكل وثيق.
53. احتوت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فصلاً يستطرد عن موضوع الإبادة الجماعية؛ ليناكش مشكلة النظرية الاجتماعية العامة.
54. كرمة نابلسي، المفاهيم المتطورة للمدنيين والمحاربين، ص. 9. يستخدم نابولسي هذا الاختصار [IHL] للقانون الإنساني الدولي في بعض المقاطع المقتبسة أدناه Karma Nabulsi, Evolving Concepts of Civilians and Belligerents, p.9.
55. المصدر السابق، ص. 12.
56. المصدر السابق، ص. 16.
57. المصدر السابق، ص. 19.
58. المصدر السابق، ص. 19.
59. المصدر السابق، ص. 18.
60. سليم، لماذا نحمي المدنيين؟ البراءة والحصانة والعداوة في الحرب Slim, Why Protect the Civilians? Innocence, Immunity and Enmity in War, p.495.
61. المصدر السابق، ص. 499.

62. المصدر السابق، ص. 486.
63. المصدر السابق، ص. 483.
64. المصدر السابق، ص. 497.
65. والزر، الحروب العادلة وغير العادلة، Walzer, Just and Unjust Wars, p.136.
66. بيست، المدنيون في الحروب المعاصرة: مشكلة في الأصول العرقية والقانون والواقع، Best, Civilians in Contemporary Wars: A Problem in Ethics, Law and Fact.
67. الموضع نفسه.
68. يمكن، حكم دول المحور، ص. 80.
69. سليم، لماذا نحمي المدنيين؟، ص. 496.
70. بيست، المدنيون.
71. مان، الجانب المظلم، ص. 187.
72. المرجع نفسه.
73. راجع هاورد كلارك، المقاومة المدنية في كوسوفو، Hoard Clark, Civil Resistance In Kosovo.

الفصل العاشر: السياقات البنيوية، شرح الإبادة الجماعية الحديثة

1. بيرجر، نظرية ماكس وبر، ص. 133-134.
2. المصدر السابق، ص. 154-155.
3. المصدر السابق، ص. 140.
4. وبر، النظرية، ص. 110-111.

5. المصدر السابق، ص. 110-111.
6. المصدر السابق، 110.
7. تمت استعارة الفكرة، من كلوزفيتش، عن الحرب، قدمتها أولاً في الإبادة والعلاقات الدولية، ص. 8.
8. أليسون بالمر، الإبادة الجماعية الاستعمارية Alison Palmer, Colonial Genocide.
9. صامويل توتن، وليام إس. بارسونز وروبرت إتش. هيتشكوك، مواجهة الإبادة الجماعية والإبادة الجماعية العرقية للشعوب الأصلية، Samuel Totten, William S. Parsons & Robert H. Hitchcock, Confronting Genocide and Ethnocide of Indigenous Peoples, Pp.68- 74.
10. أترك هذه القضية الأخيرة على الأغلب إلى جانب واحد، تعرف مناقشة مان المثيرة للاهتمام على تسع مجموعات كبرى على الأقل من دوافع المعتدين: الجانب المظلم، ص. 27-29.
11. تشاك وجوناسون، تاريخ الإبادة الجماعية وعلم الاجتماع المتصل بها، Chalk & Jonassohn, The History and Sociology of Genocide, Pp.58-65.
12. مان، الجانب المظلم، ص. 54.
13. ميشيل فوكو، الإرادة للمعرفة: تاريخ الجنسية، Michel Foucault, The Will to Knowledge: The History of Sexuality, p.143.
14. من أجل هذه الناحية، راجع دان ستون، الإبادة الجماعية بوصفها تمدناً، Dan Stone, Genocide as Transgression.
15. بومان، الحداثة، ص. 13.
16. المصدر السابق، ص. 12.
17. المصدر السابق، ص. 8.
18. المصدر السابق، ص. 82.

19. المصدر السابق، ص. 89.
20. نانسي شيبير هيوز، الرجوع إلى صوابنا: علم الإنسان والإبادة الجماعية، Nancy Scheper-
Hughes, Coming to Our Senses: Anthropology and Genocide. راجع أيضًا دايفد
مايوري لويس، الإبادة الجماعية ضد الشعوب الأصلية David Mayburt. Lewis, Genocide
against Indigenous Peoples.
21. شيبير هيوز، الرجوع إلى صوابنا، ص. 369.
22. المصدر السابق، ص. 374-375.
23. مان، الجانب المظلم، ص. 6.
24. راجع مناقشة كريستوفر براونينغ في كتاب رجال عاديون: كتيبة الشرطة الاحتياطية 101
والحل النهائي في بولندا Christopher Browning, Ordinary Men: Reserve Police
Battalion 101 and the Final Solution in Poland.
25. إرفين ستوب، جذور الشر: منشأ الإبادة الجماعية وعمليات عنف جماعية أخرى Ervin Staub,
The Roots of Evil: The Origins of Genocide and Other Group Violence.
26. مان، الجانب المظلم، ص. 109.
27. مارك ليفين، أراضي تشيتاجونج هيل: دراسة حالة في الاقتصاد السياسي للإبادة الجماعية
المتسللة Mark Levene, The Chittagong Hill Tracts: A Case Study in the Political
Economy of "Creeping" Genocide, p.339.
28. فيليا جيفريموفاس، من ساحات الطوب إلى مقابر: من الإنتاج إلى الإبادة الجماعية في
راوندا Villia Jefremovas, Brickyards to Graveyards: From Production to Genocide,
p.119. in Ruanda,
29. المصدر السابق، ص. 119.
30. هينتون، الجانب المظلم، ص. 29.

31. محمود ممدني، عندما يصبح الضحايا قتل: الاستعمار والشعوب الأصلية والإبادة الجماعية في راوند، Mahmood Mamdani, When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism and the Genocide in Ruanda, Pp.7.196.
32. دادريان، النواحي المقارنة، ص. 155.
33. مان، مصادر القوة الاجتماعية.
34. المصدر السابق، ص. 5.
35. المصدر السابق، .
36. المصدر السابق، .
37. المصدر السابق، ص. 7.
38. المصدر السابق، ص. 6.
39. مان، الجانب المظلم، ص. 7.
40. المصدر السابق، ص. 7.
41. المصدر السابق، ص. 9.
42. المصدر السابق، ص. ix.
43. المصدر السابق، ص. 4.
44. بومان، الحداثة، ص. 52.
45. المصدر السابق، ص. 53.
46. مان، الجانب المظلم، ص. 3-4. بينما كانت فكرة البروليتاريا (طبقة العمال) حاسمة في التحريف الستاليني للديمقراطية، فبالكاد كانت الدافع، فقد أيدت طبقة العمال حكم الحزب وقائده، الذين وضعوا أنفسهم مكان الطبقة العاملة. إن فكرة الطبقة العاملة، بهذا المعنى، لم تخلق ضغوطاً لتطهير طبقات أخرى. عندما يكون لكل من فكرة وديمقراطية طبقة العمال

سوءاً معظم المعنى، فيعد ثورة عام 1917م، سعى الشيوعيون إلى تحالف الطبقة مع طبقة الفلاحين، ورغم أن البلاشفة جذبوا طبقة الفلاحين سريعاً، لم تظهر السياسات المدمرة بصورة خطيرة إلا من جانب حزب الدولة لاحقاً، حين عزز ستالين حكمه. يبالغ مان بمنح المصادقية لمنصر الطبقة العاملة للإيديولوجية الستالينية.

47. المصدر السابق، ص. 9.

48. المصدر السابق، ص. 2.

49. من أجل المناقشة، راجع شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 155-160.

50. مان، الجانب المظلم، ص. 7. مع إضافة التوكيد.

51. راجع كتابي، جدالات الحرب، من أجل نقد حول هذه النزعة في علم الاجتماع.

52. مان، الجانب المظلم، ص. 32. بطريقة مماثلة، نورمان نايمارك Norman Naimark: ((في كثير من الأحيان يكون التطهير العرقي مرتبطاً بالحرب بشدة، والحالات المدروسة في هذا الكتاب حدثت جميعها خلال الحرب أو خلال مرحلة انتقال فوضوية من الحرب إلى السلم، تمنح الحرب الفطاء للحكام....، والفرصة للتعامل مع هذه الأقلية المسيبة للمشكلات من خلال تعليق قانون مدني باسم الضرورة الحربية....، تعود الحرب مشاركتها على القتل وإطاعة الأوامر، ولا يتأقلم أحد بشكل كلي مع إراقة الدماء والجثث المتعفنة، لكن الجندي يتأقلم باستعداد أكثر من الآخرين، والجيش النظامية دائماً ما تكون متورطة بالتطهير العرقي....، لكن الحرب أيضاً تجلب الجماعات الشبيهة بالعسكرية التي غالباً ما تتسبب بمعظم الضرر في التطهير العرقي....، تزود الحرب الحكومات والسياسة بالحجج الإستراتيجية من أجل التطهير العرقي)) . نيران الكراهية، Pp.187,188. Fires of Hatred.

53. مايكل مان، مصادر القوة الاجتماعية، المجلد الأول، ص. 10-11.

54. مان، الفاشيون، ص. 206.

55. مان، الجانب المظلم، ص. 69. ((الأمر الذي لا يقوم باستكشافه هو الاختلاف في نظم القوة التي تمثلها السياسة، وحالات الحرب، وهذا عائد إلى منظري الحرب - باتباع كلوزفيتش الذي

كان عمله الخلاق اجتماعياً بالكاد معترفاً به - من أجل استكشاف الأهمية الخاصة لعرض القوة العنيفة مادياً)).

56. استكشف هذه الصلات بشكل أكمل في الحرب والإبادة الجماعية.

57. يعبر بيك عن هذه الفكرة في أعمال عدة: على سبيل المثال: ما هي العولمة؟ Beck, What is Globalization?

58. مان، مصادر القوة الاجتماعية، The sources of Social Power المجلد الأول، ص. 9.

59. النتيجة الطبيعية لهذا هي أن العلاقات الدولية بصفتها حقلاً غالباً ما افترضت انفصلاً تاماً لعلاقات النفوذ الدولية عن المحلية، وقد استكشفت هذه الأسئلة أكثر في عملي نظرية الدولة العالمية Theory of the Global State.

60. ميلسون، الثورة والإبادة الجماعية: عن منشأ الإبادة الجماعية الأرمنية والمحرقة، ص. 18.

61. مان، الجانب المظلم، ص. 7. مع إضافة التوكيد.

62. بارنا، علاقات الإبادة الجماعية: أي. ديرك موزس، الإبادة الجماعية ومجتمع الاستيطان في التاريخ الأسترالي.

63. توماس كوهني، الاستعمار والمحرقة: الاستمراريات والأسباب والتعقيدات.

64. دونالد بلوكسهام، لعبة الإبادة الجماعية العظيمة Donald Bloxham, The Great Game of Genocide.

65. دونالد بلوكسهام، الحل الأخير: إبادة جماعية Donald Bloxham, The Final Solution: A Genocide.

66. تيموثي سنايدر، أراضي الدم: أوروبا بين هتلر وستالين، Timothy Snyder, Bloodlands: Europe Between Hitler and Stalin, p.381.

67. مارك ليفين، صوت منشق، Mark Levene, A Dissenting Voice, p.165.

68. ليفين، معنى الإبادة الجماعية، Levene, The Meaning of Genocide, p.187.

69. المصدر السابق، ص. 158-159.

70. مانوس ميدلارسكي، فخ القتل، p.49، Manus Midlarsky, The Killing Trap.

71. أندريه جوميز سواريز، السياسات الطبيعية للإبادة الجماعية والشبكات الدولية Andrei

.Gomez.Suarez, Genocide, Geopolitics and Transnational Networks

72. شو، الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية.

73. الفصل الحادي عشر: خاتمة، تعريفات جديدة

74. يعرفه دونالد إل. هوروفيتش، الشغب العرقي المميت Deadly Ethnic Riot، بالتحديد بأنه

((هجوم مميت من قبل الأفراد المدنيين لمجموعة عرقية ما، على أفراد مدنيين لمجموعة

عرقية أخرى))، حاد ومباغت رغم أنه من غير الضروري أن يكون مخططاً له (ص. 1).

والسمة المنظمة والمخططة للعديد من هذه الأحداث التي تقنعني الآن بأنها متسمة بطابع

الإبادة الجماعية، وهذا أمر لم أعترف به في الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

75. طرحت هذه الفكرة أولاً في كتابي الإبادة الجماعية والعلاقات الدولية، ص. 6، وشرحتها

بالتفصيل في ذلك الكتاب.

76. بيرجر، نظرية ماكس ويبر لتشكيل المفهوم، Max Weber, Theory of Concept Formation,

p.178.

77. المصدر السابق، ص. 165-166.

المراجع

- Abrams, P. (1982) *Historical Sociology*. Shepton Mallet: Open Books.
- Adelman, H. and Barkan, E. (2011) *No Return. No Refuge: Rites and Rights in Minority Repatriation*. New York: Columbia University Press.
- Ahonen, P. et al. (2008) *People on the Move: Forced Population Movements in Europe in the Second World War and Its Aftermath*. Oxford: Berghahn.
- Alexander, J., McGregor, J. and Ranger, T. (2000) *Violence and Memory: One Hundred Years in the Dark Forests of Matabeleland*. London: James Currey.
- Alexander, J., McGregor, J. and Ranger, T. (2000) 'Ethnicity and the Politics of Conflict: The Case of Matabeleland', in E. W. Nafziger, F. Stewart and R. Värynen (eds), *War, Hunger and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies*, Vol. 1. Oxford: Oxford University Press, pp.305-32.
- Alexander, J. C. (2002) 'On the Social Construction of Moral Universals: The "Holocaust" from War Crime to Trauma Drama'. *European Journal of Social Theory* 5(1): 5-85.
- Aly, G., Chroust, P. and Pross, C. (1994) *Cleansing the Fatherland: Nazi Medicine and Racial Hygiene*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Ambos, K. (2009) 'What Does "Intent to Destroy" in Genocide Mean?' *International Review of the Red Cross* 81 (976): 833-58.
- Anderson, B. (1983) *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

- Anderson, G. A. (ed.) (1994) *Genocide: Conceptual and Historical Dimensions*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Antoni, C. (1959) *From History to Sociology*. Detroit: Wayne State: University Press.
- Arendt, H. (1967) *The Origins of Totalitarianism*. London: Allen & Unwin.
- Banks, M. and Wolfe, M. (1999) 'Ethnicity and Reports of the 1992-95 Bosnian Conflict', in T. Allen and J. Seaton (eds), *The Media of Conflict: War Reporting and Representations of Ethnic Violence*. London: Zed, pp.147-61.
- Barta, T. (1987) 'Relations of Genocide: Land and Lives in the Colonization of Australia. in I. Walliman and N. M. Dobrowski (eds), *Genocide and the Modern Age: Etiology and Case Studies of Mass Death*. New York: Greenwood Press, pp. 237-51
- Bartov, O. (2000) *Mirrors of Destruction: War, Genocide and Modern Identity*. Oxford: Oxford University Press.
- Bauer, Y. (1982) *A History of the Holocaust*. New York: F. Watts.
- Bauman, Z. (1989) *Modernity and the Holocaust*. Cambridge: Polity.
- Beck, U. (2000) *What is Globalization?* Cambridge: Polity.
- Becker, J. (1996) *Hungry Ghosts: China's Secret Famine*. London: John Murray.
- Bell-Fialkoff, A. (1993) 'A Brief History of Ethnic Cleansing' *Foreign Affairs* 72(3): 110-21.
- Bell-Fialkoff, A. (1996) *Ethnic Cleansing*. Basingstoke: Macmillan.
- Best, G. (1984) *Civilians in Contemporary Wars: A Problem in Ethics, Law, and fact*. London: King's College Department of War Studies. www.airpowcr.maxwell.lf.mil/airchronicles/aurwview/1984/mar-apr/best.html
- Bloxham, D. (2005) *The Great Game of Genocide*. Oxford: Oxford University Press .
- Bloxham, D. (2008) *Genocide. The World Wars and the Unweaving of Europe*. London and Portland, OR: Vallentine Mitchell.
- Bloxham, D. (2009) *The Final Solution: A Genocide*. Oxford: Oxford University Press.
- Brandes, D. (2009) 'National and International Planning of the "Transfer" of Germans from Czechoslovakia and Poland', in R. Bessel and C. Haake (eds), *Removing*

- Peoples: Forced Removal in the Modern World*. Oxford: Oxford University Press, pp.281-96.
- Browning, C. R. (1992) *The Path to Genocide*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Browning, C. R. (1992) *Ordinary Men: Reserve Police Battalion 101 and the Final Solution in Poland*. New York: Harper Collins.
- Brubaker, R. (2002) 'Ethnicity without Groups'. *Archives Européennes de Sociologie*, XLIII (2): 163-89.
- Burger, T. (1987) *Max Weber's Theory of Concept Formation: History, Laws and Ideal Types*. Durham, NC: Duke University Press.
- Butcher, T. (2013) 'A "Synchronized Attack": On Raphael Lemkin's Holistic Conception of Genocide'. *Journal of Genocide Research* 15(3): 253-71.
- Card, C. (2003) 'Genocide and Social Death'. *Hypatia* 18(1): 63-79.
- Centre: for Research on the Epidemiology of Disasters (2010) 'Patterns of Mortality Rates in Darfur Conflict'. *The Lancet* 375 (9711): 294-300.
- Chalk, F. (1994) 'Redefining Genocide', in G. A. Andreopoulos (ed.), *Genocide: Conceptual and Historical Dimensions*, pp.47-63.
- Chalk, F. and Jonassohn, K. (1990) *The History and Sociology of Genocide: Analyses and Case Studies*. New Haven: Yale University Press.
- Charny, I. W. (1991) 'The Psychology of Denial of Known Genocides', in I. W. Charny (ed.), *Genocide: A Critical Bibliographical Review*, Vol. 2. London: Mansell, pp.3-37.
- Charny, I. W. (1994) 'Toward a Generic Definition of Genocide', in G. A. Andreopoulos (ed.), *Genocide: Conceptual and Historical Dimensions*, pp.64-94.
- Charny, I. W. (2001) 'Foreword', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp. ix-xvi.
- Chesterman, S. (ed.) (2001) *Civilians in War*. Boulder: Lynne Rienner. Clark, H. (2000) *Civil Resistance in Kosovo*. London: Pluto.

- Clausewitz, C. von (1976) *On War*, ed. M. Howard and P. Paret. Princeton: Princeton University Press.
- Conquest, R. (1986) *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror Famine*. London: Hutchinson.
- Conquest, R. (1990) *The Great Terror: A Reassessment*. London: Hutchinson. Cooper, J. (2008) *Raphael Lemkin and the Struggle for the Genocide Convention*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Coward, M. (2004) 'Urbicide in Bosnia', in S. Graham (ed.), *Cities, War and Terrorism*, pp.154-71.
- Crawford, J. (1988) *The Rights of Peoples*. Oxford: Clarendon Press.
- Curthoys, A. and Docker, J. (2008) 'Defining Genocide', in D. Stone (ed.), *The Historiography of Genocide*. Basingstoke: Palgrave-Macmillan, pp. 9-41.
- Cushman, T. (2004) 'Anthropology and Genocide in the Balkans: An Analysis of Conceptual Practices of Power'. *Anthropological Theory* 4(1): 5-28.
- Dadrian, V. N. (2001) 'The Comparative Aspects of the Armenian and Jewish Cases of Genocide: A Sociohistorical Perspective', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.133-68.
- De Waal, A. (2007) 'Reflections on the Difficulties of Defining Darfur's Crisis as Genocide'. *Harvard Human Rights Journal* 20: 25-33.
- Delbo, C. (1995) *Auschwitz and After*. New Haven: Yale University Press.
- Drost, P. N. (1959) *Humanicide, Vol. I of The Crime of State*. Leiden: A. W. Sythoff.
- Drost, P. N. (1959) *Genocide: United Nations Legislation on international Criminal Law, Vol. II of The Crime of State*. Leiden: A. W. Sythoff.
- Durkheim, E. (1982) *The Rules of Sociological Method, and Selected Texts on Sociology and its Method*. London: Macmillan.
- Durkheim, E. (1984) *The Division of Labour in Society*. London: Macmillan. Earl, H. (2013) 'Prosecuting Genocide before the Genocide Convention: Raphael Lemkin and the Nuremberg Trials, 1945-1949'. *Journal of Genocide Research* 15(3): 317-37.

- Eltringham, N. (2004) *Accounting for Horror: Post-Genocide Debates Rwanda*. London: Pluto.
- Fein, H. (1990) 'Genocide: A Sociological Perspective'. *Current Sociology* 38(1).
- Fein, H. (1994) 'Genocide, Terror, Life Integrity and War Crimes', in G. A. Andreopoulos (ed.), *Genocide: Conceptual and Historical Dimensions*, pp.95-108.
- Foucault, M. (1998) *The Will to Knowledge: The History of Sexuality*, Vol. 1, trans. R. Hurley. Harmondsworth: Penguin.
- Frieze, D.-L. (2013) 'New Approaches to Raphael Lemkin'. *Journal of Genocide Research* 15(3): 247-52.
- Callie, W. B. (1956) 'Essentially Contested Concepts'. *Proceedings of the Aristotelian Society* 56: 167-98.
- Gerlach, C. (2010) *Extremely Violent Societies: Mass Violence in the Twentieth-Century World*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Giddens, A. (1984) *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuralism*. Cambridge: Polity.
- Giddens, A. (1985) *The Nation-State and Violence*. Cambridge: Polity.
- Girard, P. R. (2007) 'Caribbean Genocide: Racial War in Haiti, 1802-4', in A. D. Moses and D. Stone (eds), *Colonialism and Genocide*. London: Routledge.
- Glass, C. (2004) 'It was necessary to uproot them'. *London Review of Books* (24 June): 4-6.
- Goldhagen, D. J. (1996) *Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust*. New York: Little, Brown.
- Gómez-Swirez, A. (2007) 'Perpetrator Blocs, Genocidal Mentalities and Geographies: The Destruction of the *Unión Patriótica* in Colombia and its Lessons for Genocide Studies'. *Journal of Genocide Research* 9(4): 637-60.
- Gómez-Swirez, A. (2014) *Genocide, GeoPolitics and Transnational Networks*. London: Routledge.
- Graham, S. (ed.) (2004) *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban GeoPolitics*. Oxford: Blackwell.

- Grass, G. (2002) *Crabwalk*. London: Faber and Faber.
- Green, B. B. (2001) 'Stalinist Terror and the Question of Genocide: The Great Famine', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.169-89.
- Hamburg Institute for Social Research (1999) *The German Army and Genocide: Crimes Against War Prisoners, Jews and Other Civilians in the East. 1919-1944*. New York: The New Press.
- Hancock, I. (2001) 'Responses to the Porrajmos: The Romani Holocaust', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.69-95.
- Harff, B. and Gurr, T. (2002) *Ethnic Conflict in World Politics*, 2nd edn. Boulder: Westview.
- Hilberg, R. (1961) *The Destruction of the European Jews*. London: W. H. Allen.
- Hilberg, R. (1993) *Perpetrators, Victims, Bystanders: The Jewish Catastrophe 1933-194*. London: Lime Tree.
- Hinton, A. L. (ed.) (2002) *Annihilating Difference: The Anthropology of Genocide*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Hinton, A. L. (2002) 'The Dark Side of Modernity: Toward an Anthropology of Genocide', in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp.1-42.
- Hirsch, H. (1995) *Genocide and the Politics of Memory: Studying Death to Preserve Life*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Hirst, P. Q. (1997) 'The International Origins of National Sovereignty', in *From Statism to Pluralism: Democracy, Civil Society and Global Politics*. London: Routledge, pp.216-35.
- Homans, G. C. (1951) *The Human Group*. London: Routledge.
- Honwana, A. (2001) 'Children of War: Understanding War and War Cleansing in Mozambique and Angola', in S. Chesterman (ed.), *Civilians in War*, pp.123-44.
- Horowitz, D. L. (2001) *The Deadly Ethnic Riot*. Berkeley: University of California Press.
- Horowitz, I. L. (1976) *Genocide: State Power and Mass Murder*. Brunswick, NJ: Transaction.
- Horowitz, I. L. (1982) *Taking Lives: Genocide and State Power*. Brunswick, NJ: Transaction.

- Hull, I. (2004) *Absolute Destruction: Military Culture and Practices of War in Imperial Germany*. Ithaca: Cornell University Press.
- Human Rights Watch (2004) *Darfur Destroyed: Ethnic Cleansing by Government and Militia Forces in Western Sudan*. New York: Human Rights Watch.
- Huttenbach, H. (2002) 'From the Editor: Towards a Conceptual Definition of Genocide'. *Journal of Genocide Research* 4(2): 167-75.
- International Commission of Inquiry on Darfur (2005) *Report of the International Commission of Inquiry on Darfur*. http://www.un.org/News/dh/sudan/com_inq_darfur.pdf.
- International Court of Justice (1993) *Bosnia-Herzegovina vs. Yugoslavia*. www.icj-cij.org/docket/files/91/7199.pdf.
- Irvin-Erickson, D. (2013) 'Genocide, the "Family of Mind" and the Romantic Signature of Raphael Lemkin'. *Journal of Genocide Research* 15(3): 273-96.
- Jackson Preece, J. (1998) *National Minorities and the European States System*. Oxford: Clarendon.
- Jacobs, S. L. (ed.) (1992) *Raphael Lemkin's Thoughts on Genocide: Not Guilty*. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press.
- Jefremovas, V. (2002) *Brickyards to Graveyards: From Production to Genocide in Rwanda*. Albany: State University of New York Press.
- Jones, A. (2000) 'Gendercide and Genocide'. *Journal of Genocide Research* 2(2): 185-211.
- Jones, A. (2004) *Gendercide and Genocide*. Nashville: Vanderbilt University Press.
- Jorgensen, N. H. (2001) 'The Definition of Genocide: Joining the Dots in the Light of Recent Practice'. *International Criminal Law Review* 1: 285-313.
- Journal of Genocide Research* (2013) 15(3) Special Issue, 'New Approaches to Raphael Lemkin'.
- Kalyvas, S. N. (2005) *The Logic of Violence in Civil War*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Kansteiner, W. (2001) 'The Rise and Fall of Metaphor: German Historians and the Uniqueness of the Holocaust', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.221-44.
- Katz, S.T. (1994) *The Holocaust in Historical Context*, Vol. 1. New York: Oxford University Press.
- Kiernan, B. (1996) *The Pol Pot Regime: Race, Power and Genocide in Cambodia under the Khmer Rouge, 1975-79*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Kirsch, S. (2012) 'The Social and the Legal Concept of Genocide', in P. Behrens and R. Henman (eds), *Elements of Genocide*. London: Routledge, pp.7-19.
- Korrey, W. (2001) *Epitaph for Raphael Lemkin*. New York: Jacob Blaustein Institute for the Advancement of Human Rights.
- Kress, C. (2007) 'The International Court of Justice and the Elements of the Crime of Genocide'. *European Journal of International Law* 18(4): 619-29.
- Kühne, T. (2010) *Belonging and Genocide: Hitler's Community, 1918-1945*. New Haven: Yale University Press.
- Kühne, T. (2013) 'Colonialism and the Holocaust: Continuities, Causations, and Complexities'. *Journal of Genocide Research* 15(3): 339-62.
- Kuper, L. (1981) *Genocide: Its Political Use in the Twentieth Century*. Penguin: Harmondsworth.
- Kuperman, A. J. (2004) 'Provoking Genocide: A Revised History of the Rwandan Patriotic Front'. *Journal of Genocide Research* 6(1): 61-84.
- Kuperman, A. J. (2008) 'The Moral Hazard of Humanitarian Intervention: Lessons from the Balkans'. *International Studies Quarterly* 52(1): 49-80.
- Lemarchand, R. (1996) *Burundi: Ethnic Conflict and Genocide*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lemarchand, R. (1998) 'Genocide in the Great Lakes: Which Genocide? Whose Genocide?' New Haven: Yale University Genocide Studies Program Working Papers.

- Lemkin, R. (1933) *Acts Constituting a General (Transnational) Danger Considered as Offences Against the Law of Nations*, trans. James Fussell. www.preventgenocide.org/lemkin/madrid1933-english.htm
- Lemkin, R. (1944) *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress*. New York: Carnegie Endowment for International Peace.
- Lemkin, R. (1947) 'Genocide a Crime under International Law'. *American Journal of International Law* 41(1): 45-51.
- Lemkin, R. (2007) 'Tasmania', ed. Ann Curthoys, in A. D. Moses and D. Stone (eds), *Colonialism and Genocide*. London: Routledge, pp. 74-100.
- Lemkin, R. (2012) *Lemkin on Genocide*, ed. S. L. Jacobs. Plymouth: Lexington Books.
- Lemkin, R. (2013) *Totally Unofficial: The Autobiography of Raphael Lemkin*, ed. D.-L. Frieze. New Haven: Yale University Press.
- Levene, M. (1999) 'The Chittagong Hill Tracts: A Case Study in the Political Economy of "Creeping" Genocide'. *Third World Quarterly* 20(2): 339-69.
- Levene, M. (2004) 'A Dissenting Voice', Parts I and II. *Journal of Genocide Research* 6(2):153-66, and 6(3): 431-46.
- Levene, M. (2005) *The Meaning of Genocide*, Vol. I of *Genocide in the Age of the Nation State*. London: I. B. Tauris.
- Levene, M. (2005) *The Rise of the West and the Coming of Genocide*, Vol. II of *Genocide in the Age of the Nation State*. London: I. B. Tauris.
- Levene, M. (2007) 'Review of I. Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*'. *Journal of Genocide Research* 9(4) (December): 675-81.
- Lewis, M. (2014) *The Birth of the New Justice: The Internationalization of Crime and Punishment, 1919-19150*. Oxford: Oxford University Press.
- Liddell, H. G. and Scott, R. (1940) *A Greek-English Lexicon*. Oxford: Clarendon Press. www.perseus.tufts.edu/hopper/text?doc=Perseus%3Atext%3A1999.04.0057%3Aentry%3Dge%2Fnos

- Longerich, P. (2010) *Holocaust: The Nazi Persecution and Murder of the Jews*. Oxford: Oxford University Press.
- Lopate, P. (1989) 'Resistance to the Holocaust', in D. Rosenberg (ed.), *Testimony: Contemporary Writers Make the Holocaust Personal*. New York: Random House, pp.285-308.
- Magnorella, P. J. (2002) 'Recent Developments in the International Law of Genocide: An Anthropological Perspective on the International Criminal Tribunal for Rwanda', in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp.310-24.
- Malkki, L. H. (1995) *Purity and Exile: Violence, Memory and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania*. Chicago: Chicago University Press.
- Mamdani, M. (2001) *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism and the Genocide in Rwanda*. Princeton: Princeton University Press.
- Mann, M. (1986, 1993) *The Sources of Social Power*, Vols I and II. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mann, M. (2004) *Fascists*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Marcuse, H. (1965) 'Industrialization and Capitalism'. *New Left Review* 30 (March-April): 3-17.
- Marx, K. (1992) *Capital*, Vol. I. Harmondsworth: Penguin.
- Marx, K. and Engels, F. (2012 [1848]) *The Communist Manifesto: A Modern Edition*. London: Verso.
- Masalha, N. (1997) *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949-%*. London: Faber.
- Maybury-Lewis, D. (2002) 'Genocide against Indigenous Peoples, in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp.43-53.
- Mazower, M. (2011) *No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations*. Princeton: Princeton: University Press.

- McDonnell, M. A. and Moses, A. D. (2005) 'Raphael Lemkin as a Historian of Genocide in the Americas'. *Journal of Genocide Research* 7(4): SO 1-29.
- Melson, R. E (1996) *Revolution and Genocide: On the Origins of the Armenian Genocide and the Holocaust*. Chicago: University of Chicago Press.
- Melson, R. F. (2001) 'The Armenian Genocide as Precursor and Prototype', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.119-32.
- Mettraux, G. (2005) *International Crimes and the Ad Hoc Tribunals*. Oxford: Oxford University Press.
- Midlarsky, M. (2005) *The Killing Trap*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mills, C. W. (1959) *The Sociological Imagination*. London: Oxford University Press.
- Morris, B. (2004) *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Moses, A. D. (1998) 'Structure .and Agency in the Holocaust: Daniel J. Goldhagen and his Critics. *History and Theory* 37: 194-219.
- Moses, A. D. (2002) 'Conceptual Blockages and Definitional Dilemmas in the "Racial Century"'. *Patterns of Prejudice* 36(4): 7-36.
- Moses, A. D. (2004) 'The Holocaust and Genocide', in D. Stone (ed.), *The Historiography of the Holocaust*. London: Palgrave Macmillan, pp.533-55.
- Moses, A. D. (2004) 'Genocide and Settler Society in Australian History', in A. D. Moses (ed.), *Genocide and Settler Society: Frontier Violence and Stole Indigenous Children in Australian History*. Oxford: Berghahn.
- Moses, A. D. (2008) 'Empire, Colony, Genocide: Keywords and the Philosophy of History', in A. D. Moses (ed.), *Empire. Colony. Genocide*. Oxford: Berghahn .
- Mulaj, K. (2003) 'Ethnic Cleansing in Yugoslavia in the 1990s', in S. B. Vardy and T. H. Tooley (ed.), *Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*, pp.693-711.
- Mussolini, B. (1995) 'Technocracy', in R. Griffin (ed.), *Fascism*. Oxford: Oxford University Press, pp. 28-9.

- Nabulsi, K. (2001) 'Evolving Conceptions of Civilians. and Belligerents: One Hundred Year. after the Hague Peace Conferences', in S. Chesterman (ed.), *Civilians in War*. Boulder, CO: Lynne Rienner, pp. 9-24.
- Naimark, N. M. (2001) *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Neumann, P.R. and Smith, M. L. R. (2005) 'Strategic Terrorism: The Framework and its Fallacies'. *Journal of Strategic Studies* 28(4): 571-95.
- Palmer, A. (2000) *Colonial Genocide*. Adelaide: Crawford House.
- Palyi, M. (1946) 'Review of R. Lemkin, *Axis Rule in Occupied Europe*'. *American Journal of Sociology* 51 (5): 496-7.
- Pappé, I. (2007) *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: One World.
- Parsons, T. (1972) *The Social System*. London: Tavistock.
- Petrovic, D. (1994) 'Ethnic Cleansing- An Attempt at Methodology'. *European Journal of International Law* 5(3): 1-19.
- Plant, R. (1987) *The Pink Triangle: The Nazi War Against Homosexuals*. Edinburgh: Mainstream.
- Powell, C. (2011) *Barbaric Civilization: A Critical Sociology of Genocide*. Montreal: McGill-Queen's University Press.
- Power, S. (2003) *'A Problem from Hell': America and the Age of Genocide*. London: Flamingo.
- Preston, P. (2012) *The Spanish Holocaust: Inquisition and Extermination in Twentieth-Century Spain*. London: Harper.
- Prunier, G. (1995) *The Rwanda Crisis: History of a Genocide*. London: Hurst.
- Prunier, G. (2005) *Darfur: The Ambiguous Genocide*. London: Hurst.
- Ratner, S. R. and Abram, J. S. (2001) *Accountability for Human Rights Atrocities in International Law: Beyond the Nuremberg Legacy*. Oxford: Oxford University Press.

- Reid, J. J. (1992) 'Total War, the Annihilation Ethic, and the Armenian Genocide, 1870-1918', in R. G. Hovannisian, *The Armenian Genocide: History, Politics, Ethics*. Basingstoke: Macmillan, pp. 21-52.
- Rex, J. (1971) 'Typology and Objectivity: A Comment on Weber's Four Sociological Methods', in A. Sahay (ed.), *Max Weber and Modern Sociology*. London: Routledge and Kegan Paul, pp.17-35.
- Ringer, F. (1997) *Max Weber's Methodology: The Unification of the Social and Cultural Sciences*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Rizer, K. (2001) 'Bombing Dual-Use Target: Legal, Ethical and Doctrinal Perspectives', *Airpower Chronicles*, www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/cc/Rizer.html
- Rosenbaum, A. S. (ed.) (2001) *Is the Holocaust Unique? Perspectives on Comparative Genocide*. Boulder: Westview.
- Rosenfeld, G. D. (1999) 'The Politics of Uniqueness: Reflections on the Recent Polemical Turn in Holocaust and Genocide Scholarship', *Holocaust and Genocide Studies* 13(1): 28-62.
- Roth, J. K. (2001) 'The Ethics of Uniqueness', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.21-32.
- Rummel, R. (1997) *Death by Government*. Brunswick: Transaction Publisher. Sartre, J. P. (1968) 'On Genocide', *New Left Review* 1 (48): 13-25.
- Schabas, W. A. (2000) *Genocide in International Law*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Schaller, D. and Zimmerer, J. (eds) (2009) *The Origins of Genocide: Raphael Lemkin as a Historian of Mass Violence*. London: Routledge.
- Scheper-Hughes, N. (2002) 'Coming to Our Senses: Anthropology and Genocide', in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp. 348-81.
- Semelin, J. (2007) *Purify and Destroy*. London: Hurst.
- Shaw, M. (1988) *Dialectics of War: An Essay in the Social Theory of War and Peace*. London: Pluto.

- Shaw, M. (1991) *Post-Military Society*: War, Militarization and Demilitarization at the End of the Twentieth Century. Cambridge: Polity.
- Shaw, M. (2000) *Theory of the Global State: Globality as Unfinished Revolution*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Shaw, M. (2003) *War and Genocide: Organized Killing in Modern Society*. Cambridge: Polity.
- Shaw, M. (2005) *The New Western War of War: Risk-Transfer War and its Crisis in Iraq*. Cambridge: Polity.
- Shaw, M. (2007) 'The General Hybridity of War and Genocide'. *Journal of Genocide Research* 9(3): 461-73.
- Shaw, M. (2013) *Genocide and International Relations: Changing Patterns in the Transitions of the Late Modern World*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Shaw, M. N. (1997) *International Law*. Cambridge: Cambridge University Press. Shirer, W. L. (1941) *Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent 1934-1941*. London: Hamish Hamilton.
- Slim, H. (2003) 'Why Protect Civilians? Innocence, Immunity and Enmity in War'. *International Affairs* 79(3): 481-501.
- Slim, H. (2004) 'Dithering over Darfur? A Preliminary Review of the International Response'. *International Affairs* 80(5): 811-28.
- Smith, A. D. (1991) *National Identity*. Harmondsworth: Penguin.
- Snyder, T. (2010) *Blood lands: Europe Between Hitler and Stalin*. London: Bodley Head.
- Sofsky, W. (1999) *The Order of Terror: The Concentration Camp*. Princeton: Princeton University Press.
- Stangor, C. (2004) *Social Groups in Action and Interaction*. Hove: Psychology Press.
- Stannard, D. E. (1992) *American Holocaust: The Conquest of the New World*. Oxford: Oxford University Press.
- Stannard, D. E. (2001) 'Uniqueness as Denial: The Politics of Genocide Scholarship', in A. S. Rosenbaum (ed.), *Is the Holocaust Unique?*, pp.245-90.

- Staub, E. (1989) *The Roots of Evil: The Origins of Genocide and Other Group Violence*. New York: Cambridge University Press.
- Stein, S. D. (2002) 'Geno and Other Cides: A Cautionary Note on the Accumulation of Knowledge'. *Journal of Genocide Research* 4(1): 39-63.
- Stein, S.D. (2003) 'Ethnocide', in E. Cashmore (ed.), *Encyclopedia of Race and Ethnic Studies*. London: Routledge.
- Stone, D. (2004) 'Genocide as Transgression'. *European Journal of Social Theory* 7(1): 45-65.
- Stone, D. (2005) 'Lemkin on the Holocaust'. *Journal of Genocide Research* 7(4) (December): 539-50.
- Straus, S. (2006) *The Order of Genocide: Race, Power, and War in Rwanda*. Ithaca: Cornell University Press.
- Talbot, I. (2008) 'The 1947 Partition of India', in D. Stone (ed.), *The Historiography of Genocide*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, pp.420-37.
- Taylor, C. C. (2002) 'The Cultural Face of Terror in the Rwandan Genocide of 1994', in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp.137-78.
- Thompson, E. P. (1982) 'Notes on Exterminism, the Last Stage of Civilization', in *New Left Review* (ed.), *Exterminism and Cold War*. London: Verso, pp.1-34.
- Tönnies, F. (1998) *Community and Society*, trans. C. P. Loomis. New Brunswick: Transaction.
- Totten, S. (ed.) (2004) *Teaching about Genocide: Issues, Approaches and Resources*. Greenwich, CN: Information Age Publishing.
- Totten, S., Parsons, W. S. and Charny, I. W. (eds) (1997) *Century of Genocide: Eyewitness Accounts and Critical Views*. New York: Garland.
- Totten, S., Parsons, W. S. and Hitchcock, R. H. (2002) 'Confronting Genocide and Ethnocide of Indigenous Peoples', in A. L. Hinton (ed.), *Annihilating Difference*, pp.54-94.

- United Nations (2000) 'Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948)', in A. Roberts and R. Geulff (eds), *Documents on the Laws of War*, 3rd edn. Oxford: Oxford University Press, pp.179-94.
- Vardy, S. B. and Tooley, T. H. (eds) (2003) *Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe*. Boulder: Social Science Monograph.
- Walliman, I. and Dobrowski, M. N. (eds) (1987) *Genocide and the Modern Age: Etiology and Case Studies of Mass Death*. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Walzer, M. (1992) *Just and Unjust Wars*, 2nd edn. New York: Basic Books.
- Warren, M. A. (1985) *Gendercide: The Implications of Sex Selection*. Totowa: Rowman and Allanheld.
- Weber, E. (1977) *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France 1870-1914*. London: Chatto and Windus.
- Weber, M. (1964) *The Theory of Social and Economic Organization*, ed. T. Parsons. New York: Free Press of Glencoe.
- Wheeler, N. (2002) *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*. Oxford: Oxford University Press.
- Zayas, A. M. de (1979) *Nemesis at Potsdam: The Anglo-Americans and the Expulsion of the Germans*, 2nd edn. London: Routledge, Kegan & Paul.